الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب–قسم التاريخ و الآثار

الأوضاع الداخلية في إسرائيل و أثرها على حرب 1967م

إعداد الطالب:
محمد إسماعيل محمد الجيش

إشراف:
الدكتور: وليد حسن المدلل

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر

2008م

ملخص البحث

الأوضاع الداخلية في إسرائيل من 1956-1967م و أثرها علي حرب 1967م

قسم الباحث الدراسة إلى فصل تمهيدي وأربعة فصول:

الفصل التمهيدي حمل عنوان الأوضاع الداخلية في إسرائيل منذ قيامها و حتى عام 1956 و عالج أوضاع الهجرة و أوضاع التركيبة السكانية و أوضاع التعليم و أوضاع الاقتصاد و الميزانية و العلاقات الخارجية كما تم إستعراض الأوضاع العسكرية من جيش و أجهزة أمن و تسليح و عالج أيضاً الأوضاع السياسية و فيها تناول الأحزاب السياسية و الائتلافات الحكومية.

أما **الفصل الأول** فقد تخصص في الأوضاع السياسية بين عامي 1956-1967م و أثرها على حرب 1967 و تحدث الباحث عن هذه الأوضاع في مبحثين المبحث الأول وضح الأحزاب السياسية و برامجها في إسرائيل أما المبحث الثاني فقد ذكر الدورات الانتخابية في الكنيست و الائتلافات الحكومية التي شكلت بعد تلك الانتخابات

واستعرض **الفصل الثاني** الأوضاع العسكرية في إسرائيل بين عامي 1956-1967 و أثرها على حرب 1967م و تحدث عن هذه الأوضاع في ثلاث مباحث المبحث الأول احتوي عرض الجيش الإسرائيلي و تركيبته و خص بالذكر سلاح المدرعة و سلاح البحرية و سلاح الطيران أما المبحث الثاني فقد تناول أوضاع أجهزة الأمن و تطرق للحديث عن أجهزة الأمن الإسرائيلية دورها في الدول العربية كما تحدث عن العلاقة بين أجهزة الأمن الإسرائيلية و أجهزة الأمن الأمريكية أما المبحث الثالث فقد استعرض التسليح الخارجي و التسليح الداخلي في إسرائيل و في نهاية هذا المبحث تحدث الباحث عن السلاح النووي الإسرائيلي و في نهاية كل مبحث كان يحاول الباحث إظهار العلاقة ما بين تلك الأوضاع و قرار حرب 1967م.

وتناول **الفصل الثالث** الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل بين عامي 1956-1967 و أثرها على حرب عام 1967وتم معالجتها في ثلاث مباحث المبحث الأول ذكر أهم ركائز الاقتصاد الإسرائيلي و هي الزراعة و التجارة و الصناعة أما المبحث الثاني فقد تحدث عن الميزانية الإسرائيلية و خص بالحديث ميزانية الدفاع أما المبحث الثالث فبين العلاقات و المساعدات الخارجية التي تلقتها إسرائيل و خاصة من أمريكا والمانيا و بريطانيا و فرنسا و في نهاية كل مبحث كان الباحث يحاول استبيان العلاقة بين تلك الأوضاع و حرب 1967.

أما **الفصل الرابع** فقد عرض الأوضاع الاجتماعية في إسرائيل بين عامي 1956–1967 و أثرها على حرب 1967م و فصلها في ثلاث مباحث ، المبحث الأول بحث في أوضاع الهجرات من و إلى إسرائيل ما بين 1956 إلى 1967م و حلل المبحث الثاني أوضاع التركيبة السكانية وتطرق للحديث عن تقسيمات المجتمع الإسرائيلي إلى سفارديم و إشكنازيم و صابرة و أقلية عربية أما المبحث الثالث فقد تناول أوضاع التعليم و في نهاية كل مبحث كان الباحث يحاول الربط بين تلك الأوضاع و قرار حرب 1967.

و في نهاية هذه المباحث كان يسعى الباحث لتوضيح أثر تلك الأوضاع على حرب 1967م.

Summary

The internal conditions in Israel 1956-1967 and its impact on the war decision 1967.

The research includes an introductory chapter and four chapters.
The introductory chapter illustrates the internal conditions in Israel since birth until 1956 and treats the cases of migrations, population structure, education, economy, budget, foreign aid, security services, army, political parties, arming and coalitions.

The first chapter deals with the political conditions in Israel 1956-1967 and its impact on the war decision. This included two worksheets. First it discussed the political governmental coalitions which were formed during the study period and in what extent has an impact on the war decision 1967.
The second discussed the political parties and their agendas and how did they agree in making such a decision of the war 1967
Chapter second dealt with the martial conditions in Israel 1956-1967 and its impact on the war decision 1967. It was included three parts. The first study dealt with Israeli army and its structure also it focused on the land force " shields ", air force, and navy. The second study dealt with the Israeli security forces and it contained the conditions of the security forces in general then it focused on the Israeli security forces role in the Arab countries then talked about the relationship between these forces and the American security forces. The third study dealt with arming and arms industry in Israel. It contains the external arming and the internal arms industry then talked about the Israeli nuclear weapon. At the end of each chapter the researcher was trying to connect between these conditions and clarifying in what extent can effect on the war decision 1967.

The third chapter dealt with economic conditions in Israel 1956-1967 and its impact on the 1967 war decision . The researcher dealt with these conditions in three parts. The first study is the economical situations, agriculture, industry and commerce. The second is about the Israeli budget and he focuses on the defense budget. The third study he dealt with the external relationships and aid which given to Israel by the foreign and European countries especially the USA, Germany and UK. At the end of each study the researcher was trying to connect between these conditions and the war decision 1967.

Chapter four dealt with social conditions in Israel 1956-1967 and its impact on the war decision 1967 which has been discussed in three main parts. The first one discussed the Israeli society conditions to and from Palestine. The second one dealt with the social Israeli situations, the researcher illustrates the social disintegration and the division inside the Israeli society into Sephardim, Ishknazeem, Sabra and Arab minority. The researcher tried to show this disintegration on having the war decision 1967. The third one dealt with the education in Israel, and in what extent it has been controlled by the government. He shows in what way such control on having the war decision 1967 did.

Finally, the researcher ended up his research with plenty of results.

إهداء

إلى الشمعتين اللتين أضاءتا طريق بحثي بالنور و الإيمان
أمي و أبي

إلى زوجتي العزيزة

إلى أخواتي و إخوتي.

شكر و تقدير

أتوجه بالشكر و العرفان إلى كل من ساعدني في إعداد هذا البحث، وأخص بالذكر أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور وليد المدلل الذي ساعدني لإنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الخاص لجميع المدرسين في قسم التاريخ و الآثار في الجامعة الإسلامية .

كما أتقدم بالشكر العميق لزوجتي و أخواتي هيام و نسمة اللاتي ساعدنني في طباعة البحث و تنسيقه.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء مكتبة مركز التخطيط في غزة و القائمين عليها لتعاونهم الكبير و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة .	13
الفصل التمهيدي **الأوضاع الداخلية في إسرائيل منذ قيامها عام 1948م وحتى 1956م.**	16
أولاً: الهجرة الصهيونية.	17
ثانياً: التركيبة السكانية للمجتمع الإسرائيلي.	20
ثالثاً: أوضاع التعليم في إسرائيل.	22
رابعاً: الأوضاع الاقتصادية الإسرائيلية.	23
خامساً: العلاقات والمساعدات الخارجية لإسرائيل.	27
سادساً: الجيش وأجهزة الأمن الإسرائيلية.	30
سابعاً: التسليح في إسرائيل.	37
ثامناً: الأوضاع العامة للأحزاب الإسرائيلية.	41
تاسعاً: التشكيلات الحكومية الإسرائيلية.	51
الفصل الأول **الأوضاع السياسية في إسرائيل بين عامي 1956-1967م وأثرها على قرار حرب 1967م.**	55
المبحث الأول: الأحزاب الإسرائيلية وبرامجها السياسية بين عامي 1956-1967م وأثرها على قرار حرب 1967م.	56
أولاً: التركيبة الحزبية الإسرائيلية.	57
1- الأحزاب العمالية الإسرائيلية.	57
2- الأحزاب اليمينية الإسرائيلية.	62
3- الأحزاب الدينية الإسرائيلية.	65
4- الأحزاب الشيوعية الإسرائيلية.	72
ثانياً: دور الأحزاب في اتخاذ قرار حرب 1967م.	73
المبحث الثاني:تركيبة الحكومات الإسرائيلية بين عامي 1956-1967م وأثرها علي قرار حرب 1967م.	79
أولاً: الائتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الثالث 1955-1959م.	80

الموضوع	الصفحة
ثانياً: الائتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست الرابع 1959-1961م.	83
ثالثاً: الائتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست الخامس 1961-1965م.	85
رابعاً: الائتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست السادس حتى عام 1967م.	89
خامساً: حكومة الاتحاد الوطني " حكومة الحرب" عام 1967م.	93
سادساً: نشاط الحكومة الإسرائيلية خلال عام 1967م في مواجهة الدول العربية وبداية التلميح بقرار حرب 1967م.	94
الفصل الثاني **الأوضاع العسكرية في إسرائيل بين عامي 1956-1967م وأثرها على قرار حرب 1967م.**	101
المبحث الأول: تركيبة الجيش الإسرائيلي بين عامي 1956-1967م وأثرها على قرار حرب 1967م.	102
أولاً: أوضاع الجيش الإسرائيلي بين عامي 1956-1967م.	103
1- أوضاع القوات البرية " سلاح المدرعات" الإسرائيلية.	105
2- أوضاع القوات الجوية الإسرائيلية.	109
3- أوضاع القوات البحرية الإسرائيلية.	112
ثانياً: تأثير الجيش الإسرائيلي على اتخاذ قرار حرب عام 1967م.	115
المبحث الثاني: أوضاع أجهزة الأمن الإسرائيلية بين عامي 1956-1967م وأثرها على قرار حرب 1967م.	121
أولاً: الأوضاع العامة للأجهزة الأمنية الإسرائيلية.	122
ثانياً: أوضاع أجهزة الأمن الإسرائيلية في المنطقة العربية.	126
ثالثاً: التحالف الاستخباري الإسرائيلي الأمريكي وعلاقته بقرار حرب 1967م.	130
رابعاً: دور أجهزة الأمن الإسرائيلية في اتخاذ قرار حرب 1967م.	134
المبحث الثالث: التسليح وصناعة الأسلحة في إسرائيل بين عامي 1956-1967م وأثرها على قرار حرب 1967م.	138
أولاً: التسليح الخارجي الإسرائيلي.	139
1- تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل.	139
2- تسليح ألمانيا لإسرائيل.	141
3- تسليح بريطانيا وفرنسا لإسرائيل.	141

الموضوع	الصفحة
ثانياً: الصناعة العسكرية في إسرائيل.	142
ثالثاً: السلاح النووي الإسرائيلي.	145
رابعاً: أثر التسليح في إسرائيل على اتخاذ قرار حرب 1967م.	149
الفصل الثالث **الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل بين عامي 1956-1967 وأثرها على قرار حرب 1967م.**	153
المبحث الأول: ركائز الاقتصاد الإسرائيلي بين عامي 1956-1967 وأثرها على قرار حرب 1967م.	154
أولاً: الأوضاع العامة للاقتصاد الإسرائيلي.	155
ثانياً: الأوضاع الزراعية.	162
ثالثاً: الأوضاع الصناعية.	167
رابعاً: التجارة الخارجية .	172
خامساً: أثر الركائز الاقتصادية على اتخاذ قرار حرب 1967م.	177
المبحث الثاني: الميزانية الإسرائيلية بين عامي 1956-1967م وأثرها على قرار حرب 1967م.	182
أولاً: تمهيد.	183
ثانياً: أقسام الميزانية الإسرائيلية.	183
ثالثاً: أوضاع ميزانية عام 1964-1965م.	188
رابعاً: أوضاع ميزانية عام 1966-1967م.	191
خامساً: مدى تأثير الميزانية الإسرائيلية على قرار حرب 1967م.	193
المبحث الثالث: العلاقات والمساعدات الخارجية لإسرائيل بين عامي 1956-1967م وأثرها على قرار حرب 1967م.	197
أولاً: تمهيد.	198
ثانياً: العلاقات والمساعدات الأمريكية لإسرائيل.	199
ثالثاً: العلاقات والمساعدات الفرنسية لإسرائيل.	204
رابعاً: العلاقات والمساعدات الألمانية لإسرائيل.	209

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع **الأوضاع الاجتماعية في إسرائيل بين عامي 1956-1967م، وأثرها على قرار حرب 1967م.**	214
المبحث الأول: الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بين عامي 1956-1967م ، وأثرها على قرار حرب 1967م.	215
أولاً: تمهيد.	216
ثانياً: سمات الهجرة الصهيونية، وأثرها على قرار حرب 1967م.	220
ثالثاً: أثر الهجرة الصهيونية إلى فلسطين على قرار حرب 1967م.	221
رابعاً: الهجرة المعاكسة من فلسطين، وعلاقتها بقرار حرب 1967م.	223
المبحث الثاني:التركيبة السكانية في إسرائيل بين عامي 1956-1967م، وأثرها على قرار حرب 1967م.	226
أولاً: تمهيد .	227
ثانياً: أوضاع اليهود الغربيين والشرقيين " الاشكنازيم والسفارديم".	228
ثالثاً: أشكال التفرقة بين اليهود الغربيين والشرقيين.	230
رابعاً: أوضاع جيل الصابرا في إسرائيل .	236
خامساً: أوضاع العرب "السكان الأصليين" في إسرائيل.	237
سادساً: التقسيم الطائفي للمجتمع الإسرائيلي.	239
سابعاً: أثر التركيبة السكانية على قرار حرب 1967م.	240
المبحث الثالث: التعليم في إسرائيل بين عامي 1956-1967م، وأثره على قرار حرب 1967م.	242
أولاً: تمهيد .	243
ثانياً: أوضاع المؤسسة التعليمية.	245
ثالثاً: التحديات التي واجهت قطاع التعليم في إسرائيل.	250
رابعاً: أثر التعليم في إسرائيل على قرار حرب 1967م.	250
الخاتمة.	254
قائمة المصادر والمراجع.	259

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
تطور الأسلحة في إسرائيل خلال العام 1948	37
التصنيف الوظيفي بجانب النفقات من الميزانية الإسرائيلية خلال الفترة 1960-1967م بملايين الليرات الإسرائيلية	186

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لكل كيان سياسة معينة ينتهجها لإثبات ذاته وترسيخ دعائمه، و قد تمثلت سياسة الدولة الإسرائيلية بخوض المعارك والحروب؛ لانتزاع الأرض، وتحقيق الحلم، فخاضت حرب1948م إلى جانب العديد من المجازر ومن بين تلك الحروب أيضاً حرب 1956م و1967م، فالفترة الفاصلة بين الحربين هي عشر سنوات، مرت إسرائيل خلالها بأوضاع داخلية متقلبة على جميع المستويات سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية.

و هذه التغيرات كانت من أهم الأسباب والعوامل الممهدة لحرب 1967م؛ حيث تمكنت إسرائيل خلال تلك الفترة من حشد كل إمكانيات المجتمع الإسرائيلي.

و مع ذلك لم تحظ هذه الفترة بالتغطية الكافية من قبل المصادر التاريخية العربية، بالقياس إلى أهميتها المتمثلة بالكشف عن الأسرار الكامنة وراء قيام حرب 1967م.

سيقوم الباحث بتناول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية للمجتمع الإسرائيلي بين عامي 1956-1967م، ودراسة أثر تلك الأوضاع على قرار حرب 1967م.

أهمية و مبررات الدراسة:

1. لم تحظ فترة الدراسة بالتغطية الكافية من قبل المصادر التاريخية العربية بالقياس إلى أهميتها، والتي هيأت لحرب ؛1967م لذا فهي ما زالت بحاجة إلى مزيد من التغطية .
2. شهدت هذه الفترة حشد إمكانيات المجتمع الإسرائيلي باتجاه الحرب.
3. تُشجع الباحثين على دراسة هذه الأوضاع في فترات زمنية أخرى بالنسبة لإسرائيل ومدى تأثير هذه الأوضاع على القضية الفلسطينية.

أهداف الدراسة:

1. عرض وتحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في إسرائيل، قبل وقوع حرب 1967م.
2. البحث في العلاقة بين تلك الأوضاع ودوافع قيام حرب 1967م.

3. الوقوف على مدى تماسك الجبهة الداخلية الإسرائيلية قبل قرار حرب 1967م.
4. إبراز مدى أهمية الدعم الخارجي الذي تلقته إسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً وتأثير هذا الدعم على قرار حرب 1967م.
5. كشف الحقيقة حول الادعاءات التي ادعتها إسرائيل للقيام بالحرب.

مشكلة الدراسة:

دراسة العوامل و المتغيرات التي تحكمت في عملية اتخاذ قرار حرب 1967م.

أسئلة الدراسة:

1. كيف أثرت الهجرة اليهودية على قرار حرب 1967م؟
2. كيف أثرت الأوضاع الاقتصادية في قرار حرب 1967م؟
3. ما مدى تأثير علاقات إسرائيل الخارجية على حرب 1967م؟
4. ما حجم القدرات العسكرية التي امتلكتها إسرائيل قبل حرب 1967م ومدى تأثيرها في هذه الحرب ؟
5. ما الأوضاع السياسية السائدة في إسرائيل بين عامي 1956-1967م وأثرها في قرار حرب 1967؟
6. ما الأحزاب الإسرائيلية التي كانت على الساحة السياسية قبل حرب 1967م و مدى تأثيرها و تماسكها في تلك الحرب؟

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج البحث التاريخي للوصول إلى الحقائق السياسية والعسكرية و الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، ما بين عامي 1956-1967م، ومحاولة تحليلها للوصول إلى تساؤلات الدراسة .

الحدود الزمنية و المكانية للدراسة:

حدود الدراسة الزمنية هي ما بين 1956-1967م، فهذه الفترة لم تحظ بالتغطية الكافية لأوضاع المجتمع الإسرائيلي، التي مهدت لاتخاذ قرار حرب 1967م.

الحدود المكانية هي إسرائيل (فلسطين المحتلة عام 1948م).

صعوبات الدراسة:

لقد واجه الباحث العديد من الصعوبات و كان من أهمها :

عدم تمكن الباحث من الوصول شخصيا إلى المكتبات الاسرئيلية داخل فلسطين المحتلة للاستفادة من المصادر والمراجع المطلوبة هناك، بسبب الإغلاق المفروض على قطاع غزة، لكنه استعاض عن ذلك بما توفر من مصادر ومراجع عبرية في مكتبة مركز التخطيط الفلسطيني بغزة .

الفصل التمهيدي

الأوضاع الداخلية في إسرائيل منذ قيامها عام 1948م وحتى 1956م

أولاً : الهجرة الصهيونية إلى إسرائيل.

ثانياً : التركيبة السكانية للمجتمع الإسرائيلي.

ثالثاً : أوضاع التعليم في إسرائيل.

رابعاً : الأوضاع الاقتصادية الإسرائيلية.

خامساً : العلاقات و المساعدات الخارجية لإسرائيل.

سادساً : الجيش وأجهزة الأمن الإسرائيلية.

سابعاً : التسليح في إسرائيل.

ثامناً : الأوضاع الحزبية في إسرائيل.

تاسعاً : التشكيلات الحكومية الإسرائيلية.

تعود فكرة إقامة كيان يهودي في فلسطين إلى القرن التاسع عشر[1] ، ففي نهاية ذلك القرن تأسست الحركة الصهيونية، في مؤتمرها الأول في مدينة بازل السويسرية عام 1897م [2] وظهرت الحركة الصهيونية كحركة سياسية ، تدعو إلى عودة اليهود إلى فلسطين وقد استندت في مطالبها إلى اعتبارات دينية وتاريخية، زعمت أنها تربطها بفلسطين[3]، ويمكن تقسيم عمل الحركة الصهيونية بعد قيامها إلى قسمين: الجانب العملي، والجانب السياسي، ويتمثل الجانب العملي أكثر ما يتمثل في تشجيع الهجرة الصهيونية إلى فلسطين.

أولاً : الهجرة الصهيونية :

احتلت الهجرة إلى فلسطين مكاناً فريداً في الأيدلوجية الصهيونية، حيث اعتبرت حجر الزاوية في المخطط العام للحركة الصهيونية، منذ أكد هرتزل دور الوكالة اليهودية في تهجير اليهود وتوطينهم في فلسطين[4] واستطاعت الحركة الصهيونية تحقيق هدفها في إقامة دولة إسرائيل، في جزء من فلسطين عام 1948م تحت قيادة بن غوريون [5] وكانت هذه الهجرات اليهودية خلال العقد الأول من قيام الكيان الصهيوني تخضع لمعايير الهجرات من أجل انقاذ اليهود في بلاد العالم كما تدعي الحركة الصهيونية[6].

وأسباب الهجرة اليهودية إلى فلسطين هى:

1- أسباب اقتصادية:

شهدت مراحل الانتعاش الاقتصادي في الدولة الإسرائيلية، زيادة في أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين وذلك للارتباط الوثيق بين الأوضاع الاقتصادية، وقضايا التشغيل والاستيعاب. [7]

2- أسباب سياسية:

لقد أدت الاضطرابات السياسية في بعض الدول التي كان يعيش فيها اليهود إلى ارتفاع ملحوظ في حجم الهجرة منها، والتوجه إلى فلسطين.[8]

---

(1) خالد الشيخ يوسف و منير بشور، التعليم في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، سبتمبر، 1969، ص19.

(2) عبد الكريم أبو الفدا، عيون إسرائيل، منشورات القاعدة، ص59.

(3) خالد الشيخ يوسف و منير بشور، مرجع سابق، ص19.

(4) السيد علوة حسن، القوى السياسية في إسرائيل " 1948-1967"، م.ت.ف، مركز الأبحاث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، أكتوبر، 1973م، ص25.

(5) The World book Encyclopedia, World book inc., ascot fetzer company, Chicago. USA, 1991, p.487

(6) The Israel year book 1961, Published in Israel by Israel year boo Publications,p.33

(7) عمران أبو صبيح، الهجرة اليهودية حقائق وأرقام " رصد و تحليل الهجرة اليهودية من فلسطين وإليها 1882-1990م"، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، عمان، 1991م، ص15.

(8) المرجع نفسه، ص15.

3- أسباب أمنية:

يلاحظ انخفاض المهاجرين اليهود، في الفترات التي صاحبها ارتفاع في وتيرة الكفاح المسلح الفلسطيني، كذلك يلاحظ ازدياد المهاجرين في الفترات التي يتعرضون فيها إلى عدم الاستقرار الأمني في البلدان التي يعيشون فيها، كما حصل في الدول العربية بعد حصولها على استقلالها وكذلك الدول الأفريقية. [1]

4- أسباب دينية:

وهي تعلق بعض المهاجرين، بالهجرة إلى فلسطين، لأسباب دينية بحتة، رغم أوضاعهم الجيدة في الدول التي يعيشون فيها. [2]

جميع تلك الأسباب، تصب في اتجاه ازدياد الهجرة إلى فلسطين، في الفترة الزمنية التي قامت فيها دولة إسرائيل ففي غضون 42 شهراً الأوائل من قيام الدولة، بلغ عدد المهاجرين حوالي 690 ألف مهاجر[3]، كما وصلت إلى سواحل فلسطين عام 1945-1948م، 65 سفينة مهاجرين ، تقل نحو 70 ألفاً سكن منهم في معسكرات، 20 ألف خاصة في قبرص، ثم أخذت تدخلهم إلى فلسطين على دفعات بمعدل 750 مهاجراً شهرياً[4] وهذا الكم الكبير من المهاجرين، دفعهم إلى إقامة مستعمرات مستقلة، وقد بلغ عدد المستعمرات بعد قيام الدولة مباشرة، حوالي 44 مستعمرة كان سكانها يملكون الأرض التي يعملون فيها، وكانوا أحراراً في الانتظام بجمعيات تعاونية أو عدم الانتظام. [5] واستمر هذا التدفق طوال تلك الفترة، فقد وصلت موجة الهجرة الكبرى ما بين 1948-1951م[6] فقد قدر عدد المهاجرين بين تلك الأعوام على النحو التالي[7] :

العام	عدد المهاجرين
1948م	118.993
1949م	239.576
1950م	170.249
1951م	175.095
1952م	24.369

(1) عبد الغفار الدويك، العسكريون والدولة " دراسة تحليلية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي 1948-1988"، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت، 1987، ص77.

(2) عمران أبو صبيح، مرجع سابق ، ص17.

(3) إيا إيبان، أرتس بلادي (خمسة وعشرون سنة على قيام دولة إسرائيل)، دفار، القدس، 1972م، ص73،(عبري).

(4) الموسوعة الفلسطينية، " المستشار أنيس صايغ" بيروت، المجلد الرابع، ط1، دمشق، 1984م، ص519.

(5) يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي، م.ت. ف، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، 1966م، ص53.

(6) المرجع نفسه، ص59.

(7) Edward Luttwak and Dan Horowitz, The Israeli Army,cox and London sw1,1975,p.81

و هنا يلاحظ الباحث أن أكبر هذه الهجرات كانت عام 1949م ، فكان المهاجرين فى هذا العام مقسمين على النحو التالى حوالي 47 ألف مهاجر من بولندا، و39 ألف من جنـــوب أفريقيـــا، و35 ألف من اليمن، و26 ألف من تركيا، و20 ألف من بلغاريا، و البقية من دول أخري[1]

هذه الأعداد من المهاجرين، كبيرة جداً، والسبب في هذا هو فتح الباب على مصراعيه لكـــل يهودي يرغب في الدخول، وذلك على اعتبار أنها ملجأ لكل يهود العالم [2] وهذا ما نص عليه قانون العودة لسنه 1952م من حق الالتجاء أو الهجرة لكل يهودى إلى إســـرائيل (فلـــسطين) وكذلك منح هذا القانون الجنسية الاسرائيلية لليهود عند دخـــولهم إســـرائيل (فلـــسطين) [3]، و هؤلاء المهاجرون كانوا من مصادر ثلاثة ،هي:-

اليهود المشردون في أوروبا و ويهود أوروبا الشرقية و يهود البلدان الغربية. وسبب هجـــرة اليهود من هذه المصادر هي: الأسباب الأمنية والسياسية التي كـــان يعانيهـــا اليهـــود، كـــذلك الاضطهاد الديني والاقتصادي[4]

بعد هذا الازدياد الضخم في عدد المهاجرين ، انحسرت هذه الهجرات، وبـــصورة مفاجئـــة، وهذا الانحسار يعود لعدة أسباب منها: الضيق الاقتصادي الناشئ عن تدفق الهجـــرة، والقيـــود التي فرضتها عدة بلدان على خروج اليهود منها، وفقر معظم اليهود الـــراغبين فـــي الهجـــرة وعجزهم عن المساهمة في تكاليف انتقالهم. [5]

تجددت الهجرات من عام 1955م، وحتى 1957م، ولكن على نطاق أضيق بكثير مما كـــان في السنوات الأولى لقيام إسرائيل، ووصل في إطار هذه الموجة حوالي 165 ألف مهاجر[6].

يمكن تقسيم هذه الفترة الزمنية إلى قسمين :

1- الهجرة من 1952- 1954م، وهاجر في تلك الفترة 54 ألف يهودي.

2- الهجرة من 1955-1957م، وهاجر خلالها حوالي 165ألف يهودي[7]

أعداد المهاجرين هذه، أدت إلى قيام القرى الزراعية، سميت موشافا [8] [1] وقد وصـــل عـــدد هذه القرى عام 1948م حوالي 77 قرية[2]، وإلى جانب الموشاف أقيمـــت تجمعـــات ســـكانية

---

(1) Tom segev, The first Israelis, a Division of macmillan, inc, New York, 1986, p.69

(2) يوسف صايغ، مرجع سابق، ص159.

(3) The World book Encyclopedia, Opt. cit., p.480

(4) مردخاي التشور، يهودت زمبتي (يهودية زماننا)، الجزء الرابع الجامعة العبرية، القدس، ص173 (عبري).

(5) يوسف صايغ، مرجع سابق، ص159.

(6) الموسوعة الفلسطينية، الملجد الرابع، مرجع سابق، ص521.

(7) أشرف راضي، محجوب عمر، الفجوة الصراع الطائفي في المجتمع الصهيوني، ط1، دار البيادر للنشر، ص20-21.

(8) الموشاف هي قرى زراعية و كان تأسيسها قد بدأ قبل عام 1881 و كانت شكلا ذا طابع خيري و لكنها في حقيقة الأمر ذات طابع قومي انظر: عارف عطاري ،التربية اليهودية في فلسطين المحتلة،ص56.

أخرى، عرفت باسم الكيبوتز[3]، ووصل عدد الكيبوتزات عام 1948م، حوالي 149 كيبوتز، كانت كلها من اليهود الغربيين. [4]

بعد الحديث عن أوضاع الهجرة اليهودية في تلك الفترة، استنتج الباحث أن هذه الهجرة كانت تأتي على أشكال موجات جماعية وبأعداد كبيرة، وهذا يدل على مدى مساعدة الدول الغربية لليهود، وتشجيعهم إلى إقامة وطن لهم في فلسطين، كذلك للتخلص من اليهود من تلك البلدان لتأثيرهم بشكل سلبي على أحوال تلك البلاد، كما واستنتج الباحث بأن المجتمع الإسرائيلي يتكون من خليط ثقافي وحضاري.

ثانياً : التركيبة السكانية للمجتمع الإسرائيلي :

إن الواقع والحقيقة التي لا ينكرها أحد، حتى زعماء الصهاينة أن المجتمع الإسرائيلي منقسم على نفسه إلى عدت أقسام وهى:

اليهود الغربيون " الاشكنازيم [5]، واليهود الشرقيون السفارديم" [6][7] بالإضافة إلى جيل الصابرا [8]، ويحتوي المجتمع الإسرائيلي، بالإضافة إلى الجنس اليهودي، الجنس العربي، وهم سكان البلاد الأصليين، وهذا الأمر يزيد في تعقيد المجتمع الإسرائيلي، وعدم ترابطه. [9]

ولقد شكل اليهود الغربيون حوالي 89%، من تعداد المهاجرين خلال السنوات الأولى لقيام دولة إسرائيل [10]

أما اليهود الشرقيون " السفارديم"، فقد شكلوا حوالي 11% من مجموع المهاجرين في السنوات الأولى لقيام الدولة الإسرائيلية. [11]

---

(1) خالد الشيخ يوسف، منير بشور، مرجع سابق، ص31.

(2) فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، ط1، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983م، ص31.

(3) كلمة تعنى بالعبرية جماعة و لقد عرف على أنه نظام من الإنتاج و الاستهلاك الجماعي و أقيم أول كيبوتز عام 1910 و عرف باسم " داجانيا " انظر: موسي حنا غنز مرجع قادم ص12.

(4) موسى حنا عنز، الكيبوتز من الداخل " دراسة سياسية و إدارية "، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، ديسمبر، 1970م، ص13.

(5) الإشكنازيم : هم اليهود الذين هاجروا من أوربا إلى فلسطين و يمتاز هؤلاء بارتفاع مستواهم الثقافي و الاجتماعي بحيث أصبحوا يشكلون فئة متميزة تحتل المراكز المهمة في الدولة الإسرائيلية و تعيش هذه الفئة في المدن و علي السواحل و تنظر لنفسها كفئة متميزة متعاطفة فيما بينها . انظر هلد صايغ، التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل،ص39.

(6) السفارديم : هؤلاء اليهود الشرقيين الذين هاجروا إلي إسرائيل من دول آسيا و أفريقيا و أساساً من الدول العربية و يتميزون بانخفاض مستوى معيشتهم و انخفاض مستواهم الثقافي و هم في غالبيتهم من طبقة العمال غير المهرة. انظر هلد صايغ، التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل،ص39.

(7) The World book Encyclopedia, Opt. cit., p.480

(8) الصابرا : هم أولئك اليهود الذين ولدوا في إسرائيل سواء كانوا من أصول شرقية أو غربية و يعد ارتباطهم بإسرائيل ليس نتيجة اعتقاد أيدلوجي و لكن لمولدهم فيها انظر هلد صايغ،التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل،ص40.

(9) عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل، ودورها في الحياة السياسية،ط1، مكتبة مدبولي، 1999م، ص20.

(10) عبد الغفار الدويك، مرجع سابق، ص88.

(11) عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص22.

كان معظم هؤلاء المهاجرين من أقطار المغرب العربي و العراق، والـيمن، و وكردسـتان، ووصلت نسبة اليهود الشرقيين، من إجمالي سكان الدولة إلى 22% سنة 1950م [1]، ولم يكن لهم عام 1952م سوى ستة مقاعد في البرلمان الإسرائيلي، من أصل 120 مقعداً [2].

هذا يدل على مدى التمييز العنصري، الذي كان يعاني منه اليهود السفارديم في تلك الحقبـة، وإلى جانب القسمين الكبيرين اللذين يكونان المجتمع الإسرائيلي، ظهر قسم جديد من الـسكان اليهود يطلق عليه جيل الصابرا، ولقد وصلت نسبتهم إلى 15% من عدد سكان إسـرائيل فـي عام 1950م [3].

وكان من المحتمل أن تكون الصابرا نواة الجيل الإسرائيلي، إلا أنها لـم تـستطع أن تكـون كذلك، فقد ورث الجيل الكثير من الخلافات الجنسية، والدينية، التي تحد منهـا، ولـم تـستطع جهود الحكومة الإسرائيلية أن تمحو من نفسه ما ورثـه مـن الجيـل القـديم مـن خلافـات وتناقضات. [4] أما عن الجنسية الثانية في المجتمع الإسرائيلي، فهي الجنسية العربيـة، وهـي التي يطلق عليها اسم الأقلية العربية (هم السكان الأصليين الفلسطينيون) [5]، وكان عددها عام 1948م حوالي 117.639 فلسطيني[6]، وكانوا مقسمين إلى مسلمين بنسبة 69% ومـسيحيين بنسبة 22% ودروز بنسبة 9%[7] وكان ينظر إليهم في تلك الفترة، على أنهم مواطنون مـن الدرجة الثانية، ليس لهم من الحقوق إلا القليل على الرغم من أن قوانين الـبلاد تـنص علـى المساواة بين جميع السكان، دون اعتبار للجنس أو الدين. [8]

كانت تلك الحقوق كما يدعي اليهود مرضية، بالنسبة للأقليات فـي دولـة إسـرائيل، فاللغـة العربية في دولة إسرائيل لها نفس مكانة اللغة العبرية، [9] ولكن هذا غير صـحيح لأن اللغـة العربية مقصورة فقط على معاملات العرب فيما بينهم أما داخل المدارس المختلطة والجامعات فاللغة هي اللغة العبرية، ولو كان كما يدعى بأنها متساوية مع العربية لكان بالأحرى تـساويها في كل المجالات. ومن الحقوق كذلك حقهم في اختيار مرشحيهم في الكنيست، كذلك لا يطلب من المواطنين العرب في إسرائيل أن يخدموا في الجيش الإسرائيلي[10] ، كمـا وأن نـسبتهم

---

(1) أودي أديب و راسم خمايسي، اليهود الشرقيون في إسرائيل، الواقع واحتمالات المستقبل، مركز الدراسات الموحدة العربية، ط1بيروت، سبتمبر 2003 ،ص12.

(2) خالد الشيخ يوسف، منير بشور، مرجع سابق، ص34.

(3) عبد الغفار الدويك، مرجع سابق، 89 -90.

(4) خالد الشيخ يوسف، منير بشور، مرجع سابق، ص35.

(5) يوسف جيل، هشتار مدينات إسرائيل (نظام دولة إسرائيل)، القدس، ص82، (عبري).

(6) Elia Zureik, The Palestinians in Israel: A study in internal colcnialism,Routledge and keedan paul, London,1979,p.17

(7) Ibid., p. 19

(8) خالد الشيخ يوسف، منير بشور، مرجع سابق، ص37-38.

(9) إيا إيبان، مرجع سابق، ص243.

(10) يوسف جيل، مرجع سابق، ص82.

بالتعليم العالى منخفضه بالنسبة لليهود فبلغت عام 1952م 0.7% للعرب مقابل 99.3% لليهود [1]

أما عن حرية العمل السياسي فهذا أيضاً غير صحيح؛ لأن الموطنين العرب محرمون من حرية العمل السياسي، وأوجد لهم اليهود ما يسمى باللوائح السوداء التي يضاف إليها كل من له أدنى نشاط سياسي وزيفوا الانتخابات بحيث لا ينجح إلا عملاء الحكومة، وحاربوا المثقفين العرب[2]، كما وإن إسرائيل حاولت تحطيم الروح المعنوية لعرب فلسطين كما ومنعتهم من التمتع بالحرية الشخصية عن طريق الاضطهاد والحكم العسكري[3][4].

ثالثاً : أوضاع التعليم في إسرائيل :

لم يستأثر التعليم باهتمام كبير، بعد إعلان دولة إسرائيل في 15 مايو عام 1948م، فكان اهتمام القادة الصهيونيين منصباً على حماية المكاسب التي حققوها بعد إعلان الدولة، كما وأن وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية، كانت تعاني من مشكلة أساسية وهى :

موجات الهجرة اليهودية، وما زاد في مشاكل الوزارة، أن معظم هؤلاء المهاجرين كانوا من سواد آسيا وأفريقيا، أي أن معظمهم كانوا أميين أو شبه أميين. [5]

تبين أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، أن عدد المؤسسات التعليمية في إسرائيل بلغ 1342 مؤسسة، خلال السنة الدراسية 1948-1949. [6]

كان يدرس في هذه المؤسسات، حوالي 140 ألف طالب وطالبة،[7] وتم إصدار قوانين التعليم، منها قانون التعليم الإلزامي الذي صدر في سبتمبر 1949، وبناء على هذا القانون فإنه تم جعل التعليم إجباري للأطفال من عمر 5 سنوات إلى 13 سنة [8] وقانون التعليم الرسمي في عام 1951م [9] ووضع موضع التنفيذ في 12 أغسطس 1953م، فحدد الإطار العام لنظام التعليم الابتدائي في إسرائيل[10].

---

(1) Elia Zureik, Opt. cit., p.152

(2) صالح عبد الله سرية، تعليم العرب في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، يونيه، 1973،ص2.

(8) الحكم العسكري : هو جهاز عسكري يقوده حاكم كان يسيطر علي الجليل و المثلث و النقب و كان مخول في مخول في جميع نواحي الحياة انظر صبري جريس العرب فى إسرائيل ص9.

(4) صالح عبد الله سرية،تعليم العرب في إسرائيل،م.ت.ف، مركز الأبحاث بيروت، يونيه، 1973م، ص2.

(5) خالد الشيخ يوسف، منير بشور، مرجع سابق، ص55-56.

(6) وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، الشعبة الخامسة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1973م، ص325.

(7) إيا إيبان، مرجع سابق، ص243.

(8) Sabri Jiryis, The Arabs in Israel, Library of congress ,Cataloging in Publication Data, New York,1976,p. 204

(9) غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، ط1، منشورات دار الكرمل، صامد، عمان، 1986م، ص22.

(10) خالد الشيخ يوسف و منير بشور، مرجع سابق، ص57.

على الرغم من هذه القوانين التي صدرت في حق التعليم و إلزاميته إلا أن نسبة التعليم انخفضت، فكانت نسبة المتعلمين من السكان، الذين كانت أعمارهم 15 عاماً فما فوق، حوالي 93% عام 1948م، فانخفضت إلى 85% سنة 1953 [1] وكان نظام التعليم اليهودي في فلسطين، يعرف بنظام الاتجاهات الثلاثة: الاتجاه العام، والاتجاه الديني والاتجاه العمالي الاشتراكي، لكنه أصبح فيما بعد مقتصراً على نوعين، وهما:

التعليم الرسمي المدني أو العلماني، والنوع الثاني يسمى التعليم الرسمي الديني. [2] وفي الفترة ما بين عامي 1948-1957م، سيطرت عقيدة المساواة الآلية، وذلك بإخضاع كل التلاميذ بغض النظر عن أصولهم الثقافية، إلى نفس المناهج وأساليب التدريس، وكان التصور آنئذ، أن ذلك يعمل على استيعاب المهاجرين في النمط الثقافي الغربي، ولكن هذه المساواة لم تنجح لازدياد نسبة الرسوب بين اليهود الشرقيين، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض نسبة التعليم سنة 1957م[3].

أما عن التعليم الجامعي، فبعد قيام إسرائيل عام 1948م، كانت الجامعة العبرية[4] عام 1948م تضم 30 ألف طالب تقريباً [5]، وقد حاولت إسرائيل في تلك الفترة، إيلاء الناحية العملية، والتكنولوجية، اهتماماً كبيراً، حتى تعوض بها قلة عدد السكان، بنوعية التدريب، والثقافة؛ مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالتعليم العالي، حيث تأسست ، جامعة تل أبيب عام 1954م وجامعة بارإيلان عام 1955م [6]، وكان الهدف من ذلك كله ترسيخ قيم الثقافة الصهيونية وبناء دولة عصرية، تملك أسباب القوة المادية والروحية والمحافظة على التراث اليهودي، ونشره وتعميمه بين الناشئة، وتحويل إسرائيل لتصبح مركز اتصال بين يهود العالم أينما وجدوا.

رابعاً : الأوضاع الاقتصادية الإسرائيلية :

إن الاقتصاد الإسرائيلي ليس وليد 60 عاماً، بل أكثر من قرن وربع قرن، فهو لم يبدأ من العدم سنة 1948م، ولم تكن منجزاته مجرد ثمرة تحول الجالية اليهودية في فلسطين إلى دولة، وإنما هو جزئياً وليد نشاط اقتصادي قامت به المؤسسات الاستيطانية الصهيونية. [7]

---

(1) وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص325.

(2) عارف توفيق عطاري، التربية اليهودية في فلسطين المحتلة " الديسابورا" ،الجامعة الأردنية، مؤسسة الرسالة، 1977م، ص64.

(3) المرجع نفسه، ص91.

(4) الجامعة العبرية : وضع حجر التأسيس لها على جبل المكبر في مدينة القدس بعد انتهاء الحرب العالمية الإولى 1918م وبذلك تأسس أول معهد علمي يهودي عال في فلسطين . انظر منير بشور مرجع سابق ص126 .

(5) غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني،ط1،مرجع سابق، ص66.

(6) المرجع نفسة، ص67.

(7) يوسف صايغ، مرجع سابق، ص153.

ولقد باشر الدولة الصهيونية، وجودها الجديد، وفي حوزتها مئات ملايين الجنيهات من الموجودات ووسائل الإنتاج، بما في ذلك المساكن والأراضي، والمصانع والمكاتب، التي تركها السكان الأصليون " الفلسطينيون" وراءهم عند تهجيرهم[1]، ولقد سمحت هذه الدولة باستعمال هذه الموجودات والوسائل، دون التوقف عند حدود قانونية، أي أنها جعلت نفسها وريثاً، وإن كان هذا الوريث غير شرعي لاقتصاد فلسطين. [2]

بلغ الإنتاج القومي الإسرائيلي، خلال السنة الأولى لإعلان دولة إسرائيل 325 مليون ليرة إسرائيلية[3]، واستمر الاقتصاد في الازدهار حتى بلغ الإنتاج الوطني في إسرائيل عام 1951م حوالي 100 مليون دولار[4]، ولكن في نفس السنة بدأت تواجه إسرائيل مرحلة صعبة، كان مجموع الإنفاق على الاستهلاك يكاد يستغرق الدخل القومي وبلغ بالفعل 90% في نهاية عام 1951م [5]، وعلى إثر ذلك واجهت إسرائيل أزمة اقتصادية عام 1952-1953م [6]، فكان الاقتصاد الإسرائيلي يعاني ظروفاً اقتصادية عصيبة ومعاناة شديدة، حتى أنه كان على شفا الإفلاس، ولقد، فى وصفة حالة الاقتصاد الإسرائيلي عام 1953، بالقول: "إن صعوبات إسرائيل تمثل كابوساً لرجل الاقتصاد؛ فالحكومة تواجه موقفاً مالياً يكاد يكون ميئوساً منه" [7].

كان من أسباب هذه الأزمة النقص في العملات الأجنبية، والتضخم المالي، الذي ظهر في الأسواق السوداء [8]؛ فأدت هذه الأزمة لانحسار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولم تلبث أن بدأت حدة هذه الأزمة بالانفراج، مع زيادة حجم التعويضات الألمانية، التي عدلت من المسار الاقتصادي لإسرائيل [9] وكذلك قامت إسرائيل في فبراير عام 1952م، بانتهاج سياسة اقتصادية جديدة لمعالجة هذه الأزمة. [10]

فارتفع الناتج القومي من أقل من 1% في عام 1953م إلى حوالي 20% عام 1954م [11].

ولهذا ازدهر الاقتصاد الإسرائيلي بصورة ملموسة، مما أدى إلى استقرار القيمة المالية، وهذا ما دفع الحكومة في تلك الفترة إلى إنشاء بنك مركزي، وهو أمر ضروري لكي يكون مركزاً

---

(1) المرجع نفسة، ص153.

(2) المرجع نفسة، ص155.

(3) إيا إيبان، مرجع سابق، ص243.

(4) حاييم بركائي،حتحلات هككلات هيسرائيل(بداية الاقتصاد الإسرائيلي)،مؤسسة لبايك، القدس،1985م، ص58.

(5) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص33.

(6) عبد الغفار الدويك، مرجع سابق، ص82.

(7) حمودة عبد الخالق، من يساعد إسرائيل "التمويل الخارجي لإسرائيل منذ إنشائها وأثره في دعم إمكانياتها"، دار المستقبل العربي، ط1، 1985م، ص67.

(8) حاييم بركائي، مرجع سابق، ص54.

(9) عبد الغفار الدويك، مرجع سابق، ص82.

(10) حاييم بركائي، مرجع سابق، ص54.

(11) حسين أبو النمل، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، م.ت.ف، مركز الأبحاث، لبنان، بيروت، 1975م، ص27.

للقوى والنشاط الاقتصادي، ولتحديد حرية النشاط الاقتصادي، وتم إنشاء البنك المركزي في عام 1953م، وتمت المصادقة على بداية عمله في أغسطس عام 1954م، ومنح البنك تفويضاً لإصدار عملة إسرائيلية، والقيام بنشاطات اقتصادية في إطار السوق المفتوح، وساهم إنشاء البنك المركزي في بلورة واقع اقتصادي جديد، إضافة إلى أنه أصبح آلة مراقبة على العديد من المجالات التي تخضع للمسؤولية. [1] مثل إصدار العملة والنشاطات الاقتصادية والتنسيق مع البنوك العالمية .

أما عن القطاعات المساهمة في الاقتصاد الإسرائيلي فأهمها:

أ- الزراعة:

نالت الزراعة إهتماماً كبيراً، عند قيام الكيان الصهيوني؛ لأنها كانت تعد من أهم الموارد الغذائية للمهاجرين في تلك الفترة، ولقد اتبعت إسرائيل نظام الزراعة الكثيفة، نظراً لندرة الأرض وندرة المياه، واستطاعت أن توفر بالفعل 50% من غذاء السكان في عام 1950[2]، كما واتسعت المساحة المزروعة من 1.65 مليون دونم، في موسم عام 1947م إلى حوالي 2.5 مليون دونم عام 1950م، كذلك وصل نصيب قطاع الزراعة 56% من ميزانية التنمية لسنتي 1952، 1953 [3]، وقد تضاعف الناتج الزراعي في السنوات الأولى من قيام إسرائيل، فوصلت صادرات الزراعة عام 1949م إلى حوالي 40 مليون دولار، منها حوالي 24 مليوناً للحمضيات[4]، كما وأن حجم قوة العمل في قطاع الزراعة، قد وصل إلى 102 ألف عامل، أي حوالي 16% من إجمالي مجموع العمالة في إسرائيل عام 1955م [5]

ب- الصناعة:

لقد واجهت الصناعة في إسرائيل سنة 1948م، متاعب كثيرة ولكنها رغم كل هذه المتاعب نمت نمواً واضحاً بين سنتي 1948-1956م، مما سمح لها بتحسين مركزها النسبي بين القطاعات الإنتاجية[6] وأسباب هذا النمو: الموقع المتقدم للصناعة الصهيونية قبل 1948م، والسياسة الاقتصادية، التي أولت أهمية لمشاريع التنمية، كذلك الموارد البشرية، التي توافرت من مصدرين الأول: الهجرة، فقد تدفق إلى إسرائيل الكثير من المهندسين خلال الفترة

---

(1) حاييم بركائي، مرجع سابق، ص93.

(2) نبيل السهلي، تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948-1996م، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 11، ص22.

(3) فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، ط1، بيروت، مارس، 1995م، ص43.

(4) يوسف صايغ، مرجع سابق، ص179.

(5) نبيل السهلي، مرجع سابق، ص24.

(6) وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص357.

1950–1955م، والثاني: تطور عملية البحث العلمي كماً و نوعاً، و خلال الفترة1948–1951 تمكنت إسرائيل من استكمال ابتلاع الصناعة العربية التي كانت في فلسطين[1]، ولهذا فقد وصل نصيب قطاع الصناعة 11% من ميزانية التنمية لسنتي 1952م و 1953م [2]، ومنذ عام1952–1967م بدأت إسرائيل تولي الصناعات الفوسفاتية عناية خاصة، فهَّمت السلطات بإيجاد التسهيلات، وتقديم المعونات الكثيرة لهذه الصناعة [3]، ويعد عام 1953م هاماً في تاريخ الصناعة الإسرائيلية باعتباره العام الذي شهد بدء تنفيذ برنامج تصنيعي شامل بموارد مالية وبشرية [4] ولقد ارتفعت المنتوجات الصناعية من 1.300 مليون ليرة اسرائيلية في العام 1955م إلى 2.250 مليون ليرة مع ازدياد في عدد كبير من الفروع الإقتصادية وليس فقط تلك التى تنتج البضائع المستهلكة أو الصناعات الخفيفة وفي عام 1960م بلغت نسبة التصدير للخارج 22% من المنتجات الصناعية [5].

كان الإنتاج الصناعي بين عامي 1948–1956م يستهلك محلياً، مثل الصابون، والزيوت والخبز، والطباعة، والكهرباء، والأسمدة، وكانت السلطات تضع قيوداً على الصناعة المستوردة، لإعطاء الصناعة المحلية الفرصة في النمو، ولتشغيل الأيدي العاملة من جهة، ولتوفير العملة الصعبة من جهة أخرى. [6]

ج- التجارة:

أثرت التجارة في نمو الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك لصغر الكيان الإسرائيلي، وفقر موارده الطبيعية، ولقد وصلت الاستثمارات في هذا القطاع سنة 1950م إلى 56 مليون دولار، ونمت التجارة الخارجية الإسرائيلية، ضمن إطار من مختلف أساليب الدعم والتشجيع والدعاية، وأهم هذه الأساليب: دعم الصهيونية العالمية للصناعة، والتجارة مادياً ومعنوياً، وتوفير المناطق التسويقية للصادرات الإسرائيلية. [7]

كما ومثلت التجارة الخارجية، في السنوات الأولى لقيام الكيان الصهيوني، أهمية خاصة في وضع الكيان، فكانت إسرائيل تعاني من ضيق السوق، والنقص الشديد في الموارد الطبيعية، ولهذا فليس أمامها إلا الأسواق الخارجية لتلبية حاجاتها وتصريف فائض إنتاجها. [8]

---

(1) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مركز الدراسات، الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1988م، ص252.

(2) فضل النقيب، مرجع سابق ، ص53.

(3) فلاح سعيد جبر ،الصناعات الفوسفاتية والمعدنية والتعدينية في فلسطين المحتلة ، شؤون فلسطينية، العدد 12، أغسطس 1972م، ص22.

(4) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق ، ص252.

(5) The Israel year book 1961, Opt. cit., p.18

(6) حسين عبد القادر صالح، الأزمات الهيكلية المرونة في الاقتصاد الإسرائيلي، صامد الاقتصادي، العدد 54 ، أبريل، 1985م، ص16–17.

(7) المرجع نفسه، ص17–18.

(8) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص274.

خامساً : العلاقات و المساعدات الخارجية لإسرائيل :

أما عن المساعدات الخارجية لإسرائيل، فمنذ قيامها عام 1948م، وهي تعتمد على المعونات الخارجية في تسيير اقتصادها، وبناء صناعاتها[1] ومن بين هذه المقدمة للمساعدات:

أ- العلاقات و المساعدات الأمريكية لإسرائيل :

احتلت إسرائيل المرتبة الأولى على قائمة الدول المتلقية للعون الأمريكي اقتصادياً وعسكرياً، ويرتبط ذلك مباشرة بكون الولايات المتحدة تمثل المرتبة الأولى لوجود اليهود فيها، فبعد ساعات قليلة من إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948م، سارع الرئيس الأمريكي ترومان إلى الاعتراف بالدولة الإسرائيلية حديثة التكوين، وبعد أيام قليلة من صدور الاعتراف الأمريكي قامت إدارة ترومان، بتقديم قرض لإسرائيل قيمته 100 مليون دولار. [2]

ثم تبعتها في نوفمبر 1949م، بقرض من البنك الأمريكي للتصدير والاستيراد، بمقدار 135 مليون دولار منها 20 مليون، للآلات الصناعية[3] وفي عام 1951م، قدمت أمريكا هبة بمبلغ 65 مليون دولار، وقرضاً من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي قدره 30 مليون دولار، بينما كانت حصيلة بيع سندات إسرائيل 74 مليون دولار، وكان الغرض من الهبة تنفيذ عدد من المشروعات الإسرائيلية الهامة، [4] ومنذ عام 1955م حصلت إسرائيل على مساعدات أمريكية طبقاً لبرنامج فائض الحاصلات الزراعية[5] كما استمرت الهبات من المؤسسات والشركات اليهودية الأمريكية، وقدرت بنحو ألف مليون دولار، خلال السنوات الخمس الأولى من قيام إسرائيل[6]

ب- المساعدات و العلاقات الألمانية لإسرائيل :

بتاريخ 20 سبتمبر 1945م، وجه حاييم وايزمان، الذي كان يشغل منصب المتحدث باسم الوكالة اليهودية، في حينه رسالة إلى قوى الحلفاء التي كانت تحتل ألمانيا، و هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي، جاء فيها أن اليهود يطالبون ألمانيا بتعويضات مالية. وقدر وايزمان حجم الخسائر التي لحقت باليهود، وبالمؤسسات اليهودية في أوروبا، بما قيمته 8 مليارات دولار، وفي 12 مارس 1951م أعلنت إسرائيل أنها تطالب حكومة ألمانيا

---

(1) فلاح سعيد جبر، مرجع سابق، ص224.
(2) محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،يناير، ص87-88.
(3) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص55.
(4) المرجع نفسه، ص56.
(5) المرجع نفسه، ص56.
(6) يحيى عرودكي، العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل، م.ت.ف، يونيو، 1971م، ص28.

بدفع 1.5 مليار دولار، كتعويضات لإعادة توطين 500.000 يهودي في فلسطين[1]، ومن دون تردد قام الألمان برفض الطلب الإسرائيلي، باعتباره طلباً لا يستند إلى أسس واقعية، أو قانونية، كما قامت الحكومة الأمريكية بتأييد الموقف الألماني، وتأكيد أسبابه إلا أن الألمان كانوا على استعداد لدفع ثمن لليهود، كما دفعوا لقوى الحلفاء، وذلك لتسهيل عودتهم إلى الحظيرة الدولية، بعد القضاء على النازية، وتجزئة بلادهم وخضوعها للاحتلال الأجنبي[2] وبالفعل فى السابع من يناير 1952م تلقت إسرائيل 8 مليون دولار من ألمانيا كتعويض للأضرار التى لحقت باليهود في الحرب العالمية الثانية[3] .

ومارست إسرائيل ضغوطاً مكثفة على ألمانيا، انتهت بتوقيع اتفاقية التعويضات بين حكومة ألمانيا وحكومة إسرائيل في سبتمبر 1952م، وقد نصت هذه الاتفاقية، التي لعبت الولايات المتحدة دوراً أساسياً في توقيعها، على أن تدفع الحكومة الألمانية للحكومة الإسرائيلية، مبلغ 822 مليون دولار، خلال فترة السنوات الاثنتى عشرة[4]، ولقد حصلت إسرائيل على القسط الأول عام 1953م[5]، وكانت هذه التعويضات بصورة سلع وخدمات[6]، ومن وجهة نظر الخبراء أن هذه الاتفاقية ليست في حكم التعويض، ولكنها بفعلتها هذه (أي إسرائيل) نصبت نفسها ممثلاً لجميع اليهود، وهذه هي الحالة الوحيدة التي دفعت فيها ألمانيا تعويضات لحكومة غير حكومات الدول التي ينتمي إليها ضحايا النازية. [7] أما عن المساعدات الألمانية، فكانت ترسل إلى إسرائيل تحت اسم التعويضات الألمانية لإسرائيل، وبلغت أكثر من مليار دولار، تسلمتها إسرائيل على شكل سلع ، ووقود، ومصانع، ومواد أولية بداية من مارس 1950م [8].

وبعد إلقاء هذه النظرة على الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل في السنوات الأولى لقيام إسرائيل، نستنتج أن الحياة الاقتصادية في إسرائيل، تدار في إطار سياسة خاصة بالدولة، اعتمدت على ركيزتين هما:

1- قيام الحكومة بتوفير خدمات للاقتصاد.

2- انتهاج سياسة اقتصادية، من أجل تحقيق وإنجاز أهداف اقتصادية، ومن هذه الأهداف: ضمان ازدهار المجال الاقتصادي لفترة طويلة، وضمان الاستقرار الاقتصادي. ورغم كل هذه المجهود المبذول من قبل الحكومة، والدولة لخدمة الاقتصاد، يرى الباحث أن

(1) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص126.

(2) المرجع نفسه، ص126.

(3) Thomos Bransten, Wemories David Ben- Gurion, The world publishing New York and Cleveland,1970,p.203

(4) حمودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص65.

(5) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص126.

(6) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص60.

(7) حمودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص65.

(8) السيد علوة، إدارة الاقتصاد الإسرائيلي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977م، ص108.

الاقتصاد الإسرائيلي سيبقى ضعيفاً، وعرضة للانهيار السريع، والتأثر بالعوامل الخارجية، والاعتماد المباشر على الخارج وبشكل واضح جداً أكثر من أي بلد آخر.

ج- العلاقات و المساعدات الفرنسية لإسرائيل :

تعد العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية حدثاً فريداً في تاريخ العلاقات الدولية، فمنذ إعلان الكيان الإسرائيلي عام 1948م، بدء ذلك الكيان بالاستفادة من سلسلة فريدة من المساعدات العسكرية والعملية من فرنسا فكان التعاون والدعم الكاملين، هما الميزة الرئيسية للعلاقات الثنائية القائمة بين الطرفين[1]، فقد اعترفت الحكومة الفرنسية بالحكومة الإسرائيلية المؤقتة، اعترافاً واقعياً في 1949/1/24م[2] وقد سبق ذلك أن صوتت فرنسا إلى جانب قرار تقسيم فلسطين في نوفمبر 1947م، ثم كانت فرنسا في مقدمة الدول التي كفلت الوجود الإسرائيلي باشتراكها في البيان الثلاثي الذي صدر عام 1950م، مع بريطانيا والولايات المتحدة، ثم ساهمت في تحصين الكيان الإسرائيلي، عندما أمدتها بالسلاح[3].

بدأت فرنسا بتزويد إسرائيل، بمختلف الأسلحة المتطورة على إثر صفقة الأسلحة الشهيرة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا في عام 1955م، ومنذ ذلك التاريخ بدأت فرنسا تنظر إلى إسرائيل على أنها المفتاح الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط[4]، كما وزاد غضب فرنسا على الدول العربية في أعقاب الحركات الانقلابية التي قامت بها الدول المحتلة، من قبل فرنسا، فهذه التطورات الأخيرة في العالم العربي، ساهمت في تمهيد الأرضية للتقريب بين مواقف فرنسا وإسرائيل، وبذلك وجد الفرنسيون في إسرائيل حليفاً لهم ضد الحركات الانقلابية في الوطن العربي، المناهضة لفرنسا[5]

وتطورت العلاقات أكثر فأكثر في مطلع عام 1956م، لسببين رئيسين:

1- وصول الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى سدة الحكم. [6]

2- أزمة السويس. [7]

(1) زاهي الأقرع، العلاقات الإسرائيلية – الفرنسية 1956-1967م، مجلة شؤون فلسطينية عدد 78، 1978م، ص101.

(2) ميخائيل بارزوهر، جيشر على هيام هتخيون (جسر على البحر المتوسط)، إصدارات: أ. ستزود و أبنائه، تل أبيب، 1965م ، ص58 (عبري).

(3) محمد خالد الأزعر، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، 1991م، ص53.

(4) زاهي الأقرع، مرجع سابق، ص101.

(5) ميخائيل بارزوهر، مرجع سابق، ص51-52.

(6) زاهي الأقرع، مرجع سابق، ص101.

(7) وجاءت هذه الأزمة بعد تأميم الرئيس المصري جمال عبد الناصر لشركة قناة السويس أثر سحب الحكومة الأمريكية عرضها الخاص بتمويل بناء السد العالي وبلغت هذه الأزمة حد الواطئ العسكري في غزو قناة السويس وسيناء في أكتوبر 1956م، أنظر للقضية الفلسطينية والخطر الصهيوني،ص284.

سادساً : الجيش وأجهزة الأمن الإسرائيلية :

تعتبر القوات الإسرائيلية من أكثر وأسرع القوات العسكرية تطوراً في العالم، فقد قفزت من ثلاثة ألوية وثلاثة أسراب من الطائرات، وبعض السفن التي كانت مخصصة للهجرة، وتحولت إلى سفن حربية عام 1948م، إلى قوة عسكرية فعالة ومؤثرة لها وزنها في الميزان الاستراتيجي في المنطقة

فكان الجيش بعد قيام الكيان الإسرائيلي مباشرة، يتكون من عناصر المنظمات العسكرية : الهاجاناة ، وليحي، والأرجون[1] وكانت هذه المنظمات تضم بين صفوفها أعداد كبيرة من المقاتلين و بذلك صرح بن غوريون بالقول "عندما بدأت حرب الإستقلال كان لدينا 45 ألف رجل قادرين على حمل السلاح منطويين تحت لوائيين الهلجاناة والبالماخ بالإضافة إلى عدة آلاف أخرى كانوا يتبعون لقوات خاصة بقواهم الذاتية" [2] إلى جانب هذه الأعداد شاركت 1200 امرأة يهودية في وحدات البالماخ من 1947م وحتى مارس 1949م وشاركت في كثير من الأعمال العسكرية و الأعمال البدنية [3].

مثل الجيش في تلك الفترة العمود الفقري للمجتمع الإسرائيلي، كما قال بن غوريون: "يجب على الجيش أن يكون مركزاً تربوياً للشبيبة اليهودية المولودة هنا و المهاجرين الجدد وإن واجب الجيش هو تربية الجيل الرائد.." [4]

ومع قيام دولة إسرائيل سعت القيادة الإسرائيلية إلى تحسين القدرة العسكرية [5]،وبناء على ذلك فقد تبنت السلطة السياسية الإسرائيلية وعلى رأسها " بن غوريون" تفاصيل النظرية والتطبيق لعقيدة الأمن، وهذا ما دفع إلى تشكيل الجيش الإسرائيلي[6].

ففي 26 مايو 1948 أصدر رئيس الحكومة آنذاك دافيد بن غوريون قراراً بتوحيد معظم المنظمات العسكرية فيما سمي جيش الدفاع الإسرائيلي والاختصار بالعبرية " تساهال"[7]، وفي سنة 1949 أصدر الكنيست الإسرائيلي قانون الخدمة العسكرية، وهو تجميع وتعديل للقوانين أو القرارات التي صدرت بشأن الخدمة العسكرية منذ قيام إسرائيل[8].

---

(1) غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (1948–1967)، ط1، مكتبة المنار، الأردن، 1983م، ص71.

(2) Thomos Bransten, Opt. cit., p.85

(3) Beth Uval, Women society Israel, Marshall Cavendish,New York, 1993,p. 25

(4) هشام عبد الله ، بدايات تعثر العسكرية الإسرائيلية، شؤون فلسطينية، العدد 28، ديسمبر 1973م، ص65٠

(5) ياسين سويد، التاريخ العسكري لبنى إسرائيل من خلال كتاباتهم، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، لبنان، 1998، ص188.

(6) أمين عطايا، الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، ط1، بيروت، 1995، ص28.

(7) يغال آلون، تبحبلوت ملحمي (مكائد الحرب)، إصدار الكيبوتس الموحد، مطابع حيدجل، تل أبيب، 1990، ص215، (عبري) .

(8) أليكس بين، عليا فهيتشفوت بمدينات يسرائيل، (الهجرة و الإستيطان فى دولة إسرائيل)، منشورات المكتبة الصهيونية شعب عامل،1982م، ص40،(عبري).

وكان هذا الجيش في بدايته لا يملك الأسلحة الثقيلة، وكل ما كان يملكه بعض الأسلحة من رشاشات ومدافع هاون قصير المدى[1].

يستمد الفكر العسكري الإسرائيلي جذوره من العقيدة الصهيونية، فاستخدام القوة والقتل والإرهاب والعنف هو أساس هذه العقيدة، وقد جاء في التوراة " إذا لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم، يكون الذين سيبقون منهم أشواكاً في أعينكم، ومنافس في جوانبكم ويضايقونكم على الأرض التي أنتم ساكنون فيها" [2] وقد صرح بن غوريون بالقول " بالدم والنار سقطت اليهودية، وبالدم والنار سوف تعود من جديد" [3]

ويخضع للخدمة العسكرية في إسرائيل كل الرجال اعتباراً من 18 سنة وحتى 55 سنة[4]، كما وألزم قانون الخدمه العسكرية كل أمرة من سن 18 سنة وحتى 34 سنة أن تنضم للخدمه العسكرية وبعد ذلك تم استثناء المتزوجات و الحوامل والأمهات و الذين تمنعهم معتقداتهم الدينية من التجنيد[5] وهذه الخدمه إجبارية يخدم فيها المجند 30 شهراً بعدها يذهب للإحتياط حتى يبلغ 45 عام لينضم بعد ذلك لقوات الدفاع المدني [6] ، ونجح الجيش الإسرائيلي في إشراك النسوة في صفوفه، وكان ذلك بسبب النقص الذي يعاني منه من ناحية القوة البشرية حينذاك، حيث شاركت بعض النسوة اليهوديات في عمليات قتالية ضد العدو، إلا أن غالبيتهم كنَّ يفضلن المشاركة في وظائف حيوية مثل حراسة المنشآت والمؤسسات أو تقديم خدمات للجمهور في الجبهة الداخلية. [7]علماً بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي أقيم بها نظام الخدمة الإجبارية للنساء. [8] وكان يتراوح راتب الضابط الإسرائيلي في عام 1951م ما بين 1100 إلى 2400 دولار في العام[9] .

ما دامت الخدمة العسكرية إلزامية في سن 18 عام لكل من الشباب والشابات، فباستطاعة الجيش الوصول إلى معظم عناصر الشباب في إسرائيل .

الخدمة في الجيش الإسرائيلي مقتصرة على اليهود، وغير مسموح للعرب المشاركة فيها، وابتداء من عام 1956 فرض على للدروز والشراكسة بالخدمة في الجيش [10] وهذا يوضح لنا أن الأساس الفكري، والاتجاهات الاجتماعية، داخل المؤسسة العسكرية هو الولاء

---

(1) المرجع نفسه، ص43.

(2) غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (1948م-1967)، مرجع سابق، ص83.

(3) زوريال جلعاد، سيفر هبلماخ " كتاب البلماخ"، هاكيبوتس هاميؤحاد، تل أبيب، المجلد 2، 1956م، ص117،(عبري).

(4) أحمد السلماني، المؤسسة العسكرية في إسرائيل، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2001، ص25.

(5) Beth Uval,Opt. cit., p.26

(6) Randolph and Winston's Churchill, The six day war, William Heinemann ltd., London, 1967, p.61

(7) يغال آلون، مكائد الحرب، مرجع سابق، ص255.

(8) غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص74.

(9) Edward Luttwak and Dan Horowitz,Opt. cit.,p.83

(10) السيد علوة حسن، مرجع سابق، ص218.

للصهيونية، وكذلك يعتبر الجيش البوتقة التي ينصهر فيها جميع أبناء الطوائف والجاليات الوافدة من الخارج عن طريق الهجرة.

أ- القوات البرية :

تشكل القوات البرية أكثر من ثلثي الجيش الإسرائيلي، و تتمتع بميزة استنادها إلى نواة فعلية عاملة تؤمن تدريب الاحتياطيين تدريباً مستمراً، ويمكن استنفار هؤلاء الاحتياطيين خلال مدة قصيرة من الزمن حيث يشكلون عماد المجهود القتالي. (1)

تعود نشأة القوات البرية إلى مولد الجيش الإسرائيلي بشكل رسمي يوم 26 مايو 1948م(2)، وبعد انتهاء حرب 1948م لوحظ تدهور كبير في مستوى القوات البرية بسبب خروج الكثير من القادة ذوي الخبرة القتالية من الخدمة، ودخول عدد كبير من المهاجرين الجدد قليلي التعليم والخبرة والكفاءة في الجيش(3)وكانت تقدر القوات البرية وحدها بحوالي 64 ألف مقاتل، في بداية عام 1948م، وازداد تعداد هذه القوات بعد خمسة أشهر، فأصبحت 80 ألف مقاتل في أكتوبر 1948م (4)

كانت النظرية الاستراتيجية لدولة إسرائيل -كما يدعى قادتها- تقضي " بأن ندافع ولا نبادر بالهجوم" وقد قررت الجهات الأمنية في إسرائيل أنه إذا بادر العرب بالحرب فإنه يتوجب علينا الرد على ذلك وصد الهجوم بواسطة الجيش النظامي (5)، ومن هذه النظرية ابتدأ يتضح لنا مدى تأثير الجيش، والدور الذي يلعبه في اتخاذ قرارات الحرب بالنسبة لدولة إسرائيل.

ولتحقيق هذه النظرية عمل " موشي ديان"، عند توليه رئاسة الأركان عام 1953م، على تطوير القدرة القتالية للجيش الإسرائيلي بصفة عامة، ولكن بتركيز خاص على القوات البرية، وتحسين مستوى الجندي المقاتل(6).

لهذا في عام 1953م أصدر ديان قراراً بإنشاء الوحدة 101 للكوماندوز تحت قيادة أرئيل شارون للقيام بأعمال الإغارة، والتخريب داخل الأراضي العربية(7).

أتضح في عام 1954م أنه يجب وضع استراتيجية جديدة للقوات البرية، وبالفعل بدأ، اعتباراً من عام 1954م، عهد جديد في سلاح المشاة وذلك بانتهاج نظرية دفاعية هجومية أي أنه يجب القيام بنشاط استخباري على نطاق واسع للاطلاع على التغيرات في مواقف العدو،

(1) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي،م.ت.ف، مركز الأبحاث، يوليو،1969م، ص627.

(2) نادية عز الدين وعمرو حمودة، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية"الفكر والتنظيم"، الناشر سيناء للنشر، القاهرة،1991م، ص55.

(3) المرجع نفسه، ص57.

(4) محمد الهيثمي، في الاستراتيجية الإسرائيلية، م.ت. ف، مركز الأبحاث، بيروت، نوفمبر، 1968م، ص188.

(5) نتان روعي، سلاح المشاه، ط1، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1989، ص15.

(6) نادية عز الدين وعمرو حمودة، مرجع سابق، ص57.

(7) المرجع نفسه، ص57.

وضرب القوات التي تستعد للقيام بعمليات عدائية ضد إسرائيل [1] وبهذا تكون إسرائيل تبنت لنفسها مبدأ هجومياً في القتال، ونقل المعركة إلى أرض العدو، كما وحافظت على مبدأ شن وخوض الحرب القصيرة. [2]

يعد سلاح المدرعات أهم الأسلحة التى تستعملها القوات البرية، لهذا سوف نتطرق للحديث عن أوضاع هذا السلاح

سلاح المدرعات :

اعتبرت القيادة الإسرائيلية سلاح المدرعات شفرة السيف الحادة التي يجب استعمالها للقضاء على الخصم بصورة حاسمة تامة، وإحراز النصر النهائي[3]، ولهذا فقد ساهم سلاح الدروع في الحفاظ على الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. [4]

كانت قوة الدروع في حرب 1948 مقلصة، وكانت مكونة في معظمها من المدرعات والمجنزرات وعدد يكاد لا يذكر من الدبابات[5]، وفي عام 1949 كانت بحوزة الجيش الإسرائيلي دبابات قليلة جداً من أنواع مختلفة، وذات نوعيات متدنية جداً [6]، ورغم هذا فقد رأوا بالدبابة سلاحاً يوجد به ما يزرع الخوف في قلوب العدو، ولهذا قاموا بتشكيل سلاح الدروع ومده بكل ما يلزم إليه [7]، ففي مطلع الخمسينيات اشترت إسرائيل الدبابات التي استخدمها الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وأدخلت عليها التعديلات من قبل الخبراء الإسرائيليين، وأُدخلت إلى الخدمة في سلاح الدروع [8]، فقد حصلت إسرائيل في عامي 1950 و 1951م على عدد لا يقل عن 50 دبابة " شيرمان" من الولايات المتحدة، وعدد لا يقل عن 25 دبابة " كروميل" من بريطانيا، كما حصلت من فرنسا في سنوات 1954–1956 على نحو 200 دبابة شيرمان ونحو 100 دبابة " أم إكس" [9] كما وحصلت بين السنوات الممتدة بين السنوات 1954–1956 على عدد كبير من ناقلات الجنود المدرعة، نصف المجنزرة الأمريكية الصنع، وهكذا تشكل الهيكل المادي اللازم لسلاح المدرعات الإسرائيلي، سواء من حيث الدبابات أو ناقلات الجنود المدرعة[10]

(1) نتان روعي، مرجع سابق، ص24.

(2) نداف سفران، مدينات إسرائيل فيحساعم أرسوت هبريت (دولة إسرائيل وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية)، إصدار مؤسسة شوكن ،القدس وتل أبيب، 1979م، ص215–217 (عبري).

(3) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، 689.

(4) افرايم تلمي، ملحموت إسرائيل 1949–1969 (حروب إسرائيل 1949–1967م)، إصدار دبير،1989م، ص289(عبري).

(5) محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربع حروب، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت ، لبنان، يونيو 1975، ص53.

(6) أبيه حشافيا، سلاح الدروع، ترجمة أحمد بركات العجرمي، الموسوعة العسكرية، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، 1992، ص49.

(7) هيثم الكيلاني،المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص630.

(8) أبيه حشافيا، مرجع سابق، ص79.

(9) محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص95.

(10) المرجع نفسه، ص95.

ب- القوات الجوية :

لقد وضعت أسس سلاح الجو الإسرائيلي في حرب عام 1948م [1]،ضمن نطاق منظمة الهاجاناة وكان سلاح الطيران في بدايته يتكون من بضع عشرات من الطائرات[2] وكانت هذه الطائرات من بقايا الحرب البريطانية، والتي تم شراؤها من أوروبا[3] كما إستعانة بطيارين مرتزقة، من إنجلترا، وأمريكا، وجنوب أفريقيا. [4]

وارتبط تطور سلاح الطيران الإسرائيلي، وتطور مفاهيمه، وأساليبه في التنظيم والقتال بأفكار وشخصيات القادة الذين تتالوا على قيادته[5]، ولهذا يعتبر سلاح الجو الإسرائيلي سلاحاً مستقلاً نوعاً ما حيث يخضع هذا السلاح للأوامر الصادرة من قائده[6] .

وكانت بداية تطور هذا السلاح على الأرض أكثر مما تطور في الجو؛ ففي عام 1950م أنشئت القواعد الجوية وأنشئت مهابط جديدة ومساكن للطيارين. [7]

وفي عام 1953 تولى الجنرال " دان تولكوفسكي" [8] سلاح الطيران، وقد عمل هذا القائد على قلب جميع المفاهيم السائدة آنذاك والمتعلقة بدور سلاح الجور الإسرائيلي فكانت أفكاره تدعو إلى تزويد سلاح الجو بطائرات مقاتلة حديثة؛ لأن سلاح الجو الإسرائيلي يجب أن تتوفر فيه ميزتان رئيسيتان هما السرعة والفاعلية[9].

لهذا ففي السنوات ما بين 1953-1956 اتجهت إسرائيل إلى شراء معظم طائراتها الحربية من بريطانيا، وفرنسا، ووصلت إليها عام 1953م الطائرات الفرنسية مثل طائرات " أوراجان" النفاثة، و " نورد أطلس" للنقل [10] وفي عام 1955م حصلت إسرائيل من فرنسا، وألمانيا على 12 طائرة من طراز " نورد أطلس"، والتي لعبت دوراً هاماً في حرب 1956م، فقد كانت تزود القوات الأرضية بالمواد التموينية[11]، وفي شهر نوفمبر 1955 تسلم الإسرائيليون 15 طائرة " أوراجان" كدفعة أولى من صفقة إجمالية تشمل 30 طائرة من هذا النوع، وفي مرحلة لاحقة تسلمت إسرائيل من فرنسا 45 طائرة "أورجان" أخرى، فأصبح مجموع الطائرات التي

---

(1) زئيف شيف، سلاح الجو الإسرائيلي، الموسوعة العسكرية الإسرائيلية، ط1، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1988، ص11-37.

(2) Samuel Rolbant, The Israel: Solder, profile of an Army, A.s Barnes and Co. inc.New jersey,1970, p.119

(3) يغال آلون، مكائد الحرب، مرجع سابق، ص247.

(4) محمد الهيثمي، مرجع سابق،ص188.

(5) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص651.

(6) Samuel Rolbant, Opt. cit.,p.118

(7) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص651.

(8) كان طياراً قديماً في القوات الجوية الملكية البريطانية واشترك في حرب الاستقلال 1948م على متن عدد من الطائرات.

(9) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص652.

(10) رياض الأشقر، سلاح الجو الإسرائيلي، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1975، ص16.

(11) موري روبنشتاين وريتشارد غولدمان، قصة القوة الجوية الإسرائيلية، ترجمة دار الأندلس، ص74.

تسلمتها إسرائيل من هذا النوع نحو 75 طائرة[1]، وفي عام 1954م كان الإسرائيليون يفاوضون فرنسا على شراء طائرات "ميستير" وحينما أطلعوا على طائرات "ميستير 4" الأكثر تقدماً حولوا صفقتهم إلى هذا النوع الذي وافقت فرنسا في عام 1956 على تسليمهم 12 طائرة منه، واستمروا في استيراد هذه الطائرات حتى بلغ عددها عام 1958م حوالي 60 طائرة [2].

ج- القوات البحرية :

كذلك القوات البحرية، كانت في بداية إقامة الكيان الإسرائيلي صغيرة جداً، وتشكل من بعض القطع البحرية الأمريكية الخفيفة، كما وكانت نوعية العمليات البحرية طوال حرب 1948م، محدودة، فلقد تمكنت البحرية الإسرائيلية في 1948/10/21م من إغراق المدمرة المصرية فاروق الأول [3]، ففي السنوات الفاصلة بين حربي 1948م – 1956م، شهدت البحرية الإسرائيلية، نمواً ملحوظاً في قوتها سواء من حيث الكم أو النوع، خصوصاً أن بريطانيا زودتها بالمدمرتين، إيلات، ويافا. [4]

د- أجهزة الأمن الإسرائيلية :

من يملك المعلومات يستطيع أن يكون الأقوى، والمعلومات بما تتضمنه من وقائع وحقائق وأرقام وإحصائيات وعلاقات ومخططات وسياسات هي المادة التي تسير مؤسسات الكيان الإسرائيلي نحو تنفيذ مخططاتها في كافة المجالات.

يستند الاعتماد على المعلومات لدى الكيان الإسرائيلي إلى خلفية تاريخية، فقد اعتمدت الأقليات اليهودية في جهدها لحماية نفسها على سلاحين هما: تكريس الأموال، وجمع الأسرار واستثمرتها لدعم الدعاوى الصهيونية في المجتمعات الأوروبية، ولقد أدركت القيادة الصهيونية عبر التجربة الطويلة، أن قسطاً من نجاحها في تنفيذ المخطط الصهيوني بمراحله المختلفة كان مرهوناً بمقدرة جهاز الاستخبارات وفروعه [5] ولهذا كان أول سلاح فكر فيه القادة الإسرائيليون، عند نشأة الكيان الإسرائيلي، تجديد وتقوية أجهزة الاستخبارات، فإن جهاز الاستخبارات شأنه شأن سائر الأسلحة الأخرى في جيش الدفاع الإسرائيلي، لم يتكون من عدم؛ إذ تعود جذوره إلى مصلحة المعلومات "الشاي" التابعة للهاغاناه، والتي عملت خلال

(1) رياض الأشقر، مرجع سابق، ص16.

(2) المرجع نفسه، ص16.

(3) محمد الهيثمي، مرجع سابق، ص191-192.

(4) محمود عزمي، البحرية الإسرائيلية قبل وبعد حرب 1973م، شؤون فلسطينية، العدد 65، إبريل 1977م، ص105.

(5) نزار عمار، الاستخبارات الإسرائيلية،ط1،المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات النشر،لبنان، بيروت، إبريل،1976م ، ص55.

سنوات على تشكيل جهاز استخباراتي أساسي للكيان الإسرائيلي في فترة ولادته[1]، وكانت الشاي تضم داخلها عدة وظائف استخبارية أمنية هي:-

خدمات الاستخبارات (ش.م)، خدمات الأمن (ش.ب)، والشرطة العسكرية (م.ص.ح)، ومجموعات مباحث أخرى[2].

وعلى إثر إعلان الكيان حُلت (الشاي) وتشكل جهاز مركزي للاستخبارات الإسرائيلية، وتفرع إلى ثلاث دوائر مختصة هي:-

الاستخبارات العسكرية،والدائرة السياسية في وزارة الخارجية، والأمن الداخلي "شين بيت"[3]، واستمر نشاط هذا الجهاز بدوائره الثلاث لمدة سنتين، لم يحقق خلالها الفكرة التي أُنشئ من أجلها. وقد وصف الكاتب الإسرائيلي " بارزوهر" المرحلة الأولى في إنشاء هذا الجهاز بقوله: "لم تحقق الاستخبارات الجديدة في العام 1948 إنجازات خلابة" [4] ودليل آخر أيضاً في 25 يونيو 1950 اندلعت الحرب الكورية، وهذه الحرب أثارت خشية إسرائيل من أن الدول العربية ستستغل التوتر الدولي لشن جولة ثانية من الحرب ضد إسرائيل، ولم يكن جهاز الاستخبارات العسكرية قادراً على تزويد الجيش بمعلومات حول نوايا الجيوش العربية، لذلك أرسل ضباط من الاستخبارات لأوروبا لجمع معلومات حيوية عن الدول العربية، من نظيراتها أجهزة الأمن الأوروبية[5].

وفي عام 1951 قرر بن غوريون دمج الدائرة السياسية التابعة لوزارة الخارجية، وإنشاء جهاز متخصص للتجسس وللمهمات الخاصة برئاسة (روبين شيلوح)، وهو جهاز الموساد، كما أسند إدارة الاستخبارات العسكرية إلى (حاييم هرتزوغ)، و (ايسر هارئيل) رئيساً للشين بيت الأمن الداخلي[6]، وأيضاً لم يستطع هذا التشكيل الثاني للاستخبارات الإسرائيلية من تفادي أخطاء التشكيل الأول، بل انهمك في الشؤون الداخلية للدولة. ويصف " بارزوهر" المرحلة الثانية بقوله: "لقد تعرضت الاستخبارات للمرارة، وخيبة الأمل في الانهماك الغريب والمضحك في محاربة السوق السوداء، والشك السقيم في كل سائح، أو صحفي أجنبي واعتباره جاسوساً "[7].

---

(1) عودد غرانوت، سلاح الاستخبارات الإسرائيلي، ط1، ترجمة دار الجليل للنشر، عمان 1986، ص11.

(2) المرجع نفسه، ص11.

(3) روبين شيلوح، موساد شل إيش آحاد (الموساد لرجل واحد) آفي مود يعيين هيسرائيل (أبو المخابرات الإسرائيلية)، إصدار يدعوت أحرنوت، 1988م، ص123.

(4) نزار عمار، مرجع سابق، ص12-13.

(5) روبين شيلوح، مرجع سابق، ص130.

(6) الوثائق السرية للـ (C.I.A) المخابرات الإسرائيلية الموساد الشين بيت المخابرات العسكرية مركز البحوث البوليس، ترجمة مجدي ناصيف، دار المروج، بيروت، 1985م، ص63.

(7) نزار عمار، مرجع سابق، ص15.

واستمر تعدد دوائر الاستخبارات الإسرائيلية، وعدم استقرارها إلى أن صدر في العام 1953م أول تنظيم رسمي للاستخبارات الإسرائيلية، بناء على قرار من رئيس الوزراء دفيد بن غوريون يقضي بإعادة تنظيم الجهاز، وإنشاء لجنة تنسيق تجمع كافة فروع الجهاز[1]، وأطلق عليها اسم " فاعدات" [2]وكانت مهمتها جمع المعلومات عن الجيوش العربية وخططها، وتعمل على استنفاد الطاقة العربية العسكرية، والاقتصادية. [3] فكانت تستهدف تعميق التناقضات بين القوى السياسية في كل دولة عربية، وتعمل بكافة الوسائل لتحطيم الاقتصاد الوطني العربي وخلق النزاعات الداخلية والخارجية، ويرجع هذا التركيز إلى أن إسرائيل كانت تدرك أن القوة الذاتية الاقتصادية والمعنوية لكل دولة عربية هي رصيد في بناء قوة عسكرية قادرة على مجابهة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. [4]

سابعاً :التسليح فى إسرائيل :

أ- التسليح الخارجي لإسرائيل

بعد قيام الجيش الإسرائيلي، أصبحت الحاجة ملحة لتسليح هذا الجيش واستطاع الصهاينة توفير كميات من الأسلحة في عام 1948م، ازدادت خلال سنة واحدة زيادة كبيرة كما يتضح في الجدول التالي[5]:

أنواع الأسلحة	يناير 1948	مايو 1948	أكتوبر 1948
البنادق	1000	2200	67500
الرشاشات	450	1250	21300
مدافع هاون خفيفة ومتوسطة	700	800	1200

(1) عبد الكريم أبو الفدا، مرجع سابق، ص59.

(2) فاعدات: هي لجنة مسؤولة عن المخابرات والأمن في إسرائيل واسمها الكامل (فاعدات راشيل هاشميروتيم) وتعرف باختصار باسم فاعدات وظيفتها الأولى هي تنسيق كل أنشطة الأمن والمخابرات الإسرائيلي في الداخل والخارج وتكونت فاعدات من مدير الموساد ومدير المخابرات العسكرية ومدير الشين بيت والمفتش العام للبوليس ومدير مركز البحوث والتخطيط السياسي التابع لوزارة الخارجية ومستشاري رئيس الوزراء لشؤون السياسية والعسكرية والمخابرات والإرهاب وغالباً ما يشارك رئيس قسم المهمات الخاصة التابع لإدارة التحقيقات بالبوليس في اجتماعات فاعدات وأحياناً يحل محل المفتش العام للبوليس، كانت تعقد اجتماعات فاعدات مرة كل أسبوعين وقد يتطلب الأمر أكثر من ذلك و كان على كل مدير في هذه الاجتماعات أن يقدم ملخصاً حول النقاط الأساسية لنشاط جهازه خلال الأسبوعين المنصرمين ويترأس مدير الموساد اجتماعات فاعدات وهو بهذا يصبح مسؤولا مباشراً أمام رئيس الوزراء ومن واجباتها إلى جانب التنسيق بين كل أنشطة الأجهزة الأمنية والاستخبارية هو تحديد الواجبات المطلوبة من كل جهاز ورفع تقيم سياسي شامل للموقف إلى رئاسة الوزراء.انظر نزار عمار، الإستخبارات الإسرائيلية،ص22.

(3) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص243.

(4) نزار عمار، مرجع سابق، ص90.

(5) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق،ص92.

مدافع هاون 120 ملم ثقيلة	–	–	12
مدافع هاون 6 بوصة ثقيلة	–	–	33
مدافع ضد الدبابات	–	75	675
مدافع ميدان	–	4	250

وكان السبب لهذه الزيادة الكبيرة، ظهور صناعة الأسلحة الإسرائيلية مع إعلان قيام إسرائيل في العام 1948م[1]، وكذلك صفقات الأسلحة، ومنها صفقة الأسلحة من تشيكو سلوفاكيا، والتي اشتملت على أسلحة ثقيلة، كالدبابات والطائرات، وأسلحة صغيرة بلغت حوالي 15 ألف قطعة بندقية ورشاش[2]، كما واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، في تزويدها بالسلاح بمختلف الوسائل على شكل هدايا وتبرعات مالية. [3]

استمرت إسرائيل بتكديس السلاح والتدرب عليه، وتمكنت في عام 1953م من شراء عدد من طائرات " ميتبور" النفاثة الإنجليزية، وتلتها أعداد أخرى في عامي 1954 و 1955 [4] كما انضمت المدمرة إيلات للأسطول البحري بتاريخ 1956/8/16م، و المدمرة حيفا في يناير 1957م [5]

ب- صناعة الأسلحة في إسرائيل:

سوف نتحدث عن الصناعات العسكرية الإسرائيلية من النصف الثاني من الأربعينيات، وتحديداً خلال الفترة التي سبقت مباشرة الإعلان عن قيام إسرائيل في العام 1948م، كلفت هذه الصناعة بتزويد القوات اليهودية ببعض احتياجاتها من الذخائر، والأسلحة الخفيفة، عن طريق إنتاجها في عدد من المصانع البدائية السرية التي تم توزيعها على المناطق، والمستوطنات اليهودية في مختلف أنحاء فلسطين[6].

(1) حسين أغا و أحمد مسامح الخالدي، إسرائيل العقيد العسكرية وشؤون التسلح، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982م، ص31.

(2) غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص70.

(3) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص93.

(4) المرجع نفسه، ص129.

(5) محمود شيت خطاب، العسكرية الإسرائيلية،ط2، دار الفكر، بيروت، 1970م، ص379.

(6) أحمد الخالد وقاسم جعفر وآخرون، إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسليح، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص31.

فكانت تنتج هذه المصانع الصغيرة مدافع من طراز " ستن"، ومدافع هاون عيار (2 أنش)، و(3 أنش)، وذخيرتها كما أنتجت قاذفات اللهب، ومدافع هاون تسمى " دافيد" [1]، ومدافع مضادة للدروع.[2]

وبعد قيام إسرائيل مباشرة، فكر بن غوريون ومعه " إليعازر" أمين صندوق الوكالة اليهودية وأول وزير مالية في الوزارة الإسرائيلية، لإقامة صناعة الذخيرة في إسرائيل، والحصول على آلات حديثة لإنشاء مصانع السلاح[3].

لقد استطاع بن غوريون، عن طريق جمعية النداء اليهودي الموحد، من جمع عدة ملايين من الدولارات، خصصت لشراء تلك الآلات، والأجهزة اللازمة لإقامة صناعة أسلحة مناسبة، وبذلك صرح بن غوريون بالقول: "بأقل من مليون دولار اشترينا آلات تبلغ قيمتها عشرين مليوناً، ونقلت هذه الآلات إلى إسرائيل". [4]

كانت الصناعة الحربية الإسرائيلية، في ذلك الوقت، قاصرة على إنتاج القنابل وذخيرة الأسلحة الصغيرة وقنابل الهاون حتى عيار 3 بوصة[5]، وإلى جانب هذه الصناعة كانت هناك صناعة الألغام، فقد كانت دقيقة وذات تأثير، ولا تختلف عن الصناعات الإنجليزية والأميركية، وخاصة الألغام المضادة للأشخاص، وللألغام المضادة للدبابات، التي كانت تصُنع في معامل تل أبيب[6]، وفي عام 1950 كان أول سلاح أنتجته المصانع الإسرائيلية، وهو رشاش عوزي.[7]

على إثر ذلك أنشأت قيادة الجيش الإسرائيلي سلاحاً أسمته " سلاح الأسلحة والذخائر"، ويضم السلاح آلاف الفنيين، ومئات المهندسين والخبراء، ينهمكون في صناعة الأسلحة والآلات، وتطويرها، وتعديل مواصفاتها بما يتلاءم مع تطور الأسلحة الحديثة، ومع عامل التوفير والاقتصاد[8].

ج- السلاح النووي الإسرائيلي :

بدأ اهتمام إسرائيل الفعلي بشؤون الطاقة النووية مع قيام الكيان الإسرائيلي عام 1948، عندما طلب وزير الدفاع الإسرائيلي من الجولوجيين التنقيب في صحراء النقب للبحث عن إمكانية

(1) كانت مدافع دافيد تعد أخطر الأسلحة وأقواها لدى الإسرائيليين فقد كانت تقذف إلى مسافة 300 ياردة كتلة من المتفجرات تحتوي على ستين رطلاً من متفجرات (ت.ن.ت) على الأحياء الآهلة بالسكان حيث كانت شديدة الانفجار واللهب وتثير الرعب بين النساء والأطفال.انظر:هيثم الكيلاني مرجع سابق ص290

(2) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص290.

(3) غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص70.

(4) المرجع نفسه، ص69-70.

(5) المرجع نفسه، ص69.

(6) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص290.

(7) خليل سلمان هلالات، الصناعة العسكرية في إسرائيل، مطبعة صوان، الزرقاء الأردن، ص13.

(8) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص290-291.

وجود مصادر يورانيوم بتوجية من رئيس الدولة حاييم وايزمن[1] ، وزداد هذا الإهتمام عندما اكتشف اليورانيوم في فوسفات النقب، في أعقاب القيام بمسح كافة المعادن في إسرائيل[2]، كما وزاد هذا الاهتمام في عام 1949م عندما تم إرسال عدد من الطلبة الإسرائيليين إلى كل من هولندا و الولايات المتحدة للتخصص فى الدراسات الذرية، وقبل العام 1950م تم إنشاء معهد وايزمن لدراسة البحوث النووية فى مدينة رحوبوت وكان هذا المعهد بمثابة نقطة انطلاق العلم النووي الإسرائيلي[3].

وبدأ اهتمام إسرائيل يزداد في المجال النووي في عام 1954، حين شكلت لجنة الطاقة النووية برئاسة البروفسور " بيرغمان" [4]، وازداد هذا الاهتمام عندما أعلن مندوب إسرائيل الدائم في الأمم المتحدة بتاريخ 1954/2/14م في اللجنة السياسية للأمم المتحدة، أن إسرائيل اكتشفت أرخص الطرق لإنتاج المياه الثقيلة اللازمة لصنع القنبلة الذرية[5]، وكان هذا الإكتشاف من قبل العالم الذري "اسرائيل دسترفسكي" من معهد وايزمن في بداية الخمسينيات[6].

وقد كانت فرنسا بحاجة ماسة للماء الثقيل، ولليورانيوم المستخلص من الخامات الفقيرة، كما كانت إسرائيل بحاجة إلى اكتساب التقنية النووية المتقدمة، وهكذا عقد في عام 1954 اتفاق تعاون بين البلدين، كان له أثر فعال في دفع البرنامج النووي خطوات كبيرة إلى الأمام. [7]

وفي سنة 1954 أعلن الرئيس الأمريكي ايزنهاور عن برنامج الذرة من أجل السلام، وفي تلك السنة أعلنت الأمم المتحدة عن إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد استفادت إسرائيل كثيراً من المساعدات العلمية والفنية، كما وحظيت بحصة كبيرة من النظائر المشعة، واليورانيوم الطبيعي، والذي كانت تقدمه الولايات المتحدة بموجب البرنامج المذكور[8]، فقد نالت إسرائيل "390" شحنة من أصل " 3785" شحنة من النظائر المشعة أى حوالي 10.3%، وهو أكثر من حصة ست دول عربية مجتمعة[9]، وإلى جانب هذا الدعم فقد تلقى

(1) Peter pry, Israel's Nuclear Arsenal, westview press,Inc(2), 1984, p.5

(2) ديئير عفرون، معضلة إسرائيل النووية، ترجمة تيسير الناشف، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص11.

(3) Peter pry,Opt. cit., p.5

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، " رئيس التحرير: برهان الدجاني"، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1966،، ص245-246.

(5) المرجع نفسه، ص245-246.

(6) Peter pry,Opt. cit., p.6

(7) هيثم الكيلاني، الجديد في المذهب العسكري الإسرائيلي،ط1،منشورات مجلة الفكر العسكري، دمشق ،1981، ص75.

(8) محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص290.

(9) المرجع نفسه، ص290.

أكثر من 56 إسرائيلياً تدريبهم في مراكز البحث التابعة لوكالة الطاقة الذرية، وكان ذلك تحت رعاية برنامج الذرة من أجل السلام. [1]

على الرغم من أن فرنسا كانت أول من قدم المساعدات لإسرائيل في المجال النووي، إلا أن الولايات المتحدة هي التي أعطت إسرائيل أول مفاعل نووي، بموجب اتفاقية عقدت في 1954/11/20[2]، وانتهى من بناء هذا المفاعل في منطقة " ريشون ليتسيون" في عام 1956م، وبلغت تكلفة بنائه حوالي 42 مليون دولار[3] وقد تدرب في هذا المفاعل عدد كبير من العلماء والطلاب، على إنتاج وتطبيقات النظائر المشعة في ميدان الطب والزراعة وغيرها. [4]

وإلى جانب هذا المفاعل قامت الولايات المتحدة في عام 1955م بمساعدة إسرائيل ببناء مفاعل للماء الخفيف في "نحال سوريك" قرب يبنا[5]

ثامناً : الأوضاع العامة للأحزاب الإسرائيلية :

تعد الأحزاب الإسرائيلية الركيزة الأساسية، التي يبنى عليها النظام السياسي، كما أنها تمثل دوراً مهماً في الحياة السياسية والدستورية[6]، وكان يوجد في إسرائيل العديد من الأحزاب السياسية التى تمثل شريحة عريضة من وجهات النظر[7] و الجدير بالذكر أن معظم الأحزاب الإسرائيلية و خصوصاً الأحزاب القوية منها قد نشئ فى الدول الأوروبية قبل قيام إسرائيل بوقت طويل[8]ويعني ذلك بأن الأحزاب الإسرائيلية، كانت تقوم بنشاطاتها قبل الإعلان عن دولة إسرائيل، يستنتج الباحث: أن أول سمة يمكن ملاحظتها هي أن المؤسسة السياسية الإسرائيلية سبقت قيام الدولة.

فحزب أغودات إسرائيل تأسس عام 1912 في ألمانيا[9]، وحزب مزراحي الديني تأسس في المجر عام 1902[10]، وحزب الماباي ظهر عام 1930، وهو ثمرة اندماج (هابوعيل

(1) بيتر براي، ترسانة إسرائيل النووية " مع تقرير فانونو: أسرار القوة النووية الإسرائيلية" ترجمة منير غنام، مراجعة وتقديم محجوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ص31.

(2) فؤاد جابر، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل، نقلة إلى العربية زهدي جاد الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971، ص29.

(3) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص193.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1965، رئيس التحرير "برهان الدجاني"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1967م، ص435.

(5) Peter pry,Opt. cit., p.6

(6) يوسف جيل، مرجع سابق، ص50.

(7) The World book Encyclopedia, Opt. cit., p.480

(8) المرجع نفسه، ص50.

(9) محمود خالد، معسكر اليمين الصهيوني، ط1، سلسلة دراسات صامد الإقتصادى، منشورات دار الكرمل، عمان، 1986م، ص62.

(10) أسعد رزوق، الدولة والدين في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت،سبتمبر،1968م، ص73.

هاتسعير – العامل الفتى الذي تأسس عام 1909، واتحاد العمل – أحدوت هعفودا الذي تأسس عام 1919) [1]، وحزب المابام يرجع في أصله إلى حركة (الحارس الفتى– هاشومير هاتسعير) التي تأسست عام 1913 في فيينا[2]، وإلى جانب هذه الأحزاب هناك أحزاب أسست بعد قيام الدولة. ونود أن نشير إلى أنها أيضاً لم تكن حديثة النشأة، بل اندماج أحزاب وحركات قديمة؛ فحزب المفدال تشكل عام 1956[3]، وهو اندماج لحزب مزراحي وجناحه العمالي هابوعيل همزراحي[4]، وتأسس حزب حيروت بعد قيام الدولة مباشرة، وهو امتداد لحركة الإصلاحيين التي تأسست عام 1925م [5]، كما وتم تشكيل التجمع العمالي – المعراخ الأول بين حزب عمال إسرائيل – المباي وحزب أحدوت هعفودا في عام 1965م. [6]

وإعلان إقامة الكيان الإسرائيلي، لم يغير من الأوضاع الحزبية الداخلية التي كانت موجودة في فلسطين قبل قيام الدولة، فكانت هذه الأحزاب تقوم بإدارة المؤسسات الخاصة بالجالية اليهودية في فلسطين، تحت ظل الانتداب البريطاني. [7]

بعد إعلان قيام الكيان الإسرائيلي أصبح هدف هذه الأحزاب، هو الحفاظ على أمن وبقاء هذه الكيان، وكذلك الحفاظ على طابع الدور اليهودي الصهيوني، من خلال ضمان استمرار تدفق هجرة الجماعات اليهودية، والعمل على استيعابهم داخل إسرائيل، وذلك بدعم المنظمة الصهيونية العالمية، والدليل على ذلك قول المؤلف الأمريكي "كرينز": "إن المنظمة الصهيونية تشجع كل التشجيع، على إقامة الأحزاب بهدف تأييد الصهيونية" [8].

كما اعتبرت هذه الأحزاب، مركزاً للصراع السياسي المتحمس، لكل من يريد إدارة شؤون الكيان، أو ربما لكل من يريد الوصول إلى سدة الحكم [9].

هذه الأحزاب لا تعمل من فراغ، بل هناك خلفية تاريخية لها ، وقوانين ومعايير تتحكم بها داخل المجتمع. وتعتمد السياسة الحزبية في إسرائيل على النظام الديمقراطي، فكل حزب معني بالفوز في الانتخابات، وإنجاز أو تحقيق أكبر عدد من الأصوات. [10]

وكانت تقوم الأحزاب الإسرائيلية، إلى جانب نشاطها السياسي، بنشاطات واسعة متعددة في المجالات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية وقد أدى ذلك إلى تشجيع الإسرائيليين على الإنتماء

(1) إبراهيم العابد، المباي الحزب الحاكم في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، نوفمبر،1966م، ص21.

(2) لمياء مجاعص، المابام حزب العمال الموحد في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث،بيروت، أكتوبر،1968م، ص9–10.

(3) محمد حسن، الأحزاب الصهيونية و عمليةالسلام، ط1،منشورات دار علاء الدين، سوريا،دمشق،2001م، ص79.

(4) عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مرجع سابق، ص248.

(5) غازي السعدي، الأحزاب و الحكم في إسرائيل ،ط1، دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث، عمان،1989م، ص280.

(6) هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل "عرض وتحليل"،ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1981م، ص183.

(7) يونتان شبيرا و لشلتون بجرتنو (للسلطة، ختارنا)، مكتبة عوبد، تل أبيب، 1989، ص74 (عبري) .

(8) نرمين غوانمة، إسرائيل الأحزاب السياسية وتطلعاتها، بيروت، الدار المتحدة للنشر، 1995م، ص117.

(9) أشرآريان، بوليتكا فميشتار بيسرائيل (السياسة والحكم في إسرائيل) إصدار زمورابيتن، شارع شوكن، تل أبيب، 1985، ص149، (عبري).

(10) المرجع نفسه، ص151.

إلى الأحزاب السياسية واعتمادهم على الأحزاب فى مختلف نواحي حياتهم[1]، فلقد قامت هذه الأحزاب بعد قيام الكيان بنشاطات اقتصادية، تمثلت في إقامة الشركات والمؤسسات الصناعية، والبنوك وغيرها، وكانت تهدف من ذلك إلى تمويل جزء من نشاطاتها من جهة، ثم إيجاد العمل للمهاجرين واستيعابهم من جهة ثانية. [2]

وفي المجال الاجتماعي، مارست الأحزاب والحركات الصهيونية نشاطات اجتماعية مختلفة، كالإشراف على عمليات الإسكان، وتأسيس بيوت النقاهة الصحية، والتأمين الطبي، وتأسيس حركات الشباب، والنوادي الرياضية[3].

وفي المجال الثقافي أشرفت على المدارس، وأصدرت الصحف، وامتلكت دور النشر، وأخذت على عاتقها القيام بمهمة نشر وتعليم اللغة العبرية للمهاجرين، وإذا كانت هذه الوظائف والمهام قد ارتبطت بنشوء الأحزاب والحركات الإسرائيلية قبل قيام إسرائيل، إلا أنها استمرت في ممارسة هذه المهام والوظائف بعد قيامها. [4]

كما و قامت معظم الأحزاب الإسرائيلية في نظامها على مركزية القيادة، حيث انحصرت السلطة الحزبية في أيدي أعداد قليلة من الزعماء، الذين مارسوا سيطرة كبيرة على الأعضاء، وخصوصاً على ممثليهم في الكنيست، بحيث لم يستطع هؤلاء التصويت خلافاً لإرادة أحزابهم[5]

ومع أن العقيدة الصهيونية تعتبر القاسم المشترك بين جميع الأحزاب، إلا أنه يمكن تصنيف الأحزاب الإسرائيلية على أساس مبادئها كما يلي:- [6]

1- الأحزاب العمالية.

2- الأحزاب اليمينية.

3- الأحزاب الدينية.

4- الأحزاب الشيوعية.

لكن الملاحظ أن هذا التقسيم التقليدي المعروف، للقوى السياسية لا ينسجم تماماً مع واقع الحال بالنسبة للظاهرة السياسية الإسرائيلية، بحيث يغدو من الصعوبة بمكان القول بتمايز القوى والأحزاب الإسرائيلية إلى يمين ويسار على أساس منطلقاتها الأيدلوجية، أو أهدافها

(1) يوسف جبل، مرجع سابق، ص53.

(2) سليم نوران جنيد، الأحزاب الإسرائيلية و مفهوم اليمين و اليسار "دراسة حول الإتجاهات السياسية الأيدلوجية للأحزاب الإسرائيلية، الرباط، 1972م، ص72.

(3) المرجع نفسه، ص72-73.

(4) المرجع نفسه، ص73.

(5) غازي السعدي، مرجع سابق، ص248.

(6) المرجع نفسه، ص248.

السياسية، وخاصة حول كل ما يندرج تحت مسألة الصراع العربي الإسرائيلي و من هذه الأحزاب.

أ- عمال صهيون (بوعالى تسيون):[1]

كانت أهداف عمال صهيون، بعد قيام الكيان الإسرائيلي، تأميم جميع وسائل الإنتاج، وجعل إسرائيل تعتمد على نفسها في إنتاجها دون الحاجة إلى الغير، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار أن تطور البروليتاريا اليهودية في فلسطين، يتوقف على هجرة قوى الإنتاج. [2]

وكان قد دخل في اتحاد مع حزب هشومير هتسعير وكونوا حزب المابام في بدايته سنة 1947م [3] ولقد انشق هذا الحزب عن المابام في عام 1954م، بقيادة يغال آلون وتمحورت سياسة هذا الحزب الخارجية حول تأييد السياسات الصهيونية المتطرفة ضد العرب، وتأييد فرض الصلح على العرب بالقوة، وكان ينكر حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. [4]

ب- حزب مزراحي:[5]

تبني حزب مزراحي في السنوات الأولى لقيام الكيان الإسرائيلي سياسة ليبرالية، فلم يكن مغالياً في التعصب الديني، [6] وكان يضم بصفة رئيسية الطبقة المتوسطة [7] كما تميز موقفه العام في 1952م من القضايا الاقتصادية، كما لا يملك برنامجاً اجتماعياً واضح المعالم ولا يبدي إلا اهتماماً بالمسائل المتعلقة بالإنماء الاقتصادي والتصنيع والتوسع الزراعي، وكان يرفع شعار دائم وهو "أرض إسرائيل لشعب إسرائيل وفقاً لشريعة إسرائيل" [8]

ج- حزب حيروت:[9]

ليس لحزب حيروت فكر سياسي واضح، وبالرغم من اعتباره حزباً يمينياً، فإن بين أعضائه عمالاً كثيرين، وأناساً من الطبقات الدنيا، ومن اليهود الشرقيين[10]، ولقد شارك في الحياة

---

(1) عمال صهيون هو حزب صهيوني تأسس في فلسطين عام 1906م و كان بن غوريون رئيساً للجلسة التأسيسية . لمزيد انظر :عزيز العظمة، اليسار الصهيوني ص71 .

(2) عزيز العظمة، اليسار الصهيوني" من بدايته حتى إعلان دولة إسرائيل"، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت يناير، 1969م، ص70.

(3) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص16.

(4) محمد حسن، مرجع سابق، ص76.

(5) مزراحي : برز كحركة مستقلة داخل الحركة الصهيونية منذ عام 1901م واصبح حزباً سياسياً بين يهود فلسطين في عام 1918م ويضم معظم أعضائه من بين أفراد الطبقة الوسطي وسكان المناطق الصناعية وترجع جذوره الإثنية إلى بلدان أوروبه الشرقية . انظر : أسعد رزوق، الدواة والدين في إسرائيل ، ص73 .

(6) أسعد رزوق، الدولة والدين في إسرائيل، مرجع سابق، ص73.

(7) السيد علوة حسن، مرجع سابق، ص65.

(8) أسعد رزوق، الدولة والدين في إسرائيل، ص73.

(9) حزب حيروت هو إمتداد لحركة الإصلاحيين التى تأسست عام 1925م وبعد قيام إسرائيل أعلن بيغن قائد منظمة الإيتسل أن منظمته حلت نفسها و أن العسكريين منها إنضموا لجيش الدفاع بينما أسست العناصر المدنية بالإشتراك مع عناصر من منظمة الليحي حركة جديدة اسمها حيروت. انظر،كاميليا بدر ، نظرة على الأحزاب و الحركات السياسية الإسرائيلية، ص148.

(10) بسام أبو غزالة، الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلي، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، أكتوبر، 1966، ص72.

السياسية منذ قيام إسرائيل، وخاض حزب حيروت الإنتخابات كباقي الأحزاب الإسرائيلية وحصل في الانتخابات الأولى للكنيست عام 1949 على 14 مقعداً، [1]، بنسبة 11% من أصوات الناخبين ، وهذه النسبة خيبت أمل العديد من أعضاء الحزب، وفي الانتخابات الثانية في عام 1951، كان قد خسر حوالي نصف أصواته، إذ انخفض عدد أعضاء الحزب إلى 8 أعضاء [2]، وكان السبب في ذلك هو طلب حزب حيروت استئناف الحرب مع العرب، لتحرير باقي أرض إسرائيل التي بقيت مع العرب، واحتلال المناطق التي يسيطر عليها الأردن، ولكن هذا الطلب ساهم في إضافة العديد من المؤيدين لحزب حيروت، رغم امتناعهم عن التصويت للحزب[3]. ولم يلبث هذا التراجع حتى عاد الحزب إلى قوته من جديد، فقد حصل في انتخابات الكنيست الثالث على 14 مقعداً عام 1955[4] بنسبة 12.5%، وبهذه النتيجة يكون قد احتل المركز الثاني في الكنيست[5]،بقي حيروت بين أعوام 1948–1956 في صفوف المعارضة ولم يدخل الائتلافات الحكومية، [6] ويعتقد أن سبب عدم دخوله في تلك الائتلافات، هو الخلاف مع حزبي المابام و الماباي، وهو أيضاً كان السبب في توجه الحزب نحو اليمين. [7]

ويمكن القول بأن المواقف والمبادئ والبرامج التي يتبناها حيروت تجمع في سياساتها بين التطرف الصهيوني ذي النزعة العنصرية في المجال السياسي، وبين الأفكار الرأسمالية التقليدية في المجال الاقتصادي الاجتماعي، وتتمحور سياسته في " أن الوطن القومي اليهودي الذي يمتد على كلتا ضفتي الأردن هو وحدة تاريخية وجغرافية لا تتجزأ، معتبراً أن تقسيم الوطن عمل غير قانوني، والموافقة على التقسيم هي أيضاً غير قانونية ولا تلزم شعب إسرائيل، جاعلاً من مهماته إرجاع أجزاء الوطن التي اقتطعت منه وسلمت إلى حكم أجنبي"[8] ولقد ألمح بيجن زعيم الحزب إلى احتمال الاستيلاء على الضفتين الشرقية، والغربية من خلال القوة العسكرية. [9]

(1) غازي السعدي، مرجع سابق، ص282.

(2) آرييه زيف،عيسر هشنيم هرشونوت يومان أرعون يسرائيل (السنوات العشر الأوائل من عمر دولة إسرائيل)، مؤسسة هآرتس،1958م، ص124.

(3) يونتان شبيراً، مرجع سابق، ص95.

(4) كاميليا بدر، نظرة على الأحزاب و الحركات السياسية الاسرائيلية،ط2،جمعية الدراسات العربية، القدس،1985 ، ص149.

(5) آرييه زيف، مرجع سابق، ص270.

(6) محمد حسن، مرجع سابق، ص87.

(7) بسام أبو غزالة، مرجع سابق، ص82.

(8) محمد حسن، مرجع سابق، ص89.

(9) كولن شيذلر، ترجمة مصطفى الرز، إسرائيل والليكود من الحلم الصهيوني" السلطة والسياسات والأيدلوجية من بيجن إلى نيتانياهو"، ط1، مكتبة مدبولي القاهرة، 1997، ص109–101.

كما ويعتبر الحزب عودة الشعب اليهودي إلى وطنه ضرورة من ضرورات حياة اليهود أينما وجدوا، ولكل يهودي الحق في الهجرة إلى إسرائيل ويجب بعد الهجرة إرساء مجتمع جديد تكون التوراة دستوراً له. [1]

ومما يميز حزب حيروت في مبادئه، ومواقفه أنه أعلن أفكاره بأسلوب صريح، دون مواربة، أو مناورة، ولم يتسم أسلوبه بالمراوغة العملية التي استمت بها الأحزاب العمالية. [2]

ومن هذا يستنتج الباحث أن حزب حيروت يؤكد مقولة أرض إسرائيل التاريخية التي تضم فلسطين والأردن، والعلاقة ذات الطبيعة المقدسة بين الشعب والأرض تلك القداسة النابعة من وعد الله، ومنحه هذه الأرض لشعبه المختار.

وكشف زعيم حركة حيروت مناحيم بيغن عن خط حزبه الاستراتيجي إزاء حدود الدولة، في كلمة ألقاها في الجلسة الثامنة للكنيست الثالث في 1955/10/18م، ففي كلمته تلك أكد على حق إسرائيل في احتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية، وأن حق إسرائيل في لمدن الفلسطينية لا ينبع من قوة احتلالها، بل إن احتلالها ينبع من قوة حق إسرائيل فيها[3]، وهذا ما صرح به أيضاً بيغن عندما ألقى خطاباً في الدورة الثانية للكنيست الثالث عقب حرب السويس حيث قال: "أنا وحركتي " حيروت" كنا مع العملية قبل أن تبدأ " حرب السويس"، وكم كانت فرحتنا عظيمة عندما استمعنا إلى بيان جيش إسرائيل عن قطاع غزة المحرر". [4]

أما عن موقف حزب حيروت من القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، فتتحدد مواقف حركة حيروت من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي بما فيها القضية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني بالمنطلق الأيدلوجي الصهيوني، كغيرها من الأحزاب الإسرائيلية الأخرى، فمنذ عام 1948م، العام الذي شهد ولادة حزب حيروت كوريث للعصابات الصهيونية، فقد اعتبر هذا الحزب أن إسرائيل قد قامت على جزء تم تحريره من أرض إسرائيل، وعلى نفس المنوال اعتبر الحزب غزو ما تبقى من أراض واحتلاله لا يعدو أن يكون تحريراً لجزء من أرض إسرائيل، ولا يجوز بأي حال إعادته إلى العرب[5].

وما دام الأمر كذلك فإن حزب حيروت يرفض الاعتراف بوجود حقوق وطنية للشعب الفلسطيني، وحقه في العودة وتقرير المصير، لأن حق تقرير المصير هذا هو من حق الشعب الإسرائيلي، صاحب الحق التاريخي في أرض إسرائيل التاريخية، وتبعاً لذلك فإن الحزب

(1) محمد حسن، مرجع سابق، ص89.

(2) محمود خالد، معسكر اليمين الصهيوني، مرجع سابق، ص20.

(3) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص49.

(4) المرجع نفسه، ص50.

(5) محمود خالد، مرجع سابق، ص28.

يدعو دائماً إلى فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة وقطاع غزة، كما أيد ودعم في حينه ضم القدس العربية إلى إسرائيل[1].

د- حزب الصهيونيين العموميين:[2]

كان هذا الحزب قد انشق في عام 1935 إلى صهيونيين عموميين "أ" صهيونيين عموميين "ب"[3]، و عشية إقامة الكيان الإسرائيلي توحد حزب الصهيونيين العموميين "أ"، وحزب الهجرة الجديد، مع حزب عمال صهيون[4]، وشكلت هذه الأحزاب الحزب التقدمي، وهو ضد فكرة الطبقية حيث يقف إلى يمين الأحزاب الإسرائيلية، وكان أعضاؤه ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وأرباب المهن الحرة وكان قد حصل في انتخابات عام 1958م على خمسة مقاعد.[5]

في حين كانت كتلة الصهيونيين "ب" قد أسست مع مجموعات صغيرة اتحاد الصهيونيين العموميين "حزب الوسط" [6] وكان حزب الصهيونيين العموميين قد حصل في الانتخابات الأولى على 7 مقاعد في الكنيست، و 20 مقعداً في الكنيست الثاني، و 13 مقعداً في الكنيست الثالث عام 1955م.

ذ- حزب الماباي:[7]

كان حزب الماباي هو الحزب الأساسي في إسرائيل و كان أقوى حزب قبل حرب 1948م[8] ،فقد ابتدأ حزب الماباي نشاطه السياسي ضمن الحركة الصهيونية، منذ قيامه من خلال سيطرته على الهستدروت، والوكالة اليهودية في فلسطين عام 1930م، وأصبح يمثل الإدارة السياسية الرئيسية في المنظمة الصهيونية العالمية، وبناء على اقتراح الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، تشكل مجلس إدارة للشعب اليهودي، فحصل الماباي على 10 أعضاء في هذا المجلس، وهي أعلى نسبة في المجلس [9]، وبعد ذلك حصل على 12 عضواً من أصل 38 عضواً في مجلس الدولة المؤقت سنة 1948م، وحصل في الحكومة المؤقتة عام 1948م على

---

(1) المرجع نفسه، ص29.

(2) الصهيونيين العموميين هو حزب صهيوني تعود جذوره إلى بداية الثلاثينيات و كان يشجع الحزب المبادرات الفردية و الإستثمارات الفردية . انظر: كاميليا بدر، مرجع سابق،ص151 .

(3) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص150-151.

(4) غازي السعدي، مرجع سابق، ص145.

(5) أسعد رزوق، نظرة في أحزاب إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث ،بيروت، ديسمبر،1966م، ص114.

(6) غازي السعدي، مرجع سابق، ص145.

(7) نشأ الماباي نتيجة اندماج حزبي العامل الفتي (هابوئيل هاتسعير) وحزب العمل الموحد (احدوت هاعفودا)عام 1930م.انظر:كاميليا بدر، مرجع سابق، ص73.

(8) Leonard fein,Israel politics and people, little Brown and company, Boston Toranto, 1967-1968,p.100

(9) إبراهيم عابد، الماباي الحزب الحاكم في إسرائيل، مرجع سابق، ص65.

6 وزراء من أصل 12 وزيراً بالإضافة إلى رئيس الوزراء بن غوريون [1]، وفي انتخابات الكنيست الأول في 25 يناير 1949م حصل حزب الماباي على46مقعداً[2]، وفي انتخابات عام 1951م حصل على45مقعداً وتم تشكيل الحكومة الثانية من قبل الحزب بقيادة بن غوريون، [3] وفي انتخابات عام 1955م حصل الحزب على 40مقعداً [4]ورغم هذه النتائج المتقلبة كان دائماً يحتل أعلى النسب في الكنيست، لذلك كان دائماً يقوم بتشكيل الحكومة . [5]

وكان الحزب يتبع سياسة واضحة وهي زيادة عدد المهاجرين والشروع في بناء الدولة اليهودية الموحدة. [6]

ر- المابام:[7]

لقد برز حزب المابام كحزب رئيس، من خلال الدور الذي لعبه في إنشاء الكيان الإسرائيلي، وهذا جعله يحرز نصيباً في الحكم يتناسب مع الدور الذي لعبه[8]، وبالفعل حصل المابام على 5 أعضاء في مجلس الدولة الذي شكل عام 1948م من أصل 38 عضواً، وحصل على وزيرين في الحكومة المؤقتة سنة 1948م. [9]

يتبين من هذا أن حزب المابام قد حافظ على مركزه، إذ إنه لم يبق ممثلاً في مجلس الدولة المؤقت فحسب، بل تمثل في الحكومة المؤقتة أيضاً ولعب دوراً أساسياً في قيام الكيان الإسرائيلي.

أما عن أوضاع حزب المابام في الكنيست، فقد خرج من الانتخابات الأولى بالترتيب الثاني بحصوله على 19 مقعداً، وفي الانتخابات الثانية في يوليو 1951م احتل المابام المرتبة الثالثة بدلاً من المرتبة الثانية، فحصل على 15 مقعداً ، أما في الانتخابات الثالثة التي جرت في يوليو 1955م فقد انحدرت مرتبة حزب المابام حيث حصل على المرتبة السادسة ، فقد حصل على 9مقاعد[10]، ويتبين التراجع الواضح في عدد مقاعد حزب المابام في الكنيست، ويعود السبب في ذلك إلى انشقاقات المابام التي حصلت في صفوفه، و إصراره على اتباع سياسة

(1) المرجع نفسه، ص67.

(2) المرجع نفسه ، ص69.

(3) المرجع نفسه، ص69.

(4) المرجع نفسه، ص70.

(5) Leonard fein,Opt. cit., p.100

(6) محمد حسن، مرجع سابق، ص72.

(7) نشأ حزب المابام نتيجة دمج ثلاث حركات اشتراكية صهيونية في حزب واحد سنة 1948م وهذه الحركات هى هاشومير هائتزعير وبوعالي تسيون و الاحدوت هاعفودا . انظر : لمياء مجاعص ، المابام حزب العمال الموحد فى أسرائيل،ص9..

(8) إبراهيم عابد، الماباي الحزب الحاكم في إسرائيل، مرجع سابق، ص66.

(9) لمياء مجاعص، مرجع سابق، ص73-74.

(10) المرجع نفسه، ص76-80.

حيادية نسبياً، يحاول فيها البعد عن الغرب في الوقت الذي كان فيه الغرب يمد إسرائيل بمساعدات حيوية [1]

ز- حزب أغودات يسرائيل:[2]

لقد عادى هذا الحزب، منذ تأسيسه ولفترة طويلة، الحركة الصهيونية وحاربها بشدة وعارض مفهوم " الوطن القومي اليهودي"، وفكرة إقامة دولة يهودية، كما رفض أتباعه في فلسطين الاندماج في مجتمع المستوطنين اليهود الجدد، الذي تكون تحت حماية الانتداب البريطاني، ولكن هذا العداء والمقاطعة خفا بمرور الوقت، ونشأت منذ أواسط الثلاثينيات أشكال من التفاهم والتعاون بينه وبين المؤسسات الصهيونية السياسية والاستيطانية، أدت عشية قيام الكيلن الإسرائيلي سنة 1948 إلى سحب معارضة الحزب لقيام دولة يهودية. [3]

وعند إنشاء الكيان الإسرائيلي كان حزب أغودات يسرائيل قد قطع شوطاً طويلاً في عملية تقبل فكرة الاندماج في إطار الدولة اليهودية، وتحول أغودات يسرائيل إلى حزب إسرائيلي يعمل في إطار مؤسسات الدولة الجديدة عبر موافقته على المشاركة في مجلس الدولة المؤقت[4] كما وشارك في عام 1949 في تشكيل الكتلة الدينية بالمشاركة مع مزراحي وهابوعيل همزراحي[5]، وقد خاضت هذه الكتلة الانتخابات الأولى للكنيست عام 1949م، وحصلت على 16 مقعداً، وكانت القوة الحزبية الثالثة في الكنيست[6] وقد خاض الحزب بشكل منفرد الانتخابات الثانية عام 1951م [7] .

أما في الحكومات فقد شارك أغودات يسرائيل في تشكل أول ثلاث حكومات ما بين 1949-1954م وبعد ذلك لم يشارك في الحكومات، وكان سبب انسحابه من التشكيل الحكومي وعدم مشاركته مرة أخرى طوال فترة الدراسة، هو تشريع قانون حكومي يلزم الفتيات على الخدمة الإجبارية في الجيش الإسرائيلي.

س- الأحزاب الشيوعية الإسرائيلية:

كان على الساحة الحزبية الإسرائيلية حتى عام 1943 حزبان شيوعيان أحدهما " عمل شيوعيي فلسطين" وكان أغلبيته من اليهود، والثاني " عصبة التحرير الوطني" وأغلبيته من

---

(1) المرجع نفسه ، ص81.

(2) طرحت فكرة تأسيس أغودات يسرائيل لاول مرة عام 1909م لكن الإعلان الرسمي عن التأسيس تم بعد ثلاث سنوات من ذلك أى عام 1912م و كغيره من الأحزاب الصهيونية فقد تأثر بموجات الهجرة إلى فلسطين . انظر : هانى عبد الله ،مرجع سابق ،ص130.

(3) حيدر عزيز وآخرون، دليل إسرائيل العام ،ط1،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مارس،1996م، ص161.

(4) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص132.

(5) محمود خالد، مرجع سابق، ص62.

(6) غازي السعدي، مرجع سابق، ص326.

(7) آييه زيف، مرجع سابق ، ص270.

العرب. وبعد قيام إسرائيل ونزوح معظم السكان العرب لم يبق إلا عدد ضئيل من عصبة التحرر الوطني، فاتحد الحزبان عام 1948 في حزب واحد باسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي[1]، وقد حافظ هذا الحزب بعد إعادة توحيده على عدائه للصهيونية، والامبريالية وبقي على تأييده للاتحاد السوفييتي ومواقفه، وعارض بشدة مجمل سياسات الحكومات المتتالية الداخلية والخارجية والأمنية. [2]

وكانت أهداف الحزب الشيوعي الإسرائيلي ترتكز على إقامة نظام اشتراكي في إسرائيل، وتثبيت سيادة إسرائيل وإعطاء المواطنين حقوقهم التامة، وتحسين معاملة العرب، ولهذا لاقى هذا الحزب تأييداً كبيراً من العرب. [3]

وقد اعترف الحزب بالكيان الإسرائيلي ورموزه ومؤسساته، وأيد في الوقت نفسه حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، أو الحصول على تعويض، ودعا إلى إنشاء دولة فلسطينية في الجزء المخصص لها في فلسطين، بموجب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1947م [4].

وفي عام 1951م ظهر في الحزب اتجاهان؛ اتجاه موال للصهيونية وأغلبه من اليهود؛ إذ وافق على هجرة اليهود من الخارج إلى فلسطين، والصراع في المنطقة بين الدولة اليهودية كدولة ديمقراطية وبين دول الرجعية العربية المتطرفة، والاتجاه الثاني مؤيدوه معظمهم من العرب مع أقلية يهودية، وظل محافظاً على قضاياه الأساسية المطروحة في برنامج الحزب [5]

وقد خاض الحزب الانتخابات الأولى للكنيست عام 1949م، وحصل على 4 مقاعد، وفي الانتخابات الثانية عام 1951م حصل على 5 مقاعد، وفي الانتخابات الثالثة عام 1955م حصل على 6 مقاعد[6]وقد انضمت، إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي سنة 1955، مجموعة يسارية انشقت عن حزب المابام[7].

وبعد دراسة أوضاع الأحزاب، يمكن استنتاج عدد من السمات التي جمعت الأحزاب بينها:

- إن هذه الأحزاب ليست مجرد أحزاب سياسية، تسعى إلى الفوز في الانتخابات والوصول إلى الحكم، وإنما هي فوق ذلك تقوم بعدة نشاطات تشمل: مجالات السياسة والاقتصاد، والثقافة والترفيه.

(1) محمد حسن، مرجع سابق، ص106.
(2) حيدر عزيز وآخرون، مرجع سابق، ص168.
(3) غازي السعدي، مرجع سابق، ص355.
(4) حيدر عزيز وآخرون، مرجع سابق، ص167.
(5) محمد حسن، مرجع سابق، ص107.
(6) غازي السعدي، مرجع سابق، ص99-109.
(7) حيدر عزيز، وآخرون، مرجع سابق، ص167.

- إن هذه الأحزاب لا تعبر عن أفكار ومبادئ متناقضة، وذات حدود فاصلة واضحة؛ ذلك لأنها تشترك في الإيمان بأيديولوجية واحدة وهي الأيدلوجية الصهيونية.

وكانت أهداف كل الأحزاب الإسرائيلية، الحفاظ على أمن وبقاء هذه الدولة الوليدة، وكذلك الحفاظ على طابع الدولة اليهودي، من خلال ضمان استمرار تدفق هجرة الجماعات اليهودية، والعمل على استيعابهم داخل الجماعات، والدليل على ذلك قول المؤلف الأمريكي كرينز: "إن المنظمة الصهيونية تشجع كل التشجيع على إقامة الأحزاب بهدف تأييد الصهيونية". [1]

فبعد قيام الدولة الإسرائيلية حددت الأحزاب مهامها في زيادة عدد المهاجرين من اليهود وغير اليهود، والعمل على بناء الدولة الإسرائيلية الموحدة كما، شرعت هذه الأحزاب بمجموعة من القضايا الاقتصادية تمثلت في الاقتصاد متعدد الأشكال وضمان العدالة في التوزيع الاقتصادي وفي أجور العمال، إضافة إلى المحافظة على أرض الدولة [2] فقد كانت تتمحور سياسة حزب حيروت حول الحق لكل يهودي في الهجرة إلى إسرائيل والتمسك بوحدة أرض إسرائيل [3] كما وكان حزب هبوعيل همزراحي يتولى شؤون الاستيطان والتنظيم العمالي للنقابات، أما عن الدور السياسي لهذه الأحزاب فهو واضح في الائتلافات الحكومية التي شكلت على مدار ثماني سنوات من قيام الدولة 1948 وحتى 1956م.

تاسعاً : التشكيلات الحكومية الإسرائيلية :

الحكومة في اسرائيل حكومة ديمقراطية برلمانية لا دستور لها وقد شرعت الكنيست عدد من القوانين الرئيسية تم التعامل معها كأنها دستور، فالكنيست يتكون من 120 عضو يتم انتخابهم لمدت 4 سنوات يشاركون في التشريع وفي اتخاذ القرارات السياسية و المصادقة على الميزنيات و الضرائب ويحق لكل اسرائيلي يبلغ من العمر 18 عام أن يدلي بصوته ويقوم بانتخاب حزب محدد ويكون رئيس الوزراء هو قائد الحزب الذي يحصل على أكبر قدر من مقاعد الكنيست بشرط تلقية دعماً من أغلبية الكنيست[4] وفي حالة عدم وصول هذا الحزب لحد الأغلبية التى تمكنه من تشكيل الحكومة يقوم بتأسيس الائتلافات الحزبية لتشكيل الحكومة.

بالنظر إلى الحكومات التي تشكلت في إسرائيل منذ قيامها وحتى سنة 1955م، نجدها جميعاً قامت على أساس الائتلافات الحزبية لتكوين تلك الحكومات، وسوف نلقي نظرة على أوضاع تلك الائتلافات الحكومية من 1949-1955م [5] .

---

(1) نرمين غوانمة، مرجع سابق ، ص117.

(2) محمد حسن، مرجع سابق، ص71-72.

(3) المرجع نفسه ، ص81-89.

(4) The World book Encyclopedia, Opt. cit., p.480

(5) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص313-31

أ – الائتلافات الحكومية في الفترة من 1949–1951م :

كلف حاييم وايزمان، الذي انتخب رئيساً للدولة، ديفيد بن غوريون بتشكيل الحكومة باعتباره زعيم الحزب الأكبر في الكنيست، وعلى الفور سعى بن غوريون" إلى تشكيل ائتلاف حكومي واسع قدر الإمكان. [1] وقد نالت الحكومة الأولى ثقة الكنيست في 10 مارس 1949م بأغلبية 73 صوتاً ضد 45 صوتاً [2] وكانت هذه الحكومة تعمل لجعل دولة إسرائيل مستقرة أمام العالم، حيث إن الإنجازات العسكرية التي حققتها منحتها ذخراً في النضال السياسي [3]، وقد استغرقت فترة أول حكومة مؤقتة في إسرائيل 300 يوم فقط [4]، وكان السبب في هذا الانهيار السريع للحكومة، اقتراح بن غوريون بإنشاء وزارة جديدة للتجارة، والصناعة، واختيار وزير لها من خارج الكنيست، الأمر الذي اعترضت عليه الجبهة الدينية، وانسحبت من الائتلاف بسببه، مما جعل بن غوريون يقترح إجراء انتخابات جديدة فرفض الكنيست ذلك. [5]

وكلف الرئيس وايزمان زعيم الحزب التقدمي " بنحاس روزين" بتشكيل حكومة جديدة، ولكنه فشل ليعود بن غوريون مرة ثانية لتشكيل الائتلاف الحكومي الثاني في نوفمبر 1950م مع نفس شركائه السابقين، وحاز ثقة الكنيست بأغلبية 69 صوتاً ضد 43 صوتاً [6]، ولكن هذه الحكومة سرعان ما واجهت الأزمات؛ فقد واجهت أزمة وزارية حادة، نشبت في فبراير 1951م بسبب الخلاف حول التربية الدينية لأطفال اليهود اليمينيين في المدارس، مما أدى إلى انهيار الحكومة [7]، وقد أكد العديد من المراقبين على أن بن غوريون أراد التخلص من هذا الائتلاف والوصول إلى تشكيل حكومة جديدة أقوى من سابقتها، فانتهز هذه الفرصة وقدم استقالته وتم تحديد موعد لانتخابات جديدة [8]، وبعد الانتخابات الثانية عام 1951م كلف بن غوريون بتشكيل الحكومة الجديدة باعتباره قائد أكبر حزب حصل على أصوات " المباي"، وقد توصل بن غوريون بعد مشاورات مطولة إلى تشكيل الحكومة الثالثة من ائتلاف المباي مع الأحزاب الدينية، وقد جاء في برنامج الحكومة الجديدة تعهدها بالحفاظ على الوضع الراهن، كما عززت الأحزاب الدينية من نفوذها في هذا الائتلاف فاحتلت أربعة مقاعد وزارية[9]، وقد انتهت هذه الحكومة مع انسحاب حزب أغودات يسرائيل من الائتلاف حينما

---

(1) المرجع نفسه، ص313–31

(2) مردخاي بنتوب، هيميم مسيريم (الأيام تقول)، الكيبوتس المحلي، القدس، 1948م، ص108 (عبري) .

(3) إيا إيبان، أرتس (بلادي خمس وعشرون سنة على قيام دولة إسرائيل)، دفار، القدس، 1972م، ص59 (عبري) .

(4) مردخاي بنتوب، نفس المرجع، ص109.

(5) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص312–318.

(6) غازي السعدي، مرجع سابق، ص218.

(7) لمياء مجاعص، مرجع سابق، ص78.

(8) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص313–318.

(9) غازي السعدي، مرجع سابق، ص218–219.

اقترح بن غوريون تجنيد الفتيات في الجيش، وتوحيد نظام التعليم، وقد استقال بن غوريون واستقالت معه حكومته. [1]

ب- الائتلافات الحكومية في السنوات الثلاث الأخيرة من عمر الكنيست الثاني 1952م-1955م:

مع خروج حزب أغودات يسرائيل من الائتلاف الحكومي الثالث، واستقالة بن غوريون وحكومته، توصل بن غوريون إلى تشكيل الحكومة الائتلافية الرابعة من تحالف الماباي مع حزبي مزراحي والصهيونيين العموميين، وقد حصل حزب مزراحي على مقعدين وزاريين في التشكيل الحكومي الرابع، وقد أنهت هذه الحكومة مسألة توحيد التعليم وجعله ثنائياً تعلُم علماني وآخر ديني [2].

نظراً لوزن الصهيونيين العموميين الكبير في الكنيست (20 مقعداً) ، فقد تسببوا في أول أزمة وزارية شهدتها الحكومة الرابعة في مايو 1953م، حيث أعرب الصهيونيون العموميون عن استيائهم من تصميم حزب الماباي على وجوب إلزام المدارس العلمانية، في المناطق التي تقطنها أكثرية مؤيدة له برفع العلم الأحمر إلى جانب علم إسرائيل وإنشاد النشيد الأممي إلى جانب النشيد القومي، ولهذا أعلن العموميون العصيان لحين تراجع الماباي، وقد كان لهم ما أرادوا بعد أن صوتت اللجنة المركزية لحزب الماباي ضد رأي بن غوريون [3]، وعلى إثر هذا الخلاف الذي نشب بين بن غوريون وقيادة حزب الماباي حل " موشيه شاريت" محل بن غوريون في رئاسة الحكومة حيث شكل شاريت الائتلاف الحكومي الخامس في يناير 1954م، من نفس شركاء الائتلاف الرابع [4]، وقد جاء التشكيل الوزاري للحكومة الخامسة على شاكلة الحكومة الرابعة [5]، وقد استمرت حكومة شاريت تلك حتى فقدت الثقة، حينما امتنع الصهيونيون العموميون عن التصويت لصالحها في الكنيست، في الاقتراح لسحب الثقة الذي قدمه حزب حيروت. [6]

شكل " شاريت" الحكومة السادسة من ائتلاف الماباي وحزب المزراحي والصهيونيين التقدميين وقوائم أخرى تابعة للماباي، وكانت هذه الحكومة ذات طابع مؤقت؛ حيث كان موعد

---

(1) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص318-330

(2) المرجع نفسه، ص318-320.

(3) المرجع نفسه، ص322.

(4) المرجع نفسه، ص323.

(5) غازي السعدي، مرجع سابق، ص220.

(6) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص324

الانتخابات الجديدة قد اقترب[1]، وقد حافظت الحكومتان اللتان شكلهما شاريت على الوضع القائم بين الماباي والأحزاب الدينية[2].

وبالرجوع إلى تلك الحكومات التي يستنتج الباحث بأن الأحزاب السياسية التي كانت موجودة في تلك الفترة لم تستطع تشكيل حكومة بمفردها، ولهذا اتجهت إلى تشكيل الحكومات الائتلافية وعلى الرغم من هذه الائتلافات فلم تكن الأحزاب المشاركة على درجة عالية من الرضى؛ لأنها كانت تنهار لأبسط الأزمات وتشكل من جديد ائتلافات أخرى.

يرى الباحث أن الفترة من 1948–1955م شكلت فيها ست حكومات، يعني أنه كل350 يوماً تشكل حكومة. وهذا دليل على عدم استقرار الأوضاع السياسية داخل الدولة الإسرائيلية، وأن الأحزاب لعبت دوراً مهماً في استقرار وانهيار هذه الائتلافات الحكومية.

(1) غازي السعدي، مرجع سابق، ص220.

(2) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص324.

الفصل الأول

الأوضاع السياسية في إسرائيل بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967م

المبحث الأول :
الأحزاب الإسرائيلية و برامجها السياسية بين عامي 1956-1967م و أثرهـــا على قرار حرب 1967م.

المبحث الثاني :
تركيبة الحكومات الإسرائيلية بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967م.

المبحث الأول

الأحزاب الإسرائيلية و برامجها السياسية بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967م

أولاً : التركيبة الحزبية الإسرائيلية :

1: الأحزاب العمالية الإسرائيلية.

أ- حزب الماباي.

ب- حزب المابام.

ج- حزب أحدوت هعفودا.

2: الأحزاب اليمينية الإسرائيلية:

أ- حزب حيروت.

ب- الصهيونيون العموميون: " حزب الليبراليين – الأحرار" .

3: الأحزاب الدينية الإسرائيلية:

أ- الحزب الديني القومي " المفدال" .

ب- حزب أغودات يسرائيل.

ج- حزب بوعالي أغودات يسرائيل.

4: الأحزاب الشيوعية الإسرائيلية.

ثانياً: موقف الأحزاب ودورها في قرار حرب 1967م.

أولاً : التركيبة الحزبية الإسرائيلية :

1: الأحزاب العمالية الإسرائيلية :

مع قيام الكيان الإسرائيلي، كان على الساحة الحزبية في إسرائيل حزبان عماليان فقط هما: حزب الماباي، وهو الحزب الأكبر، وحزب المابام ، وفي عام 1954 انشق حزب المابام على نفسه، بسبب خلافات أيدلوجية وتنظيمية، أدت هذه الخلافات إلى تشكيل حزب احدوت هعفودا، وبهذا أصبح هناك ثلاثة أحزاب عمالية إسرائيلية. (1)

أ- حزب الماباي:

حصل هذا الحزب في الانتخابات الرابعة عام 1959م على 47 مقعداً، و حصل في الإنتخابات الخامسة عام 1961م علي 42 مقعداً، ثم ارتفعت هذه المقاعد في الإنتخابات السادسة عام 1965م إلى 45 مقعداً بعد تحالفه مع أحدوت هعفودا. (2)

ورغم هذه النتائج المتقلبة كان دائماً يحتل أعلى النسب في الكنيست، لذلك كان دائماً يقوم بتشكيل الحكومة (3)ولهذا يستنتج الباحث بأن حزب الماباي خلال فترة الدراسة قام بتوريد جميع رؤساء الوزارة الإسرائيلية.

كما وتمتع هذا الحزب بأغلبية ساحقة في " الهستدروت" النقابة العامة للعمال في إسرائيل، ومن خلال مراكز القوى هذه التي استطاع الماباي السيطرة عليها، استطاع توجيه وقيادة نشاطات الدولة، وكان له تأثير كبير على سياسة إسرائيل الخارجية والداخلية. (4)

ولهذا فإن سياسة إسرائيل الخارجية هي في الواقع سياسة الماباي الخارجية، ويعود ذلك أيضاً لسيطرة الحزب على وزارتي الخارجية والدفاع. (5)

ولهذا فقد استطاع أن يطبع السياسة الخارجية بطابعه، ويتحدد الإطار العام لمفهوم الماباي للسياسة الخارجية، على أساس احتياجات إسرائيل الدفاعية، وإن أهم عامل يقرر ويوجه السياسة الإسرائيلية في الخارج، هو البحث عن السلاح الضروري لفرض قوتها. (6)

ولقد حدد حزب الماباي، العوامل التي تستند إليها سياسة إسرائيل الخارجية بما يلي(7)

---

(1) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص164.

(2) إبراهيم العابد، الماباي الحزب الحاكم في إسرائيل ، مرجع سابق، ص81-82.

(3) آدم دورون، مفليجيت هعفودا هيسرائيليت (حزب العمل الإسرائيلي)، إصدارات بيت بيرل، 1972، ص15 (عبري).

(4) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص73.

(5) إبراهيم العابد، الماباي الحزب الحاكم في إسرائيل، مرجع سابق، ص90.

(6) المرجع نفسه، ص90-91.

(7) المرجع نفسه، ص94-96.

1- متطلبات إسرائيل الدفاعية والهجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2- أوضاع اليهود في البلاد الأخرى واحتياجاتهم.
3- الرغبة في فرض صلح وسلام في الشرق الأوسط، على أساس الوضع الراهن.

أما عن السياسة الداخلية للحزب، فإن الحزب يسعى بشكل دائم لتقوية الدولة عسكرياً، وتدعيم نفوذها السياسي، ورفع مستواها الاقتصادي، وصهر سكانها وتوحيدهم وإذابة الفوارق بينهم، وبالفعل لو نظرنا إلى السياسة الداخلية للحكومة الإسرائيلية، لوجدناها تطبيقاً فعلياً لسياسة حزب الماباي[1] فنستطيع أن ندرجها فيما يلي:-

1- جلب اليهود إلى إسرائيل من مختلف بقاع العالم والمطالبة بحقوق اليهود أينما وجدوا.
2- زيادة الإنتاج الزراعي، والصناعي.
3- جذب رأس المال الأجنبي إلى إسرائيل.
4- الاهتمام الزائد بالتحصينات الدفاعية عن الحدود.
5- تشجيع هجرة الشباب الطلائعيين من البلاد المتقدمة.
6- مصادرة الممتلكات العربية في إسرائيل، ووضع العرب تحت ظل حكم عسكري صارم.
7- العمل على إنتاج القنبلة النووية.

أما فيما يتعلق بسياسة الماباي بالنسبة للعرب، فإنها أقدم من إسرائيل فقد لعب الماباي دوراً هاماً في مقاومة الثورة العربية، عام 1936م مساعداً بذلك سلطات الانتداب، ومدافعاً عن المستعمرات اليهودية، وبعد قيام إسرائيل اتبع الماباي سياسة عدوانية بالنسبة للعرب، تقوم على التهديد والعدوان انطلاقاً من المبدأ القائل بأن الهجوم أحسن وسيلة للدفاع، وقد استفاد الماباي كثيراً من هذه السياسة، التي رفعت من معنويات الإسرائيليين، وأكسبته بالتالي شعبية كبيرة. [2]

وعلى الرغم من كل هذه القوة التي يتمتع بها حزب الماباي، إلا أنه كان يواجه العديد من المشاكل[3] ومنها الانشقاقات داخل الحزب على شكل كتل عمالية ومجموعات قيادية شبابية من أمثال موشي دايان، وشمعون بيرتز[4] ففي عام 1965م تم انشقاق كلاً من موشي ديان و بن غوريون عن الماباي و أسسا حزب جديد هو حزب رافي[5] أيضاً هناك إنشقاقات كانت تتم من قبل مجموعات ضغط اقتصادية، رأت في حزب الماباي إضعافاً لمكانتها الاقتصادية

(1) المرجع نفسه، ص94-96.
(2) المرجع نفسه، ص94-96.
(3) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص82.
(4) محمد حسن، مرجع سابق، ص72-73.
(5) Leonard fein, Opt. cit., p. 101

والسياسية[1]، وجاءت القضية الأهم وهي قضية لافون التى تعد من أول الفضائح السياسية التى وقعت في إسرائيل منذ قيامها وقد كتب عنها ميخائيل بارزوهر في مذكرات بن غوريون أنها أكبر الفضائح التى عرفت فى الشرق الأوسط في حينه[2] وعلى إثر هذه القضية في 7 نوفمبر 1964م انسحبت المجموعة التي تؤيد بنحاس لافون من الماباي، وقررت تشكيل حركة سياسية تحت اسم "من هايسود"، كما وأدى ذلك أيضاً في 15 نوفمبر 1964 إلى استقالة أحد كبار مؤسسي الحزب وقائده ديفيد بن غوريون. [3]

وقرر بن غوريون خوض انتخابات عام 1965م بلائحة مستقلة[4]، وفي 12 يوليو 1965م أصدرت اللجنة المركزية للماباي قراراً بفصل بن غوريون ومؤيديه من الحزب[5]، وهكذا استلم ليفي أشكول قيادة الحزب، ولم يستسلم بن غوريون ومؤيدوه، بل شكل قائمة باسم قائمة عمال إسرائيل " رافي" [6].

وقد حصل رافي في انتخابات عام 1965 على 10 مقاعد، ورغم هذا فلم يستسلم حزب الماباي، بل نجح في الاتحاد مع أحدوت هعفودا عام 1965، لتشكيل " تكتل المعراخ" [7] وحصل هذا التكتل في انتخابات 1965 على 49 مقعداً، وبذلك سنحت الفرصة مرة أخرى لحزب الماباي، تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الأحرار والمابام وبقى حزب رافي في المعارضة. [8]

لم يعمر حزب رافي طويلاً، فاستمر من عام 1965-1968م، وكانت طروحاته السياسية والاقتصادية، قريبة من طروحات حزب الماباي، وقد انضم هذا الحزب إلى المعارضة ضد التيار العمالي في قربه من كتلة "جاحال" عام 1967م، وعلى إثر الحرب فضل الحزب العودة والانضمام إلى الماباي، باستثناء مجموعة صغيرة بقيت تحت قيادة بن غوريون، وخاضت الانتخابات فيما بعد تحت اسم القائمة الرسمية[9].

وقد تميزت السنوات 1963-1967م، بتولي ليفي أشكول وبنحاس سابير زعامة حزب الماباي، وقد تولى ليفي أشكول الحكومة 1963-1969م. [10]

---

(1) محمد حسن، مرجع سابق، ص72-73.

(2) Thomos Bransten, Opt. cit., p.204

(3) إبراهيم العابد، الماباي الحزب الحاكم في إسرائيل، مرجع سابق، ص102.

(4) اليوميات الفلسطينية المجلد الثاني من 1965/7/1 إلى 1965/12/31 مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، ص12.

(5) إبراهيم العابد، الماباي الحزب الحاكم في إسرائيل، مرجع سابق، ص102.

(6) محمد حسن، مرجع سابق، ص74.

(7) المرجع نفسه، ص73-74.

(8) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص82.

(9) محمد حسن، مرجع سابق، ص77.

(10) المرجع نفسه، ص74.

ب- حزب المابام:

حصل في الإنتخابات الرابعة سنة 1959م على 9مقاعد، وكان ترتيبه الرابع بين الأحزاب ولكنه لم يدم طويلاً بهذا الترتيب حيث تراجع في انتخابات الخامسة سنة 1961م، حيث حصل على المرتبة الخامسة[1]، بنفس عدد المقاعد السابقة، وفي انتخابات السادسة سنة 1965، حصل على المرتبة الخامسة، ولكن بـ 8 مقاعد فقط. [2] ورغم هذا فقد كان يعتبر عام 1967، خامس حزب في إسرائيل حيث قوته الانتخابية [3]

أما عن سياسة الحزب الداخلية، فقد كان يشجع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما ويشجع الاستيطان فيها[4] وكان يعتبر القدس عاصمة الدولة اليهودية، مهما تكن نتيجة هذا العمل، كما طالب المابام بالمساواة بين العرب واليهود، وطالب برفع الحكم العسكري عن المناطق التي يقطنها العرب. [5]

ولو نظرنا إلى هذه السياسة، والسياسة التي يطبقها هذا الحزب على أرض الواقع، لوجدنا فرقاً شاسعاً، فلقد شارك هذا الحزب في العديد من الحكومات الائتلافية، وكانت كل هذه الحكومات تخالف بعض المسائل المهمة في برنامج الحزب مخالفة كبيرة[6]، فقد شارك في حكومة عام 1948، وحكومة نوفمبر 1955، وحكومة 1958، وحكومة يوليو 1959، وحكومة ديسمبر 1959، وحكومة 1966، وكان للمابام حقيبتان وزاريتان في كل هذه الحكومات. [7]

كما ويقوم برنامج حزب المابام تجاه السياسة العربية على ثلاث نقاط، هي:- [8]

أولاً: تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين.

ثانياً: المطالبة بمساواة مدنية وثقافية، كاملة من أجل الأقلية العربية (الفلسطينيين) في الكيان الإسرائيلي.

ثالثاً: التطلع إلى إنشاء وحدة الأراضي الفلسطينية، بكاملها بالطرق السلمية.

أما بالنسبة لسياسة الحزب الخارجية، فإنها تقوم على التمسك بسياسة الحياد، وعدم الانحياز لأي من المعسكرين الشرقي والغربي، كما وإنه يقوم باتباع سياسة تحفظ السلام، فهو يوافق على منع انتشار الأسلحة النووية ويوافق على وضع حد لسباق التسلح[9]، ورغم كل هذه المناداة في البرنامج الخاص وفي السياسة الداخلية والخارجية التي يتبناها الحزب إلا أنه وقف

(1) Leonard fein,Opt. cit. ,p. 107

(2) لمياء مجاعص، مرجع سابق، ص18-19.

(3) المرجع نفسه، ص22.

(4) سليم نوران جنيد، مرجع سابق، ص124.

(5) لمياء مجاعص، مرجع سابق، ص38-40.

(6) المرجع نفسه، ص84.

(7) سليم نوران جنيد ، مرجع سابق، ص124.

(8) لمياء مجاعص، مرجع سابق، ص58.

(9) المرجع نفسه، ص43-47.

موقف المؤيد بقوة لحرب 1956، ففي 27 نوفمبر 1956 أعلن " مايريـــاري" رئـــيس حـــزب الماباي من منبر الكنيست: "إننا مجتمعون هنا لنتولى تقييم حملة عسكرية، قـــل نظيرهـــا فـــي العالم أجمع، ويحق لنا في البدء، وقبل كل شيء، أن نهنئ النفس بتحريرنا لغزة، فقد انتزعنـــا الشوكة المسمومة المغروسة في خاصرة إسرائيل[1].

ج- حزب أحدوت هعفودا:

تشكل هذا الحزب في عام 1951 بعد الانفصال عن حزب المابام تحت زعامة يغـــال آلـــون وكان له مجلس نواب يتكون من 10 نواب[2] ، وتمحورت سياسة هذا الحزب الخارجية حـــول النقاط التالية:- [3]

1- تأييد السياسات الصهيونية المتطرفة ضد العرب، والصراع العربي الإسرائيلي.

2- تأييد فرض الصلح مع العرب بالقوة، وكان ينكر حق الـــشعب الفلـــسطيني فـــي تقريـــر المصير.

أما عن سياسته لسكان فلسطين، فكانت لا ترى في الوجود الوطني العربي في فلسطين قضية أساسية، بإقرارها بالقول: "نعم إن أرض إسرائيل غير خالية من السكان، ولكن معظم أراضيها خراب والعرب لا يملكون القدرة على تطويرها". [4]

وفي بداية الستينيات ظهر واضحاً أن الأحزاب العمالية الثلاثة، تتقارب في وجهـــات النظـــر حول مسائل السياسة الخارجية، وإن اختلفت وجهـــات نظرهـــا حـــول البـــرامج الاقتـــصادية والاجتماعية. [5]

و قد شهدت سنة 1964 تبدلاً أساسياً في وضع الأحزاب الإسرائيلية بشكل عام، كـــان أبـــرز عناصره تحالف الأحزاب العمالية[6]، وقد عقد أول اجتماع بين الأحزاب العمالية المتحالفة في الأسبوع الأول من سنة 1964، وذلك للبحث في إمكانيـــات تحقيـــق وحـــدة عماليـــة، وبعـــد مفاوضات دامت حوالي ثلاثة شهور أعلن حزب المابام عـــن انقطاعـــه عـــن المفاوضـــات، ورفضه التحالف العمالي لأسباب عديدة[7]، ورغم هذا الانسحاب أعلنت أوساط حزب أحـــدوت هعفودا استعدادها للتحالف الثنائي مع الماباي، وقد نشأ التحالف عام 1965 تحت مسمى تجمع

(1) المرجع نفسه، ص52-53.

(2) محمد حسن، مرجع سابق، ص77.

(3) المرجع نفسه ، ص77.

(4) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص72.

(5) غازي السعدي، مرجع سابق، ص252-253.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص235-236.

(7) المرجع نفسه، ص238.

المعراخ [1] وكان أشد المعارضين لهذا التحالف بن غوريون، الذي يتزعم حزب رافي، ومناحم بيغن الذي يتزعم حزب حيروت. [2]

عشية حرب حزيران 1967 اختفت معظم الخلافات بين الأحزاب العمالية، وكذلك بين الأجسام السياسية الإسرائيلية، ودخلت الأحزاب العمالية في تشكيل الحكومة الائتلافية الوطنية، وهكذا أبرزت حرب 1967 رؤية وحقيقة جميع الأحزاب، وهي أن ما يجمعها أكثر بكثير مما تختلف عليه. [3]

2 : الأحزاب اليمينية الإسرائيلية :

تعود جذور معظم الأحزاب اليمينية إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل، ومع قيام الدولة الإسرائيلية كان على الساحة الحزبية في إسرائيل، العديد من الأحزاب اليمينية، كان أهمها حزب حيروت، وحزب الليبراليين الأحرار.

أ- حزب حيروت:

خاض حزب حيروت الانتخابات الرابعة عام 1959 حصل على 17 مقعداً، وفي الانتخابات الخامسة عام 1961 حصل على 17 مقعداً، وفي الانتخابات السادسة عام 1965 حصل على 26 مقعداً [4]، وهكذا كان يمثل حزب حيروت منذ الانتخابات الثالثة المركز الثاني في الكنيست من ناحية القوة العددية، وأصبح أنصاره ومؤيدوه من جميع أوساط إسرائيل، لأنه كان يدافع عن مصالح الطبقة الوسطى، ويدعو إلى اعتماد مبدأ الجهد الفردي. [5]

على الرغم من هذا المركز وهذا العدد من المقاعد في الكنيست، فقد يندهش القارئ لأول وهلة، إذ يعرف أن حزب حيروت يكاد يكون الحزب الإسرائيلي الوحيد الذي لم يشارك في أي من الحكومات الائتلافية، منذ قيام إسرائيل وحتى عام 1966[6] فكان مناحم بيغن قد قرر أن يبقى حزبه " حيروت" في المعارضة، وعدم الانضمام إلى الائتلافات الحكومية[7]، ولا يعني ذلك أن حيروت الحزب المتطرف والمبالغ في صهيونيته التوسعية، لا مكان له في حياة إسرائيل السياسية، أو أن الماباي وحيروت تقفان على طرف نقيض، بل يعود إبعاد هذا

(1) محمد حسن، مرجع سابق، ص77.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص271-277.

(3) غازي السعدي، مرجع سابق، ص253.

(4) المرجع نفسه، ص103-109.

(5) أسعد رزوق، نظره في أحزاب إسرائيل، مرجع سابق، ص78.

(6) المرجع نفسه، ص77

(7) يونتان شيبرا، مرجع سابق، ص86.

الحزب إلى سوء العلاقات الشخصية، ما بين مناحم بيغن زعيم حزب حيروت، وبن غوريون زعيم حزب الماباي. [1]

ويعد عام 1965 هاماً جداً بالنسبة لحزب حيروت، فكما سبق وأن ذكرنا بأن الأحزاب العمالية شكلت تجمع المعراخ ، فكان يجب على الأحزاب اليمينية إنشاء تكتل قوي يستطيع أن يقف في وجه تجمع المعراخ[2]، ولهذا شكل تكتل جاحال بين الحزب الليبرالي "الأحرار" وحزب حيروت[3]، وخاض هذا التكتل الانتخابات العامة للكنيست السادس، وحصل على 36 مقعداً [4]، وشكل بذلك معارضة قوية ضد الحكومة العمالية بزعامة أشكول. [5]

ولقد بقي حزب حيروت المحور الرئيسي لجبهة "جاحال"، وحافظ على سياسته العامة، ولم يتزحزح حزب حيروت عن هدفين رئيسيين، هما:

المناداة بتحقيق إسرائيل الكبرى، واستنكار إنشاء علاقات مع ألمانيا. [6]

وكانت أول مشاركة لحزب حيروت في الحكومة عندما انضم إلى التكتل الوطني الذي شكل عشية حرب 1967[7]، على الرغم من أن رئاسة الحكومة كانت بأيدي الأحزاب العمالية[8]، فعين مناحيم بيغين زعيم الحزب وزيراً للدولة واشترك ممثلو الحزب في المشاورات التي سبقت الحرب، وفي اتخاذ القرارات العسكرية الداعمة إلى تقدم الجيش الإسرائيلي حتى نهر الأردن، واحتلال سيناء والجولان[9]، ولقد صرح " يعقوب ليبرمان" المسؤول في حزب حيروت بالقول: "ينبغي على إسرائيل أن تقوم بهجوم مستعجل وخاطف يمكنها من احتلال النقاط السوقية الاستراتيجية على حدودها، بما في ذلك قطاع غزة، وعليها بعد ذلك أن تجتاح مملكة الأردن" [10] غير أن اشتراك الحزب في هذه الحكومة لم يدم طويلاً. [11]

ب- الصهيونيون العموميون: " حزب الليبراليون – الأحرار"

خاض حزب الصهيونيين إنتخابات الكنيست الرابع عام 1959م وحصل على 14%من أصوات الناخبين[12] بما يعادل 8 مقاعد وكان ذلك يعد خسارة كبيرة للحزب لأنه كان يسيطر على 13 مقعد في الإنتخابات السابقة عام 1955م[1].

---

(1) أسعد رزوق، نظره في أحزاب إسرائيل، مرجع سابق، ص78.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص243.

(3) Leonard fein, Opt. cit., p. 119

(4) غازي السعدي، مرجع سابق، ص282-283.

(5) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص145.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، رئيس التحرير "برهان الدجاني"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1968م، ص282.

(7) غازي السعدي، مرجع سابق، ص283.

(8) الياهو سلفتر ويوفال ايليتسور، همسار مي شوليت بإسرائيل (من يحكم إسرائيل)، إصدارات أ. ليفين إيفشتاين ، تل أبيب1973، ص78، (عبري).

(9) غازي السعدي، مرجع سابق، ص283

(10) محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص10.

(11) غازي السعدي، مرجع سابق، ص283.

(12) Leonard fein, Opt. cit. p.119

وحزب الصهيونيين العموميين على عكس حركة حيروت، فقد شارك في فترات محدودة في بعض الحكومات، منها الحكومة المؤقتة، والحكومة الرابعة، وفي الحكومة الخامسة[2]، كما وتتركز سياسة حزب الصهيونيين العموميين في:- [3]

1- تشجيع المبادرات الفردية في الأراضي الفلسطينية من قبل المهاجرين اليهود.

2- الدفاع عن المشروعات الرأسمالية.

3- تركيز الهجرة، والاستيطان على أبناء الطبقة الوسطى.

4- تطرفه تجاه العرب، ومطالبته بتخصيص ميزانية احتياط تدفع لتعويض اللاجئين العرب عندما يتم التقسيم معهم.

كان للخسارة التي تلقاها حزب الصهيونيين العموميين في الانتخابات الرابعة الدافع للاندماج مع الحزب التقدمي لتشكيل الحزب الليبرالي – الأحرار عام 1961[4] وحصل هذا الحزب، في انتخابات عام 1961 على 17 مقعداً [5]، وهذا مساوٍ لحزب حيروت الذي -كما ذكرنا- حصل على 17 مقعداً في نفس الدورة الانتخابية، مما يشير إلى التعاظم المستمر لقوى اليمين الصهيوني في إسرائيل منذ قيامها.

ومن حيث المنطلق الأيدلوجي للحزب الليبرالي – الأحرار، فهو كغيره من الأحزاب، يؤكد على " حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل التاريخية" ملتقياً بذلك مع الخط الأيدلوجي لحركة حيروت، وهذا ما جعلهم يلتقون في بداية الستينيات لتشكيل تحالف " جاحال"[6]

وكان برنامج حزب الأحرار ينص على ضرورة شن الحرب ضد المنظمات الفلسطينية، وضد البلدان العربية، التي تسمح لهذه المنظمات باستعمال أراضيها، وكما وأكد الحزب أن لليهود حق الاستيطان في جميع أرجاء أرض إسرائيل. [7]

وتكمن السياسة الخارجية والداخلية لحزب الأحرار فيما يلي :- [8]

1- توسيع التعاون مع الدول الجديدة في أفريقيا وآسيا.

2- السعي من أجل إقرار سلام إقليمي.

3- النضال من أجل الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الجديدة في العالم.

4- الدعوة إلى إقامة علاقة عربية إسرائيلية حسنة.

---

(1) محمد حسن، مرجع سابق، ص90.

(2) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص40-41.

(3) محمد حسن، مرجع سابق، ص90-91.

(4) Leonard fein, opt. cit., p.119

(5) المرجع نفسه، ص91.

(6) محمود خالد، مرجع سابق، ص30.

(7) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص151.

(8) المرجع نفسه، ص151.

كما ويطالب الحزب بوضع دستور يحفظ الديمقراطية، ويحقق التوازن السياسي والاجتماعي، ويدعو إلى إلغاء الحكم العسكري عن المناطق العربية، كما ويدعو إسرائيل للمحافظة على قدرتها الدفاعية، والعمل على زيادتها، وتنسيق التعاون بين القوات الداخلية وقوات الحركة الصهيونية. [1]

3 : الأحزاب الدينية الإسرائيلية :

حتى عام 1956 كان هناك على الساحة السياسية في إسرائيل أربعة أحزاب سياسية دينية، وهي حزب مزراحي، وحزب هبوعيل همزراحي، وأغودات يسرائيل، وبوعالي أغودات يسرائيل، وفي العام 1955 اندمج حزب مرزاحي، وحزب هبوعيل همزراحي في الحزب الديني القومي المفدال [2]، بينما بقي الحزبان الآخران مستقلان. [3]

شكلت هذه الأحزاب مجتمعة القوة الثالثة في الكنيست من حيث وزنها البرلماني، وعملياً تراوحت قوتها التمثيلية بين 13–18 مقعداً في كافة الانتخابات العامة، بنسبة 15% من نسبة الناخبين[4]، ونادراً ما خاضت الانتخابات متحالفة في إطار جبهوي، باستثناء انتخابات الكنيست الأول الذي تحالفت فيه الأحزاب الدينية في إطار " الجبهة الدينية المتحدة" [5]. ولقد لعبت الأحزاب الدينية بقوتها التمثيلية هذه دور " لسان الميزان" الذي يرجح الكفة، فكانت الأحزاب الدينية الحليف التقليدي للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة[6].

وتحاول هذه الأحزاب تبديل الوعي اليهودي الصهيوني، بوعي يهودي توراتي، من خلال تركيزها على التربية والتعليم؛ لإيمانها أن التربية هي مفتاح التغيير الحقيقي؛ لذا تتميز الأحزاب عن غيرها من الأحزاب الأخرى بامتلاكها لشبكات تعليمية شبه متكاملة. [7]

أ– الحزب الديني القومي " المفدال":

كما سبق وأن ذكرنا أن حزب المفدال هو اتحاد حزبي مزراحي وهبوعيل همزراحي، ففي منتصف الخمسينيات أخذ يبرز اتجاه قوي لتوحيد الحزبين، وكان لكل منهما أسبابه الذاتية والعامة في ذلك، فعلى الصعيد العام يمنح التوحيد الحزبين وزناً ونفوذاً أكبر، وعلى الصعيد الذاتي كانت عملية التوحيد توفر لزعامة مزراحي التاريخية قاعدة جماهيرية منظمة،

(1) رفيق حبيب مطلق، الحياة السياسية في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، فبراير، 1968م، ص89.

(2) Leonard fein,Opt. cit., p.122

(3) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص88.

(4) صلاح الزرو، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي،ط1، رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث، الخليل،1990م ، ص288.

(5) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص83.

(6) محمود خالد، مرجع سابق، ص28.

(7) صلاح الزرو، مرجع سابق، ص285.

ولهبوعيل همزراحي الإمكانات المادية المتوفرة لحزب مزراحي من تنظيمه العالمي، ولقد كان هذا للتوحيد في عام 1956[1]

خاض المفدال، الانتخابات في قائمة موحدة حصلت في انتخابات الكنيست الرابع عام 1959م على 12 مقعداً، وكان ترتيبها الثالث، وفي انتخابات الكنيست الخامس 1961م حصل على 12 مقعداً وكان ترتيبه الرابع، وفي الانتخابات السادسة في 1965م حصل على 11 مقعداً وكان ترتيبه الرابع[2]

لقد مارس المفدال نشاطاته الانتخابية في الوسط العربي في إسرائيل منذ انتخابات عام 1959، عن طريق رجال دين عرب وفشل في جذب أصوات الناخبين في ذلك العام، ولهذا فقد أقام قائمة عربية موالية له عام 1961م، ولكن لم تنجح هذه القائمة أيضاً في الحصول ولو على مقعد واحد في الكنيست[3]، ولكن قوته الانتخابية في الوسط العربي بدأت تظهر في الانتخابات الخامسة؛ فقد حصل على 3.1% من أصوات الناخبين العرب، وهذه النسبة زادت في الانتخابات السادسة؛ فقد حصل على 3.7%، والسبب في ذلك يعود إلى أنه في الانتخابات الخامسة عام 1962 صعد وكثف من نشاطه في الوسط العربي، واستغل الحاجة " لتقوية الإيمان بالله، وتماثل المصالح بين جميع المؤمنين من جميع الأديان"، كذلك اعتراف وزارة الأديان، والتي كان يمثلها دائماً حزب المفدال، بالدروز كطائفة مستقلة لها محاكمها الدينية الخاصة، كل هذا ساند الحزب على تقوية موقفه لدى التيارات التقليدية في الوسط العربي. [4]

تكمن مطالب المفدال داخل التكتل السياسي للكنيست الإسرائيلي في ضرورة هيمنته على الحياة الاجتماعية في إسرائيل لضمان نقاء العنصر اليهودي الديني، حيث مارس كل الضغوطات للهيمنة على الشؤون الدينية من خلال إشرافه على المدارس التعليمية، وبناء تلك المدارس وتوسيعها كماً وكيفاً. [5]

كما واستمر حزب المفدال في المشاركة في الحكومات والائتلافات الحزبية[6]، باستثناء فترة تقارب السنة والنصف وتمتد بين 1958/7/1، و 1959/12/17 استقال فيها وزير المفدال من الحكومة، وفقاً لتعليمات وزير الداخلية آنذاك " يسرائيل بار" المتعلقة بقضية " من هو اليهودي" [7] ، وكان يشارك حتى الحكومة التاسعة بوزيرين، ولكن منذ الحكومة العاشرة عام

(1) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص87.

(2) غازي السعدي، مرجع سابق، ص105-109.

(3) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص123.

(4) المرجع نفسه، ص123.

(5) محمد حسن، مرجع سابق، ص79-80.

(6) المرجع نفسه، ص95.

(7) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص103-104.

1961 بدأ المفدال يتمثل في الحكومة بثلاثة وزراء[1]، وكان يتولى تقليدياً وزارتي الأديان والداخلية، ويوجه جل اهتمامه إلى القضايا الداخلية المتصلة بالطابع الديني للدولة، وتلك التي تمس مصالح جمهور المتدينين مباشرة، ويقلل من التدخل في السياسة الخارجية الأمنية، والسياسة الاقتصادية، وهذا ما كان يجعله شريكاً مريحاً لحزب الماباي في معظم الحكومات، والائتلافات التي شكلها معه[2].

ولقد وضعت المبادئ الأساسية للحزب ومن أهمها، أن الحزب يصبو إلى تجديد حياة شعب إسرائيل في أرض إسرائيل بموجب توراة إسرائيل، ويرى الحزب في وحدة الشعب والرابطة المشتركة بين الشعب في إسرائيل، والمهجر ولم الشتات والاستيطان على الأرض، المبدأ الأساسي لليهودية. [3]

ويستند حزب المفدال –أيدلوجياً– على أفكار الصهيونية الدينية، وينطلق في وضع برنامجه السياسي على أساس هذه الأفكار فيتبنى الحزب الخطوط الرئيسية التالية: [4]

- الإيمان التام بالحق التاريخي لليهود في فلسطين، وبمفهوم أرض إسرائيل الكاملة، ومن هنا فالاستيطان في كامل فلسطين أمر شرعي.
- إن خوض جيش الدفاع الإسرائيلي حرباً ضد العرب وانتصاره فيها هي بداية الخلاص النهائي لشعب الله المختار على أرضه، وأن الصهيونية هي بداية عملية الخلاص.
- ضرورة بناء الدولة والمجتمع في كافة قطاعاتها وفقاً لقوانين التوراة، وتعميق الطابع الديني للدولة والالتزام بكافة تعاليم الشريعة، والحفاظ على وحدة الشعب اليهودي وخصوصيته في إسرائيل وفي الشتات.
- توفير التعليم الديني في كافة مراحل التعليم.
- الحفاظ على حرمة يوم السبت، وحل المشاكل القانونية حسب الشريعة التوراتية.

أما على الصعيد الداخلي، فطالب المفدال بوضع خطة رسمية وشاملة للاستيطان القروي الزراعي في جميع أجزاء أرض إسرائيل، بما في ذلك الضفة الغربية المحتلة، وواصل المفدال دعمه ومساعدته لإقامة المدن والقرى والمستوطنات الزراعية اليهودية، في أرض إسرائيل المحررة وضمان وصول جميع الخدمات الرسمية لهذه المستوطنات. [5]

---

(1) المرجع نفسه، ص104.

(2) حيدر عزيز وآخرون، مرجع سابق، ص157.

(3) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص119.

(4) عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مرجع سابق، ص249.

(5) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص121.

وفي مجال السياسة الخارجية، فكان يسعى الحزب إلى إقامة حكومة ترتكز إلى قاعدة برلمانية عريضة لضمان مواقف حكومية صلبة تجاه أي ضغط خارجي قد يهدد الكيان الإسرائيلي[1] .

المفدال والصراع العربي الإسرائيلي:

لا يختلف المفدال كثيراً عن غيره من الأحزاب الإسرائيلية الصهيونية في الخطوط العامة لسياسته ومواقفه إزاء القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، إلا فيما يتعلق بالخلفية الدينية من حيث يعطي تبريراً دينياً للمواقف التي يتخذها، والسياسة التي يتبعها في هذا المجال[2]، فالتبريرات الدينية لحزب المفدال تبدو واضحة في إيمان الحزب العميق في تحقيق وعد الرب لأنبيائه في أن شعب إسرائيل سيعود إلى أرض الآباء والأجداد، وتبعاً لذلك فإن الحزب يعتبر التطورات السياسية التي أدت إلى إقامة الكيان الإسرائيلي من استيلاء على الأرض والاستيطان وتشريد الفلسطينيين من وطنهم، إنما هي بداية تحقيق وعد الرب لشعبه المختار والعودة إلى أرض الآباء[3] ويقدم المبادئ الأساسية التي يجب أن توجه حكومة إسرائيل وممثليها في المفاوضات من أجل سلام حقيقي مع العرب، وهي:-

1- رفض إقامة دولة فلسطينية، وأنه يجب أن تقوم دولة واحدة فقط بين البحر والأردن، وهى دولة إسرائيل. [4].

2- القدس عاصمة لدولة إسرائيل وشعب إسرائيل، وسيواصل المفدال العمل لتوسيع حدودها وزيادة سكانها اليهود، وتدعيم اقتصادها، ولا يمكن مطلقاً التفكير في أى مساس بسيادة إسرائيل على القدس. [5].

3- ضمان حدود قابلة للدفاع، وعمق استراتيجي كاف. [6]

4- رفض أي مشروع يتضمن ما يعتبر تنازلاً عن أي جزء من أرض إسرائيل التاريخية، أرض الآباء كما يدعي. [7]

ب- حزب أغودات يسرائيل:

شكل أغودات وجناحه العمالي بوعالي أغودات إطاراً تنظيمياً عرف باسم " الجبهة التوراتية" وذلك عام 1956م[1]، وخاض هذا التحالف الانتخابات الثالثة عام 1955م في قائمة مشتركة

(1) المرجع نفسه، ص121.
(2) محمود خالد، مرجع سابق، ص58.
(3) المرجع نفسه، ص58.
(4) صلاح الزرو، مرجع سابق، ص322.
(5) محمد حسن، مرجع سابق، ص164.
(6) المرجع نفسه، ص164.
(7) صلاح الرزو، مرجع سابق، ص322.

حصلت هذه القائمة على 6 مقاعد بنسبة 4.6%[2]، كما وخاض هذا التحالف إنتخابات الكنيست لعام 1959م وحصل على 6 مقاعد أيضاً[3] .

لم يستمر هذا التكتل فقد عاد وخاض حزب أغودات يسرائيل الانتخابات الخامسة والسادسة منفرداً، كما وتمكن من رفع عدد مقاعده إلى أربعة مقاعد. [4]

ويرتكز حزب أغودات يسرائيل أيديولوجياً إلى أفكار اليهودية الأرثوذكسية المتشددة، فعلى الصعيد الداخلي تكاد تكون شؤون العلاقة بين الدين والدولة هي المجال الوحيد لنشاطات الحزب، فهو يسعى إلى تعزيز الطابع الديني للدولة، وفرض تعاليم التوراة[5]، وأكد الحزب على أنه سيحاول فرض التعاليم الدينية على المجتمع العلماني عن طريق سن القوانين في الكنيست، بروح الإكراه[6]، كما وحافظ الحزب على نهجه الانعزالي عن بقية فئات المجتمع ومؤسساته، وذلك من خلال مؤسساته التعليمية، والاجتماعية المستقلة، هذا وقد أنصب جل اهتمام الحزب على تأمين أكبر قدر ممكن من المخصصات المالية لمؤسساته المستقلة تلك. [7]

أما السياسة الخارجية، فليس لهذا الحزب سياسة خارجية وأمنية واضحة المعالم ولا نشاط ملموس. [8]

أما مواقف حزب أغودات يسرائيل من المسائل السياسية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، فهي مستمدة من النصوص التوراتية، وهكذا فإن برنامج الجبهة التوراتية قبل حلها أكد على أن " أرض إسرائيل قد أعطاها الله ملكاً لشعب إسرائيل"، وأن إسرائيل لن تتنازل عن حقها أبداً، كما أن العناية الإلهية قد منحت شعب إسرائيل تحرير القدس، وتحرير ملك وإرث الآباء والأجداد في حرب 1967، ورغم هذا فإنه لم يبد اهتماماً بجوانب ومعضلات النزاع العربي الإسرائيلي، ولم تكن له مواقف محددة على الصعيد الدولي لكنه في نفس الوقت لم يتخذ مواقف معارضة للسياسة الرسمية إزاء النزاع بجوانبه المختلفة، وبالذات من الجانب التوسعي في تلك السياسة فهو لم يعارض العدوان الثلاثي سنة 1956، ولا عدوان 1967، ومن هنا تعامل مع تلك الأحداث بنفس المنطلق الذي دفعه إلى القبول بقرار التقسيم[9]، واعتبر ما يحصل خارج الإرادة الطوعية، وقبوله به هو من قبيل الاعتراف

---

(1) محمود خالد، مرجع سابق ، ص62.

(2) أرييه زيف، مرجع سابق، ص270.

(3) Leonard fein, opt. cit., p. 123

(4) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص140.

(5) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص260.

(6) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص132.

(7) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص143.

(8) المرجع نفسه، ص145.

(9) المرجع نفسه، ص147.

بالأمر الواقع المفروض، وبالتالي فإن ذلك لا يشكل خروجاً وانحرفاً عن موقفه المبدئي الذي يشترط إقامة الدولة اليهودية الحقة على أسس تعاليم التوراة، وأحكامها، وإن تلك الدولة كما يتصورها هو لم تقم بعد، وبالتالي فإن مهمته المركزية هي أولاً: الحفاظ على نمط الحياة المنغلق لجمهوره، وثانياً: محاولة فرض تعاليمه إذا أمكن على بقية السكان في المجالات الدينية، والاجتماعية. (1)

ج- حزب بوعالي أغودات يسرائيل:

هو جناح عمالي لحركة " أغودات يسرائيل" (2) وكان حزب بوعالي أغودات أكثر مرونة من أغودات يسرائيل الحزب الأم في موقفه من المنظمة الصهيونية، ومن هنا كان أكثر استعداداً من أغودات يسرائيل للانخراط في الجهد الصهيوني العام، وقد تجسد ذلك كله في مرونة موقفه من موضوع الدولة اليهودية. (3)

وقد تحولت منظمة بوعالي أغودات يسرائيل إلى حزب سياسي مع الإعلان عن قيام الدولة الإسرائيلية(4)، وقد شارك سوياً مع الأحزاب الدينية الأخرى في الانتخابات العامة للكنيست الأول في إطار لائحة الجبهة الدينية المتحدة، لكن هذا التحالف لم يستمر، أو انفرط عقده في انتخابات الكنيست الثاني(5)، وخاض حزب بوعالي أغودات يسرائيل الانتخابات الثانية بشكل منفرد، وحصل على مقعدين ثم خاض الدورتين الانتخابيتين عام 1955-1959م بقائمة مشتركة مع أغودات يسرائيل، وحصلت القائمة في كلتا الدورتين على 6 مقاعد، وبعد عام 1960م أصبح حزباً مستقلاً، وخاض انتخابات 1961م مستقلاً، وحصل على مقعدين، كما خاض انتخابات عام 1965م منفرداً أيضاً وحصل على مقعدين كذلك. (6)

أما عن دوره في الحكومات فنظراً لضآلة وزنه البرلماني فلم يكن هذا الحزب طرفاً لا يمكن الاستغناء عنه في عملية تشكيل الحكومات الإسرائيلية، ولكن لم يتمثل فيها مباشرة بمنصب وزاري باستثناء الحكومة التاسعة(7)، أما أغلب الأحيان كان يشارك في الائتلاف الحكومي مع الأحزاب الدينية الأخرى، وعلى سبيل المثال فقد شارك في الائتلاف الحكومي الذي قامت على أساسه الحكومة الأولى في إطار الجبهة الدينية الموحدة، التي كان عضواً فيها أما في الحكومتين الثانية والثالثة فتمثل في الحكومة عبر تحالفه في البرلمان مع أغودات يسرائيل،

(1) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص146.
(2) أسعد رزوق، نظرة في أحزاب إسرائيل، مرجع سابق، ص52.
(3) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص156.
(4) المرجع نفسه، ص158.
(5) المرجع نفسه، ص158.
(6) محمد حسن، مرجع سابق، ص158.
(7) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص154.

حيث شاركت الكتلة البرلمانية لهذين الحزبين في الائتلاف الذي تشكل برئاسة بن غوريون[1]، ولكن منذ تشكيل الحكومة الرابعة في أواخر سنة 1952م أصبح بوعالي أغودات يسرائيل في المعارضة، وبقي على هذه الحال حتى الحكومة التاسعة عام 1960م، كما ذكرنا سابقاً ومنذ الحكومة التاسعة استمر الحزب في المشاركة في الائتلافات الحكومية العمالية حتى نهاية الدراسة، محتلاً منصب نائب وزير المعارف والثقافة. [2]

أما موقفه من السياسة الداخلية فهو يرى أن أرض إسرائيل التي أعطاها الرب لشعب إسرائيل، أخذت منه بالقوة وقد شرده عنها المحتلون على مر العصور، ولكن شعب إسرائيل لم يتنازل عنها أبداً ، كما شكل فرض الطابع الديني، على المجتمع اليهودي في الدولة، أحد أهم أهداف حزب بوعالي أغودات يسرائيل، وذلك من خلال سن القوانين المدنية في الكنيست، مثل المحافظة على موقع ووظيفة المرأة في المجتمع كما ورد في التوراة[3]، كما أكد الحزب على تشجيع الهجرة والاستيطان؛ إذ إن هذا يشكل الفرض الأول لليهود، بموجب قول التوراة " وورثتم الأرض وبقيتم فيها". [4]

أما عن سياسته الخارجية فإنه، وعلى الرغم من محدودية دوره في الحياة السياسية الحزبية، النابعة من كونه حزباً صغيراً جداً، فإنه خلافاً لأغودات يسرائيل " أكبر وزناً منه" فيبدي اهتماماً أكبر بقضايا الخارجية والأمن. [5]

أما عن موقف الحزب من المسائل السياسية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي فهي مستمدة من مواقف الحزب الأم أغودات يسرائيل[6]، فإن مواقف عمال أغودات يسرائيل من قضايا النزاع العربي الإسرائيلي بجوانبه المختلفة تتراوح بين التأييد السلبي للسياسة الرسمية، أو الامتناع عن التصويت. [7]

فقد أيد حزب عمال أغودات يسرائيل قرار التقسيم المتعلق بفلسطين، ولكن قبوله هذا لم يكن يعني كما كان الحال بالنسبة للعديد من الأحزاب الإسرائيلية التنازل عن الحق المزعوم في كافة أراضي فلسطين، وبناء عليه فقد أيد الحزب السياسة العدوانية التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، منذ تأسيس إسرائيل والتي كانت تهدف، من بين ما تهدف إليه، إلى توسيع حدود دولة إسرائيل، وقد برز موقفه من مسألة توسيع حدود الدولة في أعقاب حرب 1967، حيث لم يندد بتلك الحرب، ولكن يمكن القول إن موقفه من هذا الموضوع ومن مجمل

(1) المرجع نفسه،ص154.
(2) المرجع نفسه، ص154.
(3) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص133-134.
(4) المرجع نفسه، ص134.
(5) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص158.
(6) محمود خالد، مرجع سابق، ص63.
(7) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص159.

جوانب السياسة الخارجية ليس موقفاً ثابتاً، ولا يحتل مكان الصدارة في اهتماماته[1]، وهو بالتالي كأغودات يسرائيل يخضع كافة مواقفه السياسية لناحية تأييد الخط الحكومي السائد، أو معارضته لمدى استجابة الحكم لمطالبه في الشؤون الدينية، وللمعونات المالية التي تخصص لمدارسه الدينية، أما بالنسبة للطابع العام للدولة اليهودية فهو يسعى لكي يكون طابعاً دينياً صرفاً وفقاً لتعاليم التوراة وأحكامها. [2]

4 : الأحزاب الشيوعية الإسرائيلية :

خاض الحزب الشيوعي الانتخابات الرابعة عام 1959م حصل على 3 مقاعد، وفي الانتخابات الخامسة عام 1961م حصل على 5 مقاعد، أما الانتخابات السادسة فقد خاض الحزب الانتخابات بقائمتين؛ قائمة "راكح" وحصلت على 3 مقاعد، وقائمة "ماكي" وحصلت على مقعد واحد[3]، كما لم يشارك الحزب في أي من الحكومات الائتلافية ابتداء من عام 1952م وحتى 1967م، عندما فرضت الاعتبارات الأمنية تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة. [4]

وفي المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي عام 1957، أكد الحزب مجدداً أن استمرارية الأزمة الأمنية والسياسية التي تعيشها إسرائيل تعود إلى تجاهل حكام إسرائيل وجود الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه العادلة، وأن حل النزاع يتطلب الاعتراف المتبادل بالحقوق القومية المشروعة لشعب إسرائيل والشعب العربي الفلسطيني. [5]

ولهذا فقد خاض هذه الحرب في الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات نضالاً عنيداً ومثابراً ضد الحكم العسكري المفروض على العرب في إسرائيل، وضد اضطهادهم ومصادرته أراضيهم، والتمييز العنصري تجاههم[6] وقد أكسبت هذه الصورة والنضالات الفعلية، على أرض الواقع الحزب، شعبية واسعة في أوساط العرب في إسرائيل، انعكست في انخراط أعداد متزايدة منهم في صفوفه وفي تنامي التصويت له في الكنيست، الأمر الذي أدى بدورة إلى زيادة حدة معاداته للصهيونية، وحدة تأييده للتطلعات والنضالات القومية في المنطقة. [7]

---

(1) المرجع نفسه، ص157.

(2) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص157.

(3) غازي السعدي، مرجع سابق، ص99-109.

(4) محمد حسن، مرجع سابق، ص105.

(5) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص192.

(6) حيدر عزيز وآخرون، مرجع سابق، ص167.

(7) المرجع نفسه، ص168.

وهكذا يستنتج الباحث بأن الحزب تحول شيئاً فشيئاً إلى الجسم الأول الذي يتعامل مع القضايا الفلسطينية داخل إسرائيل ويعبر عن اهتماماتها.

وقد عملت قيادة الحزب وأغلبية أعضائه على إبقاء القرارات المركزية في يد الجماهير الفلسطينية داخل إسرائيل باعتبارها القوة الثورية الأساسية، وهذا ما أدى إلى انقسامه في عام 1965م؛ فلقد انشق الحزب قبل انتخابات سنة 1965 إلى شطرين، أحدهما ذو أغلبية يهودية بزعامة " صموئيل ميكونيس، وموشيه سنيه"، والآخر ذو أغلبية عربية بزعامة " مئير فلنر، وتوفيق طوبي" [1]، وكان سبب هذا الانقسام مطالبة جماعة من الشيوعيين اليهود ذوي الميول القومية اليهودية بتقييم جديد ومختلف لجوهر الصراع العربي الإسرائيلي. [2]

فحمل الشطر اليهودي اسم ماكي، أما الشطر العربي فأصبح اسمه " راكح" [3]، وقد فاز راكح في الانتخابات النيابية التي جرت في ذلك العام بثلاثة مقاعد في الكنيست، بينما فاز ماكي بمقعد واحد فقط[4]، وفي عام 1967 أيد ماكي الحرب ضد العرب ضمن مقولة الدفاع عن الوجود اليهودي مما قربه من طروحات الصهيونية العمالية، وخسر وجوده لصالح راكح فيما بعد. [5]

من هذه النتيجة يرى الباحث بأن القوة الحقيقية للحزب كانت للناخبين العرب، وهذا ما يؤكده ضمور ماكي بالتدريج واختفاؤه من الخريطة الحزبية في أواخر الستينيات، وبقي حزب راكح أميناً لطروحاته ومبادئه التي كان يدعو إليها الحزب الشيوعي قبل انشقاقه. [6]

ثانياً : دور الأحزاب في اتخاذ قرار حرب 1967 :

إن جميع الأحزاب ذات منطلق أيدلوجي واحد وهو الصهيونية العنصرية القائمة على إدعاء وجود " شعب يهودي" هو في ذات الوقت " شعب مختار"، متميز، متفوق على غيره من الشعوب، وكذلك على وجود " أرض موعودة" هي أرض فلسطين، وان هذه الأرض هي من حق هذا الشعب المختار، وله أن يقيم عليها دولته وكيانه السياسي دون أدنى اعتبار لوجود شعب آخر على هذه الأرض وحقه فيها، حتى لو أدى ذلك إلى إبادة هذا الشعب وتدمير وجوده السياسي والاجتماعي. [7]

---

(1) غازي السعدي، مرجع سابق، ص358.

(2) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص193.

(3) سليم نوران جنيد، مرجع سابق، ص107.

(4) حيدر عزيز وآخرون، مرجع سابق، ص168.

(5) محمد حسن، مرجع سابق، ص107.

(6) المرجع نفسه، ص107.

(7) محمود خالد، مرجع سابق، ص7.

لهذا جميعها كانت تقف موقفاً موحداً تقريباً بالنسبة للقضية العربية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة، وهذا الموقف يتمثل بالعداء الدائم لهذه الأطراف، وكانت تحمل نتيجة هذه السياسة إلى الدول العربية نفسها فكانت تصور نفسها دائماً بأنها سوف يقضى عليها من الدول العربية، ولهذا يجب أن تقف ضدها موقف العداء، فعلى سبيل المثال:

كان حزب المابام في كل حرب تخوضها إسرائيل ضد الدول العربية يبرر هذه الحرب، فبعد حرب 1967م تقدم بمشروع السلم مع الدول العربية، وكانت بمقدمة هذا المشروع المقولة التالية " إن دولة إسرائيل لم تدخل حرباً توسعية، فلقد فرضت علينا حرب كان النصر فيها لنا، فلقد عززت كياننا، وأحبطت محاولات العدو لتدمير إسرائيل" [1].

وكان حزب المابام قد أيد وشارك في اتخاذ قرار حرب 1967م، من خلال مشاركته في الائتلاف الحكومي، وكذلك من خلال الموافقة على ضم القدس، بل إن الحزب راح يقيم مستوطنات جماعية شبه عسكرية على أنقاض القرى المهدمة في الضفة الغربية[2]، كما كان قد أيد بقوة حرب 1967 على اعتبار أنها سوف ترد جزءاً أساسياً من الأرض الموعودة، وهو قطاع غزة، وعارض الانسحاب بعد ذلك من غزة معارضة شديدة[3]، فلقد وقف مندوب المابام في الكنيست وأعلن " أن دولة إسرائيل لا يمكن أن تسمح لغزة أن تتحول إلى قاعدة انطلاق للاعتداءات الإرهابية ضد المواطنين الآمنين، وكما هو معلوم فإن حزبنا قد وضع مشروعاً يقوم على ضم غزة إلى إسرائيل، ودمج اللاجئين العرب الذين يعيشون في هذه المنطقة في دولة إسرائيل. [4]

أما موقف حزب المباي من حرب 1967م فيتلخص في المقولة التالية "إن الهجوم أحسن وسيلة للدفاع" [5] مما يعني أنه كان موافقاً ومؤيداً وبشدة لخوض حرب 1967م؛ لأن كل الأحزاب –كما ذكرنا– كانت تعتبر إسرائيل مهددة بالزوال من الدول العربية، كما كان هو الحزب الحاكم طول الفترة التي سبقت الحرب وفترة الحرب نفسها، وعندما قرر خوض حرب 1967 جمع حوله كل الأحزاب في ائتلاف حكومي موحد لم تشهده إسرائيل قبل ذلك، ليضمن مشاركة جميع الأحزاب الإسرائيلية في اتخاذ قرار حرب 1967.

أما حزب أحدوت هعفوداة فكان يتبنى سياسة تجاه العرب والقضية الفلسطينية بأنه كان يؤيد السياسات الصهيونية المتطرفة ضد العرب، وكان يؤيد فرض الصلح مع العرب بالقوة حسب ما ترتأيه إسرائيل، كما كان ينكر حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحرض على

(1) لمياء مجاعص، مرجع سابق، ص90.

(2) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص151.

(3) المرجع نفسه، ص151.

(4) لمياء مجاعص، مرجع سابق، ص52.

(5) إبراهيم العابد، المباي الحزب الحاكم في إسرائيل، مرجع سابق، ص92.

ضم الضفة الغربية " لأرض إسرائيل" [1]، وتطبيقاً لهذه السياسات وهذه المبادئ يستنتج الباحث بأن الحزب رأى في حرب 1967م تطبيقاً لهذا؛ فكان من المؤيدين والمخططين لخوض هذه الحرب، وخاصة أنه كان من المشاركين في الائتلاف الذي خاض الحرب، وكذلك في الحكومات التي سبقت ذلك الائتلاف.

أما عن الموقف والدور الذي لعبته الأحزاب اليمينية في اتخاذ قرار حرب 1967، فكان يتمثل في العداء الشديد الذي كانت تكنه تلك الأحزاب للعرب وللقضية الفلسطينية، وفي النظرة إلى أرض فلسطين بأنها أرض الميعاد وحق اليهود في هذه الأرض، وكان على رأس هذه الأحزاب حزب حيروت.

فكان موقف حزب حيروت من القضية الفلسطينية، والصراع العربي، ينطلق من المنطلق الأيدلوجي الذي سبق وأن تحدثنا عنه في بداية حديثنا عن دور الأحزاب في اتخاذ قرار حرب 1967[2]، والذي يوضح تلك الأيدلوجية فكان مبدؤه الذي يقول "إن الوطن القومي اليهودي الذي يمتد على كلتا ضفتي الأردن هو وحدة تاريخية وجغرافية، لا تتجزأ"، معتبراً أن تقسيم الوطن عمل غير قانوني، والموافقة على التقسيم هي أيضاً غير قانونية ولا تلزم شعب إسرائيل جاعلاً من مهمته إرجاع " أرض الميعاد" التي قطعت عن دولة إسرائيل [3]، ولهذا كانت تعتبر الأجزاء التي سوف تقوم القوات الإسرائيلية بغزوها هي من أرض إسرائيل التي تم تحريرها، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أعاداتها إلى العرب[4]، وهذا ما يوضحه تصريح بيغن أمام الدورة الثانية للكنيست الثالث عقب حرب السويس، حيث قال: " أنا وحركتي " حيروت" كنا مع العملية قبل أن تبدأ " حرب السويس"، وكم كانت فرحتنا عظيمة عندما استمعنا إلى بيان جيش الدفاع عن قطاع غزة المحرر". [5]

كما ساهم حيروت في تعبئة شعور الإسرائيليين لتقبل فكرة الهجوم كرد على هجمات الفدائيين الفلسطينيين، فلقد أعلن " أرييه بن إليعازر" نائب رئيس الكنيست، ونائب حزب حيروت بتاريخ 1967/5/6م بأن حزب حيروت لم يتنازل قط ولا في أي يوم من الأيام عن مبدأ " كامل حدود الدولة" كما وصرح مرة أخرى بتاريخ 1967/5/10م أن الفدائيين العرب هاجموا إسرائيل خلال الشهر الأخير 15 مرة، وأضاف: "إن على الحكومة أن تعلن ماذا تنوي أن تفعل لتأمين حياة المواطن، لوضع حد لهجمات العدو". [6]

---

(1) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص72.

(2) محمود خالد، مرجع سابق، ص28.

(3) محمد حسن، مرجع سابق، ص89.

(4) محمود خالد، مرجع سابق، ص28.

(5) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص50.

(6) رفيق جيب مطلق، إسرائيل قبل العدوان، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، سبتمبر، 1967م ، ص50-51.

يعتقد الباحث أن هذا دليلاً واضحاً على دعم حيروت لقرار حرب 1967، وأنها كانت تعتبره تحريراً لما تبقى من أرض إسرائيل، وربما يتضح هذا الدعم والتأييد من خلال مشاركة الحزب، ولأول مرة في حياته السياسية، في تشكل الائتلاف الحكومي الذي خاض حرب 1967، فقد انضمت حيروت إلى حكومة التكتل الوطني عشية حرب حزيران 1967م، وعين بيغن وزيراً للدولة واشترك ممثلو الحزب في المشاورات التي سبقت الحرب، وفي اتخاذ القرارات العسكرية الداعية إلى تقدم الجيش الإسرائيلي حتى نهر الأردن، واحتلال سيناء، والجولان. [1]

أما حزب الليبراليين الأحرار فقد كانت لديه نفس أيدلوجية الأحزاب السابقة، وكان دائماً يحرص في برنامجه الانتخابي على سلامة، وأمن دولة إسرائيل، وكان يعتبر ذلك الأمن لا يأتي إلا عن طريق ردع الدول العربية المجاورة، لضمان أمن وحدود دولة إسرائيل، ولهذا يرى الباحث بأن الحزب وجد في حرب 1967م تطبيقاً للأيدلوجية التي يتبناها بالنسبة " لأرض الميعاد"، وكذلك ضمان أمن حدود دولة إسرائيل [2] وكذلك يستنتج الباحث بأن مشاركته في التكتل الوطني عشية حرب 1967م، دليلاً واضحاً على دعم وتأييد اتخاذ القرار الذي كان يعتبره سليماً وصحيحاً لضمان الأمن والسلام، " قرار حرب 1967"

أما عن الأحزاب الدينية فهي أكثر الأحزاب تمسكاً بالأيدلوجية السابقة، فكانت أهم مبادئ حزب المفدال الديني تجديد حياة شعب إسرائيل في أرض إسرائيل الموحدة، " ويقصد هنا كل أرض إسرائيل بما فيها قطاع غزة والضفة الغربية والقدس"[3]، فكان يعد القدس عاصمة لدولة إسرائيل ، وإنه سيواصل العمل على توسيع حدودها وزيادة سكانها اليهود وتدعيم اقتصادها، ولا يمكن مطلقاً التفكير في أي مساس بسيادة إسرائيل على القدس. [4]

ولهذا يعد الحزب التطورات السياسية التي أدت إلى إقامة الدولة الإسرائيلية؛ من الاستيلاء على الأرض والاستيطان وتشريد الفلسطينيين من وطنهم، إنما هي بداية تحقيق وعد الرب لشعبه المختاروالعودة إلى أرض الآباء[5]، وهذا ما تحقق من خلال حرب 1967، وكذلك علمنا مشاركة حزب المفدال في جميع الحكومات باستثناء فترة قليلة ما بين 1958–1959[6].

(1) غازي السعدي، مرجع سابق، ص283.

(2) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص152.

(3) المرجع نفسه، ص119.

(4) محمد حسن، مرجع سابق، ص164.

(5) محمود خالد ، مرجع سابق، ص58.

(6) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص103–105.

وهذا يمكن اعتباره دليلاً على مشاركة المفدال في جميع قرارات الدولة باعتباره شريكاً في الحكومة، وخاصة مشاركته في التكتل الوطني عشية حرب عام 1967م، وهذا يحتمل أن يكون دليلاً أكبر على مشاركته في قرار حرب 1967م، وموافقته عليه.

أما عن دور حزب أغودات يسرائيل في اتخاذ قرار حرب 1967، والموافقة عليه، فقد بدأ هذا الدور بالظهور قبل التفكير في قرار الحرب عندما أخذ الحزب في تغيير موقفه من إقامة الدولة الإسرائيلية وتحوله إلى حزب يعمل في إطار مؤسسات الدولة الجديدة، عبر المشاركة في مجلس الدولة المؤقت ومشاركته في تشكيل الكتل الدينية المشاركة في الكنيست، وفي الحكومات[1]، فهو منذ تلك اللحظة أصبح يوافق على أي قرار يمكن أن تتخذه قيادة هذه الدولة، وكان من ضمنها قرار حرب عام 1967م.

أما موقفه من النزاع العربي الإسرائيلي فهو -كما سبق ذكره- مستمد من النصوص التوراتية، التي تؤكد على أن أرض إسرائيل قد أعطاها الله ملكاً لشعب إسرائيل، كما وأن العناية الإلهية قد منحت شعب إسرائيل تحرير القدس، وتحرير ملك وإرث الآباء والأجداد في حرب 1967[2].

ومن هذا يمكن أن نعتقد بأن حزب أغودات يسرائيل كان لا يعارض اتخاذ قرار حرب 1967.

كما رأينا موقف حزب أغودات يسرائيل من قرار الحرب، فإن حزب بوعالي أغودات يسرائيل تبني نفس الموقف، فهو يرى أن أرض إسرائيل التي أعطاها الرب لشعب إسرائيل أخذت منه بالقوة، وقد شرده عنها المحتلون على مر العصور، ولكن شعب إسرائيل لم يتنازل عنها أبداً، ولهذا فقد أرادت العناية الإلهية لشعب إسرائيل أن يصد المعتدين عام 1967 ويرجع القدس لشعبها، ويحرر معظم أرضي الوطن التاريخي[3]، ومن هذا يستنتج الباحث بأن حزب بوعالي أغودات كان من الموافقين والمشاركين في التكتل الوطني، الذي أقيم عشية حرب عام 1967، لاتخاذ قرار موحد لخوض هذه الحرب.

أما فيما يختص بالأحزاب الشيوعية فهي تنقسم إلى قسمين -كما ذكرنا سابقاً- بالنسبة لصراع العربي الإسرائيلي ، فالقسم الأول وهو الحزب الشيوعي العربي " راكح" فلقد بقي محافظاً على طموحاته الأساسية، وهما في حق اللاجئين الفلسطينيين من العودة، وكذلك إنشاء دولة فلسطينية عربية في الجزء المخصص لها في فلسطين بموجب قرار التقسيم الصادر سنة

(1) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص132.

(2) محمود خالد، مرجع سابق، ص63.

(3) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص133-134.

1947 [1]، وهذا يعني أنها تعتبر خارج الإجماع العام للأحزاب الإسرائيلية، لهذا فقد كان هـذا القسم معارضاً لقرار حرب 1967.

أما القسم الثاني، وهو الحزب الشيوعي اليهودي " ماكي"، فكان أصلاً سبب انـشقاق الحـزب الأم؛ لأنه كان يطالب بإعادة النظر بالنسبة لجوهر الصراع العربي الإسرائيلي. [2]

ولهذا كان هذا القسم مؤيداً للحرب ضد العرب ضمن مقولة " الدفاع عن الوجود اليهودي"، فقد اعتبر ماكي أن احتلال ما تبقى من فلسطين وأجزاء شاسعة من أراض عربيـة أخـرى فـي حرب عدوانية، تعتبر حرباً دفاعية، قومية عن النفس وضد مؤامرة الإبادة والتصفية من قبـل الحكام العرب. [3]

(1) يوسف جيل، مرجع سابق، ص53.

(2) محمود خالد، مرجع سابق، ص87.

(3) المرجع نفسه، ص87.

المبحث الثاني

تركيبة الحكومات الإسرائيلية بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967م

أولاً : الائتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الثالث 1955-1959م.

ثانياً : الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست الرابع 1959-1961م.

ثالثاً : الائتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست الخامس 1961-1965م.

رابعاً : الائتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست السادس حتى عام 1967م.

خامساً : حكومة الاتحاد الوطني " حكومة الحرب" عام 1967م.

سادساً : نشاط الحكومة الإسرائيلية خلال عام 1967م في مواجهة الدول العربية وبداية التلميح بقرار حرب 1967م.

شهدت الحياة السياسية في إسرائيل في أعقاب كل دورة انتخابية ميلاد حكومة[1] ائتلافية، تجمع بين أحد الأحزاب السياسية الكبيرة وعدد من الأحزاب السياسية الصغيرة، لأن أيٌّ من أحزاب إسرائيل لم يستطع أن يحوز على أغلبية مطلقة في الكنيست تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده ومن هنا كانت معظم الحكومات ائتلافية. [2]

لهذا ففي هذا المبحث سوف يتاول الباحث أوضاع كل دورة انتخابية، بداية من الكنيست الثالث وحتى آخر فترة الدراسة، وما تبع ذلك من تشكيل ائتلافات حكومية، ومدى تأثير هذه الائتلافات على اتخاذ قرار حرب 1967م.

أولاً : الائتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الثالث 1955-1959:

جرت انتخابات الدورة الثالثة للكنيست في 1955/7/26م، و وصلت نسبة المقترعين 82%. [3]

أسفرت نتائج تلك الانتخابات عن تضائل قوة الماباي بخمسة مقاعد، وقوة العموميين بسبعة مقاعد، وذلك مقابل تعزيز قوة حيروت بسبعة مقاعد، والأحزاب الدينية مجتمعة بمقعدين[4]. وبرغم التضاؤل الذي حصل في حزب الماباي ظل يحظى بأكبر عدد من المقاعد، فحصل على 40 مقعداً [5].

لهذا بتاريخ 1955/8/18م كلف رئيس الدولة عضو الكنيست دافيد بن غوريون، رئيس حزب الماباي، بتشكيل الحكومة، وبتاريخ 1955/11/2م قدم بن غوريون حكومته الجديدة إلى الكنيست، وحظيت في اليوم التالي أي يوم 1955/11/3م بثقة الكنيست بأغلبية 73 صوتاً، ضد 32 صوتاً، وقد ضمت الحكومة الجديدة 16 وزيراً يمثلون ستة أحزاب وهي الماباي وأحدوت هعفودا وبوعلي تيسون والمابام والجبهة القومية المتدينة والحزب التقدمي[6]، وقد تقلد شاريت في هذه الحكومة، "رئيس الوزراء في الحكومة السابقة"، وزير الخارجية، واحتفظ بن غوريون بوزارة الدفاع إلى جانب رئاسة الحكومة[7]، وفي حزيران 1956 استقال شاريت من وزارة الخارجية وحلت محله الوزيرة جولدمائير، ودخل مردخاي ناماير محل جولدمائير في

(1) تشكيل الحكومة في إسرائيل: يجتمع رئيس الدولة مع ممثلي جميع الكتل بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات للاستشارة ومن ثم يدعو أحد أعضاء الكنيست الذي غالباً ما يكون رئيس أكبر كتلة برلمانية و يكلفة بتشكيل الحكومة وبعد أن يفرغ عضو الكنيست من تشكيل حكومته يعرضها على الكنيست كي تنال ثقتها ولتصبح الحكومة شرعية وقانونية إذا نالت ثقة الكنيست بأغلبية 61 عضواً وبعد مرور سبعة أيام من إعلان ثقة الكنيست بالحكومة يتوجب على أعضاء الحكومة المثول أمامها ليؤدي أعضاؤها يمين الولاء للدولة.انظر غازي السعدي، مرجع سابق،ص182 .

(2) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص124.

(3) غازي السعدي، مرجع سابق، ص103.

(4) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص325.

(5) إبراهيم العابد، الماباي الحزب الحاكم في إسرائيل، مرجع سابق، ص80.

(6) غازي السعدي، مرجع سابق، ص104

(7) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص436.

وزارة العمل[1]، وكان سبب هذه الاستقالة عدم رضى بن غوريون عن السياسة المعتدلة التي تبناها شاريت. [2]

بدت منذ اللحظة الأولى ملامح الائتلاف الحكومي الجديد، فقد جاء في برنامج الحكومة " أن الوزارة ستدعم بكل إصرار وعزم المقدرة الدفاعية، كما ستطور المنظمات وتسلح وتدرب القوات الإسرائيلية، وقد تعهدت الحكومة بالحفاظ على الوضع الراهن القائم بين المباي والأحزاب المشاركة في الحكومة، ومن أهم الأحداث التي وقعت في عهد هذه الحكومة، أنه بعد مضي بضعة أشهر على تشكيل هذه الحكومة وقع أكبر صدام مسلح منذ العام 1949 على الحدود مع سوريا[3]

وفي شهر أكتوبر شارك رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون في مؤتمر سري مع البريطانيين والفرنسيين في مدينة سيفر في فرنسا ووافق على المشاركة في الأعمال العسكرية ضد مصر على أن تتقدم القوات الإسرائيلية نحو غزة ومضائق تيران و سيناء [4] وكان هذا الهجوم في 29 أكتوبر 1956م اشتركت إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر وغزت سيناء وغزة واحتلتها في 5 نوفمبر 1956م[5]، وأعقب هذا العدوان تعزيز العلاقات الإسرائيلية مع الحلف الأطلنطي، وانضمام إسرائيل إلى مشروع ايزنهاور في مايو 1957م، وفي ديسمبر 1958م أثيرت علناً إمكانية غزو سيناء من جديد [6]، كما وصدر في عهد هذه الحكومة في عام 1957م القانون بأمن الدولة، كما وفي عام 1958م أدخلت تعديلات في قانون الخدمة العسكرية الإلزامية. [7]

وكان أهم حليف في هذه الحكومة لحزب المباي وسياسته هي الأحزاب الدينية[8]، وقد حصلت هذه الأحزاب على ثمن تأييدها هذا وهو إدخال مادة " الوعي اليهودي"كمادة إلزامية في المدارس بقانون من الكنيست. [9]

وعلى أية حال شهدت حكومة إسرائيل السابعة عدة أزمات كان منها تسريب قرارات سرية اتخذتها وزارة الخارجية، وتتلخص هذه الأزمة في أن بن غوريون اقترح إرسال موشيه دايان رئيس أركان جيشه إلى ألمانيا للتعاقد على مشتريات أسلحة وبعد أن وافق مجلس الوزراء على المهمة نشرت جريدة حزب أحدوت هعفودا تقريراً عن مناقشات المجلس وقد هدد حزبا

(1) رفيق حبيب مطلق، الحياة السياسية في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت فبراير، 1968، ص16.

(2) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص436.

(3) حامد ربيع، تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، يناير 1976، ص141.

(4) Thomos Bransten, Opt. cit., p.207

(5) Thomos Bransten, Opt. cit., p.207

(6) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص326.

(7) حامد ربيع، تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص142.

(8) حامد ربيع، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، دار الفكر العربي، القاهرة 1978، ص365.

(9) المرجع نفسه، ص364.

أحددت هعفودا والمابام بالانسحاب من الحكومة ما لم تلغ المهمة وقد تم إلغاء المهمة غير أن بن غوريون راح يتهم أحدوت هعفودا بزرع بذور الفتنة وزعزعة الأمن القومي ولما تأزم الموقف استقال بن غوريون وحكومته [1].

وبعد الإطلاع على أوضاع هذه الحكومة يرجح الباحث بأن حرب 1967 كانت قد وضعت أسسها من خلال هذا الائتلاف من خلال إجبار شاريت على الاستقالة، لأنه يتبنى موقفاً معتدلاً في السياسات الخارجية، وخاصة ضد الدول العربية، وكذلك من خلال تبني الحكومة برنامجاً يدعم المقدرة الدفاعية والقدرة العسكرية إلى جانب التفكير المستمر في غزو سيناء من جديد وإدخال مادة الوعي اليهودي التي تربي الأطفال على اعتقادات دينية منها " شعب الله المختار" و " أرض الميعاد" .

وفي 8 يناير 1958 كلف بن غوريون من جديد بتشكيل الحكومة الثامنة، وقد شكل بن غوريون هذه الحكومة من الأحزاب نفسها التي كانت مؤلفة منها الحكومة السابقة[2].

بعد أن توصل بن غوريون مع هذه الأحزاب إلى اتفاق ينص على الحفاظ على أسرار المناقشات الحكومية، ويؤكد الطابع الجماعي للمسؤولية الوزارية[3].

وقد جاء التشكيل الوزاري في الحكومة الثامنة مشابهاً تماماً للتشكيل السابق، وقد واجهت الوزارة الجديدة عدة أزمات تسبب فيها حزبا أحدوت هعفودا فلقد نشبت أزمة عندما طلب وزير الداخلية وعضو حزب أحدوت هعفودا " يسرائيل باريهودا" تسهيل الإجراءات الإدارية لبعض الأفراد لتسهيل تسجيلهم كيهود حسب الشريعة اليهودية، وهذه الأزمة أدت إلى انسحاب الجبهة الدينية بقيادة حزب " مزراحي" من الحكومة، ورغم هذا الانسحاب ظلت هذه الأحزاب مؤيدة لسياسة حزب الماباي[4].

ولم تعمر هذه الحكومة طويلاً إذ قدم بن غوريون استقالته في 5 يوليو 1959، بسبب اقتراع حزبي أحدوت هعفودا والمابام في الكنيست " خلافاً لمبدأ المسؤولية الجماعية"، ضد قرار الحكومة الإسرائيلية بيع أسلحة إلى ألمانيا[5]، وقد لاقى هذا الاقتراع معارضة من حزب حيروت من خارج الحكومة[6].

ويوم 1959/7/15م كلف رئيس الدولة بن غوريون، من جديد، بمهمة تشكيل حكومة جديدة، لكنه فشل في تشكيلها واستمرت حكومته المستقيلة حسب القانون الانتقالي لعام 1949،

(1) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص436.

(2) غازي السعدي، مرجع سابق، ص104.

(3) المرجع نفسه، ص104.

(4) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص327.

(5) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص436.

(6) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص328.

كحكومة انتقالية، حتى تشكيل الحكومة الجديدة بعد انتخابات الكنيست الرابع [1] ، وما دامت هذه الحكومة على نفس شاكلة الحكومة السابقة وبقيادة بن غوريون، الذي كان يرى في السياسة المعتدلة مع الدول العربية خطراً يهدد مصلحة إسرائيل، يرى الباحث أنها تبنت نفس البرنامج الحكومي السابق إلى جانب محاولتها التأكيد عليه و تنفيذه لولا تعرضها لعدد من الأزمات التي أدت إلى انهيارها .

ثانياً : الائتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست الرابع 1959-1961م:

جرت انتخابات الدولة الرابعة للكنيست في 1959/11/3م، وكانت نسبة المقترعين 81.6% [2]، وقد عزز الماباي في هذه الانتخابات من قوته البرلمانية بزيادة سبعة مقاعد إلى إجمالي عدد المقاعد التي حصل عليها في العام 1955م، فأصبح له 47 مقعداً كما حافظ حزب المابام على قوته في الوقت الذي تضاءلت فيه قوة العموميين بخمسة مقاعد، وأحدوت هعفودا بثلاثة مقاعد، أما بالنسبة للأحزاب الدينية، فقد عزز حزب المفدال من قوته بمقعد إضافي، بينما حافظ حزبا أغودات و"جبهة التوراة" الموحدة على قوتهما[3]، ولم تحصل 12 قائمة على أي مقعد، وقد افتتح رئيس الدولة "إسحق بن تسافي" الكنيست الرابع يوم 1959/11/30م، وتم انتخاب " كويش لوز" من حزب الماباي لرئاسة الكنيست بأغلبية 112 صوتاً. [4]

باعتبار أن حزب الماباي هو صاحب أكبر رصيد في عدد المقاعد في هذه الانتخابات، فقد ألقى رئيس الدولة، في 1959/12/8م مهمة تشكيل الحكومة الجديدة، على دافيد بن غوريون رئيس حزب الماباي[5].

وفي 1959/12/17م قدم بن غوريون حكومته إلى الكنيست، وحظيت بثقتها يوم 1959/12/18بأغلبية 78 صوتاً ضد 33 صوتاً، وضمت حكومة بن غوريون 16 وزيراً يمثلون أحزاب الائتلاف الستة، وهي: الماباي والحزب الوطني الديني والمابام وأحدوت هعفودا والمتقدمين وبوعلي أغودات يسرائيل. [6]

رغم هذا التحالف الذي شكله بن غوريون إلا أن حزب الماباي نشبت بداخله خلافات شديدة، بين أغلبية نادت بالتحالف مع الصهيونيين العموميين بدلاً من الأحزاب اليسارية، وبين أقلية يتزعمها بن غوريون تؤيد الائتلاف مع هذه الأخيرة. [7]

---

(1) غازي السعدي، مرجع سابق، ص104.

(2) المرجع نفسه، ص105.

(3) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص329.

(4) غازي السعدي، مرجع سابق، ص106.

(5) المرجع نفسه، ص106.

(6) المرجع نفسه، ص106.

(7) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص330.

وخلال هذه الحكومة شهدت البلاد على الصعيد الداخلي اندلاع مظاهرات ضخمة خلال عام 1959ممن قبل اليهود الشرقيين و التى عرفت باسم (حوادث وادي الصليب). [1][2]

وقد شهدت هذه الحكومة بداية سقوط بن غوريون عن المسرح السياسي، ففي سبتمبر 1960 أثار بنحاس لافون، مجدداً القضية التي عرفت باسمه وطالب بإعادة التحقيق فيها وإثبات براءته[3]، وحاول بن غوريون منعه من ذلك، بحجة أنه لا يجوز الخوض في قضية تتعلق بالأمن لكن لافون أصر على رأيه، فقرر الكنيست تكوين لجنة وزارية، لتحديد الخطوات الواجب اتباعها، وعينت الحكومة في نهاية أكتوبر 1960 لجنة من سبعة وزراء، ولقيت هذه اللجنة معارضة حاسمة من بن غوريون، وأعلنت اللجنة في 25 ديسمبر 1960، أن تحقيقاتها تثبت أن لافون بريء من أية تهمه، وأعتبر بن غوريون أن براءة لافون تعني توجيه التهمة إليه، فغضب على اللجنة لأنها تجاوزت صلاحياتها وأصدرت حكماً قضائياً في الوقت الذي كانت مهمتها محددة بتقرير الخطوات الواجب اتباعها. [4]

وفي 31 يناير 1961 قدم بن غوريون استقالته من رئاسة الحكومة، ورفض العودة عنها على الرغم من المحاولات الحثيثة التي قام بها زعماء حزب الماباي، ورأى بعض هؤلاء أن الحل الوحيد هو إقصاء لافون عن حزب الماباي، وكان أشكول من أبرز الأشخاص الذين تبنوا هذه الفكرة، وفي 4 فبراير 1961م اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الماباي، في غياب بن غوريون ولافون، وأصدرت قراراً يقضي بإقصاء لافون عن الأمانة العامة للهستدروت. [5]

ومع أن هذا القرار مكن بن غوريون من الفوز بالجولة على لافون، إلا أنه فقد الكثير من مؤيديه، وخصوصاً أن لافون بقي في نظر الكنيست والإسرائيليين بريئاً، وإن طرده من الحزب كان عملاً انتقامياً؛ لأنه تجرأ على تحدي دكتاتورية بن غوريون والجيش الإسرائيلي، وحاول بن غوريون تأليف حكومة جديدة لكنه لم يجد تجاوباً من معظم الأحزاب. [6]

وقد انتهت هذه الأزمة بقرار من الكنيست بحل نفسه لأول مرة في 1961/3/27م، وتحديد موعد للانتخابات الجديدة في شهر 7 من نفس العام. [7]

---

(1) حامد ربيع،تأملات في الصراع العربي الإسرائلي، مرجع سابق، ص143.

(2) كان السبب الرئيس لهذه المظاهرات هو منح وحدات سكنية جيدة، ومريحة للمهاجرين الاشكنازيين البولنديين، مما أدى إلى خروج اليهود المغاربة في حارة وادي الصليب من حيفا في مظاهرات احتجاجية بقيادة " داود بن هاروش" ثم اتسع نطاقها حتى وصلت إلى بئر السبع، وعلى الفور تم احتواء هذه الانتفاضة بإجراء بعض الإصلاحات لتحسين أوضاع أبناء الطوائف الشرقية، وتعيين زعيم الحركة في منصب في بلدية حيفا، وبهذا ثم انتهاء هذا التمرد.انظر: أشرف راضى ومحجوب عمر،مرجع قادم،ص139-140.

(3) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص436.

(4) المرجع نفسه، ص437.

(5) حامد ربيع، تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص144.

(6) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص437.

(7) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص330.

ثالثاً : الائتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست الخامس 1961-1965م :

جرت انتخابات الكنيست الخامس في 1961/7/15م قبل موعدها بعامين، وكانت نسبة المشاركين 81.6%[1]، وقد خسر حزب الماباي بهذه الانتخابات خمسة مقاعد برلمانية، مقارنة بانتخابات 1959م، فقد حصل على 42 مقعداً مقابل 47 مقعداً في الكنيست السابق، بينما استمرت قوة أحزاب المابام وحيروت والمفدال وحزب أغودات يسرائيل وحزب بوعالي أغودات يسرائيل ، كما عزز العموميون والتقدميون، بعد اتحادهم تحت اسم الحزب الليبرالي أو الأحرار، قوتهم البرلمانية بثلاثة مقاعد. [2]

بلغ عدد النواب العرب في الكنيست الخامسة 7 نواب أربعة منهم ينتمون إلى حزب الماباي واثنان للحزب الشيوعي وواحد لحزب المابام. [3]

افتتح " اسحق بن تسافي " رئيس الدولة الكنيست الخامس يوم 1961/9/4م وبهذه الجلسة كلف أيضاً حزب الماباي باعتباره أكثر الأحزاب مقاعد بتشكيل الحكومة [4]، وكانت خسارة حزب الماباي في عدد المقاعد جعلته يواجه بعض الصعوبة في تشكيل الحكومة الجديدة. [5]

وكلف رئيس الدولة يوم 1961/9/6م ليفي أشكول، وهو عضو الكنيست عن حزب الماباي، تشكيل الحكومة لكنه رفض وأسندت المهمة إلى بن غوريون يوم 1961/9/14م. [6]

وتمكن بن غوريون من تأليف حكومة ائتلافية بفضل تعاون الأحزاب الدينية معه، لقاء تحقيق بعض مطالبها، وكذلك تعاون مع حزب أحدوت هعفودا، الذي لم يشترك في الحكومة، إلا بعد أن وافق حزب الماباي على تكوين لجنة وزارية لمراقبة المنشآت الدفاعية، والمشاريع العسكرية بحيث لا يستطيع وزير الدفاع أن يأمر بعمليات عسكرية يمكن أن تورط الدولة بأكملها دون الرجوع إلى الحكومة أو إلى أية سلطة أخرى[7].

بتاريخ 1961/11/2م قدم بن غوريون حكومته الجديدة للكنيست ونالت ثقتها في نفس اليوم بأغلبية 63 صوتاً ضد 46، وقد ضمت الحكومة الجديدة 16 وزيراً يمثلون الأحزاب الائتلافية الأربعة وهي " الماباي" والجبهة الدينية الوطنية " أحدوت هعفودا- بوعلي ليتسيون"، وعمال أغودات يسرائيل. [8]

---

(1) غازي السعدي، مرجع سابق، ص107.

(2) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص331.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص232.

(4) غازي السعدي، مرجع سابق، ص108.

(5) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص437.

(6) غازي السعدي، مرجع سابق، ص108.

(7) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص437.

(8) غازي السعدي، مرجع سابق، ص108.

وقد شهدت هذه الحكومة الائتلافية عودة حزب عمال أغودات يسرائيل إلى الاشتراك في الائتلافات الحكومية، ومنذ ذلك استمر الحزب في المشاركة في ائتلافات الحكومات العمالية، محتلاً منصب نائب وزير المعارف والثقافة. [1]

واستمر المفدال كحليف رئيسي للماباي، كما وزادت مكانته داخل هذا الائتلاف بمقعد وزاري جديد، فصار له ثلاثة مقاعد وزارية[2].

وكانت أهداف الحكومة تتلخص بالتالي[3]:

1- جلب اليهود من دول العالم إلى إسرائيل وتشجيع الهجرات إليها.

2- تسريع تقدم وتحقيق الحرية الإقتصادية وتطوير الدولة.

3- تقليل الفوارق بين المهاجرين اليهود عن طريق التدريب المهني والسكن المناسب والتعليم والتوظيف .

4- مواصلة الجهود في توطين السكان في المناطق الخالية في النقب .

5- القيام بمبادرات لتعزيز السلام في المنطقة في ظل الحفاظ على أمن اسرائيل.

6- تحسين الظروف المعيشية لسكان اليهود وتعزيز التوحد الإجتماعي .

ولقد واجه هذا الائتلاف العديد من الأزمات حول ، التوتر مع العرب، وقوانين الطوارئ الجديدة، وقوانين اقتصادية تخدم المحتاجين والمهنيين والعرب[4] .

وفي كل هذه المسائل كان حزب المفدال، المناصر الرئيسي لسياسات الماباي وبرامجه. [5]

رغم هذا لم تستطع الحكومة الصمود في وجه الأزمات الكثيرة، فقد قدم بن غوريون استقالته من الحكومة في 1963/6/16م دون ذكر الأسباب[6]، ولكن هذه الاستقالة جاءت بعد موجة السخط التي تصاعدت بعد تعزيز التعاون مع حكومة ألمانيا الغربية، وزيارة وزير الدفاع الألماني " شتراوس" لإسرائيل في شهر 1963/5م. [7]

كلف أشكول بتشكيل الحكومة الحادية عشرة يوم 1963/12/24م في نفس الكنيست الخامس، و استطاع أشكول تشكيل حكومة على نفس الأسس الائتلافية للحكومة السابقة[8]، وقد حل ليفي أشكول محل بن غوريون في رئاسة الحكومة وفي وزارة الدفاع، وقد اتبع أشكول طريقاً أكثر مرونة واعتدالاً من أجل السير على نفس سياسة بن غوريون[9].

---

(1) هاني عبد الله، مرجع سابق، ص154.

(2) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص332.

(3) The Israel year book 1960, published in Israel by Israel yerar book publications ltd, p.13

(4) المرجع نفسه، ص332.

(5) المرجع نفسه، ص332-333.

(6) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص437.

(7) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص333.

(8) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص233.

(9) علي الدين هلال، صراع القوى في إسرائيل و انتخابات 1969م، مجلة السياسة الدولية، العدد 20، القاهرة، إبريل 1970، ص49-51.

غير أن الأوضاع الداخلية لم تستقر في عهد هذه الحكومة أيضاً، ولعل أهم الاضطرابات التي شهدها هذا الائتلاف تلك المظاهرات التي قام بها حوالي ستة آلاف متظاهر في القدس تحت شعار " يجب تحرير البلاد من الاضطهاد الديني" كما نظمت مسيرات لتحسين ظروف العمل ورفع الأجور. [1]

ومن التطورات السياسية التي شهدتها هذه الحكومة سنة 1964م، استقالة موشيه ديان من منصبه كوزير للزراعة، لاختلاف في وجهات النظر بينه وبين أشكول. [2]

وعين "حاييم غباتي" من الماباي وزيراً للزراعة بدلاً منه[3]، كما وأثيرت قضية لافون من جديد، عندما طلب بن غوريون تشكيل لجنة قضائية لإعادة التحقيق من جديد في قضية لافون.

وعلى إثر هذه المطالب قدم أشكول استقالته واستقالت هذه الحكومة في 1964/12/14م [4]، وقد تركت هذه الاستقالة أثراً كبيراً في معظم الأوساط السياسية مما أدى إلى تعزيز مكانة أشكول ومركزه داخل حزب الماباي، وأكسبه تأييد جانب كبير من الرأي العام في إسرائيل، فضلاً عن حصوله على تأييد بعض الأحزاب الأخرى، وأعيد تكليف أشكول لتشكيل حكومة جديدة فقبل ذلك بشرط ألا يثار أمر فتح التحقيق في قضية لافون. [5]

وفي 1964/12/22م تألفت الحكومة الجديدة بقيادة أشكول، ومن نفس الأعضاء الذين كانوا في الوزارة المستقيلة مع إحداث وزارة جديدة هي وزارة السياحة. [6]

نالت هذه الحكومة الجديدة ثقة الكنيست بأغلبية 59 صوتاً ضد 36 صوتاً، وأمتنع 9 نواب عن التصويت[7]، وقد حافظ وزراء المفدال على مقاعدهم فيها. [8]

وواجهت هذه الحكومة خلال سنة 1965، ظروفاً صعبة ومعقدة في داخلها بسبب الخلاف الذي نشب بين أشكول وبن غوريون. [9]

حول عدة قضايا، منها التنافس على زعامة حزب الماباي، وبالتالي كرسي الحكم الذي كان من نصيب هذا الحزب منذ قيام إسرائيل، غير أن الخلاف بين بن غوريون و أشكول لم ينته بتأليف الحكومة الجديدة، إذ إن بن غوريون وأنصاره أخذوا بالاستعداد للمعركة التي ستجري داخل الحزب أثناء انعقاد مؤتمره العام العاشر في يناير سنة 1965م، حول ثلاثة أمور رئيسية، هي: التحالف بين حزبي الماباي و أحدوت هعفودا الذي يسعى إليه أشكول، وإعادة

(1) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص33.

(2) ايزنشتادت و شموئيل نوح هفراه هيسرائيل (المجتمع الإسرائيلي)، إصدار ماحبس، القدس، 1967، ص88 (عبري).

(3) غازي السعدي، مرجع سابق، ص226.

(4) للكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق ، ص234.

(5) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص438.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص234.

(7) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مرجع سابق، ص311.

(8) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص438.

(9) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص49.

التحقيق في قضية لافون الذي يطالب به بن غوريون، واقتراح تغيير الانتخابات ليصبح الترشيح على أساس مناطق انتخابية بدلاً من حصره في قوائم تعدها الأحزاب المختلفة. [1]

ونتيجة للظروف هذه، أصبح انشقاق الحزب الحاكم أمراً وارداً في الأوساط السياسية الإسرائيلية، حيث قدم كل من وزير التنمية والإسكان ونائب وزير الدفاع استقالتيهما لأشكول في مايو سنة 1965، مما اضطر أشكول إلى تعديل حكومته، وإدخال وزيرين جديدين هما : "رحاييم زادوك"، "موشي كارميل". [2]

وهذه الأحداث زادت نفوذ اليمين من جهة كمعارضة للائتلاف الحكومي، حيث تم تشكيل كتلة يمينية موحدة من حيروت، وأغلبية حزب الأحرار، وعرفت باسم كتلة "جاحال" ، وكذلك تعزز نفوذ الأحزاب الدينية في داخل الائتلاف، فمع ضغوط اليمين على الماباي كان على الماباي الإبقاء على تحالفه مع المفدال وتقديم ثمن ذلك، حيث كان خروج المفدال من أي ائتلاف شكل خلال فترة الكنيست الخامس كفيلاً بإسقاطه. [3]

شهدت سنة 1965 مناقشات حادة وعنيفة في الكنيست، نظراً لاختلاف وجهات النظر حول مواضيع عدة، ولعل من أهم هذه المناقشات تلك التي تناولت قضية شحن الأسلحة الألمانية لإسرائيل، وقضية تبادل التمثيل الدبلوماسي مع ألمانيا الغربية. [4]

وكان من أبرز ما قامت به هذه الحكومة ،اتخاذ قرار في 1965/3/14م، بقبول عرض حكومة ألمانيا الغربية إقامة علاقات دبلوماسية كاملة فوراً بينها وبين إسرائيل، وجاء هذا القرار بعد اكتشاف صفقة الأسلحة السرية بين ألمانيا وإسرائيل، وزيارة " اولبرخت" رئيس جمهورية ألمانيا الشرقية إلى الجمهورية العربية المتحدة. [5]

وكان أهم حدث على الصعيد الحكومي، أثار اهتمام مختلف الأوسط السياسية في إسرائيل قبل استقالة الحكومة، صدور بيان رسمي في 1965/9/13م بتعيين ايسر هارئيل مستشاراً عاماً لرئيس الحكومة أشكول بدلاً من " رئيف شيرف"، على أن يستمر الأخير مع هارئيل في منصبه حتى 1965/10/31م. [6]

وقد استمر هذا الائتلاف الحاكم في إسرائيل حتى انتهاء مدة الكنيست في 1965م[7]، ولكنها استمرت في الحكم بعد انتخابات الكنيست بسبب الصعوبات التي واجهت أشكول في تشكيل الحكومة الجديدة. [1]

---

(1) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص49.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مرجع سابق، ص311-312.

(3) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص334.

(4) ناي نتان، مشبير بولتين بهفر هيسرائيل (أزمات سياسية في إسرائيل)، إصدار كتير، القدس 1982، ص،128 (عبري).

(5) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص438.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مرجع سابق، ص33.

(7) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص438.

رابعاً : الائتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست السادس حتى عام 1967م:

أجريت انتخابات الكنيست السادسة يوم 1965/11/2 وكانت نسبة المقترعين 83% [2]، وقد شارك حزبا الماباي وأحدوت هعفودا بقائمة واحدة، كما كانت هذه الانتخابات أول انتخابات يشارك فيها تكتل جاحال " حيروت وأغلبية الأحرار"، كما ودخل حزب جديد وهو حزب رافي[3]، وكان قد حصل على عشرة مقاعد نظراً لنجاحه في استقطاب أصوات المهاجرين الجدد، وجزء من العمال، كما وحصلت قائمة الماباي وأحدوت هعفودا على 45 مقعداً، ومقارنة بنتائج انتخابات 1961م، تكون قد خسرت 5 مقاعد، وجاءت كتلة جاحال في المرتبة الثانية بـ 26 مقعداً، كما خسر حزب المفدال مقعداً واحداً لأول مرة منذ عام 1951م، فقد حصل على 11 مقعداً فقط. [4]

وافتتح الكنيست السادس رئيس الدولة " زلمان شازار" يوم 1965/11/22م، وفي يوم 1965/11/29م تم تكليف ليفي أشكول بتشكيل الحكومة باعتباره زعيم أكبر تجمع حصل على أعلى نسبة أصوات[5]، وكان انقسام حزب الماباي بالإضافة إلى الانقسامات والتحالفات الحزبية الأخرى، التي حصلت قبل انتخابات الكنيست، جعلت أمر تشكيل حكومة ائتلافية جديدة صعباً للغاية ويتطلب من الرئيس المكلف إجراء قدر كبير من المساومات والترضيات بين مختلف الأحزاب هذه، بينما كانت معظم الأحزاب تسعى إلى عرقلة مساعي حزب الماباي وزحزحته من زعامة الحكومة. [6]

ومن هذه العقبات التي اعترضت المشاورات بين الأحزاب لتشكيل الحكومة طلبات الأحزاب الدينية[7] ومنها حرمة العمل يوم السبت، وكذلك ضمان تدفق الاعتمادات الحكومية إلى المدارس الدينية [8]، كما واجه أشكول صعوبات في إقناع بعض الشخصيات السياسية والحزبية في الاشتراك في حكومته [9].

ولكن رغبة أشكول في تشكيل حكومة ائتلافية تستطيع القيام بأعباء الحكم دون معارضة قوية جعله يحاول أن يذلل جميع هذه الصعاب وهذا ما كان، ففي 1966/1/6 تم التوصل إلى حل وسط بين مختلف الأحزاب المشتركة في المشاورات الحكومية، وصرح أشكول بأن تشكيلة

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مرجع سابق، ص308.

(2) غازي السعدي، مرجع سابق، ص109.

(3) بعد أن قدم يفيد بن غوريون إستقالة من قيادة حزب الماباي على خلفية (فضيحة لافون) لم يستسلم هو ومؤيديه، بل شكل قائمة باسم قائمة عمال إسرائيل "رافى" عام 1965م.انظر: كاميليا بدر ،مرجع سابق،ص107.

(4) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص335.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق ، ص231.

(6) المرجع نفسه، ص231.

(7) المرجع نفسه، ص233.

(8) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص336

(9) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص233.

الحكومة الجديدة ستعلن خلال أيام [1]، وفي 66/1/12 أعلن أشكول عن حكومته الجديدة التي ضمت بجانب الماباي كلاً من المفدال والمابام والحزب الليبرالي المستقل وعمال أغودات وقوائم عربية تابعة للماباي. [2]

ومن الأسباب الرئيسية، التي حملت حزب المابام على دخول الحكومة سنة 1966م، وجود ليفي أشكول رئيساً للوزراء بعد أن انشق بن غوريون عن حزب الماباي وألف حزب رافي؛ إذ اعتبر حزب المابام خروج بن غوريون من الماباي خروجاً للجناح اليميني منه، وأن أشكول يمكن التعاون معه لأنه أكثر اعتدالاً. [3]

حظيت هذه الحكومة بثقة الكنيست بأغلبية 71 صوتاً مقابل 41 صوتاً، وقد ضمت الحكومة الجديدة 18 وزيراً. [4]

لقد واجهت حكومة أشكول، خلال سنة 1966م، أعباء كثيرة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فقد كانت البلاد تعاني وضعاً اقتصادياً واجتماعياً حرجاً[5]، ورغم ذلك استمرت حكومة أشكول هذه بدون تعديل في تولي أعباء الحكم خلال سنة 1966، ولكنها تعرضت لعدة هزات عنيفة كادت أن تطيح بها في وجه المعارضة القوية، ففي يوليو 1966 واجهت الحكومة وضعاً حرجاً على إثر استقالة ايسر هارئيل، مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأمن " والرئيس السابق للمخابرات الإسرائيلية"، وفي أواخر سنة 1966م، هبت على الحكومة عاصفة سياسية قوامها الرغبة العامة في تغييرها أو تعديلها أو تعزيزها، بما يجعلها في مستوى الكفاءة التي تشيع الثقة بجهاز الحكم لدى سائر أوساط الرأي العام، خاصة بالنظر للوضع الاقتصادي الحرج الذي تعاني منه إسرائيل[6]، والوضع الأمني الحرج على الحدود مع الدول العربية. [7]

وأيضاً فيما يخص أوضاع الحكومة داخلياً، فقد طرحت حكومة أشكول الثقة في الكنيست أكثر من مرة خلال سنة 1966 و 1967[8].

على الرغم من هذه العقبات الداخلية التي كانت تواجه حكومة أشكول، إلا أن هذه الحكومة اتخذت عدداً من القرارات المهمة في إسرائيل، ففي 1966/11/7م قررت الحكومة الإسرائيلية إنهاء جهاز الحكم العسكري القائم في إسرائيل ونقل صلاحياته إلى السلطات

(1) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص336.

(2) لمياء مجاعص، مرجع سابق، ص88.

(3) المرجع نفسه، ص88.

(4) غازي السعدي، مرجع سابق، ص110.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص241.

(6) المرجع نفسه، ص241.

(7) رفيق مطلق، إسرائيل قبل العدوان، مرجع سبق، ص56.

(8) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص273.

المدنية، ابتداء من 1966/12/1م، ولقد أكد ليفي أشكول رئيس الحكومة ووزير الدافاع أن أمن الدولة يمكن صيانته بوسائل غير وسائل الحكم العسكري، وأن إزالة هذا الجهاز جزء من خطة تعكس رغبة إسرائيل في إزالة أية ترتيبات من هذا القبيل. [1]

هذا بالنسبة للأوضاع الداخلية، أما الأوضاع الخارجية، فقد سعت حكومة أشكول سنة 1966م، بتوجيه من وزير الخارجية الجديد أبا إيبان، إلى توثيق علاقاتها مع الدول الخارجية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية[2].

وقد تمكنت إسرائيل من إنشاء علاقات مع الدول الأفريقية، باستثناء موريتانيا، والصومال عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية والعسكرية لهذه الدول، كما تحسنت علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي خاصة، والدول الشرقية عامة. [3]

كما وقامت الحكومة بتوطيد علاقاتها مع عدد من الدول الآسيوية منها تايلاند والفلبين وكوريا الجنوبية[4]، كما قد شاهدنا علاقاتها بالدول الكبرى فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة، فيما سبق.

كانت جميع هذه العلاقات لا تخلو من المباحثات العسكرية وصفقات السلاح، وحشد هذه الدول إلى جانب إسرائيل عند مواجهة إسرائيل، لأي خطر يهددها ويهدد حدودها. [5]

إذن، يمكن القول بأن بدايات حرب 1967 كانت قد بدأت تظهر من خلال الحكومة هذه من خلال محاولاتها حشد هذه الدول إلى جانبها في حال تعرضها للخطر، وما أن تضمن هذه الحكومة هذا التأييد يكون من السهل اختلاق الأسباب لشن الهجوم، وهذا ما يمكن أن يوضحه نشاط الحكومة الإسرائيلية في مواجهة الدول العربية.

أما حول نشاط الحكومة في مواجهة الدول العربية، فقد استمرت وسائل الإعلام الإسرائيلية خلال سنة 1966، بمحاولة إيهام الرأي العام العالمي بتغيير السياسة الإسرائيلية، تجاه الدول العربية تحت شعار التعايش السلمي معهم، وفي 26 مايو 1966م نشر في الصحف الإسرائيلية مقالاً لشمعون بيرس أشار فيه إلى العلاقات العربية الإسرائيلية، وذكر بيرس في هذا المقال، أن قيام سلام بين إسرائيل وجيرانها هو الأساس لأي محاولة لنزع السلاح[6]، كما وانتهزت الصحف الإسرائيلية زيارة الرئيس السوفياتي " كوسيكين" إلى القاهرة في 18 مايو 1966م، للإعراب عن أمل إسرائيل في أن يقوم الاتحاد السوفياتي بدور الوسيط بين العرب

(1) اليوميات الفلسطينية المجلد الرابع و الخامس، من 1-7-1966/30-6-1967م، م.ت.ف، مركز الأبحاث، لبنان، بيروت،1969م، ص206.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص242.

(3) المرجع نفسه، ص251-256.

(4) المرجع نفسه، ص264.

(5) المرجع نفسه، ص242-266.

(6) المرجع نفسه، ص266.

وإسرائيل، لتسوية النزاع بينهما، كما وانتهزت السلطات الإسرائيلية فرصة زيارة " رالف بانش"، مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية إلى إسرائيل، لإثارة عدة مواضيع من بينها الحاجة إلى استغلال اتفاقيات الهدنة بين العرب واليهود من أجل تحقيق سلام دائم[1]، و خلال سنة 1966م، عاد موشي ديان إلى ترديد فكرته الداعية إلى إقامة اتحاد فيدرالي بين الأردن وإسرائيل. [2]

وفي مقابل هذه التصريحات، التي تظهر محاولة إسرائيل لفرض السلم بينها وبين الدول العربية، كانت هناك تصريحات واتهامات تنذر بقرب إشعال الحرب من جديد، ففي 1966/10/14 صرح شمعون بيرس أن الهدوء على الحدود بين سوريا وإسرائيل قد يعود إلى حالتها، إذ وجهت إسرائيل ضربة من الوزن الثقيل، لحمل الزعماء السوريين على الاقتناع بأن استفزازهم لنا لن يعود عليهم بفائدة. [3]

وفي 1966/10/15 اتهم أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلية، سوريا في الكلمة التي ألقاها في مجلس الأمن، عندما كان المجلس يناقش شكوى إسرائيل ضد سوريا بأنها المسؤولة عن نشاطات الفدائيين العرب، قد أعربت عن رغبتها في إنهاء الحوادث إلى استقرار سلمي، وإن لم يتخذ قرار المساعدة هذه فإن إسرائيل مضطرة لإنهاء الأزمة بعمل عسكري ضد سوريا. [4]

وفي 1966/11/2م نشر مقالاً جاء فيه أن ليفي أشكول، رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير دفاعها، يواجه ضغطاً داخلياً للقيام بهجوم معاكس رداً على أعمال الفدائيين في داخل إسرائيل. [5]

وكذلك كصرح دافيد بن غوريون للصحفيين في حيفا، أن أوضاع الأمن في إسرائيل حرجة بسبب قوة العرب المتزايدة، خصوصاً قوة مصر، غير أنه عبر عن ثقته بقوة إسرائيل، واستطاعتها صد أي هجوم، وفي المقابل استطاعتها خوض أي حرب مهما كانت الظروف.[6]

وخلال فترة حكومة أشكول أقيم مبنى الكنيست الجديد في القدس، وافتتح في 1966/8/30م بحضور 45 رئيس برلمان من جميع أنحاء العالم، وعشرات من ممثلي الطوائف والمنظمات اليهودية، وقد استهدفت إسرائيل، من وراء نقل مقر الكنيست من تل أبيب إلى القدس، تدعيم مركز القدس كعاصمة لإسرائيل، ذكر بتاريخ 1966/9/1م أن عدداً كبيراً من رؤساء

(1) المرجع نفسه، ص267.

(2) المرجع نفسه، ص268.

(3) اليوميات الفلسطينية المجلد الرابع و الخامس ، مرجع سابق، ص159.

(4) المرجع نفسه، ص162.

(5) المرجع نفسه، ص197.

(6) المرجع نفسه، ص197.

برلمانات، وممثلين لدول عديدة لم تعترف بعد رسمياً بحق إسرائيل بالقدس، قد حضروا احتفالات تدشين مبنى الكنيست، وأن مجرد اشتراكهم يعد ذا مغزى كبير لا يقل خطورة عن إقامة مبنى دائم للكنيست بالقدس. [1]

واستمرت حكومة أشكول الائتلافية التي شكلت في أوائل سنة 1966 بتولي مهام الحكم خلال سنة 1967، وكانت تواجه بأصوات المعارضة ومحاولات حجب الثقة ، ولكن حَّدة هذه الأصوات المعارضة خفت على إثر توتر الجو السياسي في المنطقة، عشية حرب حزيران 1967 [2].

خامساً : حكومة الاتحاد الوطني " حكومة الحرب" عام 1967م :

في ظل هذا التوتر السياسي اتجهت الأحزاب السياسية نحو ضرورة توسيع هذه الحكومة، لتصبح حكومة اتحاد وطني لأول مرة في تاريخ الكيان الصهيوني، وذلك بانضمام كتلة جاحال وقائمة رافي إلى الائتلاف [3].

فقد تولى موشي ديان، عن حزب رافي، كوزير للدفاع أما مناحيم بيغن، عن حزب حيروت وجوزيف سبير عن حزب الأحرار تقلدا منصب وزيرين بلا وزارة، وحظيت هذه الحكومة بثقة الكنيست في اليوم الذي ابتدأ فيه عدوان حزيران 1967، وبذلك أصبحت الحكومة الإسرائيلية أول مرة تحوز تأييد 93% من مقاعد الكنيست، ولا شك في أن تحويل حكومة أشكول إلى حكومة اتحاد وطني قد خفف كثيراً من المعارضة ضدها داخل إسرائيل، لكنه لم ينه الخلافات الحزبية، القائمة بين أعضائها. [4]

إلى جانب هذه الخلافات والأعباء الكثيرة التي واجهتها على الصعيد الداخلي، قامت الحكومة الإسرائيلية، خلال سنة 1967م، بنشاط كبير على الصعيد الخارجي، [5] فقد شهدت تحركاً سياسياً إسرائيلياً على المستوى العالمي، وذلك تمهيداً لشن عدوان جديد على العرب، وكان لها ذلك فحدثت تلك الحرب التي أطلق عليها اسم حرب حزيران يونيو 1967م. [6] وبعد ذلك

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص275.

(2) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص337.

(3) المرجع نفسه، ص337.

(4) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص439-440.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، رئيس التحرير "برهان الدجاني"،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1969م، ص394.

(6) ماجد المدهون، مرجع سابق، ص92.

بذلت جهوداً كبيرة لتقوية موقفها بالنسبة لعدوانها على الدول العربية، وإيهام الرأي العام العالمي بأنها تسعى وراء السلام إخفاءً لمطامعها التوسعية. [1]

ومن جهة ثانية استمرت في نشاطها الرامي إلى توثيق علاقاتها السياسية، والاقتصادية، والثقافية، مع أكبر عدد ممكن من الدول؛ فعن علاقاتها مع الدول الأوربية العظمى فرنسا وألمانيا وبريطانيا، فقد سبق الحديث عنها، وكذلك عن علاقاتها مع الولايات المتحدة، أما على صعيد آخر فتذكر الإحصاءات الصادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية أن البلدان الإفريقية استأثرت خلال سنة 1967 بأكبر نسبة من برنامج التعاون الإسرائيلي، ففي تلك السنة بلغ عدد الخبراء الإسرائيليين في أفريقيا 406 خبراء، مقابل 25 خبيراً فقط سنة 1958، كما وحاولت إسرائيل، عندما أغلقت قناة السويس، أن تزيد من اعتماد تجارة أفريقية الشرقية عليها، وذلك بتسهيل تصدير واستيراد هذه الدول عبر البحر المتوسط، عن طريق الموانئ الإسرائيلية (إيلات على البحر الأحمر، وحيفا، و أسدود على البحر المتوسط). [2]

أما على صعيد العلاقات مع الدول الآسيوية، فقد بذلت إسرائيل جهوداً كبيرة لتحسين هذه العلاقات بغية إنشاء علاقات دبلوماسية بينها وبين هذه الدول، ويذكر أنه خلال هذه الحكومة عام 1967 أنشئت في القدس منظمة جديدة لتنمية أواصر الصداقة بين إسرائيل، والدول الآسيوية، ودعيت " مجلس الصداقة الإسرائيلية الآسيوية، وقد أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان في الاجتماع التأسيسي للمجلس، بأن العلاقات بين إسرائيل، والدول الآسيوية، بالإمكان تنميتها وتطويرها عن طريق ثلاثة مجالات، وهي البرامج الإنمائية والتبادل التجاري والروابط الثقافية. [3]

سادساً : نشاط الحكومة الإسرائيلية خلال عام 1967م في مواجهة الدول العربية وبداية التلميح بقرار حرب 1967م

إن سنة 1967، كانت حاسمة بالنسبة لنشاط الحكومة الإسرائيلية في مواجهة الدول العربية.

فقد استمرت إسرائيل بمحاولة إيهام الدول العربية والرأي العام العالمي بأنها تنادي بإحلال السلام بين إسرائيل والدول العربية، عن طريق المفاوضات المباشرة، وهذا ما كان يصرح به الوزراء والمسؤولون الإسرائيليون، فقد صرح أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلية، بتاريخ

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مرجع سابق، ص394.

(2) المرجع نفسه، ص444.

(3) المرجع نفسه، ص444.

1967/2/17 بأن إسرائيل ترغب في المحافظة على الوضع الراهن، مع سعيها الدائم لإنهاء الخلاف مع الدول العربية عن طريق السلام[1].

و في 1967/3/29م ألقى إلياهو إيلات، رئيس الجامعة العبرية وأحد رجال الرأي والفكر في إسرائيل، محاضرة حول السبل المؤدية للسلام في الشرق الأوسط، وقد استهل محاضرته بقوله: "إن اعتقادي الجازم هو أن وجود دولة إسرائيل لا يتنافى مع تطور العلاقات بين المواطنين من عرب ويهود، كما أنه لا يتعارض في المدى البعيد مع التفاهم وإحلال السلام والعلاقات العادية، بين إسرائيل وجيرانها من البلدان العربية. [2]

رغم هذه التصريحات الداعية لسلام مع الدول العربية، إلا أن بعض هذه التصريحات لم تخلُ من التهديد باستخدام القوة؛ فقد أعلن وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان في تصريحه السابق أنه أيضاً تمتلك إسرائيل حرية القيام بعمل ما في حال اختلال ميزان الأمن، ويقصد هنا عمل عسكري، وكذلك صرح وزير العمل يغال آلون في 23 فبراير بأنه يعتقد بأن هناك زعماء عرباً آخرين، غير الرئيس التونسي بورقيبة، يقبلون بوجود إسرائيل، ولكن لا يستطيعون إعلان ذلك أمام الرأي العام، وقال آلون إن الطريق الوحيد للسلام هو أن تملك إسرائيل قوة رادعة كبيرة. [3]

وقد صرح الدكتور " زفي دينشتاين"، نائب وزير الدفاع الإسرائيلي في تاريخ 1967/5/13م، بالقول: "إن على إسرائيل أن تستخلص النتائج المناسبة بالنسبة لاستمرار وجود اتفاقية الهدنة مع سوريا، وسنجد الطريق الصحيح لوضع حد لأعمال التخريب". [4]

كانت هذه التصريحات مجرد دعاية عبر وسائل الإعلام، أما على أرض الواقع فقد كان التوتر سيد لموقف على خطوط الهدنة، وخلال شهر إبريل 1967 اشتد هذا التوتر وخاصة بعد قيام الاتحاد السوفييتي بتقديم مذكرة إلى إسرائيل، يحملها فيها مسؤولية هذا التوتر، ومن هنا بدأت التهديدات بشكل واضح، فلقد أعلن أشكول في خطاب له: "إنه إذا كان أحد عبر الحدود (وكان يقصد سوريا)، يعتقد بأن تفوقه الطوبرغرافي يتيح له الحماية والحصانة في مهاجمتنا والاعتداء على أرضنا، دون تعريض نفسه لخطر العقاب، فإنه يكون قد ارتكب خطأ بالغاً؛ إذ إن رجال سلاحنا الجوي أثبتوا له وللعالم أجمع بأننا نعرف كيف نحمي حقوقنا، وأرواح مواطنينا" كما حذر أبا إيبان، في وقت لاحق، سوريا من مغبة الاعتقاد بأن في استطاعتها إرسال الفدائيين إلى داخل إسرائيل، دون أن تتعرض إلى رد من جانب إسرائيل. [5]

---

(1) المرجع نفسه، ص395.

(2) المرجع نفسه، ص396.

(3) المرجع نفسه، ص396.

(4) رفيق مطلق، إسرائيل قبل العدوان، مرجع سابق، ص52.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مرجع سابق، ص397-398.

كما واتهم ليفي أشكول بتاريخ 1967/5/13 سوريا بأنها مركز أعمال التخريب التي يقوم بها الفدائيون، أضاف يقول: "ولكننا اتخذنا لنا مبدأ ألا وهو اختيار الوسيلة والمكان المناسبين اللذين سنرد بهما على المعتدي"[1]، وفي 1967/5/15 حذر ليفي أشكول، في حديث له، من نشوب الحرب، كما تفوه نائب وزير الإعلام بتحذير مماثل مما قاله أشكول: "على الحكومات العربية والشعوب أن تعرف أن أي حدود هادئة من ناحيتهم ستكون هادئة من ناحيتنا، وإذا حاولوا إظهار الاضطراب على حدودنا فسوف تكون حدودهم مضطربة". [2] كما وصرح الميجر جنرال اسحق رابين، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بتاريخ 1967/5/12م: " إذا لم توقف سوريا المخربين من أراضيها سنشن هجوماً خاطفاً على سوريا، سنحتل دمشق ونسقط نظام الحكم فيها ثم نعود". [3]

يرى الباحث هنا رغبة إسرائيل في القضاء على نظام الحكم الذي كان يومها في سوريا، والتخلص منه لاتهامها هذا الحكم بأنه هو المسؤول عن عمليات الفدائيين داخل إسرائيل، وقد علقت صحيفة الجيروساليم بوست بتاريخ 1967/5/14م على الوضع المتوتر على خطوط الهدنة السورية الإسرائيلية المشتركة، فقالت: "يبدو الآن أن الاشتباك العسكري الكبير مع سوريا لا مفر منه، ما لم تتوقف حملة التخريب" كما علقت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في اليوم نفسه على الموضوع ذاته بقولها إنه بعد الإنذارات الصريحة التي وجهها الزعماء الإسرائيليون في الأيام الأخيرة، وعلى رأسهم ليفي أشكول، أصبح رد إسرائيل على العمليات العدائية السورية التي جرت مؤخراً أمراً لا شك في صحته، وتضيف الصحيفة قائلة يجب أن تكون العملية المتوقع أن تقوم بها إسرائيل ضد سوريا سريعة، كما يجب أن تنتهي قبل أن يصبح لدى أية دولة عظمى مجال للتدخل. [4]

ولقد علقت صحيفة " برافدا" السوفياتية بتاريخ 1967/5/16م على التهديدات الإسرائيلية التي أطلقها ليفي أشكول و الميجر جنرال اسحق رابين ضد سوريا، وحشد إسرائيل قواتها على خطوط الهدنة السورية الإسرائيلية المشتركة بقولها: "إن حشد قوات إسرائيلية في المنطقة الجرداء من السلاح، يثبت أن إسرائيل تشكل، خلافاً لمصالحها، مصدراً للتوتر في الشرق الأوسط، وأن إسرائيل تهدد أمن جاراتها". [5]

أما على الحدود المصرية ففي 22 مايو 1967م، وعلى إثر اتخاذ الجمهورية العربية المتحدة قراراً بإعلان حالة الطوارئ بالنسبة لقواتها المسلحة، وإغلاق خليج العقبة في وجه السفن

(1) رفيق مطلق، إسرائيل قبل العدوان، مرجع سابق، ص55.

(2) أحمد العلمي، حرب 67، ط1، أصدر مؤسسة الأسوار للثقافة، عكا، 1990، ص17.

(3) رفيق مطلق، إسرائيل قبل العدوان، مرجع سابق، ص45.

(4) المرجع نفسه، ص56.

(5) المرجع نفسه، ص52.

الإسرائيلية، ألقى أشكول خطاباً في الجلسة الافتتاحية للدورة الصيفية للكنيست، أعلن فيه أن الأحداث الأخيرة حتمت على إسرائيل (اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتعبئة لتدارك أية تطورات محتملة) وقال: "إنه على أثر الاحتشادات المصرية الكبيرة، وإجلاء قوات الأمم المتحدة أصدرت الحكومة أوامر بإجراء تعبئة لقوات الاحتياط " . [1]

ويذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر كان قد أعلن رسمياً في نفس اليوم 1967/5/22 قرار إغلاق خليج العقبة بالنسبة للملاحة الإسرائيلية، وحظر مرور المواد الاستراتيجية فيه إلى إسرائيل، ولو على سفن غير إسرائيلية، وأن مصر لها السيادة على الخليج وإن قامت إسرائيل بتهديدنا بالحرب فإننا سوف نرد على ذلك[2] وألقى أشكول بياناً جديداً في الكنيست ادّعى فيه أن قرار الرئيس المصري جمال عبد الناصر بإغلاق خليج العقبة يشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي[3]، ويعتبره نوع من أنواع إعلان الحرب على إسرائيل [4]، وقال إن هذه الساعة من الساعات الحاسمة ليس بالنسبة لإسرائيل، بل للعام أجمع[5]، واعتبرت الصحف الإسرائيلية هذا القرار تطوراً خطيراً مفاجئاً، وتحدياً حقيقياً لإسرائيل، وفي 1967/5/24 أعلن راديو إسرائيل أن وزارة الخارجية الإسرائيلية تجري اتصالات مستمرة مع الدول الأجنبية، لتوضيح موقف إسرائيل من إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وأضاف الراديو أن حكومة إسرائيل أوضحت لتلك الدول، واجب الدول البحرية في تأمين حرية الملاحة في مضائق تيران، وفي منع الحصار المصري على إسرائيل للمحافظة على السلام. [6]

وقد اشتدت هذه التصريحات من قبل المسؤولين الإسرائيليين ضد الجمهورية العربية، وخاصة بعد الزيارة التي قام بها أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي لإجراء مشاورات مع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بتاريخ 1967/5/24، وقد صرح إيبان في مطار "أورلي" في فرنسا بتاريخ 1967/5/27 إبّان عودته إلى إسرائيل بأنه أبلغ فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة رسمياً (بأن إسرائيل لا يمكن أن تقبل قرار الجمهورية العربية المتحدة، بإغلاق خليج العقبة)، وأضاف يقول: (لا يمكن إقرار السلام إذا استمرت مصر في إغلاق الخليج) وقال، أيضاً (بأن الزعماء الأمريكيين في واشنطن أكدوا له بصورة واضحة، لا تقبل التفسير أو التأويل أن الولايات المتحدة تؤيد حرية الملاحة في خليج العقبة بالنسبة لجميع السفن، مهما كان العلم الذي ترفعه، ومهما كانت البضائع التي تحملها). [7]

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مرجع سابق، ص398.

(2) Randolph and Winston's Churchill,Opt. cit., p.38

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مرجع سابق، ص399-400.

(4) Randolph and Winston's Churchill,Opt. cit., p.38

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مرجع سابق، ص399-400.

(6) المرجع نفسه، ص400-404.

(7) رفيق مطلق، إسرائيل قبل العدوان، مرجع سابق، ص63.

ومن هذه التصريحات نلاحظ بأن القادة الإسرائيليين ظلوا يحاولون إظهار أنفسهم بأنهم معتدى عليهم، ورغم هذا فهم يحافظون على إقرار السلام.

وفي 1967/5/28 عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً خاصاً لبحث نتائج الزيارات الخاطفة التي قام بها إيبان للعواصم الغربية الكبرى، وقد صرح إيبان قبل هذا الاجتماع للصحفيين بالقول: "إن إسرائيل متأكدة من أنها لن تجتاز هذا الامتحان بمفردها" [1] وقد اتخذت الحكومة في هذا الاجتماع عدداً من القرارات، وهي:- [2]

1- إن الخطر الذي تتعرض له إسرائيل، بسبب الحشودات العسكرية المصرية في سيناء، وإغلاق البحر الأحمر في وجه الملاحة الإسرائيلية، بلغ الآن حده الأقصى من التوتر، وبسبب هذا التوتر، وطالما هو قائم، فإن حاجة إسرائيل إلى الاستمرار في الإبقاء على استعدادها العسكري لا تزال قائمة، وقد تلقت الحكومة تقريراً عن وسائل الاستعدادات التي اتخذت، وهي تؤكد أن الجيش الإسرائيلي قد انتظم كعادته للدفاع عن أمن وسلامة إسرائيل.

2- أن حكومة إسرائيل تعلن عن رأيها في أن إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، "يعتبر عملاً عدوانياً موجهاً ضد إسرائيل، وسوف تدافع إسرائيل عن نفسها في الساعة المناسبة بموجب حق الدفاع عن النفس، الذي هو من حق كل دولة".

3- أن الحكومة الإسرائيلية استمعت إلى التقرير، الذي وضعه وزير الخارجية أبا إيبان عن المحادثات التي أجراها مع الرئيس الفرنسي، ورئيس الحكومة البريطانية، والرئيس الأمريكي، كما استمعت إلى تقرير عن الاتصالات التي تمت مع دول كثيرة أخرى بما فيها الاتحاد السوفييتي، وعن الاستعداد المتزايد على الصعيد الدولي للعمل بدون تأخير على الإلغاء السريع لحالة الحصار التي فرضتها الجمهورية العربية المتحدة على مضائق تيران.

كما وأضاف أشكول قائلاً " كذلك رسمت الحكومة الخطوط لزحزحة الحشودات العسكرية من حدود إسرائيل الجنوبية، والعمل على صيانة حقوق سيادتها وعلى أمن حدودها، وسلامتها وعلى منع العدوان حتى لا تضطر للعمليات الدفاعية بقواتها العسكرية"، واختتم أشكول كلامه بالقول بأن " الحكومة تقرر وتعلن أن الجيش الإسرائيلي يتحلى بقوته لدحر كل معتد، ولضمان حقوق السيادة الإسرائيلية". [3]

بعد تمحيص هذه التصريحات يعتقد الباحث بأن جلسة الحكومة هذه كانت قد اتخذ فيها قرار الحرب دون تحديد ساعة الصفر، الآن أشكول لم يستثن الإجراء العسكري بالنسبة للأزمة، والدليل على ذلك أن أبا إيبان عاد وأعلن بتاريخ 1967/5/30م عن تصميم إسرائيل على

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مرجع سابق، ص401.

(2) المرجع نفسه، ص402.

(3) المرجع نفسه، ص40

كسر الحصار العربي المفروض على العقبة قائلاً " بأن إسرائيل ستقوم بتضحيات لا حد لهـا، وستعمل وحدها إن اقتضى الأمر". [1]

ونتيجة لتلك التصريحات الواضحة بشأن اقتراب موعد الحرب، تألفت في إسرائيل فـي أول حزيران "مايو" 1967 حكومة ائتلافية من جميع الأحزاب، باستثناء الحزب الشيوعي، وعـين موشي ديان وزيراً للدفاع[2]، و قد توجهت أعين الاسرائيليين له لأنه هو من كان يملك القدرة والمعلومات على تقييم الوضع واتخاذ القرار فمن ديان كان يمكن اعتماد قـرار المواجهـه أو الإنتظار مع كامل الإقتناع[3] وكان ذلك –كما يستنتج الباحث – بمثابة قرار حرب غير معلن، وذلك بما يعرف عن موشيه ديان بأنه رجل عسكري مخضرم، وقـد دعـت إسـرائيل هـذه الوزارة " وزارة التكتل الوطني" بينما دعتها مصادر أخـرى بأنهـا وزارة حـرب[4]، وفـي 1967/6/3م عقد موشي ديان مؤتمراً صحفياً قال فيه: " إن الحـرب تتوقـف علـى نتـائج الاتصالات الدولية التي نجريها مع الدول الغربية الكبرى الآن، وإن إسـرائيل لترحـب بأيـة مساعدة يمكن أن تحصل عليها"، وقال إنه سيكون مسروراً ومندهشاً إذا أمكن التوصل إلى حل يبعد غيوم الحرب". [5] وهذا التصريح يمكن أن يحمل دليلاً على أن الحرب أصـبحت أمـراً واقعاً.

وفي 1967/6/3 أرسلت إسرائيل رسالة إلى الاتحاد السوفييتي، رداً على رسالة بعـث بهـا رئيس الاتحاد السوفييتي إلى أشكول، يطلب فيها من إسرائيل ضبط الأعصاب، وقـد طلبـت إسرائيل في مذكرتها هذه من الاتحاد السوفيتي الانضمام مع الدول الكبرى لإحلال السلام فـي الشرق الأوسط، وفي 1967/6/4 بحثت الحكومة الإسرائيلية البيان الذي أصـدرته الحكومـة الفرنسية، وأعلنت فيه أن فرنسا ستبقى على الحياد في الأزمة، وأنها ليست ملتزمة بأي شـيء في النزاع،وعلى الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية لم تصدر تعليقـاً رسـمياً إلا أن الـدوائر المسؤولة قالت: إن هذا البيان قد سبب قلقاً كبيراً في إسرائيل، لأن إسرائيل كانت تعتبر فرنسا –منذ وقت طويل– أوثق حلفائها في الغرب [6] وفي 5 يونيو عام 1967م الساعة 7:45 دقيقة تم شن الهجمة الأولى من قبل إسرائيل على الدول العربية من خلال الطائرات و كانت موجهة ضد 9 مطارات تم ضربها في نفس اللحظـة والعاشـر "مطـار الفايـد" تـم ضـربة بعـد

(1) رفيق مطلق، إسرائيل قبل العدوان، مرجع سابق، ص64.

(2) المرجع نفسه، ص64.

(3) Randolph and Winston's Churchill,Opt. cit., p.55

(4) رفيق مطلق، إسرائيل قبل العدوان، مرجع سابق، ص64.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مرجع سابق، ص405.

(6) المرجع نفسه، ص406.

الأولى بدقائق[1] وبذلك تم تحقيق أقصى حد من المفاجئة التى كانت إسرائيل تسعى لتحقيقها من خلال تظاهرها بأنها تحاول حل الأزمة عن طريق مباحثات السلام.

ومن خلال هذه المفاجئة إستطاعت اسرائيل تدمير كامل السلاح الجوى لكل من مصر و سوريا والأردن فخلال اليوم الثاني للحرب فقط دمرت اسرائيل 416 طائرة عربية كان منها 393 طائرة جاثمة في مطاراتها[2] ثم قامت القوات البرية الإسرائيلية بهزيمة هذه الدول العربية واستطاعت الأمم المتحدة اصدار قرار لوقف اطلاق النار بعد 6 أيام من الحرب و استطاعت اسرائيل في هذه الحرب أن تحتل شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة وهضبة الجولان و الضفة الغربية[3]

وبعد ذلك العرض السريع الذي قدمنا لنشاط الحكومة الإسرائيلية في عملية إدارة الأزمة عام 1967م، يستطيع الباحث استخلاص الدور الذي قامت به الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ قرار حرب 1967م، والمتمثل في:-

1- تصريحات القادة السياسيين المغلفة بريح السلام أحياناً، المستعرضة للقوة في أحيان أخرى، المهددة بوقوع الحرب في أوقات أخرى.

2- العلاقات والمباحثات الخارجية، وخاصة مع الدول الغربية، والتي مهدت الطريق لإسرائيل لاتخاذ قرار الحرب.

3- تعيين أصحاب الخبرات في الأماكن المناسبة كتعيين نائب رئيس الوزراء إيغال آلون، وتعيين رئيس الأركان إسحاق رابين لمساعدة ليفي أشكول في المجال العسكري، ومن بعدهم تعيين موشي ديان وزير الدفاع في حكومة الائتلاف الوطني.

(1) Randolph and Winston's Churchill,Opt. cit., p.78

(2) Ibid., p.67

(3) The World book Encyclopedia, Opt. cit., p.488

الفصل الثاني

الأوضاع العسكرية في إسرائيل بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967

المبحث الأول :

تركيبة الجيش الإسرائيلي بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967.

المبحث الثاني :

أوضاع أجهزة الأمن الإسرائيلية بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967م.

المبحث الثالث :

أوضاع التسليح وصناعة الأسلحة في إسرائيل بين عامي 1956-1967 وأثرها على قرار حرب 1967.

المبحث الأول

تركيبة الجيش الإسرائيلي بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967.

أولاً : أوضاع الجيش الإسرائيلي بين عام 1956-1967م.

أ- أوضاع القوات البرية " سلاح المدرعات" الإسرائيلية.

ب- أوضاع القوات الجوية الإسرائيلية.

ج- أوضاع القوات البحرية الإسرائيلية.

ثانياً : تأثير الجيش الإسرائيلي على قرار حرب عام 1967م.

أولاً : أوضاع الجيش الإسرائيلي بين عام 1956-1967م :

كانت تضم القوات المسلحة الإسرائيلية عام 1956 حوالي 190 ألف جندي عند استكمال التعبئة العامة، بعد أن كان 90 ألف جندي في حرب 1948، ولقد حقق الإسرائيليون ذلك العدد من خلال استغلال كل الإمكانيات البشرية المتاحة لتشكيل جيش الاحتياط. [1]

لقد زاد عدد هذه القوات فيما بعد فكانت تضم القوات المسلحة الإسرائيلية البرية، والبحرية، والجوية، في عام 1965م حوالي260 ألف جندي ، وتعتمد هذه القوات على نواة من المتطوعين، والمحترفين، وعدد ممن يؤدون الخدمة العسكرية، وتتألف القوات البرية من ألوية مستقلة عاملة وأخرى احتياطية[2].

قوات الاحتياط هذه تتألف من أفراد أتموا خدمتهم العسكرية الإجبارية وعدد هذه المجموعة يفوق عدد المجموعة الأولى، إذ يقدر حجمها في الفترة من 1949-1950 حوالي 50 ألفاً، وفي 1956م كانت 120 ألفاً و200 ألف في عام 1965، وبشكل عام يخضع الاحتياطيون لدورات متواصلة من التدريب[3] وبسبب هذا الاحتياط ارتفع عدد القوات في حالة التعبئة في حرب 1967م من 165 ألف جندي إلى 264 ألف جندي[4]، وتعتمد الخطط الاستراتيجية الإسرائيلية كلها على سرعة تنفيذ التعبئة العامة، ودقتها، وارتفاع المستوى القتالي والتقني للجنود الاحتياطيين[5].

تستطيع إسرائيل أن تحرك خلال 48 ساعة من بدء القتال، ما مجموعة 28 ألف جندي تقريباً وتمتاز إسرائيل بقدرتها على تعبئة أكبر قدر من طاقتها الوطنية لحساب الجيش[6]، وهذه الاستدعاءات تكلف الحكومة الإسرائيلية الكثير من الأموال، ولذا لو نظرنا إلى الإنفاق العسكري، فقد كان بين عام 1950م إلى 1955 حوالي 87 مليون دولار، وقد اشترت إسرائيل خلال هذه الفترة 200 دبابة و 200 طائرة[7] فارتفع هذا الإنفاق حتى وصل بين عام 1956 و1957 إلى حوالي 165 مليون دولار وبقى الإنفاق العسكري في مستوى تراوح بين 8.2% و 8.9% من الناتج القومي خلال فترة السنوات الخمس 1958-1962م، حتى وصل في بعض الأحيان إلى 195 مليون دولار[8]، وتراوح عدد الجيش في هذه الفترة 1960-

(1) مشهور سلامة، نظرية الأمن الصهيوني من هشومير إلى الخيار النووي، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الكويت ص ب 229، مشهور سلامة، ص23.

(2) هيثم الأيوبي وهشام عبد الله، ميزان القوى العربي الإسرائيلي، م.ت.ف ، مركز الأبحاث، بيروت، ص206.

(3) إياد القزاز، الجيش و المجتمع، مجلة شؤون فلسطينية، نوفمبر 1971، العدد 5، ص263.

(4) Randolph and Winston's Churchill,Opt. cit., p.60

(5) هيثم الأيوبي وهشام عبد الله، مرجع سابق، ص207.

(6) غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص72.

(7) يولا البطل، الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال 35 عام، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص، 1984، ص8.

(8) المرجع نفسه، ص9.

1963م ما بين 12 ألفاً إلى 20 ألفاً، وكان حجم القوة العسكرية يزداد حسب الحاجة للخدمة العسكرية ولهذا بلغ عام 1965م حوالي 60 ألف جندي بدون الاحتياط[1].

لقد كانت تحرص الدولة على أن يتلقى هذا الجيش أعلى التدريبات، ولهذا فقد أنشأت الحكومة، في سنة 1965م، كلية عسكرية على غرار كلية "ساندهرست" البريطانية، لتدريب الضباط في تل أبيب، وصرح ناطق باسم وزارة الدافع الإسرائيلية أن الهدف من إنشاء هذه الكلية هو رفع مستوى الضباط الشباب، وتشجيع الشباب خاصة من المهاجرين الجدد على الانخراط في الجيش. [2]

وتابع الإنفاق العسكري منحاه التصاعدي في الفترة الممتدة من عام 1963م إلى 1966م، فكانت ميزانية الدفاع تبلغ حوالي 715 مليون ليرة إسرائيلي، وذلك باستثناء الاعتمادات السرية التي لا تعلن عنها الحكومة الإسرائيلية [3]، وكان الجيش في تلك الفترة قد أصبح يناهز 71 ألف جندي منهم 8 آلاف في سلاح الجو [4].

كان الجيش الإسرائيلي في عام 1967م قد أتم تنفيذ برنامج توسعه، ونموه، وتسليحه وأصبح جاهزاً بعد أن أقام قيادات ذات مهارات واختصاص، فكان عدد الجيش حوالي 265 ألف جندي موزعين على التشكيلات المختلفة ويمتلكون حوالي 1300 دبابة، و 3000 مدفع، و 450 طائرة، و50 قطعة بحرية. [5]

كما وكان قد استطاع تحسين القدرة القتالية من خلال العمليات العسكرية، التي كان الجيش ينفذها، وبهذا تحول الجيش الإسرائيلي إلى جيش عصري من ناحية الكم، والكيف والنوع. [6]

ورغم كل هذا التوسع والتطور ظلت المؤسسة العسكرية دون قانون ينظمها، ويحدد العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة السياسية الأمر الذي مهد الطريق أمام اشتراكها في عملية صنع القرار السياسي، فلقد حقق بن غوريون سيطرة قوية على الجناحين المدني، والعسكري في الدولة، وذلك من خلال احتلاله لمنصب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع 1948-1954 و1955-1963 [7]، وبعد ذلك أصبح هدف القيادة العسكرية في الجيش، خدمة سياسة الدولة، وتحقيق أهدافها [8]، فأصبحت الحكومة تتحكم في تركيب الجيش وشكله وجدول أعماله فأصبح

(1) نداف سفران، مرجع سابق، ص307.

(2) تسفي عوفر وآفي كوبر، رنحوت فكموت (الكيف والكم)، إصدارات جيش الدفاع الإسرائيلي، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1985، ص73،(عبري).

(3) يوسف مرة، أخطار التقدم العلمي في إسرائيل، دراسات فلسطينية 17، مركز الأبحاث، م.ت.ف، أغسطس 1967، ص76-88.

(4) يولا البطل، مرجع سابق، ص9.

(5) مشهور سلامة، مرجع سابق، ص27.

(6) يغال آلون، مكائد الحرب، مرجع سابق، ص255.

(7) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص17.

(8) نداف سفران، مرجع سابق، ص214.

الجيش مجرد ذراع أو جهاز تنفيذي فقط وهو الجهاز المعني بالدفاع عن أمن إسرائيل، أما الحكومة فهي التي تحدد السياسة الداخلية والخارجية. [1]

وفيما يلي أهم قوات الجيش الإسرائيلي وهي القوات البرية " المدرعات بشكل خاص" والقوات الجوية، والقوات البحرية والملاحظة أن جميع هذه القوات تخضع لإمرة قيادة الجيش "الأركان العامة" برئاسة رئيس هيئة الأركان العامة الذي يتلقى الأوامر من وزارة الدفاع. [2]

هذا وتنقسم إسرائيل إلى ثلاث مناطق عسكرية، هي :[3]

1- المنطقة الشمالية:

مسؤولة عن الحدود مع لبنان، وسوريا، والجزء الشمالي من الحدود مع الأردن، ويطلق عليها اسم وادي بيسان، وكذلك منطقة الجليل.

2- المنطقة الوسطى:

مسؤولة عن بقية الحدود مع الأردن، بما في ذلك الضفة الغربية.

3- المنطقة الجنوبية:

تتولى مسؤولية النقب، وقطاع غزة.

أ: أوضاع القوات البرية " سلاح المدرعات" الإسرائيلية :

ظلت قوات المشاة إلى عام 1956م هي العمود الفقري للقوات البرية الإسرائيلية، وكان رأي موشي ديان، رئيس الأركان 1953-1958م، أن المشاة المتحركة، أو المحمولة آلياً هي الأداة التكتيكية الأكثر قدرة على خوض القتال [4] ولعل أهم سلبية على تطور القوات البرية، في تلك الفترة، تكمن في تركيز ديان على دعم القوات القتالية الهجومية، مع إهمال عناصر المساندة من إمدادات، وخدمات، واتصالات [5].

وفي عام 1956 طرأ تحول عقب حرب 1956م، فأدخلت مفاهيم قتالية جديدة [6]، فاتجه فكر القيادة الإسرائيلية إلى توجيه الموارد الممكنة نحو بناء قوة عسكرية هجومية، دعامتها على البر الألوية المدرعة، تساندها المشاة، وقد بدأ بتنفيذ خطة التطوير هذه [7] وبهذا أصبحت

(1) تسفي عوفر وآفي كوبر، مرجع سابق، ص82.
(2) نداف سفران، مرجع سابق، ص211.
(3) أحمد السلماني، مرجع سابق، ص24.
(4) نادية عز الدين وعمرو حمودة، مرجع سابق، ص57.
(5) المرجع نفسه، ص58.
(6) المرجع نفسه، ص58.
(7) المرجع نفسه، ص98.

القوات البرية تتميز بسرعة حركتها، ودقة اتصالاتها، وسرعة عملياتها اللوجستية الإدارية الخاصة كالإعداد والتموين والإخلاء[1].

يعد سلاح المدرعات أهم الأسلحة التي تستعملها القوات البرية؛ لهذا سوف نتطرق للحديث عن أوضاع هذا السلاح:

سلاح المدرعات:

في أواسط عام 1952 تقرر أن الوقت قد حان لإقامة لواء الدروع وكان أول قائد لهذا اللواء هو العقيد " اسحق فونذاك" [2] وفي عام 1954 قدر قائد قوات الدروع العقيد " إسحق فونداك" أنه حان الوقت لاستخدام الدبابات في الجيش الإسرائيلي في أكثر من سريتين بقيادة متحركة تسيطر على القوات، وتوجهها طبقاً لميدان القتال. [3]

وفي 1956/9/28م قدم رئيس الأركان موشيه ديان قائمة بالأسلحة والمعدات التي تطلبها إسرائيل من فرنسا قبيل الشروع في حرب 1956، وعلى إثرها تلقى ديان برقية من باريس تفيد بالموافقة على إرسال 100 دبابة و 200 عربة نصف مجنزرة، و 20 ناقلة و 300 شاحنة، وتشير المصادر الأجنبية المختلفة إلى أن القوة الإجمالية للمدرعات الإسرائيلية عند بدء حرب 1956م كانت تقدر بنحو 400 دبابة، ونحو 500 ناقلة جند نصف مجنزرة. [4]

ورغم هذا فقد اقتصرت مهمة المدرعات حتى عام 1956م على مهمة دعم تقدم المشاة، أما خلال معركة سيناء 1956م فقد أسندت إلى الوحدات المدرعة مهمة الالتفاف حول المواقع الدفاعية لمنع النجدات عنها وتسهيل احتلالها من قبل الوحدات الأخرى[5]، وتميزت هذه الفترة بتحول سلاح الدروع من سلاح مساند إلى قوة برية رئيسية ذات قدرة اختراق وحسم[6].

وهكذا يمكن القول بأن حرب 1956م كانت العامل الرئيسي في تطوير سلاح المدرعات الإسرائيلي، وتزويده بالدبابات والمعدات الحديثة .

كما وكانت إسرائيل في عام 1956 بحاجة للدروع، والدبابات للمشاركة في سباق التسلح الذي بدأته مصر في صفقة أسلحتها مع تشيكوسلوفاكيا، ووجدت إسرائيل في دبابة " امكس 13" ميزة هامة، فقد كانت فرنسا مستعدة لبيعها للجيش الإسرائيلي في حين رفضت دول أخرى الاستجابة لمطالب المشتريات الإسرائيلية[7].

---

(1) هيثم الأيوبي وهشام عبد الله، مرجع سابق، ص207.

(2) أبيه حشافيا، مرجع سابق، ص62-80.

(3) المرجع نفسه، ص60.

(4) محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص100.

(5) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي،مرجع سابق، ص629.

(6) آبيه حشافيا، مرجع سابق، ص99.

(7) المرجع نفسه، ص65.

هكذا بدأت إسرائيل في استخلاص عبر معركة سيناء، وبلورة نظرية حرب الدروع وشرعت في إقامة مجموعات الدروع، والوحدات المساعدة لها[1]، وهكذا بدأت عملية إعادة بناء، وتنظيم وتدريب عامة لسلاح المدرعات الإسرائيلي، فقد بدأت قيادة سلاح المدرعات ترسل عدداً من ضباط السلاح إلى بريطانيا ابتداءً من عام 1957 لدراسة الدبابة " سنتوريون"، والتدريب عليها لآن إسرائيل كانت قد عقدت صفقة من هذه الدبابات لتقوية وتدعيم سلاح الدروع، وبدأت تصل هذه الشحنات بالتدريج وقد بلغ عددها حوالي 200 دبابة استغرق استكمال شحنها طوال الفترة من 1957 إلى 1964م. [2]

وقد واجه سلاح المدرعات، خلال مرحلة إعادة بنائه، مشكلة في توفير القوى البشرية اللازمة له في ظل نظام التجنيد والاحتياطي السائدة في إسرائيل، كما واجه السلاح مشكلات في التدريب والصيانة وتنظيم التشكيلات نتيجة لتعدد أنواع الدبابات، واختلاف نوعياتها، ومصادر تصنيعها، وذلك لعدم قدرة إسرائيل –وقتئذ– على الاعتماد على مصدر واحد للتسليح. [3]

ورغم هذا فقد بقي الاهتمام بهذا السلاح حتى أواخر الخمسينيات [4]، ومع هذا الاهتمام فإنه لم يرقَ إلى الدرجة المطلوبة، ولكن زاد هذا الاهتمام في بداية الستينيات، وبهذا صرح قائد سلاح المدرعات (الجنرال دايفيداليعازر) حين قال: "إن النصر يمكن أن يتحقق بواسطة سلاح الطيران، وسلاح المدرعات، لهذا فإن هذين السلاحين هما مدار اهتمام جيش الدفاع الإسرائيلي، وإن الاهتمام بسلاح المدرعات في الجيش الإسرائيلي بدأ يتعاظم بسرعة منذ عام 1961" وتم هذا التطور حسب المفهوم التالي " نقل المعركة القادمة إلى الأرض العربية بسرعة فائقة" وقد كانت جميع المناورات، والتدريبات التي كان يقوم بها سلاح المدرعات منذ عام 1964م وحتى عام 1966 تجري وفق هذا المفهوم[5]، كما صرح مرة أخرى فقال: "بالمدرعات نستطيع تأمين الحركة والقوة النارية الكبيرة، وبذلك يمكننا الاندفاع بسرعة لكي ننقل القتال إلى الأراضي العربية، وإن المدرعات ما زالت عصب المعركة البرية، ومرتكزها"[6]

وبسبب هذا التطور والاهتمام استمر تدفق صفقات الدبابات على إسرائيل، فبين عامي 1965 و 1966 وصلت إسرائيل نحو 140 دبابة سنتوريون من بريطانيا، ونتيجة لوفرة العتاد

(1) المرجع نفسه، ص114.

(2) محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص176.

(3) المرجع نفسه، ص181.

(4) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص630.

(5) المرجع نفسه، ص628.

(6) المرجع نفسه، ص630.

المدرع على النحو المذكور، والذي فاق في كميته القدر الذي كان متوفراً لسلاح المدرعات الإسرائيلي خلال مرحلة 1956، زادت الألوية المدرعة في الجيش الإسرائيلي زيادة كبيرة؛ إذ أصبح لدى سلاح المدرعات الإسرائيلي في عام 1965 تسعة ألوية مدرعة. [1]

وقد تبلورت فكرة قتال المدرعات، عندما استلم الجنرال (حاييم لاسكوف) رئاسة الأركان العامة الإسرائيلية، إذ كان له أثر ملحوظ في تطوير هذا السلاح بعد أن لمس ضعفه من حيث التسليح والمناورة [2]، وكذلك من أسباب تبلور فكرة قتال المدرعات وصول قائد جديد لهذا السلاح ملم بالخبرة التي أكتسبها طوال عمله نائباً لقائد هذا السلاح ألا وهو " إسرائيل تال"[3]، ففي فترة توليه لقيادة سلاح المدرعات عمل على غرس روح النظام العسكري والانضباط في وحدات المدرعات، كما عمل على ضرورة إلمام الضباط بتقنية الدبابة نظرياً، وعملياً، وليس هذا وحسب، بل طالب بزيادة عدد الدبابات والمدرعات في سلاحه، واستجابت الحكومة لمطالبه[4]، ولقد كشفت أن الصفقة السرية التي قدمتها ألمانيا لإسرائيل كانت تحتوي على 200 دبابة طراز جنرال باتون ، و 200 ناقلة مدرعة طراز " هوجكس"، و 30 ناقلة مدرعة من طراز " هـ.س"، وعدد لم يعرف من الدبابات الألمانية الحديثة من طراز ليوبارد، والفهد[5] .

كما واستطاعت إسرائيل في تلك الفترة أن تحصل على الدبابات والمدرعات من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد رأت أميركا أن ترسل دبابات الباتون إلى إسرائيل مباشرة، واشترط على إسرائيل أن تجري الصفقة بالسر، فرحبت إسرائيل بذلك، وقد أرسلت أميركا بناء على ذلك حوالي 200 دبابة باتون إلى إسرائيل في خريف عام 1965 [6]، و بسبب هذه الصفقات السرية والقوة المدرعة، التي أصبحت تملكها إسرائيل، فإن معظم التقديرات الأجنبية تتفق حول مدى قوة المدرعات الإسرائيلية عشية حرب 1967م، سواء من حيث عدد الدبابات والمدافع ذاتية الحركة، والمصفحات. فتقدر الدبابات بحوالي 1200 دبابة[7]، مقسمة إلى 250 دبابة من نوع سنتوريون و200 من نوع سوبر شيرمان و200 من نوع M-48 والبقية موزعة على أنواع أخرى[8] ، وقدرت العربات المصفحة بحوالي 800 عربة ، وحوالي 250 مدفعاً ذاتي الحركة [9] .

(1) محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص176-180.

(2) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص630.

(3) محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص182.

(4) المرجع نفسه، ص182.

(5) محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص339.

(6) أنيس صايغ، ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت،1967م، ص52.

(7) محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية،مرجع سابق، ص190.

(8) Samuel Rolbant, Opt. cit.,p.106

(9) محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية،مرجع سابق، ص190.

ومن هذا الإطلاع السريع على أوضاع سلاح المدرعات يتضح للباحث مدى القدرة القتالية لسلاح البر الإسرائيلي قبل خوض حرب 1967م، لأن القوات البرية تعتبر سلاح المدرعات هو رأس الحربة الذي من خلاله تبدأ القوات البرية بالتقدم نحو الهدف المطلوب .

ب: أوضاع القوات الجوية الإسرائيلية:

لقد أحدثت حرب سيناء 1956 تحولاً في نظرة هيئة الأركان العامة نحو القوات الجوية فحتى تلك الحرب كانت النظرية البرية هي النظرية المسيطرة في الجيش الإسرائيلي، وكانوا ينظرون إلى سلاح الجو على أنه سلاح إسناد، ومنذ حرب سيناء عام 1956م أصبح واضحاً بأن سلاح الجو يتمتع بقدرة على حسم الحرب. [1] ولهذا أثناء حرب 1956م ازدادت سرعة ومرونة سلاح الجو الإسرائيلي وتم تزويده بمعدات حديثة كي تتنافس مع الطائرات الروسية الحديثة التي كان يمتلكها العرب[2].

استمرت إسرائيل بعد حرب عام 1956 بتعزيز سلاحها الجوي بالطائرات الفرنسية، التي كانت مواصفات معظمها تتوافق مع سياسة إسرائيل الجوية الهادفة إلى شراء طائرات متعددة المهام. [3]

في هذه الفترة طرأ تطور هام في مجال سلاح الجو الإسرائيلي ، وهو دخول طائرات الهيلوكبتر إلى السلاح، فقبل عملية سيناء 1956م أوفد طيارون للتدرب على طائرات الهيلوكبتر وفي نهاية الحرب بدأت هذه الطائرات بنقل القادة، ورجال الاستخبارات ، وقوات صغيرة إلى أرض المعركة [4]، ولقد شكل أول سرب من طائرات الهيلوكبتر سنة 1957م، وكان التقدم بطيئاً ومع إنشاء السرب الأول تعززت النظرية القائلة في إسرائيل إن طائرات الهيلوكبتر ليست أداة نقل فحسب، بل ويمكن استخدامها في الحرب ذاتها[5]، وفي عام 1958م تسلم الإسرائيليون طائرتي هيلوكبتر من نوع " سيكودسكس س 55" وحصلوا بعد ذلك على أعداد كبيرة من طائرات الهيلوكبتر الخفيفة من أنواع " بيل – 47" و " هيللر هـ– 12" وفي عام 1960 تسلم الإسرائيليون 31 طائرة هيلوكبتر من نوع " س–58". [6]

---

(1) زئيف شيف، مرجع سابق، ص50–53.

(2) Samuel Rolbant, Opt. cit.,p.120

(3) رياض الأشقر، مرجع سابق، ص18.

(4) زئيف شيف، مرجع سابق، ص50–53.

(5) المرجع نفسه، ص54.

(6) رياض الأشقر، مرجع سابق، ص36.

وفي عام 1962م وصلت إسرائيل 24 طائرة هيلوكبتر من طراز (س 58) من ألمانيا، وتم شراء 12 طائرة هيلوكبتر من طراز " سوبربولون" من فرنسا [1] و في أواخر عام 1966 أعطت طائرات الهيلوكبتر ثمارها، ففي تلك الفترة جرت مناورات أطلق عليها اسم "حولوت"، تمكن فيها سرب طائرات الهيلوكبتر من نقل اللواء المظلي إلى النقب وكانت المناورة استعداداً جيداً لحرب حزيران. [2]

وفي 1958/7/28م تولى قيادة القوات الجوية " عيزر وايزمن " [3] وفي عهده طرأ تحول في تاريخ سلاح الجو، فقد طبق مذهب " تولكوفسكي" [4] وكان يرى أن إسرائيل في حاجة إلى سلاح ردع قوي، وأن صواريخ أرض أرض كانت سلاحاً يوفر ردعاً معنوياً وقت السلم وأثناء التوتر، إلا أن تكاليفها باهظة لا تتحملها إسرائيل كما أن إسرائيل ليست في حاجة إلى سلاح طويل المدى فحسب، بل هي كذلك في حاجة إلى سلاح قادر على حسم الحرب وتحقيق النصر، ولذلك فإن القوات الجوية هي التي يمكنها تحقيق هذا الغرض. [5]

وقد انتقلت طائرات سلاح الجو في عهده إلى طائرات تفوق سرعة الصوت، وتغيرت من طائرات " سوبر ميستير" التي وصلت عام 1958م[6] إلى طائرات ميراج التي بلغت سرعتها 2 ماك، ولقد وصلت أول طائرة ميراج إلى إسرائيل في نيسان 1962م، وأصبحت هذه الطائرة هي رأس الحربة في سلاح الجو الإسرائيلي[7] ولقد طلب وايزمن في البداية شراء 90 طائرة ميراج، فقال وايزمن في البرنامج الذي قدمه لهيئة الأركان: "إننا إذا أردنا سلاحاً جوياً قوياً يستطيع ضرب أسلحة الجو المعادية، فيجب علينا شراء ما لا يقل عن 90 طائرة ميراج " ووافق رئيس الوزراء على شراء 75 طائرة ميراج في تلك الفترة[8]، وكانت القيادة الإسرائيلية مقتنعة تماماً بأن سلاح الجو هو السلاح الحاسم في المعارك، وبذلك صرح " شمعون بيرس" نائب وزير الدافع في تلك الفترة عام 1962م عن ذلك بقوله: "إن المبدأ الرئيسي الذي يشغل أذهاننا، وتفكيرنا حول أمن إسرائيل هو تدعيم القوات الجوية، فإن الجانب الذي سيفاجئ خصمه من الجو، سوف يفوز بتفوق حاسم، ويحدد مصير الحرب من البداية، وأن المعركة الفاصلة ستتحقق بالطائرات في الجو، وبالمدرعات على الأرض" [9] وهذا ما

(1) المرجع نفسه، ص36.

(2) رياض الأشقر، مرجع سابق، ص54.

(3) كان مساعداً لتولكوفسكي وكان قد قاد في عام 1948م إحدى التشكيلات كما كان قائداً لسرب من الطائرات في حرب 1956، أنظر: زئيف شيف.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص368.

(5) طلعت مسلم، تطور القوة العسكرية الصهيونية 1948-1988م، ورقة مقدمة إلى ندوة القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل ، جمعية الخريجين بالكويت في الفترة من 28-31 مايو 1988م، ص13.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص368.

(7) زئيف شيف، مرجع سابق، ص51-53.

(8) المرجع نفسه، ص53.

(9) رياض الأشقر، مرجع سابق، ص19.

كان في حرب عام 1967م فكان الحسم الإسرائيلي من الجو في بداية المعركة بتدمير أسلحة الجو العربية وهي في مطاراتها.

عام 1963م أرسلت إسرائيل بعثة سرية تتكون من قائد الجيش إسحاق رابين وقائد سلاح الجو إلى فرنسا، وقامت هذه البعثة بمباحثات مع قيادة الجيش الفرنسي، وقد أعلنت وكالة "اليونايتدبرس" أن هذه المحادثات كانت حول صفقة لقاذفات القنابل الفرنسية من طراز "ميراج 4" ومعدات أخرى [1] وبعد تسلم إسرائيل لهذه الصفقة فقد صرح وايزمن في مايو 1963م بقوله " في حالة نشوب حرب عربية شاملة تشترك فيها مصر بصواريخها، والأردن بطائراتها الإنجليزية، وسوريا بطائراتها السوفييتية، سنتفادى قيام العمليات ضمن حدودنا، بل سنهدد دمشق، وسنصل إلى ضفاف قناة السويس، وسنحتل الضفة الغربية، ومنبع نهر الأردن". [2]

ولقد استمر سلاح الجو الإسرائيلي في التطور حتى وصلت قوته في سنة 1964م إلى حوالي 14 ألف رجل، و 450 طائرة[3] واستمر هذا التطور فنشرت إحدى المجلات الإسرائيلية في 1965/6/22م بعض المعلومات حول صفقة طائرات هيلوكبتر جديدة تم التعاقد على شرائها من فرنسا، وقالت المجلة: "إن هذه الطائرات حديثة الصنع وهي من طراز سوبربرلون "[4] وفي مايو 1966 كشف النقاب عن صفقة طائرات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهي طائرات " سكاي هوك" وهي قاذفات نفاثة تكتيكية. [5]

قبل حرب حزيران بعام واحد أي بتاريخ 1966/4/27م سلم عيزروايزمن قيادة الجو "لمردخاي هود"، وكان سلاح الجو آنذاك يمتلك أفضل قوة حربية لسلاح الجو الإسرائيلي منذ تكوينه، فقد وصل عدد الطائرات إلى حوالي 1200 طائرة. [6]

وإلى جانب هذا العدد الكبير من الطائرات كان لا ينقضي شهر في عام 1966 بدون حدوث نشاطات وتدريبات ومناورات جوية في سلاح الجو، وعندما اقترب شهر حزيران 1967م كان سلاح الجو الإسرائيلي مستعداً للحرب، وعلم طيارو السلاح بجميع مميزات وعيوب طائرات " ميج 21" الموجودة في أسلحة الجو العربية، وكان هذا بفضل عملية ناجحة تم فيها تهريب طائرة " ميج 21" عراقية [7] إلى سلاح الجو الإسرائيلي، وقد تدرب الطيارون الإسرائيليون على كيفية اعتراض طائرات " ميج 21" التي اعتبرت رأس الحربة في أسلحة

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص244.

(2) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص657.

(3) أنيس صايغ، ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل، مرجع سابق،ص56.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، مرجع سابق، ص434.

(5) زئيف شيف، مرجع سابق، ص55.

(6) المرجع نفسه، ص55.

(7) سوف نتحدث عن العملية خلال مبحث أجهزة الأمن.

الجو العربية، ونتيجة لهذه التدريبات أصبح طيارو إسرائيل واثقين من قدرتهم على خوض الحرب. [1]

كان يقدر القادة العسكريون الإسرائيليون أن طائراتهم قادرة على القيام بست طلعات جوية في اليوم، ولقد كان بوسعهم في عام 1967 القيام بعدد أكبر من الطلعات نظراً لقرب مسارح العمليات[2] وإلى جانب هذه التدريبات والاستعدادات استمرت إسرائيل في زيادة قدرتها الجوية، فقد وصلت 50–70 طائرة ميراج إلى إسرائيل في شهر مايو 1967م من استراليا[3] كما وصلت 130 طائرة ميراج من هولندا في يونية1967م[4].

بسبب هذه القوة التي أصبح يتمتع بها سلاح الجو الإسرائيلي اعتبر في حرب 1967م أول ذراع عسكري يتم استخدامه ضد العدو، حيث أدى إلى انتصار إسرائيل بالحرب، فقد استطاع تدمير 300 طائرة مصرية خلال ثلاث ساعات، وكذلك تدمير 20 طائرة مقاتلة أردنية، كما دمر ثلثي الطائرات السورية، وحوالي 6 طائرات عراقية، وليس معنى هذا أن الطائرات الإسرائيلية لم يقع بها خسائر، بل دمرت بعض الطائرات الإسرائيلية ومات وفقد عدد من الطيارين الإسرائيليين [5] ولم يتوقف تطور هذا السلاح عند هذا الحد، بل بعد انتهاء حرب 1967م ثم إعادة تجهيز سلاح الجو مرة أخرى بما يتناسب مع الاحتياجات الأمنية، والدفاعية الجديدة، واستوعب سلاح الجو طائرات جديدة من نوع " سكاي هوك"، وهيلوكبتر، ومعدات قتالية أخرى. [6]

ج: أوضاع القوات البحرية الإسرائيلية :

إسرائيل محاطة براً من جميع الجهات بالدول العربية، فالبحر هو مجالها الحيوي والجسر الوحيد الذي يربطها بالعالم الخارجي، وعلى الشريط الساحلي يتمركز عدد كبير من التجمعات السكانية، والمرافق الهامة، وباستشرافها على البحر المتوسط تأتي تجارتها مع العالم الغربي، وتتزود بالمساعدات، والأسلحة، أما البحر الأحمر فهو الممر البحري الوحيد لميناء إيلات، ومنه تقوم بتصدير السلع المصنعة إلى إفريقيا، وإليه تصل الواردات من المواد الخام والبترول، ولهذا فقد تركزت الاستراتيجية البحرية الإسرائيلية في الأهداف التالية: [7]

أ- حماية شواطئ إسرائيل، وتأمين ممراتها البحرية.

(1) زئيف شيف، مرجع سابق، ص55–56.

(2) هيثم الأيوبي وهشام عبد الله، مرجع سابق، ص216.

(3) محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص186.

(4) المرجع نفسه، ص186.

(5) افرايم تلمي، مرجع سابق،ص269–277.

(6) المرجع نفسه، ص281.

(7) المرجع نفسه، ص283.

ب–تقديم المساندة للجيش الإسرائيلي على البر، وفي البحر.

جـ– إعاقة تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

د– دعم وخدمة المصالح الغربية التجارية، وخاصة تجارة النفط.

بسبب هذه المرتكزات رأت الدولة الإسرائيلية ضرورة في إنشاء السلاح البحري، فخلال السنوات 1948م وحتى 1956م، كان اهتمام إسرائيل الجوهري بخلق قوة قادرة على حسم الحرب في أسرع وقت كأداة استراتيجية للهجوم الخاطف، ولم يكن الاهتمام بدعم وبناء قوة بحرية فعالة على نفس المستوى. (1)

فكانت تتألف البحرية الإسرائيلية من مدمرتين " إيلات ويافا" إضافة إلى قوة صغير من الزوارق وسفن الإنزال(2) واستمر هذا التدني في سلاح البحرية الإسرائيلي حتى عشية حرب 1956م فكانت البحرية الإسرائيلية عشية الحرب تتكون من المدمرتين، و9 زوارق طوربيد، وسفينتي إنزال فضلاً عن بعض زوارق الدورية، والفرقاطات القديمة (3)، وكان معنى ذلك تدنياً شديداً في القوة الضاربة البحرية الإسرائيلية، وضعفاً شديداً في إمكانية توفير حراسة فعالة للسواحل الإسرائيلية، وهذا لم يكن يقلق القادة الإسرائيليين لأنهم كانوا يبنون استراتيجيتهم على أساس مبدأ الحرب القصيرة، وأن أي حصار بحري طويل هو احتمال غير متوقع، ولو وقع سوف يتم رفعه إن عاجلاً أو آجلاً بواسطة التدخل الدبلوماسي للقوى الكبرى، ولذلك عمدت إسرائيل إلى تخزين قدر كبير من المؤن والوقود والأسلحة، مما يجعلها قادرة على تحمل مثل هذا الحصار القصير الأمد. (4)

خلال العشر سنوات التالية لحرب 1956م لم يطرأ تغير كبير على حجم ونوعية البحرية الإسرائيلية، باستثناء حصولها على 3 غواصات بريطانية الصنع، وزيادة عدد زوارق الطوربيد إلى 24 زورقاً، وكان يحتل سلاح البحرية الإسرائيلي في الفترة التي تلت حرب 1956 نهاية السلم في الأولويات التي وضعتها رئاسة الأركان في سياسة التسليح، وذلك للأسباب السابقة وهي اعتمادها على الحرب القصيرة (5).

عام 1958م بدأت القوات البحرية المصرية بالازدياد الملحوظ (6)، ولهذا فقد بدأت البحرية الإسرائيلية تدرس التطور الخطير الذي حصل في البحرية المصرية، وأساليب القتال البحري، وكيفية الرد عليه، ومن ثم بدأت بالتعاون مع ألمانيا في تصميم صاروخ " غابرئيل" الموجه

(1) نادية عز الدين وعمرو كمال حمودة، مرجع سابق، ص73–74.

(2) محمود عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، ط1، المؤسسة العربية، للدراسات والنشر، بيروت، أكتوبر، 1979م، ص119.

(3) محمود عزمي، البحرية الإسرائيلية قبل و بعد حرب 1973، مرجع سابق، ص105.

(4) المرجع نفسه، ص105.

(5) محمود عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص122.

(6) المرجع نفسه، ص120.

بالرادار، وبالوسائل البصرية العادية على ارتفاعات منخفضة فوق سطح البحر، وبسرعة 0.6 ماك لمسافة تبلغ 22 كم ويحمل رأساً حربياً شديد الانفجار زنته 180 كلغ، وعلى أساس أنه سيوجه أساساً ضد المدمرات المصرية من طراز "سكوري" [1] وبالفعل نجحت إسرائيل عام 1962م في إنتاج هذا الصاروخ [2]، وإلى جانب هذا الصاروخ فقد اشترت أجهزة لاكتشاف ومقاومة الغواصات وأوفدت البعثات إلى الخارج بأعداد كبيرة للتخصص بهذا العمل، وأولت زوارق الانتحار عناية خاصة، واهتمت بتدريب فئات من رجال البحرية ورجال الضفادع على اقتحام الأهداف الساحلية ونسفها في أسرع وقت ممكن، معتمدين على عامل المفاجأة والسرعة. [3]

يتبين للباحث بأن تطور تسليح القوات البحرية الإسرائيلية يسير حسب تطور التسليح العربي، بحيث يبقى سلاح البحرية الإسرائيلي محتفظاً بالقدرة على الحركة، والمناورة، والمفاجأة، وفي عام 1965 أفلحت إسرائيل في التعاقد مع الترسانة البحرية الفرنسية لبناء 12 زورقاً لصواريخ بموجب تصميم ألماني، وأطلق على هذه الزوارق اسم " ساعر" [4].

وعندما قامت حرب 1967م كانت البحرية الإسرائيلية لم تفرغ بعد من مهمة بناء وتسليح الزوارق الجديدة والتدريب عليها، وكذلك لم يكن الصاروخ " غابرئيل" قد استكمل عملية تعميمه للاستخدام العملي [5] فكان هذا السلاح يضم في صفوفه في تلك الحرب 1967 ثلاث مدمرات بحرية، وغواصتين، وسفينة واحدة لمهاجمة الغواصات " ناسفة"، و 12 زورقاً، وثلاثة زوارق إنزال، وقارب دورية، وقارب حماية لموانئ. [6]

ولم تشهد هذه الحرب عمليات بحرية تذكر باستثناء محاولات إغارة وحدات ضفادع بشرية فاشلة على ميناءي الإسكندرية، وبورسعيد[7]، وبعد غرق المدمرة إيلات [8] أصبحت البحرية الإسرائيلية لا تعتمد على المدمرات، أو الغواصات [9]رغم قرار الولايات المتحدة الأمريكية تعويض إسرائيل بمدمرة من أسطولها عوضاً عن المدمرة إيلات [10]، واعتمدت على زوارق الطوربيد، وزوارق الصواريخ المزودة " بصواريخ غابرئيل" [11].

(1) محمود عزمي، البحرية الإسرائيلية قبل و بعد حرب 1973، مرجع سابق، ص108.

(2) نادية عز الدين وعمرو حمودة، مرجع سابق، ص74.

(3) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص138.

(4) نادية عز الدين وعمرو حمودة، مرجع سابق، ص74-75.

(5) محمود عزمي، دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص125.

(6) افرايم تلمي، مرجع سابق، ص283.

(7) محمود عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص125.

(8) تم إغراق المدمرة إيلات من قبل بحرية الجمهورية العربية المتحدة " مصر وسوريا" بتاريخ 21 أكتوبر 1967م.

(9) هيثم الأيوبي وهشام عبد الله، مرجع سابق، ص217.

(10) محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص351.

(11) المرجع نفسه، ص217.

ومن ذلك نستنتج أن حجم البحرية الإسرائيلية، ونوعيتها، وميزان القوى البحري لا يسمحان للبحرية الإسرائيلية إلا بالقيام بمهمة الدفاع عن الشواطئ، وبعض عمليات إنزال محدودة، أو عمليات كوماندوز برية خاصة.

ثانياً : تأثير الجيش الإسرائيلي على اتخاذ قرار حرب عام 1967م :

كانت النظرية الأمنية لدولة إسرائيل تفترض بأن دولة إسرائيل تشهد دائماً تهديدات من الدول العربية، وأنه لا يوجد لإسرائيل حلفاء تثق بهم وتستطيع الاعتماد عليهم من أي تهديد عليها، وهذا الافتراض جعل قادة إسرائيل العسكريين يعتمدون وقبل كل شيء على الجيش للحفاظ على أمن إسرائيل، وليس على التسويات السياسية، أو الاعتماد على حلفاء خارجيين. [1]

لهذا بعد الإطلاع على أوضاع الجيش الإسرائيلي، وعلى القدرة الكامنة، في أهم ثلاثة أسلحة له، وهو سلاح الطيران وسلاح البر " المدرعات" وسلاح البحرية.

يتضح أن إسرائيل تسعى، وبشكل مستمر، إلى تطوير قدراتها العسكرية، ليس من باب الخوف من الدول العربية كما تدعي، وإنما لتكون القوة الأفضل في المنطقة، وحتى تكون بقوتها رادعة للعرب، وأيضاً من أجل التهام المزيد من الأراضي العربية لتحقيق ما تصبو إليه في تكوين " إسرائيل الكبرى".

وبهذه الجاهزية التي تمتع بها الجيش الإسرائيلي كانت له اليد الأولى في الدفع لاتخاذ قرار حرب عام 1967م، لأن الجيش هو الأداة التنفيذية للحكومة، وهو الذراع المعني بالدفاع عن أمن دولة إسرائيل [2]. ففي معرض تعليق لأحد القادة العسكريين على الجيش الإسرائيلي قال: "إذا ما استثنينا الجيش السوفييتي يمكننا القول إن الجيش الإسرائيلي هو المنظمة العسكرية الوحيدة في العالم التي تسيطر سيطرة كاملة على القضايا الاستراتيجية، والتكتيكية، فشعبة الاستخبارات والشعبة التخطيطية، والتنفيذية للجيش الإسرائيلي ورئيس الأركان، هم الذي يشكلون نظرية الأمن الإسرائيلية[3] التي كانت حتى عام 1967م تعتمد على قائمة من الأولويات وهى : السرعة والمفاجئة والقدرة على المناورة وتركيز القوات وتأثير الصدمة[4] .

وما دام هذا هو دور الجيش الإسرائيلي فكان هناك –لربما– عدد من الدوافع دفعت بالجيش الإسرائيلي إلى الضغط في اتجاه اتخاذ قرار حرب 1967م، ومنها:

---

(1) ارئيل ليفنه، هدوكتريتا هتسفائت هيسرائيليت (النظرية العسكرية الإسرائيلية في الهجوم والدفاع)، إصدار الكيبوتس الموحد ، يافا جامعة تل ابيب ، ص7 (عبري).

(2) ديئير عفرون، مرجع سابق، ص71.

(3) يهودابن مئير، صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل، ترجمة بدر عقيلي، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، 1989، ص127.

(4) Edward Luttwak and Dan Horowitz,Opt. cit.,p.92

أولاً: كان الجيش الإسرائيلي ينظر لما يدور حوله في البلدان العربية بعين الحذر، منها إغلاق مضائق تيران في وجه السفن الإسرائيلية، وكذلك دخول قوات عربية الأردن، والحشد الكبير لقوات عربية بالقرب من مناطق حيوية لإسرائيل. [1]

ولهذا فقد ألمح جنرالات الجيش الإسرائيلي باتخاذ القرارات العسكرية ضد هذه التحركات، ففي عام 1966 ألقى الميجرجنرال اسحق رابين، كلمة في مجموعة من ضباط القيادة والأركان قال فيها:

" إن سوريا تقوم منذ عدة شهور بتدريب واستخدام وحدات فدائية للقتال في إسرائيل، وهي غير منظمة فتح وإن كانت تعمل بالتنسيق معها، وإسرائيل ستبقى الدول التي يجيء منها هؤلاء المتسللون مسؤولة عن أعمالهم، وإن لم توقفهم سيتخذ بحقها القرارات العسكرية ولكنها أي إسرائيل تحمل منذ الآن سوريا مسؤولية تنظيم هؤلاء وتدريبهم" [2]، ولهذا فقد كان هناك إجماع في صفوف الإسرائيليين بأن الجيش قادر على حل هذه المشكلة من خلال سياسة الردع ضد العرب عن طريق شن الحروب[3]، التي كانت تتمثل في النظرية العسكرية الهجومية التي كانت تعني " بنقل الحرب لأرض العدو والقيام بشن ضربة عسكرية مبكرة قدر الإمكان[4]، وهذا يحتمل ما دفع إلى اتخاذ قرار حرب 1967م.

ثانياً: إن الجيش الإسرائيلي يبني خططه القتالية على أساس الردع المعتمد على التفوق وشن الهجوم الإجهاضي، عندما تضعف تأثيرات الردع، وعلى ما يبدو أن هذه السياسة تتلاءم مع المصالح الدولية الواسعة، وأن إسرائيل لا تريد تحميل عبء حمايتها على الآخرين[5]، وهكذا أثبتت إسرائيل بأن الحفاظ على أمنها نابع من قوتها الشخصية في الحروب مع العرب، لذلك كان أمن إسرائيل متعلقاً بقدرتها على ردع، وكبح جماح أي عداء إقليمي لها[6].

بمعنى أن الجيش الإسرائيلي دائماً هو الذي يوجه الضربة الاستباقية، وهذا ما دفعه عندما شعر ببعض الخطر القائم والقادم من قبل الدول العربية أن يدفع إلى اتخاذ قرار حرب 1967م.

---

(1) يئير عفرون، مرجع سابق، ص71.

(2) اليوميات الفلسطينية،المجلد الرابع و الخامس، مرجع سابق، ص74-75.

(3) أرئيل ليفنه، مرجع سابق، ص28.

(4) المرجع نفسه، ص7.

(5) أبا إيبان، مرجع سابق، ص134.

(6) المرجع نفسه، ص133.

ثالثاً: إن نظريات الجيش الإسرائيلي في الأمن والردع والرد، تقوم على امتلاك التفوق الجوي الساحق القادر على حسم المعارك في الأراضي المكشوفة، أو خلق أفضل الظروف القتالية الملائمة لعمل القوات البرية بشكل يرفع كفاءة هذه القوات، ويعطيها تفوقاً يزيد عن حجمها الحقيقي بمرتين، أو ثلاث [1]، وهذا التفوق كان متوفراً لدى سلاح الجو الإسرائيلي في تلك الحرب، وهذا ما سهل المعرفة المسبقة لنتيجة الحرب، لصالح إسرائيل، ويمكن أن يكون هذا ما دفع إلى اتخاذ قرار الحرب لعام 1967، وهذا بحق ما كان في حرب 1967، فقد كانت الخطة التي رسمتها قيادة الجيش الإسرائيلي تقضي بأن تقوم الطائرات دفعة واحدة، ثم تتحول بعد ذلك إلى ثلاث مجموعات، وكان الهدف المرسوم للمجموعة الأولى هو ضرب مطارات سيناء، وتدمير الطائرات الموجودة فيها، أما المجموعة الثانية فقد كانت مكلفة بتدمير القوات الجوية في منطقة قناة السويس، وأما المجموعة الثالثة فقد كانت تطير بمحاذاة فرع دمياط في اتجاه الجنوب لتقصف مطارات الدلتا وشمال الوجه القبلي وغرب القاهرة. [2]

رابعاً: كذلك أكد موشيه ديان الصفة الهجومية الملازمة للجيش الإسرائيلي حين أجاب عن سؤال حول ما يعنيه بالقول " بأن القوات المسلحة الإسرائيلية ليست قوات دفاعية، بل هي بالمعنى الإيجابي للكلمة قوات عدوانية" فقال " ما عنيته هو أن جيش الدفاع الإسرائيلي ليس في الواقع جيشاً دفاعياً بالمفهوم العسكري للكلمة، إنه في تكتيكه العسكري، وخاصة في روحه المعنوية، ليس قنفذاً، ما يكاد يرى الخطر حتى يلملم نفسه تحت ريشه وينتظر الضربة، بل إن جيشنا بالأحرى كالثور الذي ما يكاد يحس بالخطر حتى يشحذ قرنيه استعداداً للهجوم، ولم يحدث قط أن كان جيشنا في وضع دفاعي، وهذا مهم من الناحية النفسية[3]، وبهذا تكون إسرائيل قد أثبتت أن الحفاظ على أمنها نابع من قوة جيشها على الهجوم في حالة تعرضها للخطر.

هذا دليل على دفع الجيش لاتخاذ قرار حرب 1967، عندما شعر بالخطر من الدول المجاورة له كما تدعي قيادته.

خامساً: هذا العامل يمكن أن يعد من أهم العوامل التي دفعت بالجيش الإسرائيلي إلى الضغط في اتجاه اتخاذ قرار حرب 1967، وهو حبه إلى التفوق بالقوة، وإن لم يكن فمتوازن القوى، فخلال فترة 1956-1967 أدخلت إسرائيل نظرية الردع إلى فكرها العسكري، وكانت هذه

(1) هيثم الأيوبي و هشام عبد الله، مرجع سابق، ص214.

(2) محمد جبر، مراسل حربي في الجبهة، المؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، 1971، ص25.

(3) إبراهيم العابد، مدخل إلى الاستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص67-68.

النظرية تقوم على الاحتفاظ بهامش كاف من التفوق النوعي على الجيوش العربية، مما يحول نظرياً دون قيام العرب بالحرب[1]، ولهذا تقوم إسرائيل بشن الحرب في كل مرة تشعر فيها أن هذا التوازن قد اختل لصالح العرب[2]، ولذلك فإنها لا تسمح بأن يختل ميزان القوى بينها وبين الدول العربية المحيطة، وإن كان ذلك يكلفها ثلث دخلها القومي كل عام[3]. وقبل حرب 1967 بدأ يختل هذا التوازن كما رأينا عندما بدأت مصر وسوريا بتحديث وتطوير سلاحها على أعلى المستويات، ولهذا عندما شعر الجيش بهذا الاختلال بدأ يسعى للضغط لاتخاذ قرار حرب، وكان بالفعل قرار حرب 1967م.

سادساً: أيضاً هناك دافع يدفع إسرائيل إلى المحافظة على هذا التوازن أو التفوق في القوة؛ لأنها بذلك تستطيع أن تحظى بمساعدات الدول العظمى، لأنها تستطيع أن تثبت أنها قادرة على حماية مصالحها، وحماية مصالح هذه الدول العظمى في المنطقة[4]، ولهذا يعتقد الباحث أنه من الضروري أن تظهر إسرائيل بأنها دولة قوية، ووجودها في المنطقة لا يواجه خطراً لاستمرار هذه المساعدات.

سابعاً: وهناك أيضاً دافع آخر للجيش الإسرائيلي للتأثير على اتخاذ قرار حرب 1967م، وهو جاهزية الجيش واستعداده الدائم لخوض المعارك، وهذا ما يلاحظ من خلال المناورات العسكرية السنوية التي كانت تشترك فيها جميع الوحدات، والقيادات من مختلف المستويات، وقد تميزت مناورات عام 1964 وعام 1965 عن غيرها من المناورات السابقة فقد بدأ الجيش الإسرائيلي منذ عام 1965 بإجراء مناورات تختلف في الكم، والكيف فقد اشتركت في مناورات عام 1964 قوات ضاربة كبيرة [5]، كما وتميزت مناورات عام 1965 عن المناورات السابقة بأن تمثيل العدو كان تمثيلاً حياً، فقد جرت في ظروف وأحوال قريبة من ظروف وأحوال المعركة الحقيقية، فقد تم تبادل إطلاق النار بالذخائر الحية بين الطرفين، وقصفت المدفعية قنابلها، وقذفت الطائرات قنابلها، وصواريخها، وأطلقت الرشاشات والبنادق طلقاتها[6].

(1) ارئيل ليفنه، مرجع سابق، ص79.

(2) صلاح زكي أحمد، نظرية الأمن الإسرائيلي، ط1، دار ابن زيدون، دار الوسام، بيروت، 1986م، ص130.

(3) المرجع نفسه، ص130.

(4) أرئيل ليفنه، مرجع سابق، ص79.

(5) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص601.

(6) المرجع نفسه، ص603.

فقد جاء في الصحف الإسرائيلية الصادرة بتاريخ 1965/11/3م أنه بدأت فجر 1965/11/29م، في مكان ما في النقب، مناورات كبرى اشتركت فيها مختلف قطاعات الجيش، بما فيها جنود الاحتياط، وأشير إلى أن الغرض من هذه المناورات اختبار قوة الجيش ومناعته وقدرته على مواجهة العدو [1]، و الناظر والممحص لهذه المناورات سيعرف أن الجيش كان بالفعل يستعد لحرب حقيقية مخطط لها من قبل الساسة في الحكومة الإسرائيلية، وأن هذه الجاهزية للجيش الإسرائيلي جعلت الساسة يسرعون في اتخاذ قرار حرب عام 1967م، لكسب الوقت، ولعامل المفاجأة، ولم تتوقف جاهزية الجيش عند هذا الحد، بل كانت جنرالات هذا الجيش تقوم بالتدرب على قيادة الجيش في حرب العصابات، فقد وصل الميجر جنرال موشيه ديان، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إلى سايجون في فيتنام في 25 تموز 1966 لمرافقة الدوريات الأمريكية ومعرفة وسائلها في قتال العصابات. [2]

ثامناً: الدافع الديني وهو إقامة دولة إسرائيل على " أرض إسرائيل(فلسطين) الأرض الموعودة من قبل الرب"، فدائماً يقوم القادة الإسرائيليون بالضرب على وتر الدين كلما شعروا أنهم بحاجة إلى شحذ الهمم وشد العزائم، ودائماً كانوا يعتبرون أن مهمة إقامة هذه الدولة، من مهام الجيش وذلك ما جاء على لسان الميجر جنرال موشي ديان حين قال: "لا تقتنعوا بما استوليتم عليه، فإن علينا أن نضاعف الجهد حتى نحقق ما نصبو إليه" كما قال: "إن مهمة الاستعداد للحرب تقع على عاتق الشعب ومهمة القتال لتحقيق إقامة الإمبراطورية الإسرائيلية الموعودة تقع على عاتق الجيش" [3] وهذا الدافع يمكن أن نعتبره دافعاً غير مباشر إلى دفع الجيش للمساهمة في اتخاذ قرار حرب 1967م.

أخيراً هذه الدوافع مجتمعة يمكن اعتبارها من المؤثرات المهمة التي أثرت على اتخاذ قرار حرب 1967م.

إضافة لتلك الدوافع فإن كل دولة تحاول البحث في أفضل الطرق لتحقيق أهدافها السياسية، والعسكرية، وذلك من خلال إشراك السياسيين، والعسكريين في صنع القرار، وهذا ما كان في إسرائيل فمنذ الخمسينيات طلب القادة السياسيون الإسرائيليين من العسكريين، أن يشاركوهم في القرار السياسي لتحقيق الأهداف المطلوبة من هذه القرارات. [4]

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، مرجع سابق، ص434.

(2) اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع والخامس، مرجع سابق، ص51.

(3) نافتالي لولافي، تاريخ حياة موشي ديان، دار معارف، تل أبيب، 1969، ص114.

(4) دافيد العزار، يحسيى هجوملين بن هديرج همديني (العلاقات المتبادلة بين المستوى السياسي والعسكري)، إصدارات عمكيم، تل أبيب، 1980، ص55، (عبري) .

عندما بدأت الاجتماعات الخاصة بمناقشة أزمة 1967 كان رئيس الأركان إسحاق رابين، ورئيس الاستخبارات يحضران بصورة مستمرة، وقد دفعوا في اتجاه قرار حرب 1967[1] وهذا ما يؤكده رئيس الموساد في مذكراته؛ إذ يقول: "إن الضغط على أشكول من جانب أركان الجيش والوزراء المؤيدين لشن حرب تعاظم في الأيام الأخيرة من أيار، وقد هول قادة الجيش على مسمع أشكول من أن إسرائيل ستتعرض قريباً إلى هجوم عربي شامل"[2].

كما يمكن القول بأن قادة الجيش كانوا قد سيطروا خلال سنوات الستينيات على مواقع مهمة في القيادة السياسية، وهذا يعني أنهم كانوا مطلعين على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها ومنها قرار حرب 1967م، ولو أنهم لو لم يكن لهم دافع وراء اتخاذ قرار حرب 1967م لوقفوا في وجه تنفيذه ولعارضوه ولكن تنفيذ هذا القرار يعني موافقة قادة الجيش عليه وتنفيذه.

(1) نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، 1983، ص165.

(2) مقال بعنوان (رئيس الموساد إيان عدوان 1967)، جريدة الأيام 22-6-2006 .

المبحث الثاني

أوضاع أجهزة الأمن الإسرائيلية بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967م

أولاً : الأوضاع العامة للأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

ثانياً : أوضاع أجهزة الأمن الإسرائيلي في المنطقة العربية.

ثالثاً : التحالف الاستخباري الإسرائيلي الأمريكي وعلاقته بقرار حرب 1967م.

رابعاً : دور أجهزة الأمن الإسرائيلية في اتخاذ قرار حرب 1967م.

أولاً : الأوضاع العامة للأجهزة الأمنية الإسرائيلية:

لم يستمر التشكيل الثالث للاستخبارات الإسرائيلية برئاسة إيسرهارئيل فترة طويلة، نظراً لأن ولاية بن غوريون للسلطة اتصفت بتسخير أجهزة الاستخبارات لخدمة مصالحه الحزبية، وإقصاء أعدائه الشخصيين[1]، ورغم هذا كان عهد ايسر ومساعديه مليئاً بالعمليات الناجحة، إلا أنه اتسم بفشل ذريع، لأنه لم يعرف مسبقاً بصفقة الأسلحة التي وقعت بين الكتلة الشرقية ومصر، ولم يعرف أيضاً حجم الصفقة ومزايا الأسلحة الجديدة. [2]

كما ويتميز عهد إيسرهارئيل بمنافسة شديدة بينه وبين مدير الاستخبارات العسكرية العقيد " بنيامين جيبلي "، وحسمت هذه المنافسة لصالح إيسرهارئيل، بعد أن أصبحت الاستخبارات العسكرية خاضعة لسلطة وزارة الدفاع، وكان بنحاس لافون آنذاك وزير للدفاع[3].

ومع عودة بن غوريون تدعم موقف هارئيل، وقام بعدد من العمليات الجريئة، لكن وقع خلاف بينه وبين بن غوريون، بسبب الأسلوب المتبع لمواجهة قضية العلماء الألمان[4] في مصر، هذا الخلاف أدى إلى استقالة ايسر هارئيل في 1963/3/25 رغم الصداقة القوية التي كانت تجمع الاثنين، ولم يكن أمام بن غوريون إلا إعادة تشكيل الاستخبارات الإسرائيلية من جديد[5]،واتصف عهد هارئيل بصراع حاد على السلطة، داخل أجهزة الاستخبارات والأمن[6].

ورغم هذا احتفظت أجهزة الأمن والمخابرات بنفس البنية، ولم تتغير إلى حد كبير خلال حرب 1956، وحرب 1967، ففي السنوات الأولى من الستينيات قامت الحكومة الإسرائيلية بإجراء بعض التغييرات في بنية هيئة الأمن، والمخابرات، وواجباتها، وكثير مما تم في هذه الأجهزة من تغيرات كان يعتمد على العلاقات الشخصية بين بن غوريون، ومديري الأجهزة، ورؤساء أقسامها[7]

ففي عام 1963 ترأس الجنرال " مئير عميت " جهاز الموساد، وأسند للعقيد " اهارون ياريق " رئاسة الاستخبارات العسكرية[8]، ولم يحصل مئير عميت على نفس الصلاحيات التي كان هارئيل يحظى بها، ولم تكن الوظيفة سهلة، وقد شكل عميت سابقة كأول رجل من خارج

---

(1) عبد الكريم أبو الفدا، مرجع سابق ، ص14.

(2) نزار عمار، مرجع سابق، ص14.

(3) عبد الكريم أبو الفدا، مرجع سابق، ص59.

(4) قضية العلماء الألمان هي مجموعة من العلماء كانت تطور صواريخ مصرية من نوع الظافر والقاهر وقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن هذه الصوارخ تستطيع تغطية جميع المدن الإسرائيلية وكانت تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية تقول أن هذه الصواريخ بدائية الصنع وقد اعتبر ايسر موضوع التطوير خطراً كبيراً على أمن إسرائيل وخاصة وجود الخبراء الألمان في مصر وطلب القيام بحملة علنية تتضمن هجوماً على الحكومة الألمانية. انظر نزار عمار، الإستخبارات الإسرائيلية.

(5) نزار عمار، مرجع سابق، ص15.

(6) المرجع نفسه، ص14.

(7) الوثائق السرية للـ (C.I.A)، مرجع سابق، ص15.

(8) عبد الكريم أبو الفدا، مرجع سابق، ص59.

الموساد يتولى رئاستها، وواجه عميت صعوبة في الحلول محل هارئيل[1]، ومما ساعده على تخطي هذه المشاكل، استقالة بن غوريون وتعيين ليفي أشكول كرئيس وزراء جديد، فلقد أبدى أشكول اهتماماً كبيراً بالمخابرات، وكان يقدر عمل الموساد، وبما أن أشكول كان وزيراً للمالية، قبل ذلك فقد كان يفهم الأمور المالية وتكاليف هذا الجهاز، ولهذا زاد من ميزانية الموساد، وقد أدت هذه الزيادة إلى إصلاح الوكالة السرية[2].

كما وأن التغييرات التي حدثت في الوكالة، في عهد عميت، أدت إلى بعض التحسينات في الفرص أمام النساء اللواتي شققن طريقهن إلى المراتب العليا، إلى أن أصبحن مسؤولات عن مجالات مهمة[3]، كما واتصف عهد عميت بالمسؤولية الجدية، والانسجام التام، بين أجهزة الاستخبارات، وقد تمكن من القيام بزرع عدد من عملائه من أمثال (إيلي كوهين)، [4] وكذلك جمع معلومات لعبت دوراً حاسماً في حرب 1967، وقد ظل في منصبه حتى نهاية حرب عام 1967م. [5]

وقد أصبحت أجهزة المخابرات الإسرائيلية عام 1966 تحظى بوزن سياسي مؤثر بصفتها من أشهر، وأكبر الأجهزة الأمنية، وأصبحت تخضع إلى رقابة ثلاث جهات وهي: مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء المصغر، ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست[6]. ويوضح المحلل السياسي (سالزبور غودو) أهمية الاستخبارات في إسرائيل، فيذكر بـ: "إن الاستخبارات مؤسسة هامة لأية دولة من الناحية الدبلوماسية والعسكرية، وينطبق ذلك على إسرائيل لسببين: أولهما يعود إلى طبيعة تدرج الجنرالات عندها إلى مراكز سياسية عالية كرئيس للوزراء، وبهذا يأتي إلى الحكم المدني رجال تعلموا كيف يبنون قراراتهم استناداً إلى معلومات استقوها بالطرق التكتيكية، والثاني أن إسرائيل دولة صغيرة محاطة بالأعداء وتعتمد على احتياطي عسكري سريع التحرك بدلاً من قوات محترفة، ومن هنا كان اعتمادها على استخبارات دقيقة، وتقديرها لها أكثر مما هو قائم في البلدان الأخرى، وبهذا تتجنب عملية استنفار القوات؛ لأنه يكلفها تكلفة باهظة، ويخل بالحياة الاقتصادية العادية، ولا تلجأ إليه إلا في حالات الخطر الشديد، وحينما يفلت زمام الاستخبارات في إسرائيل) [7]، إذن تكمن أهمية هذا الجهاز بأنه

(1) يوسى ميلمان ودان رافيف، أمراء الموساد، ترجمة محمود برهوم، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص103-106.

(2) المرجع نفسه، ص106-107.

(3) المرجع نفسه، ص106-107.

(4) هو يهودي كان يعيش في مصر جند من قبل الاستخبارات الإسرائيلية " الموساد" وكان قد تلقى تدريبات في إسرائيل ثم أعيد إلى مصر وكان بعد عودته يعمل عامل الراديو في جماعة التجسس وقام بوظيفته خير قيام ولم يكن أي بث يشرف عليه إيلي يحتاج إلى الإعادة مرة ثانية وكثيراً ما أرسلت قيادة الموساد تهانيها له ولرفاقه وفي الوقت نفسه وقعت في مصر تغيرات أدت على نحو غير مباشر إلى وضع نهاية كئيبة لعملياتهم التجسسية الناجحة .انظر : دينس ايزنبرغ، الموساد جهاز المخابرات الإسرائيلية،ص49.

(5) عبد الكريم أبو الفدا، مرجع سابق، ص59.

(6) أنور خلف و وجيه الحاج سالم، الوجه الحقيقي للموساد، ط1،دار الجليل للنشر والدراسات و الأبحاث الفلسطينية، عمان، 1987م ، ص51.

(7) نزار عمار، مرجع سابق، ص29-30.

أوكلت له مهمة جمع المعلومات عن قوات الأعداء واستعداداتها، حيث يقوم الجهاز بنشاطين في مجالين هما:

1- جمع المعلومات التكتيكية عن جيوش العدو.

2- جمع معلومات استراتيجية تتعلق بدراسة الدوافع الاقتصادية، والاجتماعية لدولة العدو.[1]

وسوف نتحدث بشيء من الاختصار عن أوضاع أهم مؤسسات الاستخبارات الإسرائيلية ألا وهى الموساد، والشين بيت.

أ : جهاز الموساد:

تجدد هذا الجهاز في العام 1953 من مجموعة الإداريين، ومندوبي الميدان، في قسم الاستعلام التابع لمنظمة الهاغاناه[2]، وتطور ليتولى عدة مهمات، هي :-[3]

1- إدارة شبكات التجسس في كافة الأقطار الخارجية، للحصول على المعلومات السرية في المجالات السياسية، والعسكرية، وغيرها.

2- إدارة فرع المعلومات العلنية لاستخلاص كافة المعلومات التي ترد في النشرات، والصحف، والدراسات الأكاديمية، والاستراتيجية في أنحاء العالم.

3- وضع تقييم للموقف السياسي والاقتصادي للدول العربية، مرفقاً بمقترحات وتوصيات حول الخطوات الواجب اتباعها، في ضوء المعلومات السرية.

وحتى العام 1956 كان الموساد وكالة صغيرة جداً وكان الرجال الكبار فيها قليلين جداً، وكانوا قد أتوا إليها من شعبة الأمن، الشين بيت، وذلك بعد أن استقال غالبية رجال الشعبة السياسية[4]، ولقد ألحق بهذا الجهاز في عام 1958 مدرسة لتدريب المندوبين والعملاء، مركزها الرئيسي في حيفا، يتم فيها التدريب على قواعد العمل السري والأعمال التخريبية[5]، وهكذا أصبح جهاز الموساد يضم بين أعضائه خبراء في شؤون التجسس، عملوا في أجهزة الاستخبارات الغربية، وأحيلوا إلى التقاعد فيها، بالإضافة إلى خبراء، ومستشارين في الشؤون السياسية والاقتصادية[6]، وهكذا أصبح الموساد يحظى بوزن سياسي مؤثر بصفته من أشهر وأكبر الأجهزة الأمنية في العالم، وتخضع أعمال الموساد كباقي أجهزة الأمن إلى رقابة ثلاث جهات وهي مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء المصغر، ولجنة الخارجية والأمن في

(1) افرايم تلمى، مرجع سابق، ص290.

(2) نزار عمار، مرجع سابق، ص22.

(3) تسفي عوفر وآفي كوبر، مودعوت شيل آمان فبيتحون ليئومي (معلومات استخبارتية وأمن وطني)، إصدار وزارة الدفاع، تل أبيب، 1987، ص126 (عبري).

(4) أنور خلف و وجيه الحاج سالم، مرجع سابق، ص51.

(5) نزار عمار، مرجع سابق، ص22.

(6) المرجع نفسه، ص22.

الكنيست[1]، وسوف نتحدث عن أهم أعمال الموساد عند الحديث عن أوضاع أجهـزة الأمـن الإسرائيلي في المنطقة العربية.

ب : جهاز الشين بيت :

إن اسم هذا الجهاز عبارة عن الحروف الأولى للكمات العبرية " شيروت بتاحون كلالـي" أي مصلحة الأمن العام، ويسند إلى هذا الجهاز واجبات الأمن الداخلي، أو المباحث الـسياسية، [2] ومن مهماته الأساسية جمع المعلومات عن النشاطات المعادية للسلطات الإسرائيلية في الداخل، والمقصود بها نشاط المواطنين الفلسطينيين، والخلايا السرية للثورة الفلسطينية، كما يدخل فـي نطاق مهماته كشف الشبكات المضادة، التابعة للدول العربية، التـي تحـاول الـدول العربيـة زراعتها في إسرائيل، إضافة إلى مراقبة نشاط الجماعات اليـسارية غيـر الـصهيونية فـي إسرائيل[3]، ولهذا فمنذ عام 1953 جمع أرشـيف كامـل لكافـة الفلـسطينيين داخـل دولـة إسرائيل[4]، وظلت مهمة الشين بيت، قبل عدوان حزيران في عام 1967، تقتصر على المهام التقليدية التي يقوم بها أي جهاز أمني منوط به النشاط الأمني التقليدي في بلد مـن البلـدان[5]، إضافة إلى ذلك كان موظفو هذه الوكالة، أشبه بأسرة صغيرة، لهم خلفية مشتركة؛ إذ خـدموا في الجيش البريطاني، أو الهاجاناه، كما كانوا بصورة رئيسية من القطاع الاشكنازي للـسكان اليهود[6]، وكانت تفاصيل عملياتهم خاضعة للرقابة بعيداً عن الصحافة وكان من غير القانوني، معرفة أي من موظفي هذا الجهاز، وبلغ عدد القوة بأكملها حوالي 500 شـخص حتـى عـام 1967 [7]، ولإنشاء شبكات الاستخبارات الكبيرة للشين بيت، كان هناك حاجة ماسـة لزيـادة القوة البشرية لديها كما تغيرت الصورة الاجتماعية لموظفي الشين بيـت، وكـان المتحـدثون باللغة العربية، الذين أصبحوا الآن ضروريين، كانوا يوجدون في فئة الـسفارديم الـشرقيين، ولهذا كان لا بد من إشراكهم داخل الشين بيت. [8]

(1) أنور خلف و وجيه الحاج سالم، مرجع سابق، ص51.

(2) نزار عمار، مرجع سابق، ص25.

(3) تسفي عوفر وآفي كوبر، مرجع سابق، ص126.

(4) نزار عمار، مرجع سابق، ص26.

(5) مفيد عواد، مقاطع من حرب الجاسوسية العربية الإسرائيلية، ط1، دار البراق، عمان، 1987، ص53.

(6) يوسى ميلمان ودان رافيف، مرجع سابق، ص146.

(7) المرجع نفسه، ص139.

(8) يوسى ميلمان و دان رفيق، مرجع سابق، ص146.

ج : جهاز أمان (الإستخبارات العسكرية) :

إن اسم هذا الجهاز (الأمان) عباره عن اختصار للكلمتين العبريتين (أرغـون مـوديعين)، أى مكتب الإستعلام، ويتبع هذا الجهاز وزارة الدفاع، ويعتبر رئيس أمان عضواً في رئاسة هيئـة الأركان العامة برتبة عميد [1]و يساعده أربعة أجهزة،-كما ينص بذلك التـشكيل العـسكري- وهى[2]:

1- جهاز الإستخبارات في الجيش.
2- جهاز الإستخبارات لسلاح الجو.
3- جهاز الإستخبارات البحرية.
4- جهاز مكافحة التجسس.

وأمان مسؤولة عن جمع المعاومات العسكرية و الجغرافية و الإقتصادية ، وعلى وجه الخصوص حول الدول العربية ، وهى مسؤولة عن أمن القوات المسلحة و المناطق التى تحتلها إسرائيل[3]و هناك مهمة أخرى ألقيت على عاتق الإستخبارات العسكرية و كانت سرية جداً تتعلق بالعمليات العسكرية ، كما كلفت أمان بمسؤولية الرقابة العسكرية على الصحف و الإذاعة و الرسائل[4]

ثانياً : أوضاع أجهزة الأمن الإسرائيلية في المنطقة العربية :

إن النشاطات التي بذلها بن غوريون مع القادة الصهيونيين في مجال التجسس والتنظيمـات الاستخبارية، كانت جميعها تتمحور حول هدف مركزي، يتمثل بملء الفـراغ الـذي أحدثتـه الأعمال والمجازر الإرهابية التي قامت بها الهاغاناة والعـصابات الأخـرى، ضـد الـسكان العرب، والتي أدت إلى تهجيرهم من قراهم ومدنهم وأصبح العنصر البشري الهاجس الأكبـر في مخططات الزعماء اليهود، من هنا كان تهجير اليهود من البلاد التـي يـسكنونها، هـدفاً رئيسياً بحد ذاته، كما أصبحت الدول المجاورة لإسرائيل الهـدف الأساسـي فـي الممارسـة والتفكير الإسرائيلي[5].

فلقد كلف جهاز الاستخبارات العسكرية القسم السياسي في وزارة الخارجية، بالمسؤولية عـن جمع المعلومات الاستخباراتية عن الدول العربية، والأجنبية، و تزويـد الاسـتخبارات بهـذه المعلومات، ولكن هذه المهمة فشلت ولهذا قام جهاز الاستخبارات بإرسال جواسيس وعملاء له

(1) نزار عمار، مرجع سابق، ص23.
(2) المرجع نفسه، ص23.
(3) الوثائق السرية للـ (C.I.A)، مرجع سابق ، ص38.
(4) عوددت غرانوت، مرجع سابق، ص41.
(5) صالح زهر الدين، المنطقة العربية في ملف المخابرات الصهيونية، ط1، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، نوفمبر، 1985، ص75.

إلى المهمات الموكلة لهم[1]، ولذلك أصبحت قضية زرع العملاء، والجواسيس الإسرائيليين حلقة مهمة في سلسلة المشروع الإسرائيلي وعندما كانت الصهيونية تلقى معارضة واسعة في البدء، في تنفيذ مشروعها بإقامة الدولة الإسرائيلية، حتى من اليهود أنفسهم، كان لا بد عندها من استخدام الوسائل الكفيلة باستقطابهم، والالتفاف حول قضيتها ومشروعها. [2]

وهنا فقد استخدمت الاستخبارات الإسرائيلية أسلوب الإرهاب، لدفع اليهود المقيمين في الأقطار العربية إلى الهجرة للدولة الإسرائيلية، وأيضاً لأسباب منها إضعاف أمن هذه البلاد، وكذلك جمع المعلومات عنها.

ففي العراق قامت الاستخبارات الإسرائيلية بعدد من العمليات؛ ففي 1951/1/14م قام أحد العملاء بإلقاء قنبلة على " باب هيكل مسعودة" أدت إلى مقتل ثلاثة يهود عراقيين وعلى إثر هذه العملية هاجر أغلب اليهود من العراق والذين كانوا يقدرون بحوالي 130 ألف يهود عراقي [3]، وكذلك في نفس العام 1951، طلب بن غوريون من الاستخبارات الإسرائيلية، التركيز بشكل خاص على العراق، وبالتحديد الجيش العراقي، واستطاعت المخابرات الإسرائيلية أن تقيم تنظيماً لها في بغداد ولكن سرعان ما كشف أمر هذا التنظيم وتم إلقاء القبض عليه[4]، وبهذا تكون الاستخبارات العراقية قد وجهت ضربة قاصمة للاستخبارات الإسرائيلية[5]، ولكن الاستخبارات الإسرائيلية لم تيأس، واستمرت في تجنيد هذه الشبكات، ففي عام 1966م اكتشفت أجهزة الأمن العراقية سلسلة من تسع شبكات للتجسس الإسرائيلي[6]، وفي عام 1967 دوت أصوات عدة انفجارات في أنحاء مختلفة من العراق، وكانت تستهدف هذه التفجيرات منشآت النفط العراقي، وكانت تهدف إلى شل القوة الاقتصادية للعراق، و إشاعة الذعر والإرهاب في صفوف الشعب، وإعلان مسؤولية بعض الجهات السياسية عن هذه العمليات، بهدف خلق انقسامات داخلية وكادت هذه الخديعة أن تنجح، لولا كشف عن خيوط شبكة تجسس إسرائيلية، واعترفت بمسؤوليتها عن هذه الحوادث. [7]

من ذلك يستنتج الباحث بأن الاستخبارات الإسرائيلية، إلى جانب قيامها بالعمليات التخريبية لدفع اليهود إلى الهجرة إلى إسرائيل، فإنها في نفس الوقت تحاول جمع معلومات مهمة حول القدرات العسكرية، والاقتصادية، إلى جانب تحطيم الاقتصاد الوطني، إشاعة جو الاضطراب والقلق وعدم الاستقرار، ويرجع ذلك لأن إسرائيل تدرك أن القوة الذاتية، والاقتصادية،

(1) روبين شيلوح، مرجع سابق، ص130.
(2) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص76.
(3) عبد الكريم أبو الفدا، مرجع سابق، ص67.
(4) نزار عمار، مرجع سابق، ص39.
(5) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص77.
(6) نزار عمار، مرجع سابق، ص39.
(7) نزار عمار، مرجع سابق، ص91.

والمعنوية، لكل دولة عربية قادرة على بناء قوة عسكرية، قادرة على مجابهة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

بالانتقال من العراق إلى مصر، فقد اعتبرت مصر العدو رقم واحد لإسرائيل، باعتبارها أكبر دولة عربية وأرفعها شأناً.

لهذا قررت المخابرات الإسرائيلية مد أعمق الجذور في أراضيها[1] ففي عام 1951 أوعزت الاستخبارات الإسرائيلية إلى أحد كبار مسؤوليها بالعمل لإقامة شبكة تجسس في مصر، وبالفعل تشكلت هذه الشبكة وكان من مهامها تنفيذ عمليات تخريبية، ضد المصالح الأمريكية والبريطانية، وبدأت العمليات التخريبية فعلاً في القاهرة والإسكندرية ضد مصالح دبلوماسية واقتصادية، وبريطانية وأمريكية[2] وكانت أهداف هذه العمليات هي:- [3]

1- لتثبت إسرائيل أن مصر دولة ضعيفة، لا تستطيع حماية أمنها ذاتياً.

2- تكريس الوجود العسكري البريطاني، الذي كانت إشارات البدء بمفاوضات سحْبه من مصر قد انطلقت من جانب عبد الناصر.

3- منع صلة الحوار التي بدأت بين مصر والولايات المتحدة، مع انطلاقة ثورة 23 يوليو 1952م.

4- أراد بن غوريون، على الصعيد الشخصي، إسقاط حكومة موشيه شاريت، في حال كشفت هذه العمليات، وإعادته إلى الحكم، وهو ما حصل فعلاً من خلال فضيحة لافون وهى: في الثاني من تموز 1954 نفذت شبكة التجسس في مصر أول عملية حيث قامت بوضع قنبلة في صناديق البريد في حي الرمال في الإسكندرية وكانت الأضرار قليلة وفي 1954/7/14 وضعت قنابل في المكتبات الأمريكية في القاهرة والإسكندرية وهناك كانت الإضرار لا تذكر وفي 23 تموز اتسع نشاط العمليات، فقد خرجت مجموعات الشبكة حاملة قنابل نحو دارين للسينما في القاهرة والإسكندرية، وقد اشتعلت إحدى القنابل في جيب عضو الشبكة فيليب تتنزن وتم الكشف عن هذه الشبكة[4]، وقبض المصريون على معظم أفرادها، و نجح عميل واحد بالهرب إلى سوريا، وهو " إيلي كوهين" ومنذ عام 1961 إلى 1965، نشط " كوهين" في دمشق حيث نجح في إقامة العديد من الصلات بالمؤسسة السورية، وتم إلقاء القبض عليه فيما بعد وحكم عليه بالإعدام ونفذ هذا الحكم في مايو 1965م[5]وعندما نشرت أخبار إكتشاف هذه المجموعة نشب خلاف في الزعامة الإسرائيلية، حول من أعطى الأوامر لتنفيذ هذه

(1) فلاديمير ميخائيلون، إرهابيو الموساد، دار التقدم، طبع في الاتحاد السوفيتي ، 1987، ص48.

(2) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص77.

(3) فلاديمير ميخائيلون، مرجع سابق، ص54-55.

(4) نزار عمار، مرجع سابق،ص71.

(5) الوثائق السرية للـ (C.I.A)، مرجع سابق، ص38.

العمليات فزعم رئيس شعبة المخابرات أنه تلقى الأمر من وزير الدفاع وهذا الأمر حرر يوم السبت 1954/7/17م ولكن اتضح بأن العمليات بدأت قبل هذا الموعد ولهذا زعم وزير الدفاع بنحاس لافون بأن العمليات بدأت قبل إعطاء الأوامر من طرفه، وقد شكلت لجنة تحقيق بهذا الموضوع واستقال بنحاس لافون من منصبه وهذا ما يطلق عليه " بالعملية المخزية" أو فضيحة لافون[1]

لم تتوقف المخابرات الإسرائيلية إلى هذا الحد، ولكنها تمادت في نشاطاتها التجسسية في الأراضي العربية[2] فبعد حرب سيناء 1956، تركزت جهود المخابرات الإسرائيلية على هدفين رئيسيين هما تجنيد عملاء عرب في البلاد العربية، وزرع إسرائيليين متنكرين كعرب، أو كأجانب في العواصم العربية[3].

وفي 19 مايو 1960 نجح الأمن المصري في القبض على ست شبكات تعمل لحساب إسرائيل، وفي 19 إبريل 1961 تم القبض على امرأة يونانية، ومن ثم تم الكشف عن شبكتي تجسس يونانيتين تعملان في خدمة المخابرات الصهيونية، وفي 30 إبريل 1961 تم كشف شبكة التجسس الأكثر خطورة في التاريخ المصري، وكان يديرها مصري من أصل أمريكي، وفي 8 مايو 1962م كشف الأمن المصرى شبكة تجسس أخرى [4].

رغم هذا لم تتوقف المخابرات الإسرائيلية عند ذلك، بل ظلت مصر وسوريا الحلقتين المركزيتين في سلسلة المخطط الصهيوني، لأنهما كانتا الدولتين العربيتين الأكثر إزعاجاً للدولة الإسرائيلية، لهذا استمرت إسرائيل في زرع الجواسيس، وقامت بالتنسيق مع عدد من أجهزة المخابرات الغربية، ومنها الفرنسية والبريطانية[5]، ورغم هذا الاهتمام الكبير من قبل المخابرات الإسرائيلية، بالعدوتين سوريا ومصر، إلا أنه كانت هناك معلومات سرية، لم تستطع هذه المخابرات الوصول إليها، ومنها صفقة الأسلحة المصرية التشيكية، فلقد فاجأ الرئيس المصري جمال عبد الناصر العالم كله، بالإعلان عن صفقة أسلحة جديدة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا، واعتبرت إسرائيل هذه الصفقة خطوة تحضيرية مصرية للهجوم على إسرائيل[6]، وكانت صفقة الأسلحة هذه بمثابة مفاجأة تامة لمجموعة الاستخبارات الإسرائيلية، وكان هناك من اتهم الموساد بالفشل الذريع، لأنه لم يعرف عنها شيئاً. [7]

(1) نزار عمار، مرجع سابق،ص76.

(2) الوثائق السرية للـ (C.I.A)، مرجع سابق، ص39.

(3) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ،الجواسيس في أرض الميعاد، ، مكتب الأرض المحتلة، قسم المعلومات، 1972م، ص153.

(4) المرجع نفسه، ص154.

(5) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص82.

(6) عوددت غرانوت، مرجع سابق، ص62.

(7) المرجع نفسه، ص62.

ولم يكن هذا هو الخطأ الوحيد من قبل الاستخبارات الإسرائيلية، بل إنه في 11 مـــايو 1962 أدهشت مصر العالم كله بإطلاقها أربعة صواريخ بنجاح، وأعلن جمال عبد الناصر بفخر أمام جمع كبير، بأن هذه الصواريخ قادرة على تحطيم أي هدف، أو كل الأهداف الواقعـــة جنـــوب بيروت، وعندها تساءل العديد عن الاختصاصيين السياسيين والعسكريين في إســـرائيل: هـــل قامت إسرائيل باتخاذ التدابير الملائمة؟ وما المعروف لديها عن المـــشروع المـــصري؟ وتـــم التأكيد بسرعة على أن ما تم عمله في هذا المجال ليس كثيـــراً، وألقـــي اللـــوم علـــى جهـــاز الاستخبارات الإسرائيلي [1]، وحاول " ايسرهارئيل" أن يقلل من أهمية هذه الصواريخ، وقـــال إنها بدائية الصنع، وتحتاج مـــصر إلـــى حـــوالي 5 ســـنوات لتعـــديل صـــواريخها، ووعـــد "ايسرهارئيل" بن غوريون بالحصول على كل المعلومات خلال أشهر قليلة، فبدأ جهاز الموساد بتقوية شبكاته لهذا الغرض، في نفس الوقت استمرت الشرطة المصرية فـــي مطـــاردة هـــذه الشبكات [2].

أخيراً يرى الباحث بأن التجسس في البلاد العربية، من أدق الأعمال التي تقوم بها المخابرات الإسرائيلية على الإطلاق، وقد تم العمل به، والتخطيط له بدقة وحذر، حتـــى أن الإســـرائيليين ابقوا أفواههم مقفلة بشأنه، ولقد كان ممنوعاً التحدث بشأنه، إلى درجة أن مصدر المعلومـــات الوحيد بشأنه كانت الصحافة العبرية، والتي لا تنشر بالطبع أخباراً دقيقة.

ثالثاً : التحالف الاستخباري الإسرائيلي الأمريكي وعلاقته بقرار حرب 1967:

تشكل الاستخبارات الإسرائيلية جزءاً من التحالف الامبريالي العالمي، ولذلك تعمـــل بالتنـــسيق مع عدد من الأجهزة الاستخبارية والقمعية في الدول التي تنتمي إلى هذا التحالف، وعلى رأس هذه الأجهزة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وتعتبر لجان التنسيق بـــين الاســـتخبارات الإسرائيلية والأجهزة الاستخبارية الأخرى، من أهم المصادر الخارجية للمعلومات التي تـــرد لدولة إسرائيل، وقد توصلت الاستخبارات الإسرائيلية إلى عقد اتفاقيات تبادل المعلومـــات مـــع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، منذ بدايـــة عقـــد اتفاقيـــات التعـــاون العـــسكري بـــين الدولتين. [3]

وإن هذه العلاقات والاتفاقيات، وبالأخص مع الولايات المتحدة، جعلت المخابرات الإسرائيلية تستفيد من الوسائل التقنية للتجسس، كالأقمار الصناعية، التي لا يستطيع الاقتصاد الإســـرائيلي

(1) الجواسيس في أرض الميعاد، مرجع سابق، ص171.

(2) المرجع نفسه، ص172.

(3) عبد الكريم أبو الفدا، مرجع سابق، ص65.

أن يتحمل تكاليفها، وبالمقابل تقدم الاستخبارات الإسرائيلية خدمات للولايات المتحدة في التجسس على دول أخرى، وتدبير الانقلابات، والنزاعات الطائفية ، وتهريب الأسلحة للحركات الانفصالية [1]، وذكر البروفسور " نيس" أحد الخبراء الأمريكيين في شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية، في تصريح صحفي " أن التعاون الأمريكي مع إسرائيل في مجال التجسس والاستخبارات، لم يحدث له مثيل من قبل، وهو شيء لا يصدق لهوله، ويتجاوز كثيراً الترتيبات النووية الخاصة المعقودة مع بريطانيا". [2]

فمنذ أواخر الخمسينيات كانت (السي.أي.إيه) [3]، قد عقدت شراكة وثيقة مع جهاز الاستخبارات الإسرائيلي، وذلك للتصدي لمصر المدعومة من الاتحاد السوفييتي، والتي شكلت خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة، فقد ظلت العلاقة سرية إلى جانب إقامة علاقة علنية بين واشنطن وتل أبيب، ومما يؤكد ذلك ما ذكره الجنرال إسحق رابين، بأنه قد تلقى الموافقة من البيت الأبيض على تصعيد قصف مصر بالطائرات الأمريكية قبل حرب 1967. [4]

وأهم هذه الأدوار التي لعبتها المخابرات الأمريكية، لمساعدة المخابرات الإسرائيلية، كان في أحداث حرب يونيو 1967، مما كان له أثر إيجابي على نجاح إسرائيل في تحقيق ضربتها العسكرية في الحرب، بفضل طائرات التجسس الأمريكية التي كانت ترصد التحركات في منطقة الشرق الأوسط، والتي أمدت بها إسرائيل[5]

وكانت أهم نقاط التنسيق بين الطرفين، عندما أقلقت طائرات الميغ السوفييتية الولايات المتحدة، وسببت لسلاح الطيران الإسرائيلي القلق الدائم، لذلك همت الاستخبارات المركزية الأمريكية بالتنسيق مع المخابرات الإسرائيلية، بسرقة هذه الطائرة بمختلف السبل والوسائل، وبالفعل كان لها ذلك عندما تم تهريب طائرة الميغ[6] من العراق إلى إسرائيل عبر خيانة الطيار اليهودي العراقي " منير روفا" [7]

---

(1) المرجع نفسه ، ص66.

(2) نزار عمار، مرجع سابق، ص130.

(3) هي إختصار لوكالة المخابرات الأمريكية ،انظر : الوثائق السرية للـ (C.I.A)، مرجع سابق، ص7.

(4) نجود أحمد، الموقف الدولي تجاه أزمة الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1967م،(رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العليا المشترك جامعة عين شمس وجامعة الأقصى، قسم التاريخ، 2004م)، ص50.

(5) المرجع نفسه، ص50.

(6) اتفقت المخابرات الأمريكية والإسرائيلية مع الطيار العراقي منير روفا وكان في دورة تدريب في قاعدة فلوريدا الجوية على أن يهرب بطائرته الميغ 21 إلى إسرائيل حيث وافق مشترطاً سحب عائلته من بغداد مسبقاً من بين يدي السلطات وبتاريخ 1966/8/16 خرج سرب من طائرات الميغ 21 التابع لسلاح الجو العراقي للقيام بأعمال الدورية في المجال الجوي العراقي وكان منير روفا في عداد هذا السرب وتأخر منير بطائرته ولم يلب نداء رئيسه الذي غاب عن نظره وهنا تحول منير إلى الحدود الإسرائيلية متخطياً الحدود الأردنية حيث حاولت طائرتان أردنيتان من نوع هنتر اعتراضه فلم تتمكنا بسبب ضعف سرعتهما وحط منير بطائرته على أرض المطار الإسرائيلي ووضعت الطائرة بعد ذلك تحت تصرف خمسين خبيراً أمريكياً حضروا خصيصاً لذلك بالإضافة إلى مهندسي وتقنيين سلاح الجو الإسرائيلي فجرى فحص أجزائها بدقة متناهية.انظر : عبد الكريم أبو الفدا مرجع سابق، ص56 .

(7) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص96.

ولم يتوقف التعاون عند هذا، بل استمر؛ فخلال لقاءات تمت بين رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال (مئيرعميت)، والمسؤولين الأمريكيين، في واشنطن في 1967/8/3[1] عرض الجنرال على هؤلاء الموظفين تطورات الوضع بين إسرائيل والدول العربية، وحالة التوتر التي تسود الجبهات، وبالفعل تمكن (عميت) من إقناع الأميركيين بوجهة نظره الإسرائيلية، وعزز هذه القناعة المعلومات والوثائق التي وصلت إلى الوكالة الأمريكية للاستخبارات من عملائها، وأقمارها التجسسية في منطقة الشرق الأوسط[2].

لهذا زودت الاستخبارات الأميركية عميت بتقييم دقيق عن الموقف السوفييتي في حالة بدء العمليات الحربية [3]وكان هذا التقييم أحد العناصر الأساسية في اتخاذ قرار الحرب، كما سبق ذلك حصول الاستخبارات الإسرائيلية على معلومات عسكرية دقيقة، قامت الأقمار الصناعية وطائرات التجسس الأمريكية بالتقاطها حول مواقع بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات، ومراكز انتشارها ومواقع الرادار، ونطاق عمل الدفاع الجوي المصري[4]، ولهذا استطاعت إسرائيل بفضل هذه المعلومات أن توجه ضربتها إلى سلاح الطيران المصري في الساعات الأولى للهجوم. وإن تدمير سلاح الجو المصري قلب موازين القوى، ومنح القوات البرية الإسرائيلية حرية عمل كبيرة على أرض المعركة.

إلى جانب هذه المعلومات، في آخر أسبوع من شهر 1967/5م، اتصل مدير الموساد بمدير مكتب المخابرات المركزية في تل أبيب، وأبلغه بمعلومات تدلل على وجود حشود عربية عسكرية قرب حدود إسرائيل، فأبلغت وكالة المخابرات الأمريكية الرئيس جونسون بذلك، والحقيقة أن الرئيس جونسون كان يتبع سياستين في وقت واحد، سياسة علنية لتسوية الأزمة سلمياً، وسياسة سرية تدفع إسرائيل تجاه الغزو، وكانت السياسة الأولى مسؤولية وزير الخارجية، أما السياسة الأخرى فكانت مسؤولية المخابرات المركزية[5].

أما عن السياسة الأولى، وهي السياسة السلمية، فكانت شكلية، وبذلك يصرح ممثل وكالة الاستخبارات الأمريكية في تل أبيب في حينه (جون هادن) للصحافة الإسرائيلية، إذ يقول: "إن واشنطن لم تعارض قيام إسرائيل بشن الحرب، بل كانت واثقة من أنها ستهزم الجيوش العربية، لكن الرئيس جونسون طلب ثلاثة أسابيع من الهدوء ليستنفد كل الإجراءات السياسية، ويظهر كمن حاول تحقيق السلام بكل الطرق" [6]

---

(1) نزار عمار، مرجع سابق، ص131.

(2) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص99.

(3) نزار عمار، مرجع سابق، ص130.

(4) المرجع نفسه، ص131 .

(5) نجود أحمد، مرجع سابق، ص50.

(6) مقال بعنوان (رئيس الموساد إبان عدوان 1967)، جريدة الأيام 22-6-2006.

أما عن السياسة الثانية والدافعة للحرب، ففي 1967/5/24 طلب الرئيس الأمريكي جونسون تقريراً مفصلاً من المخابرات الأمريكية حول القوات الإسرائيلية وقدرتها، وبعد يومين قدمت المخابرات المركزية تأكيدات تفيد بأن إسرائيل جاهزة، وأكد مدير المخابرات الأمريكية "ريتشارد هيلمز" للرئيس جونسون بالقول: "إن إسرائيل ستكسب الحرب إن حاربت الدول العربية منفردة أو مجتمعة، بغض النظر عن من الذي يقوم بالضربة الأولى، وذلك خلال أسبوع واحد تقريباً" [1]

في الفترة التي سبقت الحرب، استمرت المخابرات الأمريكية بتقديم الدعم والمعلومات؛ فقد قدم أحد مسؤولي وكالة المخابرات الأمريكية أحد كبار خبرائها ويدعى " جيمس أنغلتون" خدمات هامة لزملائه الإسرائيليين، في تبادل المعلومات والتخطيط لشن هذه الحرب، كما قدم معلومات ساعدت إسرائيل على تطوير أسلحتها النووية[2]

لقد أكد مراسل مجلة نيوزويك الأمريكية (ريتشارد شيسنوف)، في تقرير صحفي نشره بعد أن أقام في إسرائيل عدة سنوات، سبقت حرب 1967: "إن الولايات المتحدة تمد إسرائيل بنسخة طبق الأصل من الصور والتقارير التي تحصل عليها الاستخبارات، وأجهزة المعلومات المختلفة، والخاصة بما يجري داخل حدود جميع الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، وإذا كانت إسرائيل قد استطاعت أن تنفق الملايين في تجميع خيوط شبكات التجسس في الدول العربية، فإن جهاز استخباراتها لا يعتمد كثيراً على المعلومات التي تصله عن طريق عيونه في الدول العربية، وإنما يعتمد أولاً وقبل كل شيء على تقارير جهاز الاستخبارات الأميركي، وكل ما تقدمه شبكات التجسس في الدول العربية من معلومات للاستخبارات الإسرائيلية هو أن تطابق تلك المعلومات مع معلومات الاستخبارات الأميركية". [3]

وفي سؤال وجه إلى " نيكولاس كاتزبناخ" نائب وزير الخارجية الأمريكية، عن التقديرات الأمريكية للحرب أجاب: "إنهم كانوا واثقين من نجاح إسرائيل في ضربتها، ثقة كاملة؛ لأنهم كانوا في وضع يسمح لهم بمعرفة الحقائق على الجانبين، وأن معلومات المخابرات الأمريكية كاملة بشأن ما سوف يفعله الإسرائيليون، وما في قدرتهم فعله" [4] وهذا التصريح يمكن أن يكون دليلاً واضحاً على التعاون الكامل بين الولايات المتحدة، وإسرائيل في جميع المجالات، وبالتحديد مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية.

رغم هذه العلاقة الجيدة بشكل عام إلا أنها تتوتر أحياناً، بشكل غير عادي، فمثلاً قامت سفينة التجسس الأمريكية " ليبرتي" بالتنصت على الإشارات اللاسلكية المصرية، وإرسال مضمونها

(1) نجود أحمد، مرجع سابق، ص51.

(2) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص99.

(3) نزار عمار، مرجع سابق، ص132.

(4) نجود أحمد، مرجع سابق، ص54.

إلى إسرائيل عبر السفارة الإسرائيلية في واشنطن، بالإضافة إلى إصدار أوامر مزورة بواسطة اللاسلكي إلى القوات المصرية، لإرباك خططها الحربية، ورغم هذا قامت الطائرات الإسرائيلية بهجوم عليها أثناء حرب 1967 [1]، مما أدى إلى مقتل 34 من بحارتها وجرح 171 آخرين، ومع أن كل الأدلة أشارت إلى أن هذا الهجوم كان متعمداً، بذلت الحكومة الأمريكية كل جهودها للتغطية على هذا الحادث حرصاً على علاقاتها الودية مع إسرائيل[2]، ورغم هذا التوتر استمرت أمريكا بتقديم المساعدات، ومن ضمن هذه المساعدات كانت مساندتهم في مخابرات الاتصال، حيث ساعد بعض القادة العسكريين الأميركيين، بالمعدات الأمريكية، القادة الإسرائيليين، وذلك أثناء الحرب من خلال التشويش على وسائل الاتصال العسكرية للدول العربية في ساحة القتال [3]، والدليل على ذلك ما جاء على لسان " حاييم هيرتزوج" في كتابه " الحرب العربية الإسرائيلية 1947–1982" إذ يقول: "كانت المخابرات العسكرية الإسرائيلية (آمان) تحصل عبر التنصت التليفوني على الأوامر الصادرة من القيادة العامة في مقر الفريق عبد المنعم رياض، الذي كان يصدر أوامره معتقداً بأنها تصل إلى التشكيلات في الميدان، وفي نفس الوقت كانت (آمان) تلتقط الإشارات الحقيقية الصادرة من العمليات الخاصة في عمان"[4].

أخيراً، يعتقد الباحث أن إسرائيل استفادت من جميع المعلومات والوثائق التي حصلت عليها، قبل بدء الحرب من عملائها وحلفائها، وفي الوقت نفسه تعهدت أمريكا رسمياً بحماية إسرائيل، إن حدثت مضاعفات للحرب الخاطفة التي ستشنها إسرائيل ضد الدول العربية، كما لعبت المعلومات الموثوقة والخرائط الواضحة لدى إسرائيل عن المطارات العربية، والأماكن الحساسة، التي حصلت عليها من المخابرات المركزية الأمريكية، التي سلمت باليد إلى رئيس المخابرات الإسرائيلية، وقسم منها من سفينة ليبرتي، الدور الأكبر لتخطيط لعمليات حرب 1967.

رابعاً : دور أجهزة الأمن الإسرائيلية في اتخاذ قرار حرب 1967:

بالإطلاع على أوضاع الاستخبارات الإسرائيلية، يمكن القول بأن هناك تفاهماً وتعاوناً بين المستوى السياسي والمستوى الأمني في إسرائيل، لأن ذلك يعتبر من أهم الأولويات لتفعيل

(1) هنا يطرح سؤال لماذا قام الإسرائيليون بهذا الهجوم على سفينة تابعة لحليفهم الأول؟ وهنا بعض الاحتمالات وهي أن إسرائيل أرادت أن تغرق إلى قاع البحر كل المعلومات التي حصلت عليها ليبرتي والمتعلقة بالحرب وخاصة وأن إسرائيل ترتاب كل حليف وهي على استعداد لتغيير تحالفها خدمة لأمنها ومصالحها ويعتقد الكوماندر " جيمس اينيس" وهو ضابط في القوات الأمريكية كان على متن سفينة ليبرتي عندما وقع الهجوم وألف كتاباً عن الحادث فيما بعد أن الإسرائيليين لم يرغبوا في أن نكتشف أنهم كانوا على وشك غزو سوريا.

(2) عبد الكريم أبو الفدا، مرجع سابق، ص92.

(3) نجود أحمد، مرجع سابق، ص53.

(4) المرجع نفسه، ص53.

القوة العسكرية[1]، وهذا التعاون كان واضحاً في دور المخابرات الإسرائيلية في البلاد العربية، ومحاولاتها المستمرة لتخريب وتدمير الاقتصاد العربي، وإشاعة الخوف والرعب لإضعاف هذه الدول العربية عسكرياً، وهذا كان يخدم القوة العسكرية الإسرائيلية، باعتبارها تحقق هدفها، وهو أن تكون أقوى قوة عسكرية في الشرق الأوسط.

إذن الأجهزة الاستخباراتية في إسرائيل، هي قاعدة أساسية وحيوية لإدارة شؤون الدولة، وبدونها لا يمكن تحقيق الأهداف الوطنية، حيث إن عملية اتخاذ القرارات للقيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل، متأثرة بصورة حاسمة في قدرة الأجهزة الأمنية لتغطية وتزويد المستوى السياسي والعسكري، بالمعلومات الموثوقة، لذلك تعتبر هذه المعلومات الاستخباراتية وسيلة لتحقيق الكثير من الأهداف في مجالات مختلفة[2] وأيضاً تعتبر الإنذارات الاستخباراتية حجر الأساس لأمن إسرائيل، وبدون هذه الإنذارات لا يمكن أن تكون الحياة طبيعية في دولة إسرائيل، وأيضاً بدونها لا يمكن توفير الرد الملائم للتهديدات التي تتعرض لها دولة إسرائيل [3].

ويصرح العقيد مردخاي تسيبوري بالقول: "إذا كنا نريد دولة إسرائيلية ديمقراطية قابلة للحياة، تمارس نشاطاتها حسب مبادئها وعاداتها، يجب علنيا أن يكون أمن إسرائيل، يعتمد على التقديرات الأمنية لجهاز الاستخبارات" [4]، كما ويصرح العميد احتياط " شلومو غزيت" بالقول: "إن أمن إسرائيل يعد أداة هامة جداً، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية لإسرائيل، ولهذا يجب علينا أن نعطي أجهزة الأمن والاستخبارات الأهمية الكبرى، وحرية التصرف". [5]

وحفاظاً على أمن إسرائيل، فقد كان رئيس الاستخبارات يُدعى في أوقات متقاربة لحضور جلسات الحكومة، لإبلاغ الوزراء بما يجري في الدول العربية، واستخدمت تقريراته وتقييماته بنسبة كبيرة، كقاعدة للسياسة الإسرائيلية[6].

وهذه التقارير خدمت قرار حرب 1967، ففي اجتماع رئاسة الأركان الإسرائيلية باشتراك رئيس شعبة الاستخبارات قال: "إن بناء القوة المصرية في مشارف سيناء، سينتهي قريباً وأن القوات ستكمل انتشارها هناك، كما وأطلع رئيس الاستخبارات المجتمعين على نوايا مصر لتعزيز كتيبتهم، التي أرسلت إلى شرم الشيخ، وإرسال أسراب جوية وقوة بحرية ومدفعية إلى

(1) دافيد إلعزار، العلاقات المتبادلة بين المستوى السياسي والعسكري، مرجع سابق، ص59.

(2) لشفي عوفر وآفي كوبر، مرجع سابق، ص132.

(3) دافيد إلعزار، بيتحون إسرائيل بأسفكلا رياش أوربعيم شنا (أمن إسرائيل خلال 40 عاماً) ، ندوات في جامعة تل أبيب، إصدار متحف أرض إسرائيل، تل أبيب 1989، ص28 (عبري).

(4) المرجع نفسه، ص63.

(5) المرجع نفسه، ص64.

(6) عودد غرانوت، مرجع سابق، ص114.

قاعدة الغردقة " [1]، وفي اجتماع آخر صرح رئيس الاستخبارات الإسرائيلية بأنه لدى مصر في منطقة البردويل سلاح كيماوي [2]، ومن هذه التقارير وهذه التصريحات استنتج المجتمعون بأن مصر تستعد لشن هجوم على إسرائيل، وبما أن القاعدة الإسرائيلية تتبنى الهجوم المفاجئ، فلربما اتخذ قرار الحرب على أسس هذه القاعدة فقد ضربت إسرائيل ضربتها قبل مصر.

كما وأن ليفي أشكول اتخذ قرار الحرب اعتماداً على تقرير من الاستخبارات العسكرية، يؤكد أن الاتحاد السوفييتي لا يمكن أن يساعد المصريين بشكل مباشر، [3] وكذلك غالبية التقارير الاستخباراتية، والعسكرية، أشارت بأن حالة التوتر ستستمر بين إسرائيل والعرب التي سبقت حرب 1967م، وهكذا رأينا بأن جميع هذه التقارير لربما تدفع إسرائيل لمحاولة حماية نفسها من الدول العربية، وأعتقد أن هذا ما ترجمته إسرائيل في اتخاذ قرار حرب 1967م. [4]

وإلى جانب هذه الدلائل التي طرحناها، لوقوف المخابرات الإسرائيلية وراء قرار الحرب عام 1967م، فهناك دلائل أخرى توضح مدى فاعلية جهاز الاستخبارات في الدفع لاتخاذ قرار حرب 1967، والتأكيد على إحراز النصر في هذه الحرب.

فإن الاستخبارات الإسرائيلية ما كانت لتحقق ما حققته في حرب 1967، لولا الجهود الكبيرة التي بذلت طيلة سنوات عديدة في مجال تطوير وتعميق وتحديث جهاز جمع المعلومات، فعملية "روتم" والتي تمت في مطلع الستينيات، التي فاجأ بها الرئيس المصري جمال عبد الناصر إسرائيل، بإدخاله قوات إلى سيناء والأحداث على الحدود الشمالية، والنشاطات الفدائية في أواسط الستينيات، كل هذه الأمور جعلت التذكير في تطوير طرق ووسائل لمعرفة تطورات القوات العربية[5] فهذا ما دفع الاستخبارات الإسرائيلية إلى تطوير جهاز جمع المعلومات الذي يعتمد بالدرجة الأولى على العنصر البشري[6]، وقد صرح العميد احتياط "تسفي زامير" بأنه منذ إقامة دولة إسرائيل، والدولة تبذل جميع الطاقات، حتى بثمن إراقة الدماء، من أجل التصدي لأعدائها؛ فالمسألة الأمنية تعتبر هدفاً أمنياً من الدرجة العليا[7].

فخلال نشاطات مكثفة، استمرت سنوات، ملأ العملاء ورجال الرصد واستخبارات التصوير ملفات الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، بالمعطيات الدقيقة والمفصلة جداً عن العدو في الجبهات المختلفة، وكان طيارو سلاح الجو الإسرائيلي، الذين انطلقوا لمهاجمة المطارات المصرية في 1967/6/5، مزودين بقوائم تشمل أهدافاً خاصة، وكان ضباط الاستخبارات هم

(1) عودد غرانوت، مرجع سابق، ص102.

(2) مقابلة بعنوان (رئيس الموساد إبان عدوان 1967) جريدة الأيام، 2006/6/22 .

(3) نزار عمار، رجع سابق، ص30-31.

(4) أبا إيبان، مرجع سابق، ص141.

(5) عودد غرافوت، مرجع سابق، ص105.

(6) المرجع نفسه، ص108.

(7) دافيد إلعزار، أمن إسرائيل خلال 40 عاماً، مرجع سابق، ص53.

من يقوم بتوجيه وإرشاد الطيارين[1]، وهكذا فإن سيطرة الاستخبارات الإسرائيلية واضحة في حرب 1967، فهي قادتها قبل أن تتحرك القطاعات العسكرية لتنفيذ المهمات العسكرية.

وهذه النتائج أكدت بما لا يدع مجالاً للشك الأهمية النوعية للاستخبارات الإسرائيلية، بالنسبة إلى أجهزة الدولة ومراكز القرار السياسي فيها، كما أكدت أن هذه الاستخبارات جهاز يتحكم في رسم السياسة العدوانية، التي تمارسها الدولة الإسرائيلية، ويخضع كافة المؤسسات المدنية لمخططاته كما أنه في الوقت نفسه أداة تنفيذ بعض جوانب هذه السياسة " الحرب السرية"، "التجسس والتخريب" ..ألخ"، في المراحل التي تفصل بين الحروب العربية الإسرائيلية " كما رأينا ما لفترة بين الحربين 1956 وحرب 1967" الأمر الذي يجعل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، سلطة تتحكم بالقرار السياسي، وتشارك في وضعه موضع التنفيذ، ويحولها من أداة في خدمة إسرائيل إلى سلطة فوقية، توجه هذه الدولة وتتحكم في مصائرها.

ولهذا يستنتج الباحث بأن جهاز الاستخبارات هو من أمر و نفذ حرب عام 1967م.

(1) عودد غرانوت، مرجع سابق، ص108-111.

المبحث الثالث

أوضاع التسليح وصناعة الأسلحة في إسرائيل بين عامي 1956-1967 وأثرها على قرار حرب 1967

أولاً : التسليح الخارجي الإسرائيلي.

أ- تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل.

ب- تسليح ألمانيا لإسرائيل.

ج- تسليح بريطانيا وفرنسا لإسرائيل.

ثانياً: الصناعة العسكرية في إسرائيل.

ثالثاً: السلاح النووي الإسرائيلي.

رابعاً : أثر التسليح في إسرائيل على اتخاذ قرار حرب 1967م.

أولاً : التسليح الخارجي الإسرائيلي:

لم تكن الدول العربية هي الوحيدة في المنطقة، التي أخذت تعتبر قضية تزويد جيوشها بأحدث وأقوى الأسلحة، بعد إهمال لهذه القضية دام سنوات عديدة قبل أواسط الخمسينيات، فقد كانت أيضاً دولة إسرائيل تعتني بتجميع السلاح على اختلاف أنواعه منذ الأشهر الأولى لقيامها، حتى أصبح لديها جيش نظامي حسن التسليح نسبياً، فلم تكن تترك فرصة دون أن تستغلها في استدرار عطف دول الغرب في منحها السلاح، الذي تحتاج إليه احتياجاً كبيراً، لتحقيق مخططها التوسعي في الوطن العربي، ذلك المخطط الذي يقوم على القوة العسكرية بالدرجة الأولى[1] وكان من هذه الدول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبريطانيا .

أ- تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل :

كانت الولايات المتحدة، حتى عام 1960م، تحاول التظاهر بالرغبة في الامتناع عن دخول ميدان التسليح العربي الإسرائيلي من جهة، مع الضغط على بعض الدول الغربية الأخرى بإعطاء إسرائيل ما تطلبه من سلاح، مع إغداق المعونات المالية على إسرائيل لتشتري بهذه الأموال ما تحتاجه من سلاح، من أي مصدر، وقد تمكنت إسرائيل بفضل هذه المساعدات المالية، التي بلغت، دون أن تشمل المساعدات العسكرية، ما يزيد عن 10 آلاف مليون دولار في الفترة ما بين 1948-1965، من شراء الأسلحة بدون أن يؤثر ذلك كثيراً على ميزانيتها، بل إنها كانت تستخدم جزءاً من هذه المساعدات لصناعة الأسلحة المحلية داخل إسرائيل. [2]

وإلى جانب هذه المساعدات فقد بلغت المساعدات الأمريكية العسكرية لإسرائيل بين عام 1948 و 1967، حوالي 250 مليون دولار. [3]

ولقد تقدمت الولايات المتحدة بعد عام 1961 خطوات جديدة في تسليح إسرائيل وفي عام 1962 طلب بن غوريون من الولايات المتحدة تزويد إسرائيل بالسلاح الثقيل وخاصة صواريخ هوك، وقد نجح في عقد صفقة مع الولايات المتحدة بمبلغ 22 مليون دولار. [4]

وأعلن رسمياً عن وصول أول شحنة من هذه الصفقة، وبالأخص صواريخ هوك، في 1965/4/19م. [5]

(1) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص94.

(2) أنيس صايغ، ميزان القوى العسكرية، مرجع سابق، ص38.

(3) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص122.

(4) أنيس صايغ، ميزان القوى العسكرية، مرجع سابق، ص40.

(5) للكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مرجع سابق، ص432-433.

وكان أشكول قد صرح لصحيفة هآرتس الإسرائيلية في 1965/3/5م بصفته وزير الدفاع الإسرائيلي قال: "إن بطاريات صواريخ هوك موجودة الآن في أيدي الجيش الإسرائيلي، وأنه في الأيام القليلة القادمة ستنصب في الأماكن المخصصة لها[1] وقد بررت أميركا والرئيس كندي هذه الصفقة بأنها لا تخرج عن خط السياسة الأمريكية التقليدية في قضية تسليح الشرق الأوسط[2]، وفي عام 1964 كان ليفي أشكول قد خلف بن غوريون، فتولى أشكول تقديم الطلبات إلى الولايات المتحدة لشراء أسلحة جديدة. [3]

وقد ظهر أن كمية السلاح التي طلبتها إسرائيل تفوق حاجة إسرائيل الدفاعية، وكانت إسرائيل في هذه المرحلة ترفض كل حجج بعض الدوائر الأمريكية التي كانت تقترح أن يكون هذا التزويد ضمن توازن معقول مع الدول العربية، وكانت إسرائيل تبرر طلباتها هذه التي تفوق حاجاتها الدفاعية بوصفها في إطار حاجات الدفاع عن الشرق الأوسط ضد روسيا. [4]

وفي هذه الفترة كان الرئيس جونسون قد تولى الحكم، ففعل كما كان سلفه الرئيس كندي قد فعله، فأحال أشكول إلى ألمانيا واستمرت الولايات المتحدة في تسليح إسرائيل، ففي عام 1965 تسلمت إسرائيل صفقة من الأسلحة الأمريكية سراً ولكن افتضح أمر هذه الصفقة في شهر 1966/2[5]، ولكن هذا لم يمنع تجدد الصفقات بل انهمرت الأسلحة الأمريكية على إسرائيل، ولكن ذلك لم يعد سراً، فقد استلمت إسرائيل صفقة من الولايات المتحدة في مارس 1966 واحتوت على 80 طائرة سكاي هوك وعدد من الطائرات العمودية و200 دبابة[6]، كما استلمت صفقة جديدة في سبتمبر 1967 واحتوت على اتفاق شركة أمريكية، لفتح فرع لها في إسرائيل لإنتاج الطائرات، وإلى جانب هذا الاتفاق كانت تحتوي الصفقة على 48 طائرة نفاثة إلى جانب تعهد الولايات المتحدة لإسرائيل بتعويضها بمدمرة من أسطولها عوضاً عن المدمرة التي أغرقتها البحرية العربية وهى المدمرة (إيلات) عام 1967م. [7]

ولقد لخص أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلية، في حديث له مع مجلة " ريالتي" الفرنسية عدد 251 في ديسمبر 1966، العوامل التي تعطي إسرائيل أملاً بالبقاء، بأنها استمرار المساعدات الحربية الأمريكية المباشرة التي ابتدأت بصواريخ هوك، واستمرار حماية الدول الكبرى ودعمها لإسرائيل بالسلاح، وأخيراً استمرار الخلافات العربية. [8]

---

(1) المرجع نفسه، ص433.

(2) أنيس صايغ، ميزان القوى العسكرية، مرجع سابق، ص40.

(3) محمود شبت خطاب، مرجع سابق، ص346.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مرجع سابق، المقدمة صxix.

(5) محمود شبت خطاب، مرجع سابق، ص348.

(6) المرجع نفسه، ص350.

(7) المرجع نفسه، ص350.

(8) أنيس صايغ، ميزان القوى العسكري، مرجع سابق، ص72.

ب- تسليح ألمانيا لإسرائيل :

قدمت ألمانيا، المساعدات العسكرية إلى إسرائيل، فـزودة إسـرائيل بالأسـلحة عـام 1959 بطريقة سرية، وقد قامت فرنسا بدور الوسيط، وتسهيل انتقال المعدات من ألمانيا إلى إسرائيل، وفي عقد الستينيات بدأت كميات الأسلحة في التزايد. (1)

ففي 1962/3/24م عقدت الاتفاقية الأولى لبرنامج المساعدات العسكرية ذات الأمد الطويـل بين ألمانيا وإسرائيل، وتقرر أن تحاط هذه الاتفاقية بالسرية التامة(2)، وكانـت هـذه الـصفقة كبيرة جداً حيث اختلفت المصادر الإخبارية في بيان أنواع الأسلحة، ومقاديرهـا، والمعـدات التي احتوتها الصفقة. (3)وقد قدرت قيمتها بحوالي 320 مليون مارك ألماني، أي ما يعادل 80 مليون دولار (4)، ولكن هذه الأسلحة لم تصل كلها إلى إسرائيل، ولكن وصـل الكـم الأكبـر، وذلك بسبب اتخاذ قرار من قبل حكومة ألمانيا بوقف تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط، بعد افتضاح أمر تلك الصفقة. (5)

وفي عام 1965 تسلمت إسرائيل أسلحة جديدة من ألمانيا كما ذكرت مجلـة " ديـر شـبيغل" الألمانية، وهذه الأسلحة هي 60 طائرة تشمل طائرات عمودية ونقل وتدريب، وعشرات مـن سيارات الإسعاف، و450 سيارة نقل عسكرية كبيرة، ومدافع ضد الدبابات، و60 دبابـة مـن نوع "AL"، ويضاف إلى تلك الأسلحة، مساعدات ألمانية في مجال البحث العلمـي لـصناعة الأسلحة النووية والكيماوية، وقد حصلت إسرائيل أيضاً، من ألمانيا قبل عام 1967، على عدد من الصواريخ الأمريكية من طراز " أونست جون" التي تستخدم من الأرض إلى الأرض. (6)

ج- تسليح بريطانيا وفرنسا لإسرائيل :

قامت بريطانيا بدور التاجر في تسليح الدول الأخرى، فكل من يدفع لها الثمن تقدم له السلاح، إلا إذا تعرضت إلى ضغط خارجي، كما هو الحال بالنسبة للضغط الذي تعرضـت لـه مـن أميركا وإسرائيل لمنعها من بيع السلاح للدول العربية، وما دامت بريطانيا اتجاها تجارياً بحتـاً فهي، بدون شك، ترحب بتسليح إسرائيل ما دامت تدفع الثمن(7)، وأهم هـذه الأسـلحة التـي اشترتها إسرائيل من بريطانيا هو السلاح البحري، فالمدمرة " يافون" انضمت إلـى الأسـطول الإسرائيلي بتاريخ 1956/8/6، والمدمرة "إيلات" هي مدمرة بريطانية انضمت إلى الأسـطول

(1) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص126.

(2) محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص338.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مرجع سابق، ص430.

(4) المرجع نفسه، ص439.

(5) المرجع نفسه، ص430.

(6) المرجع نفسه، ص431.

(7) محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص382.

الإسرائيلي بتاريخ 1956/8/16، والغواصة " تانين" تسلمتها إسرائيل في 1956/12/6، والغواصة " راهاف" تسلمتها إسرائيل في 1958/5/8م، إضافة إلى السفينة " بترتزا" وسفينة الحراسة " هابورتزيم"، وإلى جانب السلاح البحري هناك الطائرات ميتور، وموسكيتو، وأوستر، ودبابات سنتوريون، والمدافع بجميع أشكالها، وجميع هذه الأسلحة حصلت عليها إسرائيل عن طريق عقد الصفقات التجارية مع بريطانيا قبل حرب 1967[1].

أما فرنسا فتعد من أكبر الدول التي جهزت إسرائيل بالسلاح، ومع مجيء عهد الرئيس الفرنسي ديغول عام 1958م، وإتخاذه قرار تخفيف العلاقات بين فرنسا وإسرائيل، التي كانت سائدة في فترة حرب 1956م، قد ساهم في إضعاف العلاقات الخاصة القائمة بين البلدين[2]

فكانت فرنسا قبل ذلك القرار قد زودت إسرائيل بالطائرات الحديثة، كما وكان لها اليد الأولى في إنتاج السلاح النووي الإسرائيلي.

ولم تكن هذه الدول هي الوحيدة المسلحة لإسرائيل، بل كان هناك دول أخرى، ومنها على سبيل المثال إيطاليا، فقد نشرت صحيفة إيطالية بتاريخ 1967/4/28م أن صفقة طائرات عددها 50 طائرة من طراز " G-91"، عقدت بين إسرائيل ومعامل فيات الإيطالية، ولكن وزارة الخارجية الإيطالية كذبت الخبر. [3]

ثانياً: الصناعة العسكرية في إسرائيل :

خلال الخمسينيات اتسع نطاق التصنيع الحربي من خلال تكليف المؤسسات الإسرائيلية القائمة فيها بالعمل على تعديل وتحديث الأسلحة والمعدات الغربية، التي تمكنت إسرائيل آنذاك من الحصول عليها من الأسواق العالمية، كمخلفات لجيوش الحلفاء، وقد استفادت القوات الإسرائيلية في هذا المجال من حصولها على أعداد كبيرة من الدبابات، والعربات المدرعة، والمدافع القديمة بأسعار بالغة الرخص، حيث كان أمر تعديلها وتحديثها -فيما بعد- متروكاً للصناعات العسكرية المحلية، بالتعاون مع خبراء الجيش، وكان من أبرز ما أنجزته إسرائيل على هذا الصعيد تطوير دبابات " م-4 شيرمان" الأمريكية، والعربات نصف المجنزرة، بالإضافة إلى قيامها بإنتاج أنواع عديدة من المدافع والهاونات والقواذف الصاروخية، والرشاشات، التي نقلت تصاميمها عن الأسلحة الغربية المماثلة[4]، وفي نفس الوقت كانت فروع الصناعة العسكرية الأخرى مستمرة في عملها، فقد تأسست الصناعة الجوية في

(1) المرجع نفسه، ص375-382.

(2) زاهي الأقرع، مرجع سابق، ص103.

(3) محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص386.

(4) أحمد الخالدي وآخرون، إسرائيل العقيدة العسكرية و شؤون التسليح،ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1982م، ص31-32.

إسرائيل عام 1953، تحت اسم " شركة بيديك لإنتاج الطائرات" ثم جرى تسميتها بعد ذلك بـ " مؤسسة الصناعة الجوية الإسرائيلية" في 1967/4/1 [1]، وكانت مقتصرة في ذلك الوقت على صيانة طائرات سلاح الجو ومحركاتها، والتي كانت في أغلبها فرنسية الصنع[2].

لقد استمرت هذه المؤسسة في تطوير نفسها، حيث اشتملت جهودها على نواح جديدة في حقل الإنتاج الحربي، وذلك عن طريق التعاون بصورة خاصة مع المؤسسات الصناعية الفرنسية الحكومية، والخاصة على السواء، وكان من أهم نقاط التحول في هذا المجال فوزها في عام 1958م، بترخيص فرنسي رسمي يخولها إنتاج طائرات التدريب والمساندة "فوجا ماجستير" لحساب سلاح الجو الإسرائيلي[3]، وفي 1960/7/7 سلمت أول طائرة " ماجستير" إسرائيلية الصنع إلى سلاح الجو الإسرائيلي[4]، وأجرت إسرائيل تعديلات عديدة على هذه الطائرة، بحيث صار بالإمكان استخدامها كطائرة للهجوم الأرضي، ولعبت هذه الطائرة دوراً مهماً على طول الجبهة الأردنية في حرب حزيران 1967[5].

كما وكانت إسرائيل قد حصلت على حق إنتاج المحركات النفاثة من طراز "تربوميكا"؛ فقد عقد الاتفاق بين إسرائيل والشركة الفرنسية " تربوميكا" لصناعة الطائرات، على إنشاء فرع لها في إسرائيل، ويتعهد كل من الفريقين بدفع نصف رأس المال البالغ ثلاثة ملايين دولار[6].

كما وتقدمت صناعة الطائرات، وتجهيزاتها، وقطع تبديلها في إسرائيل تقدماً ملحوظاً، فقد استطاعت صنع طائرة أطلق عليها اسم " عرافا" [7] [8] .

كما تم إجراء تعديلات رئيسية على طائرات " ستراتوكروز"، بحيث صار بالإمكان الاستفادة منها في النقل، وفي مهام تزويد الطائرات بالوقود في الجو[9] كما وتم الاتفاق ما بين إسرائيل وشركة أمريكية، لفتح فرع لها في إسرائيل لإنتاج الطائرات، وتعهدت إسرائيل بدفع 25 مليون دولار ثمناً لهذا الفرع. [10]

يلاحظ الباحث مما سبق أن بداية قيام الصناعة الجوية كانت إيجاد حل لصيانة الطائرات، ومن ثم ارتبط هذا التطور لإيجاد حل للحظر الفرنسي، الذي كان هو الممول الوحيد لسلاح الجو،

(1) حسين عويضة، الصناعة الجوية الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 32، إبريل 1974، ص105.

(2) أحمد الخالدي وآخرون، مرجع سابق، ص32.

(3) خليل سلمان هلالات، مرجع سابق، ص14.

(4) المرجع نفسه، ص14.

(5) سعيد جواد، الاستراتيجية الأمريكية بعد تشرين و عناصر "السلام الأمريكي"، شؤون فلسطينية، العدد 31، مارس 1974، ص104-105.

(6) محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص350.

(7) هي طائرة صغيرة من إنتاج وتصميم إسرائيل حمولتها طنان أو عشرون راكباً وزنها خمسة أطنان و 670 كلغ وسرعتها 360 كلم في الساعة وتمتاز بأنها لا تحتاج إلى مهابط كبيرة.

(8) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، ص294.

(9) حسين عويضة، مرجع سابق، ص105.

(10) محمود شيت خطاب، العسكرية الإسرائيلية، ص350.

فمع عمل تلك المشاريع، والمصانع، بدأت إسرائيل بالاعتماد، ولو بشكل بسيط على نفسها، بالنسبة لعملية تطوير سلاح الجو الإسرائيلي.

إلى جانب هذا التطور الجوي كان هناك تطور في سلاح البحر " البحرية"، فقد أنشئت في أواخر الخمسينيات " شركة أحواض بناء السفن الإسرائيلية"، وتمارس هذه المؤسسة النشاطات المدنية والعسكرية، إلا أن النشاطات العسكرية تشكل الجزء الأعظم من أعمالها، وكان أهم إنجازاتها، إنتاج زورق ساعر في أواسط الستينيات[1]، وإلى جانب هذه الزوارق تم في عام 1964 إنشاء مصنع لإنتاج " صواريخ غبرائيل"[2] ، وهذا الصاروخ كان تطوراً واضحاً في مجال سلاح البحرية.

أما فيما يخص الأسلحة الخاصة بالمشاة وقوات المدرعات، فكان التركيز منصباً في سنوات الستينات على إنتاج مدافع الدبابات من عياري 75 ملم " فرنسي الصنع"، و " 105 ملم بطرازين فرنسي وبريطاني" [3]، واستطاع المهندسون الإسرائيليون أن يغيروا أبراج الدبابات القديمة، ويضعوا عليها أبراجاً معدلة، ومدافع جديدة ذات عيار كبير، وأسلحة جديدة كما تم تبديل محركات الدبابات بمحركات أقوى تتناسب مع الأوزان الإضافية للأبراج والأسلحة. [4]

وحتى عام 1967 كانت إسرائيل تستطيع صنع الأسلحة التالية فيما يخص سلاح المشاة، والمدرعات:- [5]

1- رشاش عوزى قصير، وغدت تصدر قسماً من إنتاجها.

2- مدافع الهاون من عيار " 52 ملم"، و " 81 ملم"، و " 120ملم"، " 160 ملم".

3- البازوكا من عيار 82 ملم، كما تصنع وصلات الانيرجا مع قذائفها.

4- تركيب المدافع 105 ملم على الدبابة شيرمان وعلى الدبابة سانتريون 7م.

لقد استمر توسع الصناعة العسكرية في إسرائيل خلال النصف الأول من الستينيات، حيث اشتملت جهودها على نواحٍ جديدة في حقل الإنتاج الحربي[6].

فقد بدأت إسرائيل تحاول الدخول إلى مجال صناعة الصواريخ أرض أرض، فكان " صاروخ شافيت" والذي كان أول إطلاق له في صباح يوم 1961/7/5م، ولقد بلغت تكاليف إطلاق هذا الصاروخ ما يزيد على 100 ألف ليرة إسرائيلية، عدا نفقات البحوث التي أدت إلى تصميمه، وحشدت إسرائيل كل علمائها لتطوير الصاروخ، واستكمال البحوث العلمية عنه، كما تبادلت

(1) أحمد الخالدي وآخرون، مرجع سابق، ص44.

(2) خليل هلالات، مرجع سابق، ص14.

(3) أحمد الخالدي و آخرون، مرجع سابق، ص32.

(4) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص291.

(5) المرجع نفسه، ص291.

(6) أحمد الخالدي وآخرون، مرجع سابق، ص32.

معلوماتها عن الصواريخ مع الدول الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وكذلك تم تطوير صاروخ " جريكو" في النصف الثاني من الستينيات، وكان يصل مداه إلى حوالي 450 كلم[2].

شهدت الستينيات توسعاً كبيراً في إنتاج الإلكترونيات، إثر ظهور عدد من الشركات الخاصة بذلك، والتي كان أبرزها شركة " تاديران"، واستطاعت هذه الشركات أن تصنع الرادارات ووسائل الرؤية الليلية. [3]

من هذا يستنتج الباحث بأن مصانع الأسلحة هي من أكبر المؤسسات الصناعية في إسرائيل، وقد أحرزت إسرائيل تقدماً كبيراً في الإمكانات العادية،والأيدي العاملة الماهرة، وتؤكد المصادر العلمية أنها في عام 1967، أصبح لديها اكتفاء ذاتي في مجال إنتاج العتاد الحربي الخفيف والذخائر، وأصبحت من الدول المصدرة لهذه المواد. [4]

وإسرائيل مدرجة في معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن، على أنها بين البلدان الأربعة والعشرين في العالم، التي تطور وتنتج بعض أسلحتها، ولا تضم القائمة أياً من البلدان العربية، وتذكر إحدى التقارير أن قيمة السلع المصنوعة في مصانع الأسلحة الإسرائيلية بلغت عام 1967 حوالي 300 مليون ليرة إسرائيلية[5]، وهذا يعني أن الإنفاق العسكري الإسرائيلي كان ضعف إنفاق أكبر الدول العربية وأهمها، وهي مصر. [6]

أخيراً كان في إسرائيل، عام 1967م، أكثر من 40 مصنعاً حربياً لخدمة القوات المسلحة، معظمها لصناعة الذخائر المختلفة، وتعبئة القنابل وصناعة الألغام، وبعضها لصناعة الأسلحة الخفيفة وقطع الغيار. [7]

ثالثاً: السلاح النووي الإسرائيلي :

لم يتوقف التقدم النووي الإسرائيلي عند هذا الحد الذى تحدثنا عنه فى الفصل التمهيدى، بل سعى شمعون بيرس، وكان مدير عام لوزارة الدفاع، إلى الحصول على مفاعل نووي تكون له القدرة على إنتاج القنبلة النووية، ولقد حظي شمعون بيرس بمباركة بن غوريون، وكانت فرنسا هي صاحبة اليد في توفير هذا المفاعل، فلقد جرت المفاوضات بين بيرس وقيادة وزارة

(1) خليل هلالات، مرجع سابق، ص181.

(2) أحمد الخالدي و آخرون، مرجع سابق، ص32.

(3) أحمد الخالد و آخرون، مرجع سابق، ص33.

(4) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص291.

(5) كلوفيس مقصود، وتطل فلسطين من المستقبل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 39 نوفمبر، 1974، ص13.

(6) حمودة عبد الخالق، من يساعد إسرائيل، ص103.

(7) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص291.

الدفاع الفرنسية، واندمجت هذه المفاوضات في المفاوضات المستمرة التي جرت بين الطـــرفين للاستعدادات لشن حرب سيناء، وخلال الاجتماع الذي عقد في " سيفر" في أواخر شهر أكتوبر 1956م، والذي أتخذ فيه القرار بشن الحرب بالتعاون الفرنسي البريطاني الإسرائيلي أثير مرة أخرى موضوع المفاعل النووي، وفي نهاية الأمر وقـــع علـــى الاتفـــاق الـــسري الفرنـــسي الإسرائيلي في 3 أكتوبر 1957م للتعاون النووي لإنشاء مفاعل نووي قادر على إنتاج القنبلـــة النووية. (1)

ولقد بدأت إسرائيل في إنشاء هذا المفاعل في مدينة ديمونا بالنقب(2)، بمساعدة فرنـــسا التـــي قدمت التصميم الكامل للمفاعل(3)،كما أرسلت المهندسين الذريين للمساعدة في بناء هذا المفاعل وهنا ننوه بأن الحكومة الفرنسية نفسها لم تقم ببناء المفاعل ولكنها سمحت لشركة سانت كويين "SGN" (4) أما الحكومة الفرنسية فتعهدت بتقديم ما ينقص مـــن الوقـــود النـــووي، وجميـــع الخبرات التكتيكية. (5)

وفي عام 1960 وضعت علامة استفهام أمام المشروع، عندما قرر ديغول تغييـــر الـــسياسة النووية تجاه إسرائيل، وهكذا –على سبيل المثال– طولبت إسرائيل بأن تعلن على المـــلأ عـــن بناء المفاعل، وبأن توافق على وضعه تحت تفتيش أجنبي، وربما تحت تفتيش دولـــي أيـــضاً، ولقد عرض الأمر على إسرائيل في 14 مايو 1960 بوصفه شرطاً لتزويد إسرائيل بيورانيـــوم فرنسي. وفي 13 يونيه 1960 سافر بن غوريون إلى فرنسا لحل هذه المشكلة ولكن لم يغيـــر بسياسة فرنسا واستمر الضغط الفرنسي إلى أن حقق بعض التقدم، وهـــو أن تـــستمر فرنـــسا بالمساعدة، أما إسرائيل فتعلن على الملأ عن المفاعل، وتعلن أنه ليس سوى مفاعل للبحث. (6)

وفي هذه الفترة بدأت الولايات المتحدة تتدخل في هذا الموضوع وقد جرت بعـــض الزيـــارات لهذا المفاعل من قبل الخبراء الأمريكيين كان أولها سنة 1964م، وكذلك زيارة عـــام 1966م، وقد نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" خبراً حول هذه الزيارة مفـــاده، أن فريقـــاً مـــن العلمـــاء الأمريكيين في شؤون الذرة قاموا بجولة تفتيشية في الفرن النووي في ديمونا، وقد ثبت لهم أن إسرائيل لا تصنع هناك أي أسلحة نووية وفي 29 يونيو 1966م ذكرت نفـــس الـــصحيفة أن الخبراء الأمريكيين استنتجوا بأن الفرن النووي في ديمونا لا يستخدم، في الوقـــت الحاضـــر،

(1) ديئير عفرون، مرجع سابق، ص13–14.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مرجع سابق، ص437.

(3) هيثم الكيلاني، الجديد في المذهب العسكري إسرائيلي، مرجع سابق، ص75.

(4) Peter pry,Opt. cit., p.12

(5) هيثم الكيلاني، الجديد في المذهب العسكري إسرائيلي، مرجع سابق، ص75.

(6) ديئير عفرون، مرجع سابق، ص15.

لإنتاج مادة البلوتونيوم، ومع هذا فقد أوضح هؤلاء الخبراء بأنه من الصعب الاعتماد على التفتيش السنوي. [1]

أما الحكومة الإسرائيلية فقد أعلنت على لسان رئيس الوزراء ليفي أشكول، أمام الكنيست في 5 يوليو 1966م، بأنه لا توجد أية رقابة أجنبية على المفاعل الذري في ديمونا، وأنه كل ما حصل هو بعض الزيارات منذ سنة 1961 قام بها بعض العلماء الأمريكيين، جاؤوا كضيوف على حكومة إسرائيل وتلبية لدعوتها. [2]

أما المفاعل نفسه فقد بدأ تشغيله عام 1964م [3]، وقد وضع هذا المفاعل تحت الإشراف المباشر لوزارة الدفاع الإسرائيلية، وقد قدرت نفقات إنشائه عام 1960 بنحو 130 مليون دولار[4]، وقد بدأت تنشر معلومات في شهر 1965/7م تفيد بأن إسرائيل على وشك أن يكون لديها خلال وقت قصير سلاحها النووي الخاص، وسيكون لها في نهاية العام 1965 قوتها النووية، وقد عقب على هذا الخبر متحدث باسم السفارة الإسرائيلية في واشنطن قائلاً:

" بأن إسرائيل توسع من نطاق المجال النووي، ولكنها مع ذلك ليست مشغولة بإنتاج أي نوع من الأسلحة النووية" [5]، وفي 1965/11/19م نشر تقرير في معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن جاء فيه أن المفاعل الذي في ديمونا بوسعه إنتاج قنبلة واحدة في السنة، غير أن إسرائيل لم تنف أو تؤكد هذا النبأ، وذكر التقرير بأن هذا المفاعل كان في حالة عمل منذ عام 1964 وأن فرنسا ترعاه وتسانده. [6]

ولم يكن هذا المفاعل هو الوحيد الذي تقوم إسرائيل بإنشائه، فكان هناك في نفس الوقت مفاعل آخر بمساعدة أمريكية وهو مفاعل " ناحاك سوريك"، كان قد بُدئ في إنشائه في 1956/9/17م وانتهي من بنائه في 1958م، واعترفت إسرائيل بوجوده في عام 1960[7]، وتجمع غالبية المصادر على أن هذا المفاعل كان غير قادر على إنتاج المادة اللازمة لصنع القنابل النووية. [8]

ولم يتوقف بناء المفاعلات عند هذا الحد، بل في عام 1966م بُدئ في إنشاء مفاعل في منطقة " بنى روبين" تكون طاقته 200 ميغاواط، ويهدف إلى إنتاج 120 مليون متر مكعب من الماء العذب يومياً، من مياه البحر الأحمر[9] ولم تكن إسرائيل قد توقفت عند بناء

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص387.

(2) المرجع نفسه، ص378.

(3) أحمد الخالدي وآخرون، مرجع سابق، ص95.

(4) محمود عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، ص14.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مرجع سابق، ص237.

(6) المرجع نفسه، ص437.

(7) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص192.

(8) بيتر براي، مرجع سابق، ص36.

(9) محمود عزمي، الخيار النووي الإسرائيلي و ضرورة استراتيجيته، شؤون فلسطينية، العدد 43، مارس 1975، ص93-94.

المفاعلات النووية فقط، بل إنها كانت دائماً في محاولات مستمرة للارتباط باتفاقيات ومعاهدات مع الدول التي تملك طاقات نووية، ومن ضمن هذه المحاولات كانت سنة 1957 عندما عقد أول مؤتمر علمي دولي لبحث شؤون الذرة في " رحوبوت في إسرائيل، حضره 160 عالم من علماء الذرة في العالم [1] وكذلك في مطلع عام 1964 وجهت إسرائيل إلى ألمانيا دعوة لإرسال بعض العلماء لزيارة معهد وايزمان للعلوم طمعاً في تقديم المساعدة الألمانية لهذا المعهد، ولقد لبى عالمان الدعوة، وأعلنا أن ألمانيا منحت 12 مليون مارك لمعهد وايزمان الإسرائيلي لشراء أجهزة أبحاث نووية. [2]

هذا ولم تكن العلاقة الفرنسية الإسرائيلية مقتصرة على مفاعل ديمونا، بل كانت أوسع من ذلك ففي عام 1966 كشف التعاون الفرنسي الإسرائيلي في مجال إنتاج صاروخ أريحا "م د-660" القصير المدى[3]، كما وتتمكن هذا الصواريخ من حمل الرؤوس النووية. [4]

وإلى جانب هذا التعاون العلني، والسري من قبل الدول الأوروبية مع إسرائيل في المجال النووي، فقد كان للاستخبارات الإسرائيلية الدور الكبير في توفير اليورانيوم اللازم لعمل هذه المنشآت، ففي نهاية عام 1967 تمكن الإسرائيليون من الحصول عل مائة طن من أكسيد اليورانيوم بعملية لم يعرف عنها شيئ، إلا بعد مضى تسع سنوات، وظلت تفاصيل هذه العملية غامضة إلى أن نشرت صحيفة " صندي تايمز" البريطانية تحقيقاً بتاريخ 1978/6/25م أوضحت فيه أن الاستخبارات الإسرائيلية اتصلت في عام 1964م بصاحب شركة " اسمارا" للمواد الكيماوية، وكانت هذه الشركة تزود القواعد الأمريكية في ألمانيا بمواد كيماوية لأغراض حربية في أوائل الستينيات، وعقدت الاستخبارات الإسرائيلية مع الشركة أول صفقة في عام 1967، وتضمنت كميات كبيرة من أكسيد اليورانيوم. [5]

رغم كل هذا الوضوح في إصرار إسرائيل على امتلاك السلاح النووي بجميع الوسائل، إلا أن هذا النشاط النووي الإسرائيلي حتى عام 1966 بقي محاطاً بالكتمان، واقتصرت تصريحات المسؤولين في هذا المجال على أن إسرائيل لا تسعى إلا لاستخدام الذرة في الأغراض السلمية خاصة في تحلية مياه البحر، وقد نشرت " الجوروساليم بوست" بتاريخ 20 إبريل 1966 تصريحاً لأشكول قال فيه: "إنه لا يوجد في المنطقة أي بلد يمتلك أسلحة نووية، وأن إسرائيل ليست مهتمة بإنتاج أسلحة جديدة، وهي ترحب بأية اتفاقية لوضع حد لجميع أنواع الأسلحة في المنطقة"، كما وأعلن أشكول، في خطاب له في الكنيست في 18 مايو

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص245.

(2) المرجع نفسه، ص246.

(3) أحمد الخالدي وآخرون، مرجع سابق، ص96.

(4) خليل إبراهيم الشقاقي، الردع النووي في الشرق الأوسط (دراسة في المتطلبات التقنية)، ط1، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990، ص10.

(5) عبد الكريم أبو الفدا، مرجع سابق، ص44.

1966 قال: "إن إسرائيل لا تملك أسلحة نووية ولن تكون البادئة في إنتاج مثل هذه الأسلحة في المنطقة". [1]

رابعاً: أثر التسليح في إسرائيل على اتخاذ قرار حرب 1967 :

كانت سنة 1967 حاسمة بالنسبة للتسليح في إسرائيل، فقد حرصت إسرائيل خلالها على الحصول على المزيد من الأسلحة، والعتاد الحربي، فكانت إسرائيل طيلة عام 1967، تبذل جهوداً كبيرة لتقوية قواتها الجوية والبرية، والبحرية لتنفيذ مخططاتها التوسعية، ولتكون على استعداد لمواجهة القوات العربية في أي وقت[2].

ولقد نشرت صحيفة " الجيروساليم بوست" في 14 مايو 1967، تصريحاً لنائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي " عيزرا وايزمن" جاء فيه " أن الجيش الإسرائيلي قد دخل مرحلة جديدة وأخيرة، في سلسلة من المراحل التي وضعت منذ سنوات لتنميته، وتطويره، وقال: "إن جميع أجهزة الجيش الإسرائيلي تمتلك كميات كبيرة من السلاح، التي تتناسب مع احتياجات إسرائيل الدفاعية والهجومية". [3]

ومن هذه التصريحات يرى الباحث بأن التفكير الإسرائيلي كان دائماً يفكر في عمليات الهجوم، ولأي سبب، و لربما كانت حرب 1967 تعتمد على فكرة الهجوم بالإضافة لأسبابها الحقيقية، ولعل الذي جعلها حقيقة على أرض الواقع، هو امتلاك الجيش الإسرائيلي الأسلحة التي تمكنه من الهجوم، كما صرح عيزرا وايزمن. من هذا الاستنتاج يرى الباحث بأن تسليح الجيش الإسرائيلي وامتلاكه الأسلحة المختلفة ساهم مساهمة كبيرة في اتخاذ قرار حرب 1967.

ويحتمل أن يكون هناك دافع آخر لتأثير التسليح والسلاح على اتخاذ قرار الحرب لعام 1967، وهو أن إسرائيل لديها الحب في التفوق بقوة السلاح، وإن لم يكن فتوازن بهذه القوة مع جيرانها، فخلال الفترة 1956-1967م أدخلت إسرائيل نظرية الردع إلى فكرها العسكري، وكانت هذه النظرية تقوم على الاحتفاظ بهامش كاف من التفوق النوعي على الجيوش العربية، مما يحول -نظرياً- دون قيام العرب بالحرب [4]، وكانت دائماً تحاول المحافظة على قوة سلاحها وتسليحها لتظل تطبق نظريتها، ولذلك فإنها لا تسمح بأن يختل ميزان القوى بينها وبين الدول العربية المحيطة، وكان ذلك يكلفها ثلث دخلها القومي كل عام[5]، ولهذا فإنها لجأت إلى شن الحرب في كل مرة تشعر فيها أن هذا التوازن قد اختل لصالح العرب، وأن

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص376.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مرجع سابق ، ص673.

(3) المرجع نفسه، ص673.

(4) حسين أغا وآخرون، مرجع سابق ، ص18.

(5) صلاح زكي أحمد، مرجع سابق، ص130.

القوات العربية المحيطة بها أصبحت أكثر قوة وأعظم منعة من قواتها، وخاصة في مجال التسليح[1].

لقد درست إسرائيل قضية توازن القوى في عام 1956 بينها وبين العرب، فوجدت أن مصر، وسوريا كسرتا طوق احتكار السلاح الذي كان محصوراً يوم ذاك بين أيدي الدول الغربية، فاستوردتا الأسلحة من دول الكتلة الاشتراكية الأوروبية، وقدرت إسرائيل أن كفة القوى العربية رجحت حتى أصبح مستحيلاً عليها أن تعدل الكفة، فأسرعت إلى الحرب هادفة إلى تدمير التسليح المصري الجديد، ولقد أوضح ذلك بن غوريون في خطاب أمام الكنيست في 14 نوفمبر 1956 قال " لقد هدفنا من وراء الحرب هو تدمير القوى التي كانت تستعد لإبادتنا" [2].

ولهذا عندما شعر الجيش الإسرائيلي بأن البلدان العربية المجاورة له، وبالأخص مصر وسوريا، ما زالتا بعد عام 1957 تعملان على شراء الأسلحة الحديثة، وبالفعل فقد واصلت الحكومة السوفييتية بتلبية طلبات حكومة الجمهورية العربية المتحدة بعد عام 1958م بمواصلة تسليح الجيش الذي تضاعف تقريباً خلال سنوات قليلة، فقد حصل الجيش السوري على أسلحة كثيرة وجديدة من الاتحاد السوفييتي منها 500 دبابة و 200 طائرة، و 4 زوارق كومار، و 8 زوارق طوربيد مسلح، إلى جانب الرشاشات، والبنادق مختلفة الأنواع، والأحجام [3].

كذلك زادت قوة البحرية المصرية التي بدأت تقلب ميزان القوى البحري، وبالأخص عند وصول زوارق الصواريخ الموجهة من طراز " كومار"، وهو قادر على إغراق كافة قطع البحرية الإسرائيلية، وكذلك زوارق "اوسا"، وكانت مصر تعد أول بحرية في العالم خارج الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، تستخدم مثل هذا الزورق[4]. كما وكان إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن شراء الأسلحة من دول الكتلة الاشتراكية، وهذا السلاح كان له الأثر الفعلي في تضاعف حجم قوة المدفعية المصرية وتوسيع قدرة مصر على مقاومة الغارات الجوية، وازدياد سهولة تنقل الجيش المصري، وتدريب ملاحي الطيران المصري في الاتحاد السوفييتي، فكان هذا الإعلان قلباً لميزان القوى العربي الإسرائيلي[5].

هذا التطور الملحوظ في السلاح العربي مقارنة بالسلاح الإسرائيلي لربما جعل قرار الحرب قراراً لا رجعة عن اتخاذه، وبذلك صرح الجنرال "حاييم بارليف" في شهر يناير 1968 فقال: "إن الدرس الذي تعلمناه من الحرب الأخيرة (أي حرب 1967)، هو أنه بالرغم من وجودنا

(1) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص413.

(2) أنيس صايغ، ميزان القوى العسكرية، مرجع سابق، ص26-27.

(3) المرجع نفسه، ص26-27.

(4) محمود عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص122.

(5) أنيس صايغ، ميزان القوى العسكرية، مرجع سابق، ص25-28.

كدولة صغيرة محاطة ببلدان معادية غنية بالموارد، وبالطاقة البشرية، فإن باستطاعتنا، لـيس فقط الحفاظ على توازن القوى بيننا وبين جيراننا، بل العمل على تحسين هذا التوازن لصالحنا بزيادة قوة وتسليح جيشنا، ولقد برهنت حرب يونيو أن الفرق بيننا وبين العـرب قـد أصـبح كبيراً" [1] وبهذا التفوق وهذه القوة تستطيع إسرائيل أن تحظى بمساعدات الدول العظمى، لأنها تستطيع أن تثبت أنها قادرة على حماية مصالحها، وحماية مصالح هذه الدول في المنطقة. [2]
وهذه المساعدات تكون على جميع الجبهات، وخاصة دعمهـا ومـساعدتها بـامتلاك أحـدث الأسلحة، ، هذا يرى الباحث أنه من الضروري أن تظهر إسرائيل بأنها دولة قوية، ووجودهـا في المنطقة لا يواجه خطراً لاستمرار هذه المساعدات، وبالأخص الأسلحة الحديثة.

أما بالنسبة للسلاح النووي الذي كانت تمتلكه إسرائيل، ولكن تحيطه بالكتمان، فأيضاً يمكن أن يكون له الدور المؤثر في اتخاذ قرار الحرب، فكان دائماً يعطي الشعور لدى إسـرائيل بأنهـا الأقوى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وبأنها تستطيع حسم أي معركة والانتصار فيهـا، ولربما هذا ما دفعها إلى اتخاذ قرار حرب 1967 لتأكدها من الانتصار مسبقاً .

كذلك كانت ردود الفعل العربية عليه أنه إذا حصلت إسرائيل على أسلحة نووية، فإن العـرب أيضاً سيحصلون عليها[3]، كما وأعربت مصر عن الخوف من أن الأسلحة النووية الإسرائيلية تشكل تهديداً خطيراً للعالم العربي وإنه ينبغي القيام بمجهود لمواجهة هذا التطور، كما وكانـت التحذيرات الصادرة عن عبد الناصر من أن من المحتمل إذا تزودت إسرائيل بأسلحة نووية أن تقوم مصر بإجراء عسكري سبقي. [4]

فجميع هذه الردود من قبل الدول العربية والقادة العرب لربما جعلت إسـرائيل تفكـر بعمـل عسكري جدي لتقضي على الطموحات والتفكير العربي باتجاهيه، سواء في امـتلاك سـلاح نووي، أو في توجيه الضربة الاستباقية لإسرائيل، وهذا بالفعل ما كان عند اتخاذ قرار حـرب 1967م .

بالفعل استطاعت إسرائيل أن تقضي على طموح العرب في امتلاك سلاح نووي فلقد تحدث رئيس لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية لصحيفة " دافار" الإسرائيلية بعد حرب 1967، عن الهوة التكنولوجية العلمية بين إسرائيل والدول العربية، وهي أيضاً آخذه فـي الاتـساع فقـال " إن العرب متأخرون عن إسرائيل، في العلوم والتكنولوجيا مائة سنة، وهذا بفضل النـصر الـذي حققته إسرائيل في حرب 1967".

---

(1) صلاح زكي أحمد، مرجع سابق، ص130.

(2) إرئيل ليفنه، مرجع سابق ، ص79.

(3) ديئير عفرون، مرجع سابق، ص30.

(4) المرجع نفسه، ص31-32.

وكان قد أكد قبل ذلك أيضاً في صحيفة " دافار" قوله: "إن بقاء إسرائيل ناجم بشكل كبير عن الهوة التكنولوجية بين إسرائيل وجاراتها، ولكي نضمن بقاءنا في المستقبل يجب أن لا نسمح أبداً لهذه الهوة بأن تصبح أصغر" [1]

يستنتج الباحث على أن الحروب السابقة ومنها حرب 1967، كانت نواتها الأساسية المحافظة على هذا الفرق الشاسع في التسليح وفي التكنولوجيا، وهذا ما نلمسه اليوم على أرض الواقع، بالمقارنة بين الدول العربية وإسرائيل في جميع المجالات، وبالأخص مجالات التسليح والتكنولوجيا.

(1) محمود عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص159.

الفصل الثالث

الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967

المبحث الأول :

ركائز الاقتصاد الإسرائيلي بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967م.

المبحث الثاني:

الميزانية الإسرائيلية بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967م.

المبحث الثالث:

المساعدات والعلاقات الإقتصادية الخارجية لإسرائيل بين عامي 1956-1967م وأثرها على قرار حرب 1967م.

المبحث الأول

ركائز الاقتصاد الإسرائيلي بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967م.

أولاً :الأوضاع العامة للإقتصاد الإسرائيلي.

ثانياً : الأوضاع الزراعية.

ثالثاً : الأوضاع الصناعية.

رابعاً : التجارة الخارجية.

خامساً: أثر الركائز الاقتصادية على اتخاذ قرار حرب 1967م.

أولاً : الأوضاع العامة للإقتصاد الإسرائيلي :

إذا كانت الأوضاع الاقتصادية لبلد ما مسألة أساسية وغاية في الأهمية، فإنها بالنسبة لإسرائيل تكتسب أهمية خاصة جداً، فالأوضاع الاقتصادية في أي بلد ينعكس على مستوى المعيشة، وعلى القوة السياسية للبلد، ولكن بالنسبة لإسرائيل فالمسألة مسألة وجود أو عدم وجود بالدرجة الأساسية، فبدون نمو معدلات عالية للاقتصاد لا تستطيع إسرائيل استجلاب واستيعاب المهاجرين وبدون مهاجرين جدد يتقلص البرنامج الصهيوني للاستيطان، وليست المشكلة فقط في حدود عدم قدوم مهاجرين جدد، بل إن المقيمين منهم أيضاً سيكونون عرضة للنزوح في ظل أي تدهور في الأوضاع الاقتصادية، ولهذا وجدنا من الضروري دراسة هذه الأوضاع وأثرها على قرار حرب 1967م.

إن الاقتصاد الإسرائيلي يعد، بعد قيام دولة إسرائيل، العمود الفقري للبقاء والسيطرة بالنسبة للدولة، كما وإن هدفه الأول تأمين الوجود المادي وتأمين الوسائل لتوفير الجهد العسكري، أما الهدف الثاني فهو إيجاد الظروف الملائمة لتجسيد العقيدة الصهيونية في نواحيها المختلفة[1]، و انقسم الاقتصاد الإسرائيلي من حيث توزيع ملكية ووسائل الإنتاج إلى ثلاثة قطاعات، هي:

1- القطاع الخاص.
2- القطاع الحكومي، ويشمل الحكومة المركزية إلى جانب الإدارة المحلية والشركات العامة التي تملك الحكومة والمؤسسات القومية 50% أو أكثر من رأسمالها.
3- القطاع العمالي " الهستدروت" ويشمل المؤسسات التعاونية في المدن والقرى في شتى الحقول التعاونية [2]

وتلعب الحكومة دوراً مهماً في الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من أي جهة أخرى [3]

ويأتي هذا الدور من خلال ثلاث جهات، هي: مؤسسات الدولة، والوكالة اليهودية، والهستدروت[4]. وهذا يعني أن للحكومة وظيفتين اقتصاديتين ، هما:

أ- قيام الحكومة بتوفير خدمات محدودة للجمهور قدر الإمكان على أساس اقتصادي بحت، ومن ضمن هذه الخدمات توفير الأمن، والعلاقات الخارجية، والوضع الداخلي، إضافة إلى التعليم والصحة وغيرها. [5]

ب- يجب على الدولة انتهاج سياسة اقتصادية من أجل تحقيق وإنجاز أهداف اقتصادية تكون مرضية للجمهور، ومن هذه الأهداف ضمان ازدهار المجال الاقتصادي وضمان الاستقرار[1]

---

(1) وزارة الدفاع الوطني للجيش اللبناني، القضية الفلسطينية و الخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص347.

(2) يوسف صايغ، مرجع سابق، ص144.

(3) آشر أريان، بولتيكا فميشتار يسرائيل (السياسة والحكم في إسرائيل)، إصدارات: زمورا بيتن، شارع شوكن، تل أبيب، 1985م، ص57 "عبري".

(4) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص74-76.

(5) موشيه برش ، (مقدمة اقتصادية – قرارات إسرائيلية)، مؤسسة بيالك، القدس 1989م، ص259 (عبري).

ولكن الدولة الإسرائيلية لم تتمكن من تنفيذ هذه الوظائف على أفضل وجه، بل اعتمد الاقتصاد الإسرائيلي على العون الخارجي و زيادة الواردات على الصادرات[2]

يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي وبشكل مباشر على الهجرة، وفي حال ارتفاعها يزداد الناتج القومي[3]، ولأن أحد أهم عناصر الإنتاج، في الاقتصاد، القوة العاملة والتي وفرتها الهجرة، فلقد تراوحت نسبة القوى العاملة في سنوات الخمسينيات بين 52%- 53% من المهاجرين [4]

ولأن المهاجرين جذبوا معهم مبالغ ضخمة من الأموال والمعونات الأجنبية بفضل نشاط الصهيونية العالمية في حمل اليهود ومن سواهم من الأوروبيين والأمريكيين على التبرع للدولة، هذا بالإضافة إلى الرساميل التي حملتها فئات عديدة من المهاجرين، خاصة الفئة التي هاجرت في أواخر الثلاثينيات هرباً من الاضطهاد النازي[5] ولهذا فإن أدنى نقطة وصلت إليها نسبة تزايد الناتج القومي كانت في العام 1953م، وهو في المقابل أدنى نقطة وصل إليها عدد المهاجرين اليهود[6]، وكان الاقتصاد الإسرائيلي يعاني في هذه الفترة ظروفاً اقتصادية عصيبة ومعاناة شديدة، حتى أنه كان على شفا الإفلاس، ولقد ذكر حمودة عبد الخالق في كتابة من يساعد إسرائيل بالتقول:"إن صعوبات إسرائيل تمثل كابوساً لرجل الاقتصاد، فالحكومة تواجه موقفاً مالياً يكاد يكون ميئوساً منه، وقد حافظت إسرائيل على نفسها من الغرق بإجراءات تراوحت بين الاقتراض والاستجداء[7]، وبهذا فإن الاقتصاد الإسرائيلي بقي عرضة للعوامل الخارجية أكثر من أي بلد آخر للأسباب التالية:-

1: وجود الهجرة.

2: قدوم الرأسمال الخارجي بشكل كبير.

ورغم هذا فإن إسرائيل كانت تمر بفترات ازدهار فتتميز الفترة من سنة 1954م وحتى سنة 1959م بالازدهار الاقتصادي السريع وتم زيادة ميزانية التطوير من قبل الحكومة من أجل استيعاب أعداد من العمال ولزيادة دخل الفرد[8] وبذلك صرح بنحاس سابير وزير الإقتصاد خلال تقرير نشره بالقول "بأن الأعوام 1955-1960م أظهرت واجهة الاقتصاد الاسرائيلي فلو قيس التقدم بمعايير التوازن التجاري فأننا سنجد أنفسنا قد تخطينا منتصف الطريق نحو تحقيق أهدافنا من الحريات الاقتصادية" [9] ، واستمر هذا الازدهار إلى سنة 1964م واتسمت

---

(1) المرجع نفسه، ص27.

(2) عبد النبي يوسف، السياسة النقدية في إسرائيل، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1985م، ص140.

(3) حسين أبو النمل، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق ، ص26.

(4) حسام جريس، الاقتصاد الإسرائيلي النشأة، البنية، السمات الخاصة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص43.

(5) يوسف صايغ، مرجع سابق، ص86.

(6) حسين أبو النمل، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص27.

(7) حمودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص68.

(8) موشيه فلبر، ميشيك فكلكلا (قطاعات الاقتصاد)، مركز الإعلام، المطابع الحكومية، القدس، سبتمبر 1974م، ص9 (عبري).

(9) The Israel year book 1961, Opt. cit. ,p. 17

هذه الفترة بنشاط تجاري كامل وازدهار اقتصادي بدون بطالة[1] فارتفع الناتج القومي الإجمالي بمعدل سنوي مقداره 10% في المتوسط[2]، وهذا يعود إلى اهتمام إسرائيل وزيادة التركيز بعد عام 1956م على المسائل الاقتصادية والاهتمام بالزراعة وتوفير وإنشاء قاعدة صناعية ضخمة، والعمل على تشجيع الاستيطان الزراعي والصناعي من خلال توفير الإمكانيات اللازمة لذلك[3]، وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي في كل من الزراعة والصناعة معدلات نمو بلغت في المتوسط في الفترة 1950–1963م حوالي 11%–12% سنوياً [4]

كما ومرت أزمة اقتصادية بين عامي 1956–1957م وهي أزمة قصيرة عانى فيها الاقتصاد الإسرائيلي من معدلات نمو منخفضة جداً في مختلف المؤشرات، كما هبطت قيمة الإنفاق الحكومي للاستهلاك العام [5] ولقد تخطت إسرائيل هذه الأزمة عن طريق المساعدات والتحويلات الخارجية [6] وخاصة التعويضات الألمانية التي بلغت أكثر من مليار دولار تسلمتها إسرائيل على شكل سلع رأسمالية، و وقود ومصانع ومواد أولية [7] ويرى الدكتور حسين أبو النمل أن المساعدات و التحويلات المالية من الخارج لا تشكل عبئاً على الاقتصاد الإسرائيلي لأنها بأغلبيتها عبارة عن منح وتبرعات قليل منها قروض، وفي بعض الأحيان تكون قروضاً غير مستردة [8].

ورغم هذا فقد بلغ الدين الحكومي الخارجي 377 مليون دولار عام 1956م وارتفع إلى 1055 مليون دولار عام 1965م[9]

وفي محاولة للقضاء على هذه الديون شجعت الحكومة الإسرائيلية المساعدات والتحويلات بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية ولقد اتبعت إسرائيل كل الوسائل المتاحة أمامها لجذب الاستثمارات الأجنبية فبدأت بتمويل التنمية الصناعية كما أقرت قانون تشجيع استثمار رأس المال الصادر في مارس 1950م كما وقامت بتحسين ميزان المدفوعات وقد أدخلت عليه عدة تعديلات متتابعة في السنوات 1955م –1967م لتشمل تقديم المساعدات والمنح والإعفاءات الضريبية والجمركية وتفضيل مناطق التنمية والصناعات التصديرية[10] كما وقامت بسن قانون تشجيع الاستثمار عام 1959م، وقد تم تعديل القانون عدة مرات بعد ذلك ولكن دون

---

(1) المرجع نفسه، ص10.

(2) عبد النبي يوسف، مرجع سابق، ص23.

(3) نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظر والتطبيق، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1988م، ص94.

(4) عزيز حيدر وآخرون، مرجع سابق، ص17.

(5) سمير عبد الله وسمير البرغوثي، الاتجاهات العامة في تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ط1، منشورات دار الكرمل، صامد 1988م، ص17.

(6) حسين أبو النمل، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص40.

(7) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص74–76.

(8) حسين أبو النمل، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص41.

(9) سمير عبد الله و سمير البرغوثي، مرجع سابق، ص57.

(10) السيد عليوة، مرجع سابق، ص108.

المس بجوهره فهو يقرر أسلوب التشجيع الرئيس الذي يستند إلى تقديم الأرصدة والضمانات المالية للمستثمرين بأسعار وتكاليف منخفضة[1]

لكن الدولة لم تستمر طويلاً على هذا النهج، ففي أواخر لخمسينيات حاولت تخفيف الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي التي لعبت دوراً كبيراً في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي. [2]

لم تكن الدعوة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي طارئة، بل جاءت نتيجة لقرب إنهاء التعويضات الألمانية التي كانت تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر المساعدات الخارجية واستحقاق جزء كبير من سندات الخزينة التي قامت إسرائيل ببيعها، وأخيراً فشل إسرائيل في الدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة كعضو مشارك تمكنها من تسويق صادراتها دون الاصطدام بجدار التفرقة الجمركية العالمية المفروضة على سلع الدول غير الأعضاء[3]

وهذه المحاولات بدأت تظهر نتائجها على أرض الواقع فقد انخفضت البطالة في إسرائيل بشكل متواصل ففي العام 1958م لم تشكل البطالة سوى نسبة صغيرة من القوة العاملة 5.8% وفي العام 1960م شكلت البطالة نسبة 4.6% من القوة العاملة ثم بلغت البطالة أدنى حد عام 1963م وشكلت نسبة 3.3% فقط عن القوة العاملة. وفي الواقع تعد السنوات 1959م-1963م كما يرد في التقارير الإسرائيلية فترة امتازت خلالها البلاد بالعمالة التامة[4].

وفي فبراير 1962م بعد عشر سنوات بالضبط من السياسة الاقتصادية السابقة أعلن عن سياسة اقتصادية جديدة من قبل وزير المالية بهدف محاربة الظواهر السلبية[5] وناقشت الكنيست خلال سنة 1964م المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلاد وفي مقدمتها الارتفاع في الأسعار الذي يظهر أثره في ازدياد كلفة المعيشة، والذي يشكل في أغلب الأحوال السبب الرئيسي للاضطرابات العمالية الكثيرة[6] وكان العجز في الحساب الجاري لفائض الاستيراد قد بلغ حداً خطراً في العام 1964م، حين وصل إلى 573 مليون دولار، في حين كان معدل العجز في السنوات الثلاث السابقة حوالي 341.3 مليون دولار [7] ولهذا ففي السنوات 1960م وحتى 1965م كانت الاحتياجات الاقتصادية لدولة إسرائيل أكبر من الاحتياجات الأمنية. [8]

---

(1) عادل مناع وعزمي بشارة، دراسات في المجمع الإسرائيلي، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ديسمبر، 1995م، ص254.

(2) يوسف شبل، أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، أغسطس، 1970م، ص51.

(3) يوسف شبل، تجارة إسرائيل الخارجية، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، إبريل، 1969م، ص103-104.

(4) إلياس سعد، إسرائيل والبطالة، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، سبتمبر، 1968م، ص57.

(5) حسام جريس، مرجع سابق، ص23.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص233.

(7) سعيد حمودة، تطورات الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 2 مايو، 1971م، ص26.

(8) موشيه برش، مرجع سابق، ص259.

وتعد الفترة الواقعة بين سنة 1964م–1967م نقطة تحول هامة في تطور الاقتصاد الإسرائيلي بصفة عامة والنشاط الصناعي بصفة خاصة. [1]

فلقد ساد الاقتصاد الإسرائيلي قبل عام 1965م معدلات نمو عالية وارتفع مستوى النشاط الاقتصادي مع هيمنة الاحتمالات التضخمية، وحرصاً على تحقيق النمو الاقتصادي المستمر لجأت السلطات الاقتصادية والنقدية الإسرائيلية إلى تبني سياسة انكماشية كانت تهدف إلى تقييد مستوى النشاط الاقتصادي باستخدام مختلف الأسلحة المالية والنقدية المعروفة[2]واشتركت عدة عوامل بالإضافة لسياسة الانكماش في ركود الاقتصاد الإسرائيلي عام 1965م، ومنها:–

1– انخفاض مستوى نشاط صناعة البناء، والذي أثر بدوره على باقي الصناعات [3]

2– انخفاض الإنفاق على الاستثمار في الاقتصاد ككل وبصفة خاصة في الصناعة، وقد بدأ هذا في مطالع عام 1965م [4]

3– انخفاض معدل الاستهلاك الخاص الذي يرجع في الدرجة الأولى إلى انخفاض الهجرة اليهودية ثم إلى الارتفاع المتباطئ في معدل استهلاك الفرد [5] وإلى الزيادة السريعة في أسعار السلع الاستهلاكية حوالي 8%، بين بداية سنة 1965م ونهاية السنة، ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى استمرار ضغط الطلب على السلع والخدمات خلال النصف الأول من سنة 1965م. [6]

تجمعت هذه العوامل فأدت إلى الركود الاقتصادي الذي انعكس على ارتفاع مستوى البطالة فارتفعت نسبة البطالة من 30 ألف إلى 60 ألف عامل[7] وهذا ما صرح به وزير العمل الإسرائيلي في تقريره عن البطالة أمام الكنيست في 9 مايو 1966م، فقال: "هناك ظواهر واضحة بوجود بطالة وتدهور اقتصادي خاصة في بعض مناطق الإعمار، وقد شكلت لجنة وزارية لوضع التوصيات اللازمة لمواجهة ذلك[8]، ووزعت وكالة " أنوفوستي " الروسية للأنباء في 1966/10/19م تحليلاً عن الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل نقلت فيه عن مصادر وزارة العمل الإسرائيلية ذكرها أن عدد العاطلين عن العمل في هذه السنة ضعف عدد العاطلين في السنة الماضية، وأن ليفي أشكول رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الدفاع صرح بأن عدد العاطلين عن العمل قد يصل إلى 65 ألفاً في نهاية العام الحالي أي عام 1966م وأنه

---

(1) موشيه فلبر، مرجع سابق، ص10.

(2) فؤاد حمدي بسيسو، الاقتصاد الإسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، ط1، دار الجليل للنشر عمان، نيسان 1984م، ص11.

(3) المرجع نفسه، ص11–12.

(4) المرجع نفسه، ص11–30.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص611.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، مرجع سابق، ص646.

(7) يوسف شبل، أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص22.

(8) اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع و الخامس من 1966/7/1–1967/6/30م، مرجع سابق، ص16–17.

إذا لم تحدث تغيرات اقتصادية، ولم تزد إنتاجية العمل والصادرات في كل الفروع فسيؤدي ذلك إلى بطالة عشرات الألوف في المستقبل القريب. [1]

وهذا جعل إسرائيل تعيش في عام 1966م أزمة اقتصادية خانقة[2] ، ويؤخذ من إحصاءات بنك إسرائيل أن الاقتصاد الإسرائيلي قد سجل ركوداً كبيراً في نشاطه خلال سنة 1966م، بحيث لم يرتفع الناتج القومي القائم بأكثر من 1% مقابل السنتين السابقتين ويعود هذا الركود إلى انخفاض في مستوى الطلب المحلي الذي تأثر بهبوط صافي عدد المهاجرين الجدد إلى إسرائيل. [3]

وإزاء هذه الضائقة فقد انتهجت الحكومة الإسرائيلية عن طريق بنك إسرائيل سياسة مالية توسعية في النصف الثاني من سنة 1966م مما أدى إلى زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للجمهور بحوالي 290 مليون ليرة إسرائيلية. [4]

رغم هذه التسهيلات، فإن الشرط الأساسي لاجتذاب رؤوس الأموال لصناعات التصدير، ألا وهو وجود مستوى معقول من الأرباح في هذه الصناعات، كان مفقوداً. [5]

ولقد شهدت هذه الفترة ازدياد نفوذ القطاع الخاص حتى بلغ إنتاج هذا القطاع في 1966م حوالي 59% من صافي الإنتاج المحلي. إن هذا لا يعني أن القطاع الخاص كان ضعيفاً ما قبل هذه الفترة، فقد بقي القطاع الخاص، منذ قيام إسرائيل وحتى 1967م، يتمتع بمكانة خاصة في الاقتصاد الإسرائيلي وأن فترة ما قبل 1965م شهدت سيطرة القطاع العام على القطاع الخاص[6] فخلال هذه الفترة زاد عدد المشتغلين في القطاع العام من 20% إلى 30%، وهذا يشكل رقماً قياسياً عالمياً في الدول الرأسمالية[7] إلا أن فترة منتصف الستينيات شهدت انحسار هذه السياسة، فقد بدأ القطاع الخاص بالسيطرة على القطاع العام ويعود ذلك إلى التوجه نحو السوق الأوروبية وكان ذلك يعني التخصص في الصناعات وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها، أمام كل ذلك لم يكن هناك مفر من أن تشجع الحكومة القطاع الخاص. [8]

أما بالنسبة لسنة 1967م فقد تميزت، بالنسبة لإسرائيل، بتدهور اقتصادي وانتهاء اتفاقية التعويضات الألمانية لتزيد من صعوبة الموقف الاقتصادي، وقد أدى تدهور الموقف الاقتصادي وازدياد البطالة إلى حدوث انخفاض في الهجرة اليهودية الواردة وزيادة الهجرة

---

(1) نفس المرجع، ص173.

(2) حسين أبو النمل، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص22.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، ص611.

(4) المرجع نفسه، ص612.

(5) المرجع نفسه، ص613.

(6) سليمان رشيد سليمان، التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الصراع الطبقي والاجتماعي في إسرائيل ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 37 سبتمبر 1974، ص104-105.

(7) حسام جريس، مرجع سابق، ص45.

(8) سليمان رشيد سليمان، مرجع سابق، ص104-105.

المعاكسة[1] كما وشهدت البطالة في عام 1967م زيادة كبيرة، فقد قال يجال آلون وزير العمل الإسرائيلي في خطاب له أمام الكنيست بتاريخ 1967/2/27م " بأن عدد العاطلين عن العمل في الربع الأخير من العام 1966م بلغ 96 ألف عاطل عن العمل ولقد أيد مكتب الإحصاء العام يوم 1967/5/3م أن عدد الأشخاص الذين كانوا عاطلين عن العمل في الأشهر الأخيرة من عام 1966م وسجلوا في مكاتب العمل بلغ 99000 شخص أي ما يعادل 10.3% من مجموع عدد الأشخاص العاملين في الدولة[2] كما وشهدت سنة 1967م هبوطاً في متوسط نمو الناتج القومي مقارنة مع السنوات السابقة إلى 2% وجاء هذا الانخفاض نتيجة لسياسة إسرائيلية متعمدة محاولة منها للحد من الاعتماد على العون الخارجي[3].

وفي نفس السنة 1967م ارتفعت الأسعار وكان نتيجة الرواج الاقتصادي، الذي كان مبعثه كثرة ورود الاستثمارات الأجنبية عامة والأمريكية خاصة، وكذلك لكثرة المساعدات المالية والاقتصادية والقروض الأجنبية التي وردت إلى إسرائيل هذا بالإضافة إلى زيادة القوة الشرائية وتوافر الأيدي العاملة العربية[4]، كل ذلك أدى إلى زيادة ديون إسرائيل وانخفاض قيمة الليرة الإسرائيلية[5]، ويرجع تخفيض الليرة الإسرائيلية إلى الطبيعة الشاذة للاقتصاد الإسرائيلي، وهي القائمة على الاعتماد أساساً على المصادر الخارجية في تمويل نشاطها الاستثماري، فمعظم الاستثمارات التي حققها الاقتصاد الإسرائيلي طوال فترة وجوده حتى 1967م لم يتم تمويلها عن طريق الادخار المحلي، بل عن طريق المصادر الخارجية، وأعلى نسبة ساهمت بها المدخرات المحلية لم تتجاوز 45% أي أقل من النصف وكانت في السنوات ما بين 1960-1965م[6] وقد بلغ صافي المبلغ الذي جمعته الوكالة اليهودية أثناء حملاتها العالمية عام 1966م حوالي 60 مليون دولار، وارتفع هذا المبلغ ليصل عام 1967م إلى حوالي 346 مليون دولار. [7]

هذه هي الأوضاع العامة للاقتصاد الإسرائيلي 1957م-1967م أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية لركائز الاقتصاد الإسرائيلي وهي الزراعة و الصناعة و التجارة وهذا ما سوف يتناولة الباحث .

---

(1) حسام جريس، مرجع سابق، ص24.

(2) رفيق مطلق، إسرائيل قبيل العدوان، مرجع سابق، ص11.

(3) عمرو محي الدين، استراتيجية الانتماء في إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 33، يوليو، 1973، ص14.

(4) المرجع نفسه، ص20.

(5) حاتم صادق، إستراتجية فرض السلام و نظرية الأمن الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، عدد 19، يناير،1970م، ص22.

(6) عبد القادر شهيب، مستقبل الليرة الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 58، يونيو، 1976م، ص98-99.

(7) حسين أبو النمل، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص19.

ثانياً : الأوضاع الزراعية:

احتلت الزراعة المكان الأول عند قيام دولة إسرائيل، لأنها كانت تعد من أهم الموارد الغذائية للمهاجرين في تلك الفترة، ففي عام 1949م سدت الأغذية المنتجة محلياً 50% من حاجات السكان البالغ تعدادهم حوالي المليون نسمة[1] وفي عام 1952م تم حرث وزراعة ما لا يقل عن 1.150.000 دونم ساهمت في سد جزء كبير من حاجات السكان[2] وفي عام 1964م أصبحت الأغذية المنتجة تسد 85% من حاجات السكان البالغ عددهم 2.5 مليون نسمة وبمستوى أعلى من التغذية. [3]

لهذا كان لزاماً على الدولة الصهيونية، التي قامت على زعم أن " فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، أن تسخر كل الوسائل القانونية لمصادرة الأرض العربية وطرد أصحابها منها، ولتحقيق هذا الهدف سنت الدولة عدداً من القوانين مثل قانون وضع اليد على الأرض[4] في حالات الطوارئ لسنة 1950م[5] وقانون استملاك الأراضي [6] لعام 1952م وقانون التصرف [7] لعام 1953م وقانون التقادم [8] لعام 1957م [9]، و من الواضح من خلال هذه القوانين أنها تنص بشكل واضح على السيطرة على الأرض بشكل قانوني من وجهة النظر الإسرائيلية، ولكن هذه القوانين لا تمت بأي حال من الأحوال إلى السند القانوني؛ لأنها صادرة عن احتلال وليس من حكومة إلى شعبها من أجل المصلحة العامة. [10]

هذه القوانين زادت من المساحة المزروعة التي تسيطر عليها الدولة [11]،فعام 1948م بلغت مساحة الأراضي الزراعية 1.310000 دونم[12] وبين عام 1948م و 1958م بدأت مرحلة من النمو السريع استمرت حتى عام 1956م كان التركيز خلالها على تطوير الزراعة التي

---

(1) أنيس صايغ ومجموعة من الباحثين، فلسطينيات، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، يوليو، 1968م، ص188.

(2) اليكس بين، عليا فهيتشفوت بمدينات يسرائيل (الهجرة والاستيطان في دولة إسرائيل) ، منشورات المكتبة الصهيونية (شعب عامل) سنة الإصدار، 1982م، ص90 (عبري).

(3) أنيس صايغ ومجموعة من الباحثين، فلسطينيات، مرجع سابق، ص188.

(4) قانون وضع اليد: وهو الذي وضعت إسرائيل بموجبه أملاك العرب تحت الحراسة وأعطى الحق للحكومة الإسرائيلية بالسيطرة على الأراضي العربية التي تركها أصحابها ونقل ملكيتها إلى حارس أملاك الغائبين والذي خول الصلاحية بنقل ملكيتها إلى مؤسسة الكارن كايميت، أنظر، عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مرجع سابق، ص68.

(5) عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مرجع سابق، ص68.

(6) قانون استملاك الأرض لعام 1952 ويعطي الحق للحكومة الإسرائيلية لاستملاك الأراضي العربية بحجة استخدامها لأغراض التعمير والإنماء الاقتصادي، أنظر عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مرجع سابق ص68.

(7) قانون التصرف لعام 1953م ينص على إعطاء الحرية لوزير المالية للسيطرة على أي أرض لازمة للدفاع أو الاستيطان إذا لم يستخدمها مالكها بصورة فعلية مباشرة أي بنفسه وبيده، أنظر نظام بركات الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق،ص85.

(8) قانون التقادم لعام 1957م والذي بموجبه تعد جميع الأراضي ملكاً للدولة إلا إذا استطاع صاحبها أن يثبت بأنه يتصرف بها منذ 25 عام، أنظر نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص85.

(9) نظام بركات، مرجع سابق ، ص100.

(10) نور مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، ترجمة عزت الغزاوي، مؤسسة الأيام للنشر، رام الله، فلسطين 2003، ص153-140.

(11) نبيل السهلي، مرجع سابق،ص123.

(12) خليل أبو رجيلي، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، م.ت.ف، مركز الأبحاث بيروت، مايو، 1970م، ص39.

نمت بمعدلات عالية، ووصلت مساحة الأرض المزروعة إلى 4 مليون دونم[1] وابتداء من سنة 1960م وحتى نهاية 1967م لم تسجل المساحة المزروعة زيادة إلا بـ 28 ألف دونم فقط، وهي زيادة لا تقارن البتة بتلك التي حدثت ما قبل عام 1958م، فبين عام 1948م-1958م زادت المساحة المزروعة حوالي 2.690.000[2] وهذه الزيادة القليلة التي حدثت بين عام 1960م إلى 1967م تدل على أن الزراعة الإسرائيلية قد استوعبت عدداً كافياً من المهاجرين خلال الخمسينيات ولم يعد لديها إلا إمكانية ضئيلة لاستيعاب المهاجرين الجدد في الفترة التي تلتها[3]، وإلى جانب هذا كان أيضاً هناك سبب في انخفاض المساحة المزروعة وهو نقص المياه لري هذه المساحات وهذا جعل التفكير في مشروع نهر الأردن[4] [5]، و من مشاكل المياه، أن معظم مصادر المياه تتركز في الشمال بينما الأرض الصالحة للزراعة تقع في الوسط والجنوب[6]

ومن المعروف أن القطاع الزراعي يحتل مركزاً رئيسياً في الاقتصاد الإسرائيلي بالرغم من أن مساهمته في إجمالي الناتج المحلي لا تتعدى إلا 11.5% عام 1952م و 11.6% عام 1960م وهذا ما دفع الحكومة الإسرائيلية لدعم الزراعة وتطويرها بشتى الأساليب، بحيث تحولت من زراعة بعلية إلى زراعة كثيفة مروية[7]وترمي إسرائيل من وراء هذا الاهتمام إلى تحقيق أهداف رئيسية هي:- [8]

1- زيادة المساحة المزروعة قدر الإمكان عن طريق استصلاح الأراضي.

2- زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة زيادة الطلب على المواد الغذائية نظراً للازدياد الكبير الذي يحصل سنوياً في عدد السكان من جراء الهجرة الجماعية إلى إسرائيل.

3- تمكين الزراعة من استيعاب المهاجرين الجدد بقصد دمجهم في الاقتصاد.

ولقد ظهر هذا الاهتمام على أرض الواقع إذ تطورت مساحة الأراضي المروية من بين الأراضي المزروعة في إسرائيل بإيقاع مختلف تماماً عن التطور الذي لحق بإجمالي الأراضي المزروعة، فقد بلغت نسبة الأراضي المروية 8% في سنة 1953م من إجمالي الأراضي المزروعة و30% في سنة 1959م و 38.3% سنة 1967م [9].

---

(1) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص238.

(2) نبيل السهلي، مرجع سابق، ص23.

(3) خليل أبو رجيلي، مرجع سابق، ص39.

(4) مشروع نهر الأردن: هو تحويل روافده لري مساحات إضافية حديثه في إسرائيل وجعلها صالحة للزراعة وانتهى المشروع في عام 1964م على الرغم من المعارضة العربية.انظر: خليل أبو رجيلي، مرجع سابق، ص198.

(5) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص36.

(6) نبيل السهلي، مرجع سابق، ص22.

(7) المرجع نفسه، ص24.

(8) خليل أبو رجيلي، مرجع سابق، ص41.

(9) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص232.

وكان يأمل حكام دولة إسرائيل بزيادة الأراضي المروية؛ لأن إنتاج الدونم المروي يوازي إنتاج خمسة دونمات من الزراعة البعلية. [1]

أما بالنسبة إلى حجم قوة العمل في قطاع الزراعة فقد ارتفع من 102 ألف عامل عام 1955م إلى 127 ألف عامل عام 1959م الذي كان عام الذروة في تاريخ العمالة الزراعية سواء على صعيد قوة العمل الزراعية أو حجمها. [2]

وشهدت العمالة الزراعية في الأعوام اللاحقة هبوطاً مستمراً لتستقر في عام 1966م على 12.4% أي حوالي 108.7 ألف شخص هبطت بعد ذلك بشكل حاد جداً لتصل إلى 89.8 ألف شخص. [3] وهذه القوى العمالية هي الدافع الرئيسي وراء زيادة المساحة المحصولية، فبناء على الإحصاءات الإسرائيلية فإن المساحة المحصولية خلال سنة 1964م بلغت 4 ملايين و110 آلاف دونم مقابل ثلاثة ملايين و 970 ألف دونم في السنة السابقة، وهذا يدل على مدى اهتمام الحكومة الإسرائيلية بالتوسع في القطاع الزراعي[4]

ومن أجل زيادة تنمية القطاع الزراعي وضعت الحكومة الإسرائيلية في شهر أغسطس سنة 1964م خطة خمسية للتنمية الزراعية و كان من المتوقع أن يؤدي تنفيذها إلى زيادة في القطاع الزراعي بحوالي 40% شرط أن تبقى الأسعار والأجور على حالها [5] ومن البديهي أن هذا الشرط لا يعطي الخطة صبغة واقعية.

وبالنسبة للإنتاج النباتي في إسرائيل فيأتي القمح بالمرتبة الأولى [6] فقد بلغ الإنتاج الزراعي للقمح عام 1957–1958م حوالي 53.000 طن[7] ومن الحبوب الرئيسية الأخرى الشعير ومن المحاصيل الزراعية كذلك الشوفان والذرة، كذلك القطن والفول السوداني والسمسم كما ويزرع التبغ بكميات لا بأس بها. [8]

أما بالنسبة لزراعة الخضار و البطاطا في إسرائيل فإن [9]، هذه الكميات تكفي للاستهلاك المحلي وتصدر الفائض[10]، فقد بلغ الإنتاج الزراعي للخضار عام 1957–1958م 363 ألف

---

(1) خليل أبو رجيلي، مرجع سابق، ص39.

(2) نبيل السهلي، مرجع سابق، ص24.

(3) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص233.

(4) ماجد المدهون، مرجع سابق، ص85.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص427.

(6) المرجع نفسه، ص418.

(7) The Israel year book 1960,Opt. cit., p.191

(8) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص418–422.

(9) المرجع نفسه، ص421 .

(10) المرجع نفسه، ص421–422.

طن[1] كما وقدرت صادرات الخضار لعام 1964م حوالي 990 طن خضار وبلغت صادرات البطاطا حوالي 2980 طناً[2]

أما الحمضيات فهي من أهم المحاصيل الزراعية نظراً لاعتماد إسرائيل عليها في التصدير وبالتالي اعتبارها محصولاً نقدياً يوفر جزءاً لا يستهان به من احتياجات النقد الأجنبي[3]، ولقد زادت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات [4]، وبسبب هذه الزيادة الملحوظة في المساحة نلاحظ زيادة في الإنتاج فقد بلغ إنتاج الحمضيات خلال سنة 1963م حوالي 838.900 طن مقابل 736.400 طن سنة 1962م[5] مقابل 435.000 طن سنة 1957-1958م[6] مقابل 272.700 طن سنة 1949م[7].

والمعروف أن إسرائيل تعتمد على دول السوق الأوروبية المشتركة في تصدير الحمضيات وقد كان لقرار مجلس السوق في أواسط نوفمبر سنة 1965م بزيادة الرسوم الجمركية على البرتقال المستورد من أجل حماية البرتقال الإيطالي وقع كبير في إسرائيل، فقد كانت إسرائيل تصدر 54% من إنتاج الحمضيات خلال سنة 1963م و 1964م، وبسبب ذلك القرار انخفض التصدير 10%، وهذا ما جعلها تتخذ بعض الإجراءات التأديبية، فقد هددت إسرائيل برفع التعريفات الجمركية على بعض مستورداتها من السوق المشتركة وبشكل خاص السيارات. [8]

إلى جانب الإنتاج الزراعي المتطور هذا فهناك الإنتاج الحيواني، فتشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن إنتاج اللحوم قد بلغ 116.950 طناً سنة 1963م مقابل 110.000 طن سنة 1962م [9] وقد بلغ إنتاج الحليب خلال سنة 1963م – 1964م حوالي 365.750 لتراً وحوالي 22.930.000 بيضة [10]

ولهذا التطور أثره في عملية التصدير، فيلاحظ خلال سنة 1965م بأن الصادرات الزراعية ارتفعت بسبب تحسن المواسم الزراعية من 66.7 مليون دولار خلال السنوات السابقة إلى 86 مليون دولار سنة 1965م، وكان للحمضيات الفضل في هذه الزيادة، فقد زادت من 52

---

(1) The Israel year book 1960,Opt. cit., p.191

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق،ص421-422.

(3) المرجع نفسه، ص422.

(4) خليل أبو رجيلي، مرجع سابق، ص39.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص422.

(6) The Israel year book 1960,Opt. cit., p.191

(7) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص422.

(8) المرجع نفسه، ص422.

(9) المرجع نفسه، ص424-426.

(10) آمش فرومكين، عليا فسبوخ بديري لمديناه (الهجرة والتطوير في الطريق إلى الدولة) ، إصدار التربية والتعليم،1971م ص305(عبري).

مليون دولار إلى 70 مليون دولار[1]كما وزادت نسبة الدخل في المجال الزراعي فوصلت إلى 1.700.000 ليرة إسرائيلية. [2]

وارتفعت الصادرات الزراعية من حوالي 40 مليون دولار في 1949م منها 24 من الحمضيات إلى 64 مليون دولار في 1961م منها 40 مليون من الحمضيات. [3]

وقد ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي فبلغ عام 1948–1949م حوالي 197 مليون دولار وارتفع إلى 417 مليون دولار عام 1959م –1960م [4]

ثم ارتفع بزيادة 19.6% خلال سنة 1962م وخلال سنة 1963م سجل زيادة 8% [5] ثم سجل ارتفاعاً آخر حوالي 7% سنة 1964م، ثم ارتفع سنة 1965م بحوالي 4%. [6]

وهذا الارتفاع والزيادة المستمرة جاءت إما عن طريق التوسع في الناتج في المزارع القائمة أو عن طريق إنشاء مستعمرات جديدة أو قرى جديدة. [7]

فقد كانت المستعمرات الزراعية سنة 1948م حوالي 326 مستعمرة، فارتفعت عام 1958م إلى حوالي 740 مستعمرة ثم إلى حوالي 801 مستعمرة عام 1966م [8] أما القرى الزراعية فقد بلغت منذ قيام دولة إسرائيل وحتى 1952م حوالي 299 قرية تعاونية زراعية من بينها أكثر من 200 قرية زراعية أسست في عام 1949–1950م ومن عام 1955م إلى عام 1960م طرأ انخفاض ملموس على بناء القرى الزراعية الجديدة وما تم بناؤه 40 قرية زراعية وبلغت نسبة المزارعين في تلك الفترة 20% [9]

لكن في السنوات الثلاث الأخيرة، في فترة الدراسة 1965–1967م، شهد الناتج القومي هبوطاً على الشكل التالي 1965م هبط النمو إلى 8.2%، و 1966م هبط إلى 0.6% وإلى 1.2% في العام 1967م وجاء هذا الانخفاض نتيجة لسياسة الانكماشية [10].

هذا الهبوط أثر على تطور أداء القطاع الزراعي من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن القطاع الزراعي ساهم بنحو 5% عام 1967م بينما كان يساهم في عام 1960م بحوالي 11.6% [11]، وكانت قيمة الإنتاج الزراعي والحيواني سنة 1965م حوالي 1.346

---

(1) المرجع نفسه، ص429.

(2) المرجع نفسه، ص305.

(3) يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص179.

(4) سمير عبد الله وسمير البرغوثي، مرجع سابق، ص128

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص413

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص609

(7) يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص179.

(8) انجلينا الحلو، إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة، م.ت.ف، مركز الأبحاث ، أيلول، سبتمبر 1968م، ص21.

(9) موشيه فلبر، مرجع سابق، ص42.

(10) سعيد حمودة، مرجع سابق، ص25.

(11) نبيل السهلي، مرجع سابق، ص24.

مليون ليرة إسرائيلية مع العلم أنه كان هناك تذبذب في كمية إنتاج بعض المحاصيل مثل الشعير والذرة[1]. وقد أشار التقرير السنوي لبنك إسرائيل لعام 1966م أن قيمة الإنتاج الزراعي ارتفعت بحوالي 4% خلال تلك السنة. [2]

ثالثاً : الأوضاع الصناعية :

شهد قطاع الصناعة تطورات كمية ونوعية، جعلت منه القطاع الرائد، وأهم فروع الاقتصاد الإسرائيلي بلا منازع، فهو ليس أكبر مساهم منفرد في الناتج القومي فحسب، بل أكبر موظف، عدا قطاع الدولة، لليد العاملة أيضاً، فضلاً عن ذلك فإن عماد التجارة الخارجية لإسرائيل هو الصناعة التي تسهم بأكثر من 90% من الصادرات الإسرائيلية[3]، وكان من ملامح الفترة بين سنة 1954م –1964م انتقال الاهتمام من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي مع عدم إهمال الزراعة[4]،وقد كانت سياسة الحكومة تشجع توظيف الأموال المحلية والأجنبية في الصناعة انطلاقاً من قانون تشجيع الصناعة لعام 1952م المعدل في 1955م [5]
لقد تطورت الصناعة في إسرائيل خلال الخمسينيات وبداية الستينيات[6]، وبلغت نسبة الازدهار الصناعي22% في عام 1952م، وبلغ الإنتاج القومي الصناعي 18 مليون دولار في أوائل الخمسينيات، وتم استيعاب حوالي 200 ألف عامل في الأعوام ما بين 1948م إلى عام 1954م [7] ففي منتصف الخمسينيات بدأت الظواهر تشير إلى بداية مرحلة تطور ثانية في القطاع الصناعي تمثلت في إقامة صناعات تنتج سلعاً تحل محل السلع الأجنبية المستوردة، ولقد استمرت هذه المرحلة طوال الستينيات حتى أصبحت الحاجة ماسة إلى زيادة حجم الصادرات[8]. ولقد تظافرت عدة عوامل لتهيئة الجو المناسب لهذا التطور والتوسع الصناعي بين عام 1950م – 1966م؛ إذ ازداد الطلب المحلي على المنتجات الصناعية تبعاً للزيادة الدائمة في عدد السكان، كما أدى ازدياد إقامة المباني السكنية إلى ارتفاع الطلب على المنتجات والسلع المتصلة بهذا النشاط. هذا بالإضافة إلى سياسة الحماية التي أخذت بها الحكومة الإسرائيلية لحماية منتجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية، يضاف إلى ذلك أن الهجرة

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، مرجع سابق، ص652–653.
(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مرجع سابق، ص618–.622
(3) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص249.
(4) عبد النبي يوسف، مرجع سابق، ص179.
(5) يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص183.
(6) المرجع نفسه، ص261.
(7) موشيه فلبر، مرجع سابق، ص48.
(8) نبيل السهلي، مرجع سابق، ص26.

المتدفقة على إسرائيل قد هيأت لها سبيل الحصول على ما تحتاج إليه من أيد مدربة في كثير من أوجه النشاط الصناعي[1].

وهناك عامل مهم من عوامل التطور وهو توفرت حرية الملاحة في خليج العقبة للسفن الإسرائيلية بعد العدوان الثلاثي عام 1956م فتمكنت إسرائيل من النفاذ إلى أفريقيا وآسيا، وهو ما وفر لها المواد الخام اللازمة للصناعة. [2]

كان لهذه العوامل الأثر على زيادة الإنتاج، فلقد ازداد الإنتاج الصناعي الإسرائيلي بمقدار 4 أضعاف خلال الأعوام 1950م –1966م [3] فوصلت قيمته إلى 6900 مليون ليرة إسرائيلية، كما ارتفعت صادرات السلع المصنوعة من 18 مليون دولار سنة 1950م[4] إلى 305 مليون دولار عام 1964م إلى 340 مليون دولار سنة 1965م [5]، ثم إلى 375 مليون دولار سنة 1966م[6] ثم إلى 416 مليون دولار عام 1967م [7]، أي بمعدل سنوي قدره 10.8% تقريباً. وتعود هذه الزيادة إلى تطور النشاط الصناعي في إسرائيل تطوراً سريعاً وملموساً [8].

وتعددت الصناعات من ثقيلة وخفيفة؛ فهناك صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ وغيرها إلا أن أهم فروع الصناعة على الإطلاق من حيث القدرة على التصدير هي صناعة صقل الماس التي تحتل المقام الأول بين مختلف الصناعات[9]. إلى جانب هذه الصناعة هناك صناعة المعادن والآلات ومواد البناء والأسلحة والذخيرة، وهذه الصناعة كان لها نصيب الأكبر في الزيادة خلال الأعوام 1957م – 1967م [10]، وإلى جانب هذا فإن السنوات 1960م – 1965م شهدت نمواً في القطاع الصناعي وازدادت الاستثمارات في هذا القطاع [11]، واستطاعت هذه المشاريع أن تضاعف حجم الإنتاج الصناعي خلال الفترة الواقعة بين عام 1956م و 1960م كما تضاعف مرة ثانية خلال الفترة الواقعة بين عام 1961م و 1965م أكثر من 5500 مليون ليرة [12]، كما وأن القطاع الخاص بدأ بالنمو وخاصة في القطاع الصناعي، كما وأن هذه المرحلة شهدت نمواً في الطبقة العاملة الإسرائيلية، وبلغت نسبة

---

(1) عبد النبي حسن يوسف، مرجع سابق، ص171.
(2) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص68.
(3) عبد النبي حسن يوسف، مرجع سابق، ص171.
(4) المرجع نفسه، ص171.
(5) يحيى عرودكي، مرجع سابق، ص247.
(6) عبد النبي حسن يوسف، مرجع سابق، ص171.
(7) يحيى عرودكي، مرجع سابق، ص247.
(8) عبد النبي يوسف، مرجع سابق، ص171.
(9) يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي، ص184–185.
(10) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص428.
(11) سليمان رشيد سليمان، مرجع سابق ، ص103.
(12) يحيى عرودكي، مرجع سابق، ص246.

العمال العاملين في قطاع الصناعة عام 1966م حوالي 26.1% [1]، كما وشهدت هذه الفترة أيضاً اندماج الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد العالمي نتيجة الاستثمارات الأجنبية واعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الأمريكي[2].

كما وأن أواخر هذه الفترة بدأت تشهد فترة الركود الاقتصادي وزيادة البطالة وقلة الهجرة[3]. وأعلن وزير التجارة والصناعة، في 13 إبريل 1964م، بأن الحكومة قد أعدت خطة للتنمية الصناعية تشمل الفترة 1965م – 1970م[4].

يذكر أن الصناعة الإسرائيلية قد تطورت في ثلاثة اتجاهات، أولاً: في اتجاه الاعتماد على قاعدة من الخامات المحلية، مثل أملاح البحر الميت، وثانياً: في اتجاه الاعتماد على الكفاءة التكنولوجية في الكيماويات والأدوية وبعض الآلات، وثالثاً: في اتجاه الاعتماد على استخدام خامات خفيفة الوزن صغيرة الحجم غالية الثمن مثل الفراء والماس[5]. وتطور حجم الصادرات الصناعية بقفزات كبيرة جداً؛ فقد ارتفعت قيمتها من 18 مليون دولار عام 1950م إلى 153 مليون دولار عام 1960م[6]،وإلى 248 عام 1963م، وإلى 281 عام 1964م [7].

وبالرغم من هذا التطور الذي حققته الصناعة الإسرائيلية إلا أنه كانت هناك عوامل تعرقلت هذا التطور الصناعي، وأولها افتقار إسرائيل إلى الموارد الطبيعية و المواد الخام الزراعية، وعلى وجه الخصوص المواد المولدة للطاقة الحرارية كالبترول والكهرباء، ولهذا اعتمدت الصناعة الإسرائيلية على المواد الخام المستوردة، ومنها البترول[8] فعلى الرغم من أن هناك آباراً للبترول في منطقة النقب إلا أنها في نهاية عام 1961م كان لا يزيد احتياطيّها عن مليونين من الأطنان وكان إنتاجها حوالي 130.000 طن في نفس العام [9]، كما وبلغ إنتاج البترول سنة 1964م حوالي 229 مليون ليرة مقابل 174 مليون ليرة سنة 1963م و 102 مليون ليرة سنة 1958م [10]. وبهذا تظل إسرائيل مضطرة لأن تشتري حاجتها من النفط من الخارج بكلفة حوالي 35 مليون دولار سنوياً، مما يشكل عبئاً ضخماً على ميزان

---

(1) سليمان رشيد سليمان، مرجع سابق، ص103.

(2) المرجع نفسه، ص103.

(3) المرجع نفسه، ص103.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص446.

(5) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص37.

(6) سمير عبد الله وسمير البرغوثي، مرجع سابق، ص70.

(7) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص442.

(8) عبد النبي يوسف، مرجع سابق، ص173.

(9) يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص186-187.

(10) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص431.

المدفوعات[1]، وكانت تشتري حاجاتها من النفط من إيران؛ فلقد بدأت في جلب النفط من إيران منذ سنة 1957م، وكان ضمان استيراد النفط الإيراني هو العامل الذي مكن إسرائيل من بناء خط أنابيب إيلات حيفا[2]، فلقد قررت إسرائيل تنفيذ خط الأنابيب الذي يمر عبر أراضيها من إيلات إلى حيفا، وتعاقدت مع الاحتكارات الأمريكية والبريطانية لتنفيذه [3]، وظل النفط الإيراني طوال الستينيات، والذي تسيطر عليه الاحتكارات الأمريكية، هو المصدر شبه الوحيد لتزويد إسرائيل بالنفط. [4]

رغم هذه المعوقات وبالرغم من أن إسرائيل فقيرة نسبياً بالمواد المعدنية، فإن إنتاج الصناعات المنجمية سجل توسعاً ملموساً خلال سنوات أواخر الخمسينيات وأواسط الستينيات وهذا بفضل ما قامت به السلطات الإسرائيلية من مسح جيولوجي، وتوجد معظم هذه الموارد في البحر الميت وفي القسم الجنوبي من منطقة النقب، ومن أهمها البوتاس والبرومين والفوسفات والنحاس والرخام والغاز الطبيعي [5]؛ فبالنسبة للفوسفات فقد تطورت صناعته خلال الفترة 1958م–1964م [6]، ولقد قدر إنتاج الكيماويات وعلى رأسها الفوسفات في إسرائيل عام 1962م بمبلغ 190 مليون ليرة إسرائيلية لنفس العام [7]. ولما كان تطلعات إسرائيل لدعم اقتصادها تقضي بزيادة صادراتها من الفوسفات، ولم يكن بمقدرتها عمل ذلك منفردة دعت عدة شركات عالمية لاستثمار الفوسفات[8]، ففي يوليو 1964م زار وزير التنمية الإسرائيلية لندن من أجل البحث في إمكانية إنشاء مصنع لتصنيع الكيماويات ومنها الفوسفات، وقد قدر إجمالي الاستثمارات اللازمة لهذا المشروع بحوالي 20 مليون دولار أمريكي. [9]وفي مطلع عام 1965م جرت مباحثات بين شركتين أمريكيتين هما:

(سويفت وكارل م. ليوبورودس) لإنشاء معمل للشركة الأمريكية الإسرائيلية لإنتاج الفوسفات المركز بالحرق الذاتي بمعدل نصف مليون طن في السنة[10]، وفي خطة التنمية التي أعدتها إسرائيل سنة 1966م رصدت الحكومة 60 مليون دولار لاستثمارها في المشاريع الكيماوية خصصت 75% منها لتطوير المشاريع الصناعية الفوسفاتية[11].

---

(1) يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص186–187.

(2) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص82.

(3) المرجع نفسه، ص82.

(4) المرجع نفسه، ص82.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص431.

(6) المرجع نفسه، ص439.

(7) يوسف مروة، أخطار التخطيط الصناعي في إسرائيل، م.ت.ف مركز الأبحاث، بيروت، ديسمبر، 1968م، ص204.

(8) فلاح سعيد جبر، الصناعات الفوسفاتية والمعدنية والتعدينية في فلسطين المحتلة وأثرها في خدمة الإطماع الصهيونية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 12، أغسطس 1972م، ص219.

(9) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص439.

(10) فلاح سعيد جبر، مرجع سابق، ص221.

(11) المرجع نفسه، ص221.

إلى جانب إنتاج وتصدير الفوسفات فهناك نمت صناعة المعادن بين العامين 1958م – 1961م بمعدل أسرع من معدل نمو الصناعة الإسرائيلية في مجملها وحصل التوسع في هذه الصناعة على الخصوص بين العامين 1960م –1961م [1]

إن صادرات المعادن قد ازدادت بنسبة ضعيفة، إلا أن هذه الصادرات زادت عن معدل سائر الصادرات الصناعية[2] وأهم هذه الصادرات صادرات النحاس، فقد بدأت صادرات النحاس منذ عام 1959م وكانت طاقتها الإنتاجية للسنوات الخمس الأولى تقدر بـ " 6100" طن سنوياً، وعام 1964م ارتفع إنتاجها إلى 9000 طن في السنة، وجرى العمل على تطوير مناجم النحاس ولقد بلغت القيمة النقدية لصادرات النحاس لعام 1964م حوالي 11 مليون دولار[3]، وإلى جانب هذه الصناعات التي تستخدم فيها المواد الخام الداخلية، فهناك صناعة صقل الماس رغم أن الماس الخام يستورد بأكمله إلى إسرائيل، فهي تحتل مركزاً هاماً مع القطاع الصناعي خاصة وأنه يعتمد عليها من ناحية التصدير بنسبة 40% تقريباً من إجمالي الصادرات [4]، ولقد بلغت كمية الماس التي صدرتها إسرائيل عام 1963م مقدار 1.007.000 قيراط (القيراط 0.2 غرام) من الماس المصقول الملمع، وبلغت قيمتها الصافية حوالي 104 ملايين دولار، وتعتبر صناعة الماس الصناعة الوحيدة في إسرائيل التي يعود كل إنتاجها إلى التصدير، وتزيد كميات الماس المصدرة سنوياً بمعدل ثابت تقريباً 26%، أي أكثر من الربع، وهذا يعني أن صادرات الماس أو الدخل الصافي في هذه الصناعة يتضاعف كل 4 سنوات. [5]

وهناك صناعة المواد الغذائية، والتي تعد من أهم الصناعات التحويلية في إسرائيل، وقد سجل إنتاجها ارتفاعاً ملموساً خلال سنة 1964م[6]، وقد استطاعت هذه الزيادة في الإنتاج، وهذا التوسع في هذا القطاع أن توفر حاجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات الدفاع من بعض المنتجات، وأن تقلص من قائمة المستوردات عدداً من السلع التي كانت تعتمد إسرائيل على الخارج في توفير حاجاتها منها[7].

إلى جانب هذه الصناعات كانت هناك مشاريع قيد الإنشاء، وتم الانتهاء من عدد منها مع انتهاء سنة 1965م، وكانت هذه المشاريع تطويرية واسعة النطاق، مثل إكمال المرحلة الأولى

---

(1) يوسف مروة، مرجع سابق، ص325.

(2) المرجع نفسه، ص326.

(3) فلاح سعيد جبر، مرجع سابق ، ص223.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص441.

(5) يوسف مروة، مرجع سابق، ص301.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص437–438.

(7) يحيى عرودكي، مرجع سابق، ص247.

في ميناء أسدود، وإنهاء مشروع المياه القطري من بحيرة طبريا في الشمال إلى النقب في الجنوب، وإكمال المصانع لإنتاج البوتاس والفسفور على البحر الميت[1].

لعب قطاع البناء والإنشاءات دوراً رئيسياً في النشاطات الاقتصادية في إسرائيل فقد استوعبت ما لا يقل عن 110 آلاف عامل من مجموع العاملين في الاقتصاد كله، وأهمية هذا القطاع لا تكمن فقط في فرص العمل المباشر التي يخلقها، ولكن أيضاً في الأثر الاقتصادي الذي يتركه من حيث دور العاملين فيه على توسيع الطلب على السلع الاستهلاكية وغيرها مما يحفز فروعاً أخرى في الصناعة[2] وبهذا كانت الصناعة الإسرائيلية في نهاية الحقبة المشار إليها، وهي حقبة الخمسينيات والستينيات، تعاني من طاقة إنتاجية عاطلة يحتاج تشغيلها إلى عناصر اقتصادية جديدة يأتي على رأسها توفير السوق، ومن هنا لم تكن مصادفة أن تنتهي مرحلة التوسع في الصناعة الإسرائيلية سنة 1965م بأزمة فيض الإنتاج الشهيرة سنة 1966م، وبسبب هذه الأزمة فقد طرأ انخفاض على المنتجات الصناعية في الأعوام 1965م وحتى 1967م، حيث بلغت نسبة الإنتاج 10% فقط في عام 1965م، وبنسبة 2% في عام 1966م وبنسبة 3.5% في عام 1967م، ونتيجة لذلك طرأ أيضاً انخفاض على الإنتاج القومي[3]، التي وجدت حلاً لها مع توسع السوق الإسرائيلية إثر حرب 1967م[4]، ويجد الباحث تأكيداً على ما تقدم في ابتلاع إسرائيل الفوري لسوق المناطق المحتلة 1967م وهذا شأن ما كان يتم لولا الطاقة الإنتاجية الفائضة التي شغلت حال توفر طلب على منتجاتها في السوق الجديدة التي فتحت أمام الصناعة الإسرائيلية، وبذلك لم تحل سوق المناطق المحتلة 1967م أزمة فيض الإنتاج التي كانت تعاني منها إسرائيل فحسب، بل فتحت المجال واسعاً أمام مرحلة جديدة من مراحل التطور الصناعي في إسرائيل أيضاً[5]، وبهذا نلاحظ أن الصناعة تطورت من صناعة استهلاكية بالدرجة الأولى لمواجهة احتياجات الاستهلاك المحلي إلى صناعة أكثر تنوعاً لتوفير السلع الرأسمالية والوسيطة للصناعة المحلية ثم إلى صناعة تصديرية.

رابعاً : التجارة الخارجية :

لعبت التجارة الخارجية لإسرائيل دوراً حيوياً في سير الاقتصاد، سواء لناحية أثرها على مستويات العمالة والدخل والإنتاج، أو لناحية أثرها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية، فكانت تحتل التجارة الخارجية لإسرائيل أهمية خاصة نظراً لانغلاق الأسواق

---

(1) حسام جريس، مرجع سابق، ص23.

(2) أزمة السكن في إسرائيل وأثرها على المناطق المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثانية العدد 9،أكتوبر، 1979م، ص78.

(3) موشيه فلبر، مرجع سابق، ص50.

(4) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص255-256.

(5) المرجع نفسه، ص256.

العربية، وهي التي تشكل المجال الحيوي للسلع الإسرائيلية، وبالتالي كانت إسرائيل تحاول إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها في الخارج[1]. ولتوفير النقص الشديد الذي عانت منه في المواد الخام[2]، فلقد سجلت الواردات من المواد الخام من الولايات المتحدة زيادة ملحوظة؛ ففي عام 1963م بلغت حوالي 185 مليون دولار لتزيد في عام 1964م إلى حوالي 202 مليون دولار، كما وسجلت الواردات من كندا انخفاضاً قليلاً سنة 1964م، 8.7 مليون دولار مقابل 8.9 مليون دولار سنة 1963م، أما الواردات من بلدان آسيا فقد سجلت ارتفاعاً كذلك، ففي عام 1963م بلغت حوالي 16 مليون دولار وفي عام 1964م حوالي 18 مليون دولار. [3]

وبالنسبة لقطاع التجارة الخارجية فهناك ثلاث صفات مرتبطة بالتجارة الخارجية لإسرائيل وهي:

1- الاعتماد بصورة رئيسية على الاستيراد من الخارج فيعيش الاقتصاد الإسرائيلي على أساس وجود فائض واضح من الواردات على الصادرات وقد بلغت نسبة الصادرات إلى الواردات 28% في عام 1953م، بينما ارتفعت إلى 60% في عام 1965م. [4]

2- حجم الاستيراد الكبير يتطلب حجماً مماثلاً من الصادرات لدفع تكلفته، ولقد ازداد حجم الصادرات أيضاً بصورة مطردة فبينما كانت الصادرات لا تزيد عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي في الخمسينيات أصبحت تشكل أكثر من 25% في الستينيات. [5]

3- على الرغم من الازدياد المطرد في حجم الصادرات فإنه لم يستطع قط أن يكون مساوياً لحجم الاستيراد[6]، ففي منتصف الخمسينيات وصل التصدير إلى حوالي الثلث من الاستيراد، ولكن في الستينيات كان قد فاق 50%[7]، وفي عام 1964م عادت الصادرات إلى الانخفاض فقد بلغت قيمة الصادرات من الواردات حوالي 452 مليون دولار أي بنسبة 44% من قيمة الواردات[8] واستمر هذا الانخفاض فوصل عام 1965م إلى حوالي 404 مليون دولار، ثم ارتفع بشكل مفاجئ إلى حوالي 474 مليون دولار عام 1966م أي بزيادة قدرها 17.5%، وبما تجدر الإشارة إليه أن

---

(1) يوسف شبل، تجارة إسرائيل الخارجية، مرجع سابق ، ص9.

(2) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص273.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص455.

(4) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص39.

(5) عزيز حيدر وآخرون، مرجع سابق، ص200.

(6) المرجع نفسه، ص200.

(7) السيد علوة حسن، مرجع سابق، ص35.

(8) المرجع نفسه، ص35.

الصادرات سجلت ارتفاعاً سنة 1966م على الرغم من زيادة تكاليف الإنتاج في إسرائيل، وترجع تلك الزيادة إلى زيادة الطلب على السلع الإسرائيلية في الخارج وكذلك إلى نظام دعم الصادرات[1] الذي تتبناه الحكومة [2].

ولقد اتبعت إسرائيل وسائل عديدة لزيادة صادراتها ومن بينها تخفيض قيمة الليرة الإسرائيلية عدة مرات كان آخرها في سنة 1962م وإنشاء صناديق لتمويل الصادرات بفوائد ضئيلة، ورصد مبالغ كبيرة في الميزانية العامة كمنح للمصدرين [3]

وكذلك من أجل تنشيط التجارة الخارجية لإسرائيل قامت الحكومات الإسرائيلية بتوقيع عدد من الاتفاقيات بشأن المبادلات التجارية والإعفاء من الرسوم والضرائب فكان منها:

توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة بتاريخ 1960/10/3م بهذا الشأن[4]، كما ووقع في مايو 1966م بروتوكول لتجديد الاتفاق التجاري القائم بينها وبين تركيا لمدة سنة أخرى، و بموجبه سيصدر كل من الفريقين بضائع بقيمة 12 مليون دولار [5] وقع في 9 يونيو 1966م بالقدس بروتوكولاً لتمديد الاتفاق التجاري القائم بين إسرائيل ويوغسلافيا لمدة سنة أخرى وبموجبه سيصدر كل من الفريقين بضائع بقيمة 26 مليون دولار[6].

كما طورت إسرائيل المؤسسات المسؤولة عن التصدير وأوجدت العديد من الأسواق الخارجية، سواء كان ذلك في الدول الاشتراكية أو الدول الغربية[7]، فتمكنت من الوصول إلى اتفاق تجاري مع السوق الأوروبية المشتركة في 1964/6/4م وقد جاءت مبادئ هذا الاتفاق على النحو التالي :

أ- دعم العلاقات الاقتصادية التجارية القائمة بين إسرائيل والدول الأعضاء.

ب-التنمية المتناسقة للتبادل التجاري بين الأطراف.

جـ- وضع أسس التنمية المتزايدة فيما بينها. [8]

---

(1) دعم الصادرات: وهو أن تقوم الدولة بإعطاء منح للمصدرين عن طريق إعفائهم من بعض الضرائب مثل ضريبة الأملاك التي تفرض على المصانع وغيرها فقد ذرك التقرير السنوي لبنك إسرائيل لعام 1966م أن منح التصدير ازدادت بدرجة كبيرة خلال سنة 1966م وشملت أعداداً كبيرة من السلع المصدرة وأشار التقرير أن نظام دعم الصادرات قد وسع بشكل جذري في إبريل سنة 1966م بحيث شمل أعداداً كبيرة من السلع لم تكن مشمولة في السنوات السابقة وقد بلغت جملة المنح التي منحتها الحكومة للصادرات خلال سنة 1966م حوالي 86 مليون ليرة إسرائيلية مقابل 44 مليون ليرة سنة 1965م.انظر الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، ص632.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مرجع سابق، ص632.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص458.

(4) يحيى عرودكي، مرجع سابق، ص32.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص634.

(6) يحيى عرودكي، مرجع سابق، ص54-55.

(7) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص632.

(8) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص460.

وبهذا أصبحت السوق الأوروبية تستوعب القسم الأكبر من الصادرات الإسرائيلية؛ إذ بلغت قيمة ما صدر إليها خلال سنة 1964م حوالي 92% من الصادرات الإجمالية مقابل 65% خلال سنة 1963م[1].

إلى جانب هذه الجبهة كانت إسرائيل قد فتحت جبهة أخرى لتجارتها الخارجية ألا وهي الجبهة الأفريقية فلقد اتجه النشاط الإسرائيلي في أفريقيا إلى تناول نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والنقابية[2]، فقد قال ليفي أشكول، في معرض حديثه عن أهمية أفريقيا بالنسبة لإسرائيل: "إن مستقبل الأجيال الآتية في إسرائيل يتعلق لحد كبير بمدى النشاط الإسرائيلي في القارة الأفريقية" وأكد هذا بن غوريون عندما قال: "إن مستقبل إسرائيل الاقتصادي وموقعها الدولي يتعلقان بالعلاقات التي تقيمها إسرائيل في أفريقيا" [3] ويؤيد هذه الأقوال إصرار إسرائيل والدول الاستعمارية التي تساعدها على ضرورة فتح الممرات المائية إلى البحر الأحمر وعدوانها الذي قامت به على الأمة العربية في حزيران " يونيو" 1967م بعد أن أغلقت مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، وهذا ما سنتوسع في الحديث عنه في أثر الأوضاع الاقتصادية على اتخاذ قرار الحرب.

الأوضاع الاقتصادية بين إسرائيل ودول أفريقيا بين عام 1956-1967م

لقد حرصت إسرائيل كل الحرص على توثيق علاقاتها الاقتصادية بالدول الأفريقية، ففي سنة 1957م وقعت إسرائيل مع غانا اتفاقية، منحت غانا بموجبها قرضاً بمبلغ 20 مليون دولار[4]، وفي إرتريا تقوم شركة " أنكودة" الإسرائيلية باستغلال الثروة الحيوانية لهذا البلد، فهي تعلب اللحوم وتتاجر بها، وفي العام 1964م تمكنت أنكودة من السيطرة على مزرعة تبلغ مساحتها 50 ألف فدان تقع بالقرب من السودان[5] وفي نيجرية أنشأت شركة " سوليل بونية" التابعة للهستدروت شركة Nigersol-Gonstruction.co وقد بلغ مجموع ما استثمرته إسرائيل خلال عام 1960-1965م أي خلال خمسة أعوام في أفريقيا 150 مليون دولار، عادت عليها بمردود لا يقل عن 50 مليون دولار [6] وتبعاً لما حققته إسرائيل خلال السنوات العشر التي مضت على إعلان قيام إسرائيل عام 1948م من نجاح في تطوير مبادلاتها التجارية مع البلدان الأفريقية، حيث ازدادت صادراتها من 1.8% عام 1949م إلى 11.2% عام 1959م من المجموع العام للصادرات الإسرائيلية، ووضعت إسرائيل عام

(1) المرجع نفسه، ص457.

(2) رياض القنطار، التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وطرق مجابهته، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، نوفمبر 1968م، ص28-29.

(3) يحيى عرودكي، مرجع سابق، ص54-55.

(4) رياض القنطار، مرجع سابق، ص29.

(5) المرجع نفسه، ص29.

(6) المرجع نفسه، ص29-30.

1960م برنامجاً للعمل في تلك البلدان[1]، وتم تطبيق هذا البرنامج؛ ففي منتصف العام 1963م كان في أفريقيا 48 شركة برساميل إسرائيلية وأفريقية مشتركة [2] (وسوف نعود لهذه المساعدات في المبحث الثالث وهو المساعدات الخارجية).

هناك أيضاً جبهة أخرى غير الجبهة الأوروبية والجبهة الأفريقية وهي الجبهة العربية التي كانت مغلقة بسبب المقاطعة العربية[3] فقد عمل العرب على مقاطعة إسرائيل سياسياً، واقتصادياً، وزعموا أن أصدقاء إسرائيل هم أعداؤهم، وبذلك أرادوا عزل إسرائيل كاملاً حيث أراد العرب من ذلك زعزعة المزاج للسكان اليهود في دولة إسرائيل، ومنع الهجرة والاستثمارات في إسرائيل[4] وبلغت المقاطعة العربية المطبقة ضد إسرائيل ذروة من الحدة ودرجة من تحقيق الأهداف المبتغاة، جعلت إسرائيل تنشئ نشاطاً مضاداً لهذه المقاطعة، فقد أنشأت سنة 1960م إدارة تابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية هدفها متابعة نشاط وجود المقاطعة، العربية ولكنها قد فشلت في تحقيق أهدافها، وهي القضاء على المقاطعة العربية[5].

و لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل نجد المؤتمر الصهيوني السادس والعشرين يوجه في أواخر سنة 1964م نداء إلى الهيئات الاجتماعية اليهودية في جميع أنحاء العالم لاتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة المقاطعة العربية لإسرائيل، وإنشاء عدد من المنظمات الصهيونية في داخل تلك الهيئات لمناهضة المقاطعة العربية [6].

رغم ذلك إلا أن الدولة الإسرائيلية فشلت في السيطرة والقضاء على المقاطعة، فكان من تأثيرات المقاطعة العربية ازدياد العجز التجاري في عام 1966م فوصل حوالي 410 ملايين دولار مقابل 118 مليون دولار في عام 1965م، وكذلك ارتفاع عدد العاطلين عن العمل فكان حوالي 33.200 نسمة أي " 3.6% من القوة العاملة" في عام 1965م إلى 70.200 نسمة " أي 7.4% " في منتصف 1966 إلى 99.100 نسمة " أي 10.3" في أواخر هذه السنة أي 1966م[7]، فكانت المقاطعة أحد الأسباب التي زادت من تعميم العناصر العدوانية

---

(1) يحيى عرودكي، مرجع سابق، ص54.

(2) رياض القنطار، مرجع سابق، ص30.

(3) لم يغفل الشعب العربي أهمية المبادلات التجارية بالنسبة للمشروع الصهيوني قبل أن تقوم إسرائيل بأكثر من عشر سنوات وقد ازداد الإدراك لأهمية هذه المبادلات بعد ذلك عاماً أثر عام وفي عام 1946م تم تأليف لجنة دائمة للمقاطعة ولجان فرعية في كل الدول العربية ولقد اتخذت المقاطعة العربية في الأصل بمواجهة إسرائيل والصهيونية ولكنها لم تلبث أن أدخلت في إطارها الشركات والمؤسسات غير الإسرائيلية التي تساعد إسرائيل ولقد استهدفت المقاطعة العربية منع التبادل التجاري بين إسرائيل والدول العربية بشكل مباشر واعتبر التعامل مع إسرائيل من الجرائم التي يعاقب عليها القانون بالحبس والغرامة.انظر هاني الهندي المقاطعة العربية لإسرائيل ، ص83.

(4) أودي مليشتاين، بدم فئيش يهودا (بالدم والنار يهودا)، إصدارات ليفين اينشتاين، مودن، 1974م، ص167 (عبري).

(5) مصطفي حمادة، نظرة في المقاطعة العربية لإسرائيل، مجلة شؤون عربية العدد 2، إبريل، 1981م، ص115.

(6) المرجع نفسه، ص115.

(7) هاني الهندي، المقاطعة العربية لإسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت مايو 1975م، ص123-124.

الإسرائيلية وشجعتها لتخطط مع الإمبريالية الأمريكية لمؤامرة حزيران 1967م، باعتبار أنها سياسة الحرب والتوسع ويمكن أن تشكل مخرجاً من المأزق السياسي والاقتصادي.

خامساً : أثر الركائز الاقتصادية على اتخاذ قرار حرب 1967:

أن عدم الاستقرار الاقتصادي سيقود إلى عدم استقرار سياسي، كما يقود عدم الاستقرار السياسي في أنحاء عديدة من العالم إلى عدم الاستقرار الاستراتيجي[1]، ويبدو للباحث من خلال متابعاته وتأملاته للتطورات الاقتصادية في إسرائيل خاصة خلال الفترة التي تمتد بين عامي 1950م و 1967م قبل حرب حزيران أن القاعدة سابقة الذكر هي أكثر وضوحاً في التطبيق على النموذج الإسرائيلي.

ومن المعروف أيضاً أن إسرائيل تعتمد منذ قيامها على معادلة مفادها أن الحرب تؤدي إلى التوسع ومن ثم إلى الهجرة وتدفق رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى معدل أعلى للنمو ومستوى أعلى للمعيشة، وهذا سيحث مزيداً من اليهود للهجرة إلى إسرائيل مما يخلق موجة جديدة من الضغط على الموارد المحدودة التي تؤدي بدورها إلى التوتر، وغالباً للحرب من أجل مزيد من التوسع الإقليمي [2] فلقد وصل صافي الهجرة إلى أدنى مستوياته قبيل حرب 1967م، ثم ساهمت نتائج الحرب في إعادة حجم الهجرة فقد وصل إلى 45 ألف عام 1969م و31 ألف عام 1968م مقابل 18 ألف عام 1967م. [3]

كما لا يستطيع المجتمع العسكري الإسرائيلي أن يحقق غايته القومية الكبرى إلا إذا استطاع إنشاء قاعدة اقتصادية متينة تغذي آلته الحربية وتزودها بكل ما يستحدث في حقول العلوم والاختراعات العسكرية، وتمدها بكميات كبيرة متتالية من مختلف أنواع الأسلحة لتبقى إسرائيل ترسانة ضخمة جاهزة للعمل و قادرة على تنفيذ الخطط[4] وتحاول إسرائيل تكييف سياستها الاقتصادية لتحقيق أغراض سياستها العسكرية من خلال عدة طرق. [5]

1- التنمية الاقتصادية السريعة لتطوير الموارد المتاحة.
2- توجيه النشاط الاقتصادي نحو تعضيد المجهود العسكري.
3- الاهتمام بتطوير طرق الإدارة العلمية واختيار الكفاءات الإدارية لإدارة المشاريع الاقتصادية.
4- الاستعاضة عن الكمية في مستلزمات الدفاع بالتركيز على النوعية.

---

(1) فؤاد حمدي بسيسو، مرجع سابق، ص5.

(2) سمير جبور، مخططات إسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980م، ص9.

(3) السيد عليوة، العوامل الاقتصادية وراء قرار الحرب الإسرائيلي، شؤون فلسطينية،العدد 50-51، أكتوبر و نوفمبر، 1975م، ص224.

(4) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص398.

(5) عبده ناشر، مرجع سابق، ص83-84.

5- تطوير صناعة الأسلحة بما يلائم احتياجات إسرائيل والأسواق المفتوحة لاستيراد السلاح.

6- الحصول على معونات اقتصادية وعسكرية كبيرة من الدول الصديقة.

7- التوسع الاستعماري بغية ضم موارد طبيعية إضافية.

8- تشجيع الهجرة اليهودية لزيادة حجم الموارد البشرية.

إن جميع المؤشرات الإحصائية تشير إلى أن إسرائيل قد وجهت المزيد من مواردها نحو تقوية جيشها وتزويده بأحدث الأسلحة ابتداءً من عام 1964م -1965م [1].

وهذا يمكن أن يكون دليلاً واضحاً على الدافع الرئيس من وراء اتخذا هذه الإجراءات ألا وهو اتخاذ قرار حرب ولم يكن محدداً بعد ولكن فيما بعد كان قرار حرب 1967م.

وإن إلقاء نظرة شاملة على الوضع الاقتصادي في إسرائيل، خلال الشهرين اللذين سبقا عدوانها على الدول العربية وعلى الأزمة الاقتصادية التي تحاول إسرائيل جاهدة الخلاص منها، يرينا أن وضع إسرائيل الاقتصادي كان يهدد كيانها ووجودها بالاضمحلال، وليس أدل على ذلك من ارتفاع نسب البطالة والزيادة في ميزان العجز التجاري [2] فلقد بلغت البطالة خلال الربع الأول من سنة 1967م نحو 11% تقريباً وازداد عجز الخزينة النقدي وتباطأ النمو الاقتصادي من 8.6% سنة 1958م إلى 1.1% سنة 1966م[3]، ولهذا يرجح عدد من الاقتصاديين المهتمين بعوامل الصراع العربي الإسرائيلي أن أحد الدوافع الأساسية الكامنة وراء الاعتداءات الإسرائيلية ضد الدول العربية في الأعوام 1956-1967م كان الدافع الاقتصادي المتمثل في فتح أسواق جديدة للإنتاج والاستثمار الإسرائيلي[4] فبعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام 1957م سيطرت قواتها على خليج العقبة " إيلات" ومعابر البحر الأحمر، مما سهل الملاحة والتجارة لها مع شرقي أفريقيا وجنوب آسيا، بحيث أصبح ميناء إيلات من الموانئ الهامة في منطقة الشرق الأوسط، كما وساهم فتح خليج العقبة بأحداث التوسع الصناعي الإسرائيلي وتنشيط صادراتها إلى الدول الآسيوية والأفريقية، وساهم أيضاً في تعاظم دور التعويضات الألمانية في بناء الهيكل الصناعي لإسرائيل خلال الفترة ما بين عام 1956م -1966م، والتي اتسمت نهايتها بوجود أزمة فائض إنتاج لتسويق هذا الفائض ضمن الأسواق العربية المميزة بقلة الإنتاج المحلي واعتمادها على المستوردات[5].

---

(1) يوسف شبل، أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص33.

(2) رفيق مطلق، مرجع سابق، ص11.

(3) سمير جبور، مرجع سابق، ص9.

(4) صلاح تيم، نحو تطوير مبادئ المقاطعة العربية تجاه الأرض المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، السنة التاسعة، العدد 66، أبريل، 1987م، ص89.

(5) المرجع نفسه، ص90.

واتجه الرأي في إسرائيل إلى أنه إذا أريد للاقتصاد الإسرائيلي أن يحقق نمواً مستمراً ومضطرداً عن طريق استغلال جميع عناصر الإنتاج المتوافرة، فيجب ألا يعتمد أساساً على زيادة الواردات الرأسمالية، بل على التوسع في الصادرات[1] وهذا ما رأته إسرائيل في البلدان المجاورة من أسواق جديدة عن طريق كسر جدار المقاطعة العربية المفروض على إسرائيل، وكما كان ينظر إلى الحرب على أنها سوف تكون سبباً لتدفق كميات من رؤوس الأموال الأجنبية.

عندما قامت إسرائيل بعدوانها العسكري في شهر حزيران يونيو عام 1967م وما تبع ذلك من تعبئة عسكرية شبه شاملة، شملت كافة قطاعات الاقتصاد، بدا للوهلة الأولى أن الاقتصاد الإسرائيلي قد بدأ يخرج من حالة الركود التي انتابته في عام 1966م، فقد انخفضت نسبة البطالة من 10% إلى حوالي 5%[2]، كما وارتفعت صادرات إسرائيل من المعدات الحربية من 25 مليون دولار عام 1966م إلى 31 مليون دولار عام 1967م " بعد الحرب" بزيادة 24%، كما وكانت إسرائيل قبل الحرب مباشرة تغوص في أول نكسة جدية تلحق بها منذ تأسيسها عام 1948م فكان العلماء يغادرون البلد بغياب فرص العمل [3]، كما وكانت إسرائيل دائماً لا تخطط لاكتساب الأسواق الأوروبية أو الغزو للأسواق الأفريقية فسحب، وإنما أيضاً إلى السيطرة الاقتصادية على الأسواق العربية ذاتها. [4]

لهذا يعتقد الباحث بأن إسرائيل، عندما أقدمت على عدوانها في حزيران، كانت مدفوعة نحو العامل الاقتصادي ومما ساعد على ترسيخ هذا الاعتقاد أن كافة المؤشرات الاقتصادية أظهرت تحسناً لصالح الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة التي تبعت العدوان مباشرة.

1- وكان يرى أتباع مدرسة الغزو العسكري قبل خوض حرب 1967م أن النتائج التي ستترتب على هذه الحرب هي السيطرة على مساحات شاسعة من الأرض العربية في شبه جزيرة سيناء والمرتفعات السورية والأجزاء المتبقية من الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية [5]، فمع المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل فإن مساحتها تقترب من ستة أضعاف المساحة المخصصة لها حسب قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة عام 1947م وأكثر من 4 أضعاف مساحتها ما قبل 1967م، وأكثر من 3 أضعاف مساحة فلسطين الكلية[6] ، و كانت ترى إسرائيل منذ قيامها عام 1948م وحتى حرب

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مرجع سابق، ص613.

(2) يوسف شبل، أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص23.

(3) إبراهيم عويس، الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 34، يونيو 1974م، ص61-63.

(4) السيد علوة، إدارة الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص5.

(5) حلمي عبد الكريم الزغبي، المخططات الصهيونية للسيطرة الاقتصادية على الوطن العربي، ط1، مؤسسة الكميل، الكويت، دار الشباب قبرص، 1989م، ص45.

(6) إبراهيم عويس، مرجع سابق، ص48-50.

1967م أن الحرب تؤدي إلى التوسع ومن ثم إلى الهجرة، وتدفق رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى معدل أعلى لنمو ومستوى أرفع للمعيشة[1]كما وكانوا يرون بأن خوض الحرب والانتصار بها سيفتح الباب أمام رؤوس الأموال الأجنبية إلى إسرائيل، و قدرت قيمتها بحوالي 845 مليون دولار[2]، وهذه الأرض الشاسعة سوف يكون لها الدور الكبير في تطور وزيادة الأراضي المزروعة التي ستصب في نمو وزيادة الاقتصاد الإسرائيلي، وتقلل من الواردات الإسرائيلية وخاصة من المحاصيل الأساسية مثل القمح، و يمكن اعتبار هذا أحد دوافع حرب 1967م[3].

ولكن التأثير الاقتصادي المباشر والصريح على قرار الحرب، والذي يعد أهم أسباب اتخاذ قرار الحرب، هو إغلاق مضائق تيران [4] في وجه التجارة والملاحة الإسرائيلية، فكان إعلان إغلاق هذه المضائق من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر [5]، وإن هذا الإغلاق هو حق يعطيه القانون الدولي لأنه يعطي حقوقاً معينة للدول المتحاربة، وحالة الحرب موجودة بين العرب وإسرائيل) [6] فكان هذا الإغلاق صفعة للاقتصاد الإسرائيلي، الذي كان يعتبر هذا الشريان هو أداة الوصل بين التجارة الإسرائيلية و بلدان العالم الثالث وخاصة قارة أفريقيا [7]. وهذا ما دفع إسرائيل إلى العدوان الشامل سنة 1967م بغية فتح هذه الممرات أمام ملاحتها. ولقد كان هذا هو سبب استيلاء إسرائيل على منطقة أم الرشراش وتحويلها إلى مرفأ إيلات وتدعيمه بكافة الإمكانيات ليصبح شريانها الممتد إلى أفريقيا وآسيا لتحقيق تطويراً لاقتصادها وتحرز انتصارات سياسية في هاتين القارتين وكذلك لفتح ثغرة في جدار الحصار العربي. [8] ولهذا لجأت إسرائيل إلى الضربة الاستباقية في حزيران 1967م مستندة إلى ذريعة الخطر الاقتصادي عليها، و الناجم عن إغلاق مضائق تيران في وجه السفن الإسرائيلية.

يخرج الباحث باعتقاد مهم هو أنه في غياب الحرب أو التوتر الشديد ما كانت إسرائيل، وهى بلد صغير فقير بالمصادر الطبيعية، قادرة إطلاقاً على تحقيق معدل نموها المرتفع البالغ 9.2% سنوياً خلال الفترة 1950م–1967م، والجدير بالملاحظة أن معدل زيادة تدفق رأس

---

(1) السيد عليوة، العوامل الاقتصادية وراء قرار الحرب الإسرائيلي، مرجع سابق، ص224.

(2) عبد النبي يوسف، مرجع سابق، ص253.

(3) إبراهيم عويس، مرجع سابق، ص48–50.

(4) هي المنفذ الوحيد لخليج العقبة وهذا المنفذ يقع في المياه الإقليمية المشتركة بين السعودية ومصر وسميت " بالمضائق" لأن مدخل الخليج تقع فيه ثلاث جزر متباعدة فيما بينها فالممرات بين هذه الجزر تسمى مضائق تيران " الممر الوحيد الصالح للملاحة يقع على بعد أقل من ميل من صحراء سيناء أي ضمن المياه الإقليمية المصرية وبسيطرة إسرائيل على سيناء في حرب 1967م كانت قد سيطرت على هذه المضائق وبالتالي أصبحت تتحكم بكل خليج العقبة الذي يشرف عليه ميناء إيلات الذي يعتبر العصب الحيوي لتجارة الإسرائيلية إلى آيا وأفريقيا.

(5) إبراهيم العابد، مدخل في الاستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص37.

(6) جورج ديب، العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، يونيو 1968م، ص27.

(7) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص399.

(8) صالح زكي أحمد، مرجع سابق، ص100.

المال الذي يرتفع بشكل أساسي في فترات الحرب، وبعد الانتصارات، كما يتضح أعلاه ، كما وتؤدي الحرب والتوسع الإقليمي إلى هجرة أكبر، ودفق أكثر لرأس المال القادم مع المهاجرين، يؤدي بدوره إلى مستوى معيشة ومعدل نمو أعلى مشجعاً بذلك مزيداً من الهجرة.
وأخيراً فإن مسيرة الإقتصاد الإسرائيلي تكشف حقيقة رئيسية أنه اقتصاد حرب، وهذا الوضع هو نتاج التطور التاريخي والواقع لموضوع الاقتصاد الإسرائيلي.

المبحث الثاني

الميزانية الإسرائيلية بين عامي 1956-1967م و أثرها على قرار حرب 1967

أولاً : تمهيد.

ثانياً : أقسام الميزانية الإسرائيلية.

ثالثاً : أوضاع ميزانية عام 1964م - 1965م.

رابعاً: أوضاع ميزانية عام 1966-1967م.

خامساً: مدى تأثير الميزانية الإسرائيلية على قرار حرب 1967م.

أولاً : تمهيد :

يقصد بالميزانية هي السياسة المالية التي تعتمد عليها جميع نواحي الحياة في الدولة، وتقوم برصد المبالغ المحددة لكل اتجاه في الدولة، سواء الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة، أو الخدمات الدفاعية، كالجيش والتسليح.

طريقة إعداد الميزانية في إسرائيل تأتي انعكاساً للأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والإدارية السائدة هناك، وتبدأ السنة المالية من اليوم الأول في شهر إبريل، وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر مارس من العام التالي، وتمر دورة الميزانية بخمس مراحل، الدوائر الحكومية، ودائرة الميزانية في وزارة المالية، ثم إعداد مشروع الميزانية، ثم طرحه على الكنيست وإقراره، وأخيراً بدء العمل بها، أما مكتب المحاسب العام التابع لوزارة المالية، فيتولى مراقبة تنفيذ الميزانية للتأكيد على أن الصرف يتم حسب الأصول المالية، ويقوم بالإشراف على ديون الدولة[1].

الحكومة الإسرائيلية هي التي تسيطر على ميزانية الدولة وتسيطر على سلطة النقد[2]. وكانت ثاني ميزانية صادق عليها الكنيست سنة 1950م، وبلغت قيمتها قرابة 60 مليون ليرة إسرائيلية بنسبة تزيد على ميزانية العام المنصرم بـ 37%، وغطت الميزانية تكاليف الحكومة المختلفة، ومن ضمنها 15 مليون ليرة إسرائيلية لميزانية وزارة الدفاع[3] وحتى العام 1960م كانت الميزانية العامة للحكومة الإسرائيلية، تتألف من أربعة أقسام .

ثانياً : أقسام الميزانية الإسرائيلية:

أ- **الميزانية العادية:** وتشمل المصاريف، والإيرادات العادية، حيث تضم معظم الضرائب المباشرة، وغير المباشرة، ومخصصات الوزارات، والمؤسسات الحكومية، والإعانات التي تمنح لدعم الأسعار، والفوائد التي تدفع للقروض. [4]

ب- **الميزانية المحولة:** وتشمل العائدات من ضريبة المشتريات، وضريبة السيارات، وضريبة الملاهي، والتي توزع على السلطات المحلية، والبلديات. [5]

جـ- **ميزانية وزارة البريد والمواصلات:** وتشمل العائدات والنفقات لوزارة البريد، والمشاريع التي تقوم بتنفيذها وزارة المواصلات. [6]

---

(1) السيد عليوة، مرجع سابق، ص97.

(2) موشيه فلبر، مرجع سابق، ص9.

(3) آولية زيف، مرجع سابق، ص82 .

(4) عبد النبي حسن يوسف، مرجع سابق، ص15.

(5) يوسف شبل، السياسة المالية في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، يوليو 1968م، ص11.

(6) المرجع نفسه، ص11.

د- **الميزانية الإنمائية:** وهي التي ترصد خصيصاً لتنفيذ المشاريع الإنمائية، التي يستغرق تنفيذها مدة من الزمن [1]، وتشمل إلى جانب الميزانية الإنمائية الاعتمادات المخصصة لسداد الديون، وكل ما يتعلق بالقروض الأجنبية، والمساعدات، وبيع أملاك الدولة، وتوسيع المجال الزراعي والصناعي والمواصلات وبناء المساكن. [2]

تستأثر الميزانية العادية بحوالي 70% من الميزانية الكلية للحكومة، بينما تستحوذ ميزانية التنمية على حوالي الخمس، وما يفيدنا بصفة خاصة أن الملاحظ أن حوالي الخمس أيضاً من الإيرادات الكلية لميزانية الحكومة وحوالي 95% من إيرادات ميزانية التنمية، يأتي من مصادر خارجية، ومفاد ذلك أن المصادر الخارجية تمول ميزانية التنمية بكاملها تقريباً. [3]

وإنه خلال ثماني عشرة سنة مالية في إسرائيل (1949م إلى 1967م)، كانت نسبة الفائض إلى العجز متساوية، فهناك تسع سنين انطوت على فائض، وتسع سنين أخرى انطوت على عجز، ولكن عندما نأخذ العجز أو الفائض التراكمي، يتضح أن الميزانية حققت فائضاً قدره 165.3 مليون ليرة إسرائيلي، بعد ثمانية عشر عاماً[4]، وإن عام 1956م-1957م حقق أكبر عجز في الفترة المحددة، فقد وصل عام 1956م حوالي 256 مليون دولار وعام 1957م حوالي 301 مليون دولار[5] وكان هذا نتيجة لاشتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر، وما تكبدته من نفقات عسكرية باهظة[6].

أما عن ميزانية الدولة لعام 1957-1958م فقد بلغت 969 مليون ليرة إسرائيلية، [7] وبلغ العجز لسنة 1958م حوالي 282 مليون دولار[8] وفي الأعوام من 1958-1961م اتسمت هذه الفترة بالازدهار الاقتصادي السريع، وتم زيادة ميزانية التطور من قبل الحكومة من أجل استيعاب أعداد من العمال، ولزيادة دخل الفرد[9] ، ورغم هذا الإزدهار إلا أن العجز بلغ 251 مليون دولار سنة 1959[10] .

أما العام المالي 1962-1963م ففيها أعلى نسبة حققتها الميزانية الإسرائيلية ، حيث وضعت الحكومة الإسرائيلية أول ميزانية فائض[11]

---

(1) حمودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص91.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص507.

(3) حمودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص91.

(4) يوسف شبل، السياسة المالية في إسرائيل، مرجع سابق ص15.

(5) The Israel year book 1960,Opt. cit., p.41

(6) يوسف شبل، السياسة المالية في إسرائيل، مرجع سابق ص15.

(7) أوليه زيف، مرجع سابق، ص82.

(8) The Israel year book 1960,Opt. cit., p.41

(9) موشيه فلبر، مرجع سابق، ص9.

(10) The Israel year book 1960,Opt. cit., p.41

(11) يوسف شبل، السياسة المالية في إسرائيل، مرجع سابق، ص15.

وتلجأ الحكومة الإسرائيلية إلى مصادر عديدة لتمويل ميزانيتها العامة، وحيث إن الموارد المحلية لا تكفي لاعتماد ميزانية بهذا الحجم لتحقيق الأهداف الاقتصادية، فإن مصادر التمويل الخارجية تقوم بعبء كبير في هذا المجال بحوالي 60% من قيمة الميزانية[1]، ويكشف عن هذا المدى من الاعتماد على الخارج عجز ميزان المدفوعات الإسرائيلي، فطوال سبعة عشر عاماً تمتد من 1949–1965م حصلت إسرائيل على أكثر من ستة مليارات دولار، في صورة زيادة في وارداتها عن صادراتها، وفي فترة امتدت 19 عاماً من 1948–1967م، كانت زيادة الاستيراد أكثر من سبعة مليارات دولار [2]، ومعنى هذا أن الأموال ظلت تتدفق على إسرائيل من الخارج، منذ نشأتها بمعدل 400 مليون دولار، لسد العجز في ميزان المدفوعات، وفي عشر سنوات فقط من عام 1955–1965م بلغ حجم الهبات والتبرعات وحدها 3245 مليون دولار، بمعدل سنوي يصل إلى 300 مليون تقريباً في السنة. [3]

ومن المعروف أن كل بلد من بلاد العالم، يقوم بتكوين رأسماله القومي إلا إسرائيل إذ تتولى الرأسمالية العالمية، عنها هذه المهمة الحيوية، فلقد ارتفعت نسبة رأس المال الأجنبي إلى الاستثمارات من 25% في السنوات الخمس الأولى لقيام إسرائيل إلى 38% في السنوات التالية، إلى 45% في السنوات الخمس التي بعدها، وفي بعض السنوات بلغ حجم استيراد الأموال ما يقترب من 34% من الناتج القومي الإجمالي. [4]

يجري تدفق رأس المال من الخارج عبر عجز ميزان المدفوعات الإسرائيلي، فلقد كان فائض الاستيراد هو المصدر الأساسي لتمويل عملية التراكم الرأسمالي، حتى ليمكن القول بأنه على خلاف دول العالم فإن موارد الاقتصاد الإسرائيلي تتشكل من الناتج القومي، وعجز الميزان التجاري، ويمثل فائض الاستيراد بنسبة تتراوح بين 18 و27% من إجمالي الموارد المتاحة، بل وأحياناً ما تزيد التدفقات المالية من الخارج عن عجز الميزان التجاري، ففيما بين عام 1949 و 1962م بلغت التدفقات الخارجية 4889.8مليون دولار، بينما كان فائض الاستيراد 4449.9 مليون دولار وفيما بين عام 1949م و 1967م يجمع لدى إسرائيل احتياطي من العملات الأجنبية بلغ 713 مليون دولار ، يضاف إلى فائض عام 1967م وقدره 93م مليون دولار فأصبح احتياطيّها 1006 ملايين دولار. [5]

أما عن الدور الذي لعبته الموارد المحلية فيتم جمعها عن طريق الضرائب، والتوفيرات فتأتي ضريبة الدخل لتحقق 46% من إجمالي الدخل الضريبي للموازنة الإسرائيلية، وتليها الضريبة

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص507.

(2) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص43.

(3) المرجع نفسه، ص43.

(4) المرجع نفسه، ص47.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص48.

الجمركية 12.4%، ثم الضريبة على المشتريات 11.8%، ثم الضريبة علـــى الأمـــلاك 7.5، وضريبة الوقود 6.9%[1]، وقد ارتفعت حصيلة إسرائيل من ضرائب الدخل عشرة أضعاف ما بين 1950م-1965م إلى 14.7% عام 1966م، وهذه الزيادة تعكـــس عـــاملين اثنـــين: أولاً الارتفاع الكبير في الدخل الخاضع للضريبة أي توســـع الوعـــاء الـــضريبي، وثانيـــاً طبيعـــة الضرائب التصاعدية، بحيث أدت إلى زيادة في العائدات نتيجة لارتفاع الدخل. [2]

وتقوم الحكومة الإسرائيلية بالتصنيف الوظيفي لميزانيتها على الشكل التالي: [3]

- الخدمات الاجتماعية.
- الخدمات الاقتصادية.
- خدمات عامة.
- مساعدات وإعانات للصناعة.
- الفائدة.
- الديون المستحقة والميزانية الإنمائية.

ويبين الجدول التالي التصنيف الوظيفي بجانب النفقات من الميزانية الإسرائيلية خلال الفترة 1960م-1967م. [4]بملايين الليرات الإسرائيلية

	1960-61	62-61	63-62	64-63	65-64	66-65	67-66
الخدمات الاجتماعية	18.5	17.2	19.6	17.9	18.3	18.5	21.3
الخدمات الاقتصادية	6.3	4.2	4.7	4.6	4.7	4.4	5.2
خدمات عامة	.6	5.1	5.9	5.4	5.5	4.9	4.9
الدفاع والأمن	21.8	19.1	15.6	19.7	26.7	28.6	29.8

(1) قسم الدراسات، السياسة المالية لمجتمع الحرب الصهيوني، إعداد قسم الدراسات، مطابع الكرمل الحديثة، لبنان، بيروت، 1982، ص11.

(2) يوسف شبل، أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص64.

(3) يوسف شبل، السياسة المالية في إسرائيل، مرجع سابق ، ص38.

(4) المرجع نفسه، ص38.

نلاحظ من الجدول السابق أن نفقات الدفاع والأمن احتلت المرتبة الأولى، بالنسبة للميزانية العادية ثم تأتي الخدمات الاجتماعية في المرتبة الثانية، ثم المساعدات والإعانات في المرتبة الثالثة، كما ونلاحظ أن الخدمات الاقتصادية تشكل نسبة ضئيلة من مجموع نفقات الحكومة، إذ تراوحت بين 4.2-6.3%.

أن أحد المؤثرات المهمة التي تقرر العسكرية في مجمع من المجمعات، هو مبلغ المال الذي يخصصه ذلك المجمع لمؤسسته العسكرية، فلقد قال السناتور " فولبرايت " في إحدى الندوات الاقتصادية: "إن الأولويات تنعكس في الشيء الذي ننفق عليه مالنا، وإن موازنة أمة من الأمم هي أبعد ما تكون عن محاسبة جافة يقوم بها كاتبو الحسابات"[1] ولهذا فإننا يمكن أن نحكم على المجمع الإسرائيلي أنه مجمع عسكري.

مع هذا الارتفاع في ميزانية الدفاع إلا أنها في بعض الأحيان هبطت، ففي النصف الأول في فترة الستينيات هبطت مخصصات الدفاع والأمن، من 21.8% من مجموع الميزانية في السنة المالية 1960-1961م، إلى 19.7% في عام 1963م- 1964م. [2]

وقد تطور حجم الميزانية للناتج القومي في إسرائيل من 94 مليون ليرة في العام المالي 1949-1950 إلى 4397 مليون ليرة إسرائيلية إلى 11863 مليون ليرة إسرائيلية، وهذا مما يؤكد على سياسة الإنفاق العام المتوسع في إسرائيل. [3]

وإن النسبة المئوية للميزانية من الناتج القومي الإسرائيلي، كانت 19.8% وقفزت إلى 37% عام 1966م

وبالنظر إلى الزيادة التي حققها الإنتاج القومي، فهي تعود للأسباب التالية:-

ارتفاع قيمة الاستثمارات، يضاف إليها ارتفاع مستوى الكفاءة لدى القوة العاملة اليهودية وتزايد عددها" الهجرة" [4].

هذه الهجرة في نفس الوقت كانت بحاجة إلى توفير الأمن والأموال، فكانت أحد المصادر الأساسية التي ساهمت في التضخم المالي السريع، وظل هذا التضخم في مستوياته حتى عام 1965-1966م، فقد انخفض التضخم المالي رغم وجود فائض في الواردات بمبلغ قدره 452 مليون دولار. [5]

---

(1) إياد القزاز، التوجية العسكري للمجتمع الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 39،نوفمبر 1974م، ص101.

(2) يوسف شبل، أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص31.

(3) قسم الدراسات، السياسة المالية لمجتمع الحرب الصهيوني، مرجع سابق، ص10.

(4) يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص216.

(5) مئير حيط، زرمي هكسفيم بمشيك هسيرائيلي (حركة الأموال في الاقتصاد الإسرائيلي) إصدار بنك إسرائيل، قسم البحوث والدراسات، القدس 1968م، ص30 (عبري).

كما وكان القطاع العام يساهم في هذا التضخم المالي، فقد ازدادت احتياجات القطاع العام في الأعوام 1959م –1965م، وكان القطاع العام يظهر وكأنه قطعة واحدة لا تتجزأ من أنظمة حركة الأموال التابعة لبنك إسرائيل، حيث اشتمل القطاع العام على عدة عناصر مختلفة عن بعضها البعض، ومنها الحكومة، والسلطات المحلية، والمؤسسات الوطنية. [1]

وقد حاولت الحكومات المتعاقبة في إسرائيل، أن تخفض هذا التضخم، والعجز المالي في الموازنة العامة، إلا أنها لم تنجح في ذلك؛ إذ وصل العجز في سنة 1966م إلى 11.8[2].

ومن المؤثرات التي تستعمل عادة في تقدير حجم الميزانية، هو معدل ما يصيب المواطن من نفقات الحكومة، سواء كانت هذه على شكل مشاريع صحية، أو تعليمية، أو خدمات اجتماعية أو دفاع وأمن[3]، وقد استطاعت أن ترفع نصيب الفرد الواحد من الميزانية من 23.4 ألف ليرة إسرائيلية عام 1949م إلى 185.9 ألف ليرة عام 1955م، إلى 674 ألف ليرة عام 1964م إلى 1155 عام 1966م. [4]

ويعزى هذا الارتفاع الكبير إلى زيادة مسؤوليات الحكومة على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية ثم إلى زيادة كبيرة في الموارد المتاحة للاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة لتدفق المساعدات والهبات والقروض من الخارج. [5]

وسوف يتحدث الباحث عن للميزانية الإسرائيلية للسنوات الثلاث التي سبقت حرب 1967م، لعلاقاتها الوثيقة باتخاذ قرار الحرب، وقد أخذت هذه الدراسة بتصرف من الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للأعوام 1964و 1966و 1967م.

ثالثاً : أوضاع ميزانية عام 1964–1965م :

قام وزير المالية الإسرائيلي بنحاس سابير في 20 يناير 1964م، بتقديم الميزانية العامة للسنة المالية 1964م–1965م إلى الكنيست لإقرارها، وقد بلغت قيمتها حوالي 3465 مليون ليرة إسرائيلية، أي بزيادة قدرها حوالي 18.7% عن مشروع ميزانية السنة السابقة التي بلغت 2920 مليون ليرة. [6]

---

(1) المرجع نفسه، ص83.

(2) قسم الدراسات، السياسة المالية لمجتمع الحرب اليهودي، مرجع سابق، ص11.

(3) يوسف شبل، السياسة المالية في إسرائيل، مرجع سابق، ص15.

(4) قسم الدراسات، السياسة المالية لمجتمع الحرب الصهيوني، مرجع سابق، ص15.

(5) يوسف شبل، السياسة المالية في إسرائيل، مرجع سابق، ص22.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص507.

قد أشار وزير المالية عند تقديم الميزانية أن سياسة الحكومة الاقتصادية، ترمي أساساً إلى تدعيم الاستقرار الاقتصادي، وذلك عن طريق التخفيف من حدة الطلب على السلع والخدمات من جهة، وتخفيض تكاليف الإنتاج من جهة أخرى. [1]

وقد حدد الوزير الإسرائيلي في خطابه أمام الكنيست أهداف الميزانية العامة، لسنة 1964-1965م بما يلي: [2]

- تحسين العجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات.
- تحقيق أكبر درجة من النمو الاقتصادي.
- تضييق الفوارق الاجتماعية بين السكان.
- مواصلة أعمال الإنماء في جميع المناطق.

أما بالنسبة لإيرادات الميزانية فقد أوضح وزير المالية في خطابه إلى الكنيست بأنها ستتكون من المصادر العادية، وبشكل خاص ضريبة الدخل التي تشكل حوالي ثلث الإيرادات، وأضاف الوزير بأنه ليس في نية الحكومة فرض ضرائب جديدة باستثناء زيادة الضرائب المفروضة على السفر إلى الخارج، وعلى بعض الكماليات، وفرض ضريبة الدخل على أرباح رؤوس الأموال، والأسهم المتبادلة في البورصة. [3]

وعليه فإن معظم الزيادة في الإيرادات، ستكون ناتجة عن الارتفاع العام في مستوى الدخل، وتوسع النشاط الاقتصادي، وتحسين طرق جباية الضرائب. [4]

وقد بلغت ميزانية الدفاع في هذه السنة 750 مليون ليرة، مقابل 545 مليون ليرة في السنة السابقة، وكذلك استأثرت نفقات التعليم بقسم كبير من إجمالي النفقات، فبلغت 255 مليون ليرة مقابل 199 مليون ليرة في السنة السابقة، وتعود هذه الزيادة إلى قرار الحكومة الإسرائيلية بجعل التعليم في الصفين التاسع والعاشر مجانياً[5]، وكذلك من أهم ما يلاحظ أيضاً في جانب النفقات، ارتفاع الفوائد المترتبة على القروض، التي حصلت عليها إسرائيل في السابق إلى 280 مليون ليرة، مقابل 249 مليون ليرة في ميزانية سنة 1963م-1964م، ومن المرجح أن هذه النفقات قد رصدت لزيادة النشاط في حقل الذرة، وفي النشاطات العسكرية المختلفة، [6] كما ويلاحظ بأن النفقات المخصصة لمشروع المياه المركزي، انخفضت على 51 مليون ليرة،

---

(1) المرجع نفسه، ص509.

(2) المرجع نفسه، ص509.

(3) أقرت هذه الضريبة بموجب القانون الصادر في 1964/6/9م على أن تفرض على أرباح الأسهم المتبادلة في البورصة (أي الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع) بمعدل 20% وقد أعفى هذا القانون أسهم السكان الأجانب من الضريبة المذكورة كما أعفى جميع الأسهم التي يجري بيعها بعد سنة من تاريخ شراءها.انظر الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964،ص514 .

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص514.

(5) المرجع نفسه، ص514.

(6) المرجع نفسه، ص514.

مقابل 99 مليون ليرة بسبب إشراف هذا المشروع على الانتهاء، بينما انخفضت النفقات المخصصة للصناعة والحرف من 75 مليون ليرة إلى 22 مليون ليرة، وللزراعة من 80 مليون ليرة إلى 66 مليون ليرة، مقابل ذلك سجلت النفقات المخصصة لمشروعات الكهرباء، زيادة ملحوظة فارتفعت من 35 مليون ليرة إلى 42 مليون ليرة، ولعل ذلك يعود على عزم السلطات الإسرائيلية على إنجاز مشاريعها الكهربائية في إسدود وحيفا. [1]

هذا كان بالنسبة للنفقات، أمّا الإيرادات فكانت كما يأتي:-

بلغت ضريبة الدخل في ميزانية سنة 1964-1965م، 880 مليون ليرة (23.93% من إجمالي الإيرادات) مقابل 690 مليون ليرة (22.16% في ميزانية سنة 1963-1964م) والمعروف أن نسبة ضريبة الدخل في إسرائيل، هي من أعلى النسب في العالم، ويشكل ذلك مصدر شكوى دائمة من قبل المكلفين، مما حمل الحكومة الإسرائيلية، في أواخر سنة 1964م، إلى إعادة النظر في معدلات ضريبة الدخل، وتخفيفها في أواخر السنة. [2]

وكذلك إيراد ضريبة الأملاك بلغ 110 ملايين ليرة، مقابل 75 مليون ليرة، كما بلغ إيراد تحسين الأراضي 24 مليون ليرة، مقابل 18 مليون ليرة، وسجلت إيرادات الرسوم الجمركية زيادة ملحوظة في ميزانية 1964-1965م، فبلغت إيرادات الجمارك العامة 328 مليون ليرة مقابل 274 مليون ليرة في ميزانية 1963-1964م[3]، ومن الإيرادات الأخرى التي سجلت بعض الارتفاع في ميزانية 1964م و 1965م، إيراد ضريبة الشراء التي ارتفعت إلى 332 مليون ليرة، مقابل 267 مليون ليرة في الميزانية السابقة. [4]

أما بالنسبة لإيرادات المصادر الخارجية، أي القروض الأجنبية، والتعويضات الألمانية بصورة خاصة، فبلغت 720 مليون ليرة، أي بزيادة قدرها 124 مليون ليرة تقريباً، عن ميزانية السنة السابقة، وقد ترتب عن ذلك ارتفاع نسبة المصادر الخارجية، في إجمالي الإيرادات من 52% في سنة 1963-1964م إلى 55% في سنة 1964-1965م. [5]

كذلك سجلت القروض الداخلية زيادة ملحوظة قدرها 184 مليون ليرة، وبالتالي ارتفعت مساهمتها في الإيرادات من 31% سنة 1963م-1964م إلى 42% سنة 1964م-1965م، أما الإيرادات الأخرى التي تشمل بصورة خاصة التحويلات من الميزانية العادية، فانخفضت من

(1) المرجع نفسه، ص571.

(2) المرجع نفسه، ص515.

(3) المرجع نفسه، ص515.

(4) المرجع نفسه، ص515.

(5) المرجع نفسه، ص518.

184 مليون ليرة إلى 30 مليون ليرة[1]، ورغم هذا كله فلم تحقق الميزانية كل أهدافها؛ فقد بلغ العجز في الميزان التجاري 124 مليون دولار. [2]

رابعاً : أوضاع ميزانية عام 1966-1967م :

قبل تناول الميزانية لعام 1966م-1967م، سوف نتطرق للحديث عن أوضاع الخطة الاقتصادية الثلاثية.

أوضاع الخطة الاقتصادية الثلاثية :

واجهت إسرائيل أزمة إقتصادية عام 1966م، بسبب تفشي البطالة نتيجة للركود الذي حصل في قطاع البناء والتشييد، بعد هبوط عدد المهاجرين إلى إسرائيل، وبسبب العجز في الميزان التجاري نتيجة لتفوق الواردات عن الصادرات بدرجة كبيرة، فقد شعر المسؤولون الإسرائيليون بضرورة القيام بمجهود خاص، وأن التعويضات الألمانية الرسمية التي كانت تغطي جزءاً لا بأس به من العجز التجاري، قد انتهت في آذار مارس 1966م. [3]

لقد صرح ليفي أشكول، رئيس الحكومة ووزير الدفاع الإسرائيلي، في خطاب ألقاه عن الأزمة الاقتصادية: "إن إسرائيل على حافة هاوية الكارثة، ولكن هذه الهاوية لا تزال ضيقة إلى الحد الذي يمكن لنا أن نقفز فوقها، ومن المحتمل أن تتسع الهوة غداً فعلى إسرائيل ألا تدفن رأسها في الرمال"[4]

ولقد قدم وزير المالية بنحاس سابير تقريره السنوي للمالية، وجاء في هذا التقرير ما يلي:-[5]

1- عام 1964م اتخذت خطوات لحصر النشاط الاقتصادي، لم تظهر نتائجه مباشرة في العام 1965م، بالإضافة إلى انخفاض معدل الهجرة والبناء.
2- ارتفاع عدد الموظفين بنسبة 4.1% سنوياً بين عام 1955م و 1966م، والإنتاج القومي بنسبة 10% والاستهلاك الفردي بنسبة 5% والاستهلاك العام بنسبة 8%، والاستثمار القوي بنسبة 8%، والصادرات للفرد بنسبة 13.6%، والرساميل المستوردة بنسبة 7.6%، واحتياطي العملة الأجنبية 500 مليون دولار، وزاد الدين بهذه العملة إلى حوالي 440 مليون دولار".

---

(1) المرجع نفسه، ص518.
(2) يوسف شبل، السياسة المالية في إسرائيل، مرجع سابق، ص91-92.
(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص641.
(4) اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع والخامس، مرجع سابق ، ص77.
(5) المرجع نفسه، ص53.

لهذا فقد اقترح وزير المالية بنحاس سابير حينذاك خطة ثلاثية جرى تنفيذها خلال السنوات 1967م –1969[1] وكانت تهدف إلى:– [2]

1– تجميد الأسعار، والأرباح، والأجور.

2– منع سفر الإسرائيليين إلى الخارج للسياحة.

3– تخفيض 2000 موظف من موظفي الدولة البالغ عددهم 5000، وأنه إذا لم تتقيد الشركات الخاصة بتفاصيل هذه الخطة ستجد نفسها بعد فترة مجبرة على إغلاق مصانعها في إسرائيل، والخروج منها بسبب التضخم النقدي الحادي الذي يعانيه الاقتصاد الإسرائيلي.

لقد كانت الوزارة الإسرائيلية تعاني انقساماً خطيراً، نتيجة لهذه السياسة الاقتصادية الجديدة، التي اقترحها وزير المالية بنحاس سابير، ولقد أعلن وزير الصناعة والتجارة عن عزمه على الاستقالة إذا تمسك رئيس الوزراء بهذه السياسة [3]، كما أن حزبي الماباي وأحدوت هعفودا أقرا في اجتماع لهما سياسة اقتصادية جديدة مغايرة لخطة وزير المالية، فيما يتعلق بتجميد الدخل والأسعار والضرائب لمدة ثلاث سنوات الخطة، سمح بزيادة 5% على مداخيل عمال قطاع الإنتاج خلال عام 1967م، على أن ينظر في أي زيادة في الأجور للعاملين على أساس زيادة الإنتاج، و تقترح تخفيض علاوة غلاء المعيشة للعاملين 1967م–1968م بنسبة 5%.[4]

لكن لم تؤخذ هذه الخطة في الحسبان، وتم الموافقة على خطة وزير المالية من قبل الكنيست في 12 سبتمبر 1966م، وحددت أهدافها بما يلي:– [5]

- خفض علاوات تكاليف المعيشة خلال السنتين التاليتين للخطة إلى النصف.
- تحسين طريقة تقدير الضرائب، وجبايتها دون وضع أي ضرائب جديدة.
- خفض مخصصات السفر بالعملات الأجنبية إلى الخارج من 500 دولار، إلى 300 دولار للشخص الواحد.
- رفع الحد الأقصى للضريبة المفروضة على أرباح رأس المال من 25% إلى 30%.

لكن هذه الخطة لم تلب المطالب المرجوة منها، فقد وصل العجز في سنة 1966م إلى 11.8 مليون ليرة. [6]

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص642.

(2) المرجع نفسه، ص642.

(3) اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع والخامس، مرجع سابق ، ص77.

(4) المرجع نفسه، ص101.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مرجع سابق، ص642.

(6) قسم الدراسات، السياسة المالية لمجتمع الحرب الصهيوني، مرجع سابق، ص11.

لقد ناقش الكنيست ميزانية الدولة لسنة 1967م في 20 سبتمبر 1966م، وقد بلغ مجموع هذه الميزانية 4066 مليون ليرة إسرائيلية، ولعل من أبرز ميزات الميزانية الجديدة أنها لم تتضمن أية زيادات في معدلات الضرائب المفروضة ، كما أنها لم تفرض أيــة ضــرائب جديــدة، [1] وكانت معظم الزيادة في النفقات في مشاريع التنمية، وذلك كجزء من سياسة الحكومة لإعــادة معدل النمو الاقتصادي إلى مستواه السابق ومعالجة أزمة البطالة الشديدة. [2]

و تصنيف الزيادة الحاصلة في نفقات الميزانية لعام 1967-1966م على الوجه التالي[3]

أولاً: زيادة قدرها 178 مليون ليرة إسرائيلية في مخصصات الــدوائر الحكوميــة، منهــا 41 مليون ليرة خصصت للجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية الملحقة، بمكتب رئيس الــوزراء، وهــذه هي المرة الأولى التي يخصص مثل هذا المبلغ الكبير للجنة المذكورة، وإذا ما اســتثني هــذا المبلغ يلاحظ بأن حوالي ثلاثة أرباع الزيادة المتبقية فــي مخصــصات الــدوائر الحكوميــة، خصصت للخدمات الاجتماعية.

ثانياً: زيادة قدرها 103 ملايين ليرة إسرائيلية، لدعم الصادرات بالإضافة إلى زيادة قدرتها 5 ملايين ليرة، لتسوية الأسعار المحلية.

ثالثاً: زيادة قدرها 219 مليون ليرة إسرائيلية للمشاريع الإنمائيــة، أمــا بالنــسبة لإيــرادات الميزانية فيتبين أن القسم الأكبر من النفقات العادية سيغطي من إيرادات ضريبة الــدخل التــي بلغت 1478 مليون ليرة عام 1967م ، ومن إيرادات الرسوم الجمركيــة التــي بلغــت 479 مليون ليرة، وإيرادات ضريبة الشراء التي بلغت 421 مليون ليرة، إضــافة إلــى القــروض الخارجية والقروض المحلية. [4]

ولقد سجل الميزان التجاري الإسرائيلي، خلال سنة 1967م، انخفاضاً في العجز المتحقق؛ إذ انخفضت من 321 مليون دولار سنة 1966م إلى 195 مليون دولار سنة 1967م [5]

خامساً : مدى تأثير الميزانية الإسرائيلية على قرار حرب 1967:

كان على الدولة الإسرائيلية أن تبحث عن منفذ للأزمات الاقتصادية المتراكمة، والمتزايــدة والتي كانت تدفع الاقتصاد الإسرائيلي إلى الانهيار.

يعتقد الباحث بأن ليس هناك عاملاً يعادل عامل تزايد العجز المــالي، وبالتــالي فــإن تــدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وبخاصة الهبات والتبرعات من الجاليات اليهودية في الخارج، كــان

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص644.

(2) المرجع نفسه، ص644.

(3) المرجع نفسه، ص644.

(4) المرجع نفسه، ص647.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م،مرجع سابق، ص107.

له تأثيره على تأرجح القيادة الإسرائيلية بين خيار الحرب والتوتر، وبين خيار السلم والانفراج؛ إذ من المعروف أن المنح والمساعدات الأجنبية والقروض يزداد تدفقها على الدولة الإسرائيلية في ظروف الحرب والتوتر، وقد بلغ إجمالي هذه التدفقات نحو 135 بليون دولار خلال العشرين سنة الماضية من حياة إسرائيل[1]، وهذا ما كانت تسعى لتحقيقه إسرائيل من وراء خوضها لأحداث حرب 1967م، وهو زيادة الدعم الخارجي لتحسين الوضع الاقتصادي، وتقوية ميزانيتها ومحاولتها القضاء على العجز التجاري، وهذا الدعم هو الذي يعد الدعامة الرئيسية للميزانية في الدولة الإسرائيلية، وبالفعل سجل العجز التقليدي في الميزان التجاري الإسرائيلي هبوطاً ملحوظاً سنة 1967م[2]، وكان ذلك بسبب تدفق التعويضات الألمانية الشخصية والتحويلات الشخصية، وتحويلات المؤسسات الصهيونية في مختلف أنحاء العالم فلقد سجلت هذه التحويلات والتعويضات رقماً قياسياً سنة 1967م، إذ بلغت 323 مليون دولار مقابل 97 مليون دولار فقط سنة 1966م. [3]

كما ولعبت الميزانية أيضاً دوراً مهماً في دعم وتسليح الجيش، وهذا ما تبنته إسرائيل منذ تأسيسها فقد تبنت استراتيجية إبقاء الجيش الإسرائيلي أقوى قوة عسكرية ضاربة في الشرق الأوسط، وقادرة على التصدي لأية قوة عربية، أو تجمع عربي قوي، وعلى شن هجوم خاطف على أكثر من جبهة واحدة، وعلى منع أي جيش عربي من الحصول على أسلحة متطورة تؤهله لأن يصبح مصدر خطر حقيقي على إسرائيل، وتتطلب هذه الاستراتيجية بالضرورة أن يحصل الجيش الإسرائيلي باستمرار على أرقى أنواع الأسلحة، وهذا يتطلب إنفاقاً ضخماً على التسليح، وزيادة هذا الإنفاق[4] وبالمقارنة بين إسرائيل مع الدول الرأسمالية الأخرى تشغل إسرائيل المكان الأول من حيث حجم الإنفاق العسكري بالنسبة للناتج القومي الإجمالي[5]، والمعروف أن الحكومة الإسرائيلية لا تنشر المخصصات الحقيقية لميزانية الدافع، وتسليح الجيش وأن الأرقام التي تظهر في الميزانية السنوية للدولة هي أقل من الأرقام التي تنفق بالفعل خلال السنة المالية، ومع ذلك لا مفر من إيراد مقدار هذه الميزانيات فقد بلغت ميزانية الدفاع، خلال سنة 1963م، حوالي 545 مليون ليرة، وزاده إلى حوالي 750 مليون ليرة إسرائيلية سنة 1965/1964م، [6] وبلغت سنة 1966م حوالي 984 مليون ليرة إسرائيلية[7]، وذلك باستثناء الاعتمادات السرية التي لا تعلن عنها الحكومة الإسرائيلية، [1]

(1) السيد عليوة، العوامل الاقتصادية وراء قرار الحرب الإسرائيلي، مرجع سابق ، ص224.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، مرجع سابق، ص1095.

(3) المرجع نفسه، ص1097.

(4) عزيز حيدر وآخرون، دليل إسرائيل العام، ص203.

(5) أحمد سعد، إسرائيل في البنية الاستراتيجية الامبريالية، ط1، منشورات اتحاد الكتاب العرب في إسرائيل، مارس 1989م، ص147.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص244.

(7) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مرجع سابق، ص644-645.

ويرى الباحث أن هذا دليلاً واضحاً على مدى اهتمام إسرائيل بتسليح قواتها العسكرية لتنفيذ مخططاتها، و منها توسيع دولة إسرائيل لتشمل أرض إسرائيل الدينية كما يدعون " من النيل إلى الفرات " ويستنتج الباحث بأن هذا ما دفع لاتخاذ قرار حرب 1967م، و كذلك لتنفيذ بعض المخططات العدوانية ضد الدول العربية .

إن جميع المؤشرات الإحصائية تشير إلى أن إسرائيل قد وجهت المزيد من مواردها نحو تقوية جيشها، وتزويده بأحدث الأسلحة ابتداءً من عام 1964م-1965م، وأن هذه النسبة تصاعدت بشكل عمدي بعد حرب حزيران من عام 1967م. (2)

أن هذه الميزانيات تعد أعلى ما وصلت إليه مخصصات الدفاع نسبياً في العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن هذا دليل واضح على السرعة التي اضطر فيها الاقتصاد الإسرائيلي أن يمارس فيها عملية تحويل موارده لتقوية القطاع العسكري(3)، وكان الإنفاق على شراء الأسلحة قد بلغ حوالي 140 مليون دولار عام1966م(4).

قد خلقت النفقات العسكرية العالية اقتصاداً شاذاً جداً، يرتكز على حد كبير على التبرعات، والقروض من الخارج. وفي دراسة قام بها أحد الباحثين الاقتصاديين قال: "إن متوسط عجز المدفوعات السنوي الإسرائيلي قبل عام 1967م، كان يبلغ نحو 500 مليون دولار، ومعنى هذا أن كل رجل، وامرأة وطفل إسرائيلي، كان بحاجة إلى إعانة مالية سنوية تبلغ 200 دولار، من الخارج ليعيشوا، وبعد حرب الأيام الستة عام 1967م، تغيرت الحالة تغيراً كبيراً، وقفز العجز إلى أربعة أضعاف ما كان عليه قبل عام 1967م، و كان سبب ذلك الكلفة العسكرية الباهظة لإسرائيل" (5)، وأخيراً فإن الكلفة العسكرية الباهظة تمثل عبئاً ثقيلاً على رصيد إسرائيل من العملة الأجنبية، فقد ارتفعت مصروفاتها من العملة الأجنبية للشؤون العسكرية من 160 مليون دولار عام 1966م، إلى حوالي 500 مليون دولار عام 1967م(6)

بعد هذا كله، السؤال المنطقي الذي يطرح نفسه هو: كيف تستطيع إسرائيل تحمل هذا الإنفاق العسكري الهائل، والمتزايد سنوياً في ظل محدودية طاقة الاقتصاد الإسرائيلي، و تراكم دين قومي، يفوق الناتج القومي الإجمالي بعدة مرات ؟

إن حل هذا السؤال ليس صعباً، فالنفقات العسكرية الإسرائيلية الهائلة تعكس في الواقع إحدى السمات البارزة التبعية إسرائيل، وارتباطها بمصادر التمويل الأجنبية، ودور هذه المصادر في

---

(1) عزيز حيدر وآخرون، مرجع سابق، ص203.

(2) يوسف شبل، أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص33.

(3) المرجع نفسه، ص35-36.

(4) المرجع نفسه، ص37.

(5) إياد القزاز، مرجع سابق، ص102.

(6) المرجع نفسه، ص102.

جر إسرائيل، ليس فقط إلى عربة لتسريع وتيرة العسكرية وهيمنة المجتمع العسكري الصناعي الإسرائيلي، بل أيضاً إلى تحديد موقعها في إطار البنية الاستراتيجية للإمبريالية، وخدمة سياسة الاستعمار الجديد في الشرق الأوسط و في البلدان النامية. [1]

مما سبق يرى الباحث مدى أهمية الموازنة الإسرائيلية وعلاقتها بقرار الحرب عام 1967م، من الناحية العسكرية ودعم الجيش كما ولعبت الميزانية دوراً مباشراً، ومهماً في تمويل الحرب، فلقد عقد الكنيست اجتماعاً في 25 حزيران " يونيو" 1967م وقرر على الفور فرض رسم الدفاع الذي يزيد موارد الخزينة الإسرائيلية من ضريبة الدخل بحاولي 100 مليون ليرة إسرائيلية، كما وافقت الكنيست على قانون فرض الدفاع الذي يوفر للخزينة 250 مليون ليرة إسرائيلية، من الجمهور والبنوك لإنفاقها على الأغراض العسكرية، [2] وعقد الكنيست اجتماعاً آخر في 19 حزيران " يونيو" 1967م، أقر فيه تعديل قانون ميزانية الدولة لسنة 1967م، والسماح بصرف مبلغ إضافي قدره 350 مليون ليرة إسرائيلية، لأغراض الدفاع على أن يغطى هذا المبلغ من قرض الدفاع، ورسم الدفاع المشار إليها أعلاه. [3]

وفي 11 سبتمبر 1967م عقد الكنيست جلسة خاصة أقر فيها قانون ميزانية إضافية تبلغ 522 مليوناً، سمح لزيادة قرض الدفاع بـ 50 مليون ليرة إسرائيلية، ليصبح 300 مليون ليرة إسرائيلية. [4]

وجدير بالذكر أن حرب 1967م قدمت مخرجاً مؤقتاً للأزمة الاقتصادية التي كانت مر بها إسرائيل إذ عقد في القدس أول مؤتمر لأصحاب الملايين، من أغنى الرأسماليين اليهود العالم في إبريل 1967م، وقرروا استثمار مبالغ ضخمة في إسرائيل، ترتب عليها ازدياد الاستثمارات في القطاع الصناعي بنسبة 87% في ذلك العام عن العام السابق[5]

(1) أحمد سعد، مرجع سابق، ص148-149.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، مرجع سابق، ص1098.

(3) المرجع نفسه، ص1099.

(4) المرجع نفسه، ص1099.

(5) السيد عليوة، مرجع سابق، ص109.

المبحث الثالث

العلاقات والمساعدات الخارجية لإسرائيل بين عامي 1956-1967م، وأثرها على قرار حرب 1967

أولاً : تمهيد.

ثانياً : العلاقات والمساعدات الأمريكية لإسرائيل.

ثالثاً : العلاقات والمساعدات الفرنسية لإسرائيل.

رابعاً : العلاقات والمساعدات الألمانية لإسرائيل.

أولاً : تمهيد :

أوجدت الصهيونية العالمية إسرائيل في فلسطين، كجزيرة منعزلة داخل البحر العربي، فلقد تم من الخارج زرع إسرائيل في رقعة ضيقة من الأرض، فقيرة في الموارد الطبيعية والمياه والطاقة، تقتصر ثروتها المعدنية على النحاس والفوسفات وأملاح البحر الميت، ولهذا اعتمدت إسرائيل –إلى حد كبير– على المساعدات الاقتصادية الخارجية.

فكان من الطبيعي في السنوات الأولى من تأسيس إسرائيل، أن تمدها الأموال الأجنبية بأغلب الدماء التي جرت في عروقها، فلقد استوعبت بين عامي1950–1964م ما يقرب من 6962 مليون دولار، منها 3706 مليون، معونات وأموال غير مستردة " 53%"، والباقي قروض والتزامات مختلفة، وقد تراوحت نسبة التعويضات الألمانية وحدها23% كحد أدنى، عام 1960م، و 11% عام 1965م، أما الهبات والقروض الأمريكية، فقد قدرت بنحو 45% عام 1965م[1].

وهذه المعونات والمساعدات لها ثلاث قنوات للتمويل، هي[2]:

1– التحويلات من طرف واحد: " دون مقابل" فلقد بلغت خلال السنوات العشر الأوائل من قيام إسرائيل حوالي 69% من جملة عجز ميزان المدفوعات، [3] وكانت الأهمية طيلة فترة الدراسة للمساعدات الألمانية [4] وخلال الفترة هذه أيضاً أسهمت التحويلات من المؤسسات القومية، بمبالغ كبيرة [5] وبصفة عامة فلقد استوعبت إسرائيل فيما بين عامي 1950م و1964م، ما يقرب من 6962 مليون دولار منها 3706 ملايين دولار معونات وأموالاً غير مستردة. [6]

2– التحويلات الرأسمالية: فتشمل القروض على اختلاف أنواعها من دولية، وحكومية، وفردية وهذه القروض تحمل فوائد وهي كذلك واجبة التسديد، إن عاجلاً أو آجلاً، ولقد بلغ صافي الديون الخارجية لعام 1960م حوالي 676 مليون دولار، وارتفع ليصل عام 1966م إلى حوالي 919 مليون دولار، وعام 1967م حوالي 943 مليون دولار، [7]

وهناك نوعان من القروض لا يخيفان إسرائيل، الأول هو القرض الناشئ عن بيع سندات الدين الإسرائيلي، وقد بلغت هذه النسبة عام 1960م حوالي 388 مليون دولار، و ارتفعت

(1) السيد عليوة، إدارة الإقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص14.

(2) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص50.

(3) يوسف صايغ، مرجع سابق، ص262.

(4) المرجع نفسه، ص362.

(5) المرجع نفسه،، ص363.

(6) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص50.

(7) حسين أبو النمل،الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص158.

عام 1964م إلى حوالي 498 مليون دولار، ومن ثم ارتفعت عام 1967م إلى حوالي 719 مليون دولار. [1]

أما النوع الثاني من القروض فهي القروض غير المرهقة، فهي تأتي من حكومة الولايات المتحدة عن طريق الحاصلات الزراعية، التي تأتي لإسرائيل فتبيعها في أسواقها وتحتفظ بـ 90% من أثمانها، التي يعتبر جزء منها كهبة، والجزء الآخر كقرض إنمائي، يسمح سداده بعملة محلية. [2]

3- الاستثمارات الأجنبية: وهو مظهر للمشاركة العضوية بين الصهيونية العالمية والرأسمالية العالمية، في المشروع الإسرائيلي، فلقد قام الاقتصاد الإسرائيلي بفضل الموارد المالية للرأسمالية اليهودية في العالم بالاشتراك مع الرأسمالية العالمية[3]،وحاولت إسرائيل لأول مرة في عام 1965م تقليل اعتمادها على رأس المال الأجنبي، ولقد باءت محاولتها بالفشل الذريع، إذ بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية عام 1964م حوالي 169 مليون دولار، وعام 1967م 51 مليون دولار. [4]

وسوف يتناول الباحث أهم الدول التي قدمت المساعدات لدولة إسرائيل، منذ نشأتها، والتي اعترف شمعون بيرس بفضلها بقوله: "لقد أعطتنا أمريكا المال وأعطتنا فرنسا السلاح، مقابل المال وأعطتنا ألمانيا السلاح بلا مال" [5]

ثانياً : العلاقات والمساعدات الأمريكية لإسرائيل :

لقد بلغت تبرعات اليهود الأمريكيين لإسرائيل، عام 1948م، أكثر من 11 مليار دولار[6]، ولقد قدر حجم المعونات الاقتصادية الأمريكية ما بين 1949-1959م بحوالي 553 مليون دولار، [7] لترتفع وتصل سنة 1961م إلى 5946 مليون دولار، وجاءت هذه المساعدات لخدمة إسرائيل لتكون قادرة على إقامة تحالف إقليمي في وجه أي اختراق سوفييتي، لمنطقة الشرق الأوسط [8] وتنقسم هذه المساعدات إلى مساعدات اقتصادية ومساعدات عسكرية، ومبالغ لتوطين اليهود، وهذه المساعدات ما هي إلا استثمار من وجهة النظر الأمريكية، وطبقاً للحساب الاستراتيجي الأمريكي و يمكن أن تكون هذه المساعدات من تأثير ضغط اللوبي

(1) حسين أبو النمل،الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص158 .

(2) يوسف صايغ، مرجع سابق ص264.

(3) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص52.

(4) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص53.

(5) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص176.

(6) فؤاد مرسي،مرجع سابق،ص57.

(7) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص218.

(8) نجود أحمد، الموقف الدولي تجاه أزمة الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1967م،(رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العليا المشترك جامعة عين شمس وجامعة الأقصى، قسم التاريخ، 2004م)، ص55.

الصهيوني في الولايات المتحدة، و لكنها في نفس الوقت ليس انسياقا من قبل الولايات المتحدة وراء عواطفها و لكنها وسيلتها لتقوية إسرائيل لتحمي لها مصالحها في المنطقة [1].

رغم هذه المصالح، التي تقدمها إسرائيل للولايات المتحدة بحمايتها لمصالحها في الشرق الأوسط، بقي الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال الخمسينيات، في حدود الالتزام، ببقاء إسرائيل، واستمرارها ضمن حدود سنة 1948م، وهي الحدود التي أقرتها اتفاقيات الهدنة العربية – الإسرائيلية، وعلى سبيل المثال قام الرئيس الأمريكي إيزنهاور عام 1956م، بالضغط على إسرائيل وإجبارها عملياً على الانسحاب من قطاع غزة، وسيناء، بعد احتلالها في أثناء العدوان الثلاثي على مصر[2].

فرضت أمريكا في نفس الوقت حظراً عاماً على نقل السلاح الأمريكي لإسرائيل ، رغم أن الأسلحة السوفييتية التي نقلت إلى إسرائيل ساهمت إلى حد ما في إنقاذ دولة إسرائيل[3]

كما وبدأت الولايات المتحدة تتدخل في بناء المفاعل النووي الإسرائيلي، ففي ديسمبر 1960م اتجه وزير الخارجية الأمريكي " هيرتر" إلى سفير إسرائيل لدى واشنطن، وأعرب عن قلق الولايات المتحدة إزاء الكشف عن أن إسرائيل تبني مفاعلاً نووياً، وطالب بالسماح لعلماء أمريكيين بزيارة المفاعل، ولكن إسرائيل عارضت هذه المطالب، و في النهاية وافق بن غوريون، بعد ضغط من الرئيس كندي في مايو 1961م، على تمكين عالمين أمريكيين من زيارة المفاعل مرة واحدة[4] وجواباً على المطالب الأمريكية المتكررة، أعلنت إسرائيل عدة مرات عن أنها لا تعتزم إنتاج أسلحة نووية في المفاعل، وبمرور الوقت تبلورت الصياغة المتمثلة في أن (إسرائيل لن تكون الأولى التي تدخل الأسلحة النووية في المنطقة) [5]

لكن الضغوط الأمريكية من أجل السماح بزيارات منتظمة للمفاعل استمرت، وفي النهاية بعد توجيه مذكرة قوية اللهجة من الرئيس كندي إلى إسرائيل في 1963م، وافقت إسرائيل في عهد حكومة بن غوريون على زيارة علماء أمريكيين، مرة واحدة في السنة لمفاعل ديمونا. [6]

ومع هذا كله إلا أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، كانت تحسم لمصلحة الوفاق بينهما، وعلى الرغم من تعاقب المسؤولين الأمريكيين على السلطة في الولايات المتحدة، فإن موقفهم المؤيد لإسرائيل بدون تحفظ لم يتغير، نظراً للنفوذ اليهودي داخل الإدارة والكونجرس. [7]

---

(1) حمودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص39-45.

(2) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص89.

(3) روبين شيلوح، مرجع سابق،ص114.

(4) يئير عفرون، مرجع سابق، ص15.

(5) المرجع نفسه، ص26.

(6) يئير عفرون، مرجع سابق، ص26.

(7) ممدوح الروسان، إسرائيل مصلحة قومية أمريكية والولايات المتحدة عاجزة عن الضغط عليها، مجلة شؤون عربية، عدد 33-34، 1983م، ص335.

أخذت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية تتوطد بشكل فعال في عام 1960م، [1] بعد حصول الرئيس كيندي على 82% من أصوات يهود أمريكا، في انتخابات الرئاسة[2]

وافق كيندي لأول مرة على بيع إسرائيل أسلحة أمريكية، بعد أن كانت إدارته قد قررت إدخال الدولة الإسرائيلية ضمن إستراتيجية الدفاع الأمريكي[3]، وبلغت قيمة هذه الصفقة 22 مليون دولار، وكان ذلك في عام 1962م، وقد ظلت المعونات العسكرية الأمريكية لإسرائيل متواضعة، حتى مجيء جونسون إلى سدة الرئاسة[4].

فمع عهد الرئيس ليندون جونسون 1963م بدأت حقبة جديدة من السياسة الأمريكية، تتسم بالانحياز التام لإسرائيل، على مستوى الرئاسة والكونجرس معاً[5]، ورغم هذه السياسة الجديدة إلا أن المعونات الأمريكية الرسمية، بدأت في التراجع، إذ انخفضت المعونات من 93 مليون دولار عام 1962م، إلى 37 مليون دولار فقط عام 1964م[6].

رغم هذا التراجع فإن المعونات العسكرية لإسرائيل، استهدفت بالدرجة الأولى المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري على البلدان العربية المجاورة، حيث حصلت إسرائيل على معظمها، على شكل منح لا ترد، و بدأ هذا الدعم العسكري بشكل جدي عام 1962م بعد اعتماد إسرائيل جزءاً من استراتيجية أمريكا الدولية، فقد حصلت عام 1962م وحده على 13.2 مليون دولار، وعام 1966م على 90 مليون دولار[7]، وفي عام 1964م كان ليفي أشكول قد خلف بن غوريون في رئاسة الوزراء، في شهر يونيو 1963م، فتولي أشكول تقديم الطلبات إلى الولايات المتحدة لشراء أسلحة جديدة، وخاصة دبابات ثقيلة، وذلك في زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية[8].

جاء تزايد حجم المعونات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل منذ منتصف الستينيات، نتيجة لحدوث عدة تطورات مهمة في منطقة الشرق الأوسط، ومنها هزيمة فرنسا في الجزائر، وحصول مصر وسوريا على السلاح من الاتحاد السوفييتي، وقيام الاتحاد السوفييتي بمنح مصر المعونات المالية والفنية اللازمة لبناء السد العالي، و دخول السوفييت إلى تلك المنطقة، كبديل للغرب وصديق للعرب في صراعهم مع الصهيونية[9].

(1) يفعيني يريماكوف، الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي، ترجمة على هورو، ط2، دار الفارابي 1980م، ص80.
(2) نجود أحمد، مرجع سابق، ص30.
(3) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص89.
(4) عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص85.
(5) المرجع نفسه، ص83.
(6) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص219.
(7) المرجع نفسه، ص107.
(8) محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص346.
(9) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص108.

منذ العام 1965م، ازدادت نسبة المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، بصورة مبالغ فيها فقد وصلت نسبة المعونات المقدمة من واشنطن إلى إسرائيل حوالي 20%، من نسبة المساعدات الأمريكية الخارجية [1].

لقد ظهرت المساعدات الأمريكية العسكرية لإسرائيل مباشرة، وعلناً، بعد صفقة الأسلحة من ألمانيا إلى إسرائيل، في مطلع عام 1965م، والتي اتخذت طابعاً سرياً، وعلى إثر كشف هذه الصفقة، توقفت ألمانيا عن تزويد إسرائيل مع الدول العربية مجتمعة بالسلاح، وبرزت حاجة إسرائيل لإيجاد مصدر جديد للتسلح من أجل التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية، وفي إبريل 1965م صدرت أول إشارة عن رضوخ حكومة واشنطن للمطالب الإسرائيلية[2]، بشأن توريد السلاح الأمريكي مباشرة إلى إسرائيل، لذلك حرصت الولايات المتحدة على أن تظهر بأنها بدأت في تغيير موقفها الرافض لتوريد الأسلحة إلى الشرق الأوسط، و أنها لن تقصر توريد الأسلحة لإسرائيل، و لكن للدول العربية كذلك [3]

وفي مايو 1966م وصلت إسرائيل صفقة الأسلحة التي حصلت عليها من الولايات المتحدة بعد محادثات أجراها أبا إيبان في واشنطن مع الرئيس الأمريكي جونسون، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية[4] ، وإلى جانب هذه المساعدات العسكرية فقد، سعت الحكومة الإسرائيلية، خلال عام 1966م للحصول على حصة ضخمة من برنامج فائض الأغذية الأمريكية، وبنفس الوقت لعرقلة حصول الجمهورية العربية المتحدة على مساعدات أمريكية بموجب هذا البرنامج[5]

يُستنتج الباحث من ذلك أن هناك تحالفاً سياسياً استراتيجياً بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو تحالف قائم فعلاً، سواء دونته اتفاقيات مكتوبة، وجرى سريانها أو جمدت مرحلياً، أو لم تكتب ولم توقع، وذلك ناجم عن الاقتناع الأمريكي الكامل بحيوية دور إسرائيل، وأهميتها في الدفاع عن المصالح الأمريكية، والغربية في منطقة الشرق الأوسط.

الدور الأمريكي في دعم قرار حرب 1967:

اعتبرت الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط، جزءاً حيوياً وهاماً في التوازن الدولي؛ لذلك كانت تعمل جاهدة على عدم سيطرة الاتحاد السوفييتي على المنطقة، والحفاظ على بقاء إسرائيل وتفوقها كرصيد استراتيجي في مواجهة النفوذ السوفييتي[6].

(1) الكتاب السنوي، القضية الفلسطينية لعام 1965م، مرجع سابق، ص494.

(2) المرجع نفسه، ص494.

(3) المرجع نفسه، ص501.

(4) محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص360.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مرجع سابق، ص410.

(6) نجود أحمد، مرجع سابق، ص30.

إذن فالبعد المتمثل في دور إسرائيل الإقليمي في المنطقة يتفق مع اعتماد إسرائيل على القوة الخارجية في بناء دولتها ومجتمعها، فإن هذا الاعتماد يفرض بطبيعة الحال دوراً إسرائيلياً لخدمة أهداف، ومصالح هذه القوى في المنطقة[1] ولهذا يمكن أن تكون حرب عام 1967م حرباً بالنيابة بين العملاقين (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة) انفجرت على شكل حرب محدودة بين طرفين محليين، الدول العربية وإسرائيل، وفي هذا الصدد يرى الجنرال أندريه يوفر" جنرال سابق في جيش الاتحاد السوفييتي أن تلك الحرب انفجرت عندما أراد السوفييت استخدام العرب بهدف الضغط على الولايات المتحدة في منطقة استراتيجية هامة، وذلك بغرض تشتيت جهود واشنطن المركزة على فيتنام، وتخفيف حدة العمل العسكري الأمريكي في الهند الصينية". [2]

لهذا يرى الباحث أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، كان عنصراً بالغ الأهمية، من أجل اتخاذ قرار الحرب من قبل القيادة الإسرائيلية، ولهذا قامت الإدارة الأمريكية بالعديد من المجهودات لدعم قرار الحرب فيما يختص بهذه المجهودات، ففي 17 مايو 1967م أرسل الرئيس الأمريكي جونسون برسالة إلى ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي، حثه فيها على ضبط النفس، وطلب منه بصورة خاصة إبلاغه قبل اتخاذ إسرائيل لأي إجراء ، وفي آخر مايو 1967م، ورداً على سؤال لآبا إيبان للرئيس الأمريكي جونسون، بشأن متى سنشن ضربتنا الأولى؟ فإجابه جونسون " ما هو الفارق بين أن تتصرفوا الآن، أو تتصرفوا بعد أسبوعين، أو ثلاثة؟ هذه مهلة لازمة لنا لأسباب كثيرة أنتم تعرفون كما نعرف أن ناصر لا يخطط الآن للهجوم على إسرائيل، وإذا تهور وفعل فإن كل خبرائنا يقولون لي، بأنكم قادرون على إرساله إلى الجحيم، وأضاف أيضاً: وإذا كنتم مصرين على أن تتصرفوا دون أن تنتظروا كلمتنا الأخيرة، فهذا حقكم ولكن لن تكونوا وحدكم، إلا إذا أردتم أن تكونوا وحدكم"[3]

وقال جونسون لآبا إيبان في 26 مايو 1967م، في البيت الأبيض: "بإمكانكم أن تؤكدوا للحكومة الإسرائيلية أننا سنسير بنشاط، في طريق تنفيذ أي إجراء ممكن، وكافة الإجراءات المتاحة لإبقاء المضيق مفتوحاً" (يقصد مضيق تيران) وفي نهاية اللقاء سأل أبا إيبان وهو يختار كلماته بعناية: "ألن أكون مخطئاً إذا أبلغ رئيس وزرائنا بأن موقفكم يتلخص في أنكم ستبذلون كافة الجهود الممكنة في سبيل ضمان إبقاء المضيق، والخليج مفتوحين للملاحة الحرة والآمنة " ، ويقول جونسون في مذكراته "أكدت له أنه لن يكنون مخطئاً" [4]

(1) المرجع نفسه، ص32.

(2) الهيثم الأيوبي، الجنرال أندريه يوفر والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية عدد 44 ، 1975م، ص33.

(3) نجود أحمد، مرجع سابق، ص38.

(4) يفغيني بريماكوف، مرجع سابق، ص84.

وتكشف وثيقة صادرة عن مكتب الرئيس للأمن القومي الأمريكي، بتوقيع روبـــرت كومـــار عن مدى التحالف والدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل، فقد جاء " إن الشيء الوحيد الذي يجب أن نطلبه من إسرائيل، هو ألا تضطرنا أن نعلن رسمياً عن سياستنا المنحازة كلياً إلى جانبهـــا، ونحن لا نطلب ذلك لمجرد أن توازن موقفنا في الظاهر ليس مجـــرد ضـــرورة اســـتراتيجية لإبعاد الاتحاد السوفييتي عن الشرق الأوسط، لا بسبب مـــصالحنا الاقتـــصادية فـــي بتـــرول المنطقة، ولكننا نطلب ذلك لأنه في مصلحة إسرائيل ومصلحتنا، فإذا أعلنا صراحة أننا نأخـــذ جانب إسرائيل فإن العرب سوف يردون بتحالف مع موسكو وهذا يؤدي إلى خسارة لإسرائيل، كما يؤدي إلى خسارة لنا، وإن سياستنا الحالية تعطي العرب حافزاً كي لا يبتعدوا كثيراً عـــن الغرب". (1)

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تحاشي الموقف، الذي يفرض عليها في ظله استخدام قواتها المسلحة مع إسرائيل بشكل مكشوف، فقد كان الساسة الأمريكيون، لا يزالون يذكرون النفقـــات الباهظة، التي ترتب على إنجلترا وفرنسا دفعها في العالم العربي، في موقف مماثل في العـــام 1956م، وفي الوقت ذاته لم تعارض الولايات المتحدة الأمريكية قيام إسرائيل منفردة بعمليات عسكرية، بل طلبت من الإسرائيليين، مجرد التمهل قليلاً لإتاحة الفرصة في بادئ الأمر مـــن أجل استخدام وسائل أخرى مناوئة لمصر. (2)

إذن لقد تحولت أمريكا، لتكون حليفاً مخلصاً لإسرائيل فظهر ذلك في المـــساعدات العـــسكرية الأمريكية لإسرائيل، إضافة إلى المـــساعدات الاقتـــصادية والتأييـــد الدبلوماســـي الأمريكـــي لإسرائيل.

ثالثاً : العلاقات والمساعدات الفرنسية لإسرائيل :

تعتبر فرنسا دولة متوسطية عظمى، لذلك لم تكن لتسمح لنفسها على إبقـــاء منطقـــة الـــشرق الأوسط، منطقة تسودها المواجهات، والصدامات، الأمر الذي سيؤدي إلـــى انـــدلاع الحـــرب، ورغم تصريحات الجامعة العربية بأن مهمتها الأولى القضاء على إسرائيل، فإن مهمتها الثانية هي طرد فرنسا من دول شمال أفريقيا " المغرب العربي"، ومن هذا المنطلق كان على فرنـــسا أن تبحث لها عن حليف في قلب الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت كان على إسرائيل أن تعمل على كسر الحصار، التي فرضته عليها الجامعة العربية، ولهذا كان التحالف بـــين فرنـــسا و، إسرائيل نابع من القوة الاستراتيجية للدولتين. (3)

(1) نجود أحمد، مرجع سابق، ص38.

(2) يفغيني بريماكوف، مرجع سابق، ص90.

(3) ميخائيل بارزوهر، مرجع سابق، ص208 .

ولقد أدى التقاء مصالح فرنسا و إسرائيل في الشرق الأوسط، إلى تطور علاقات إسرائيل بالجمهورية الرابعة الفرنسية في المجالات الآتية:

أولاً: على الصعيد السياسي الدولي : شكلت فرنسا إحدى الدعامات الرئيسية لتثبيت الوضع الراهن في الشرق الأوسط، استناداً إلى التزاماتها المعلنة في " البيان الثلاثي" [1]

ففي 20 أيلول 1956م أبلغ بن غوريون اللجنة المركزية لحزب الماباي الإسرائيلي، أن إسرائيل ستظفر بحليف حقيقي قريباً، وكان يعنى بذلك فرنسا. [2]

كان من أسباب هذه العلاقات، على الصعيد السياسي الدولي، عدد من الأسباب منها:

1- **الضغط الأمريكي على فرنسا :** فلقد سخرت الولايات المتحدة حليفتها فرنسا في حلف الأطلسي لدعم إسرائيل، ففي فبراير 1956م حصلت إسرائيل على أول صفقة من طائرات الميستر، فرنسية الصنع، وذلك بطلب من واشنطن[3].

2- الضغط الصهيوني داخل فرنسا : كان يوجد في فرنسا في فترة الخمسينيات و الستينيات جالية يهودية، لا يقل عددها عن نصف مليون و كان نفوذ هذه الجالية يؤثر على القرار السياسي في فرنسا.

3- **محاولة فرنسا إعادة نفوذها في المنطقة العربية** نتيجة لانحسار النفوذ الفرنسي في المنطقة العربية منذ عام 1956م، ارتأت فرنسا باستغلال الفرصة لإعادة مكانتها، وذلك عن طريق لعب دور في التطورات السياسية في المنطقة العربية. [4]

ثانياً: على الصعيد العسكري : فلقد أمنت فرنسا، دور المورد الرئيسي للسلاح الجوي الإسرائيلي، وقد سجل " أولتراتيان " سفير إسرائيل في فرنسا، شكر الحكومة الإسرائيلية، لمساعدة فرنسا إسرائيل في حقل التسليح[5].

فكانت أول صفقة طائرات فرنسية لإسرائيل في عام 1956م، من نوع الميستر وكذلك في نفس الوقت تقريباً، كان السياسيون الإسرائيليون والفرنسيون، يعقدون سلسلة من الاجتماعات في باريس وفي إسرائيل، لدراسة مختلف أوجه الدعم الجوي والبحري الذي ستقدمة فرنسا لإسرائيل، وقد تم إرسال شحنات الأسلحة الفرنسية إلى إسرائيل، على عجل في الفترة ما بين 22-27 تشرين الأول 1956م، وذلك تمهيداً لشن العدوان الثلاثي، ولقد أعطيت إسرائيل هذه الأسلحة لاستعمالها خلال فترة الحرب، وكذلك قسم من هذه الأسلحة، أعطي لها كهبة، وهناك

---

(1) المرجع نفسه، ص265.

(2) زاهي الأقرع، مرجع سابق، ص102.

(3) نجود أحمد، مرجع سابق، ص98.

(4) المرجع نفسه، ص98.

(5) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص466.

قسم آخر بيع لإسرائيل بأسعار لا تذكر [1]، وفي أعقاب هذا العدوان أبدت فرنسا استعدادها لبيع إسرائيل أسلحة، ومن بين ذلك تزويد إسرائيل بالطائرات الحربية، من نوع " ميستر4ب " ، وبالفعل تلقت إسرائيل الطائرات الحربية والصواريخ والمدافع، [2] وفي أواخر شهر نوفمبر 1957م، أعلنت فرنسا صراحة عن نيتها المشاركة في أي مجهود دولي، لتأمين حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، وقد جاء ذلك بمثابة تعهد معنوي، من جانب فرنسا، بالوقوف إلى جانب بإسرائيل والدفاع عنها، [3]

لهذا يمكن اعتبار الفترة الممتدة ما بين حرب 1956م، وسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة عام 1958م، بأنها كانت العصر الذهبي للعلاقات الثنائية بين فرنسا وإسرائيل، كما أفادت دوائر وزارة الدفاع الفرنسية فكان التعاون بين وزارتي الدفاع الفرنسية والإسرائيلية، هو الأكثر تميزاً بين مختلف أوجه التعاون[4]، حيث إن طبيعة النظام القائم في عهد الجمهورية الرابعة، قد أفسح المجال أمام السياسيين الفرنسيين، النافذين في وزارة الدفاع، لتدعيم موقف إسرائيل، وذلك على ضوء نظرتهم لاحتياجات منطقة الشرق الأوسط، ويمكن اعتبار حرب السويس، بأنها مهدت الطريق لكي تتحول العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، التي كانت قائمة على التعاون، بصورة سرية وغير رسمية إلى تعاون علني كامل يصل إلى درجة التحالف العسكري [5]،وفي يناير 1964م عقد وزير الدفاع الإسرائيلي شمعون بيرس، وبرفقة قائد سلاح الطيران الإسرائيلي " عازرا وايزمن" صفقة مع الحكومة الفرنسية لتزويد إسرائيل بمعدات لسلاح الجو. [6]

غير أن أخطر هذا التعاون العسكري كان في مجال الطاقة الذرية وهذا الجزء سوف نتناوله بشيء من التوضيح في " مبحث التسليح".

تطورت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، في كافة الميادين دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً، فأصبحت فرنسا هي المزود الرئيسي لإسرائيل بالأسلحة، وتم إنشاء لجان التضامن والصداقة وأصبح الإسرائيليون ينظرون إلى فرنسا على أنها حليفتهم الوحيدة، وقد وصلت الأمور إلى حد أن الحكومة الفرنسية كانت تقول للإسرائيليين " طالما يوجد خبز لفرنسا هناك خبز لإسرائيل"، وعلى الرغم من النقص الذي كانت تعاني منه فرنسا في احتياطي العملة الصعبة، إلا أن الفرنسيين كانوا على استعداد لتقاسم احتياطيِّهم مع الإسرائيليين، ولم يكن على

(1) زاهي الأقرع، مرجع سابق، ص102.

(2) ميخائيل بارزوهر، مرجع سابق، ص187.

(3) زاهي الأقرع، مرجع سابق، ص103.

(4) المرجع نفسه، ص102.

(5) المرجع نفسه، ص102.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق ، ص269.

الإسرائيليين سوى أن يعلنوا عن طلباتهم، وكان الفرنسيون مستعدين لتزويدهم بكل شيء، [1] ومع مجيء عهد الرئيس الفرنسي ديغول عام 1958م، كان أول عمل قام به عند تسلمه الحكم، البدء في تخفيف العلاقات بين فرنسا وإسرائيل، التي كانت سائدة في فترة حرب 1956م، كما وساهم في إضعاف العلاقات الخاصة القائمة بين البلدين. [2]

بالرغم من كل تلك النواحي السلبية إلا أن العلاقات الثنائية، على صعيد وزارتي الدفاع، ظلت محافظة على نفس المستوى من المتانة، فاستمر تدفق الطائرات، والأسلحة واستمر التعاون بين القوات المسلحة في البلدين، وكان ديغول هو أول زعيم فرنسي يقيم علاقات مع إسرائيل على أساس سياسة واضحة. [3]

وعلى الجانب الإسرائيلي، طرأت بعض التغيرات التي ساهمت في تدهور العلاقات الإسرائيلية الفرنسية، ففي عام 1963م أصبح ليفي أشكول رئيساً للوزراء في إسرائيل بدلاً من بن غوريون وفي عام 1965م، استقال شمعون بيرتز من منصبة، كمدير عام لوزارة الدفاع الإسرائيلية، ومن المعروف أن بن غوريون وبيرس هما اللذان أرسيا قواعد العلاقات المتينة، بين إسرائيل وفرنسا في عهد الجمهورية الرابعة، [4] و من المتفق عليه أن عام 1965م قد شهد نهاية العلاقة الخارجية بين فرنسا وإسرائيل، وانتهاء التحالف الواقعي أو التعاهد غير المكتوب الذي بدأ عام 1955م، ومع هذا الانتهاء بدأت العلاقات العربية الفرنسية، في التقارب وأخذت أشكالاً مختلفة [5] .

إذن يمكن القول بأن الفترة 1958-1965م كانت فترة تكوينية، لاتجاه جديد في السياسة الخارجية الفرنسية، تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وكان عام 1965م-1966م فترة اختبار لهذا الاتجاه، الذي بدأ تطبيقه عملياً في الفترة اللاحقة لعدوان 1967م[6]، وإلى جانب هذا كانت فرنسا تحاول الابتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، [7] وأشارت هذه السياسة المتبعة من قبل فرنسا، مخاوف المسؤولين الإسرائيليين من أن يؤدي هذا التقارب في المدى البعيد إلى تخلي فرنسا عن إسرائيل، وخاصة أن فرنسا هي المورد الرئيسي لسلاح الطيران الإسرائيلي [8]

(1) زاهي الأقرع، مرجع سابق، ص103.

(2) المرجع نفسه، ص103.

(3) المرجع نفسه، ص103.

(4) نجود أحمد، مرجع سابق، ص99.

(5) عبد العال الباقوري، فرنسا والعرب وإسرائيل وأمن البحر المتوسط 1965-1975، مجلة شؤون فلسطينية العدد 43، مارس 1975، ص79.

(6) المرجع نفسه، ص79.

(7) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص455.

(8) زاهي الأقرع، مرجع سابق، ص104.

الدور الفرنسي في دعم قرار حرب 1967:

كان المحرك الأساسي للسياسة الفرنسية بقيادة ديغول عام 1967م، هو رغبة فرنسا بفصل سياستها عن السياسة الأمريكية، وكذلك كان الجنرال ديغول، يحاول أن يضاعف النفوذ الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط، ويعمل على تأمين استمرار تدفق النفط العربي على فرنسا، ولدى تسارع الأحداث التي مهدت لحرب 1967م، ظل الجنرال ديغول صامتاً، وقد اعتقد بعض المراقبين في حينه أن صمت ديغول، منبعه رغبته بالمحافظة على حياده على أمل دعوته في النهاية للتوسط لحل النزاع. (1)

في 24 مايو 1967م وصل وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان إلى باريس، للحصول على دعم فرنسي للموقف الإسرائيلي، إلا أن ديغول أفاده بأن فرنسا لا توافق على قيام إسرائيل بمهاجمة مصر، فهو لا يقبل بتدمير إسرائيل إلا أنه يدين الدولة التي ستطلق الطلقة الأولى، وبهذا فإن فرنسا لم تعد ملتزمة بتعهداتها لإسرائيل التي قدمتها عام 1957م، حول تأمين حرية الملاحة في خليج العقبة. (2)

إذن لقد كانت يونيو 1967م نقطة تحول كبرى في العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، وعند بدء أزمة خليج العقبة، واحتمال نشوب الحرب أعلنت فرنسا حيادها في النزاع العربي الإسرائيلي، ورأت أن الأزمة لا تحل إلا من خلال الدول الأربع الكبرى، وأن الدولة التي تلجأ أولاً إلى استعمال السلاح، والبدء في الحرب لن تحصل على تأييد فرنسا، ومساعدتها، وأعلنت هذا الموقف في 2 يونيو على لسان وزير الإعلام الفرنسي، ثم في اليوم التالي في مجلس الأمن(3)، وقد قدمت فرنسا دعوات، واقتراحات للمحادثات، وحل الأزمة عن طريق المفاوضات ولكن دون جدوى، وتكللت جميع هذه المحاولات بالفشل، وسبب هذا الفشل هو إصرار الدول الكبرى على وقوع مثل هذه الحرب، لأنها كانت لها مصالح في المنطقة وسوف تكون مستفيدة من وراء هذه الحرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وقد سبق أن بينا موقفها من قرار الحرب.

بالفعل كان رد فعل الحكومة الفرنسية الفوري، عند بدء الحرب، إعلانها عن وقف إمداداتها العسكرية للفريقين، إسرائيل والدول العربية(4)، وأكدت موقفها في 8 حزيران على لسان وزير خارجيتها في الجمعية الوطنية الفرنسية، وفي 15 حزيران عقد مجلس الوزراء الفرنسي جلسة برئاسة ديغول، صدر على إثرها بيان أعاد تأكيد الموقف الرسمي الحيادي لفرنسا، ورفضها لأية مكاسب إقليمية، عن طريق العدوان المسلح، وأن فرنسا لن تعترف بأي أمر واقع إقليمي

(1) زاهي الأقرع، مرجع سابق، ص104.

(2) المرجع نفسه، ص104.

(3) شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم 1967م–1970م، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، مايو 1967م، ص129.

(4) المرجع نفسه، ص129.

ناتج من الحرب في الشرق الأوسط، وأن أية تسوية يجري التفاوض بِشأنها بحرية وتقبل من جميع الأطراف المعنية، وتقر من الأسرة الدولية هي الكفيلة لحل جميع المشاكل العالقة [1]. وفي 21 حزيران 1967م أعلن الجنرال ديغول إدانته لإسرائيل لأنها كانت البادئة بالعدوان. ويبدو أن الضغوط التي مارسها الصهاينة على ديغول في فرنسا، والنصر العسكري الإسرائيلي في حرب حزيران، كل هذه العوامل دفعت ديغول للتصلب أكثر فأكثر تجاه الإسرائيليين، إلى درجة إدانة العدوان الإسرائيلي، والتوسع الإسرائيلي، لا بل مواجهة اليهود أنفسهم واصفاً إياهم بالغرور وحب التسلط، وذلك في مؤتمر صحافي عقده في باريس يوم 27 نوفمبر 1967م. [2]

أما بالنسبة للعلاقة الفرنسية مع الطرف الثاني " الدول العربية"، فيتمثل في عقد المؤتمر للدبلوماسيين الفرنسيين المعتمدين في الشرق الأوسط، في بيروت برئاسة الأمين العام للخارجية الفرنسي " هرفيه ألفان"، ونتج عن هذا المؤتمر أن فرنسا تسعى لتطوير علاقاتها مع جميع الدول العربية، وتقديم عونها الاقتصادي والتقني لأي دولة تطلب ذلك العون. [3]

رابعاً : العلاقات والمساعدات الألمانية لإسرائيل 1956-1967م :

في عام 1954م عقدت الاتفاقية الثانية، الخاصة بالتعويضات الفردية بين ألمانيا و إسرائيل ، فقد كان من حق بعض اليهود من ضحايا النازية الذين اضطهدتهم جسدياً أو معنوياً أن يطالبوا حكومة ألمانيا بدفع تعويضات شخصية، وقدرت قيمة هذه التعويضات بأكثر من ألف مليون دولار، ذهب الجزء الأكبر منها لإسرائيل، [4] فقد تلقت إسرائيل منها 550 مليون دولار حتى نهاية عام 1962م، وزاد نصيبها منها حتى بلغ 700 مليون دولار. [5]

وكانت هذه التعويضات على ثلاثة أنواع من الموارد المالية تحت مسميات مختلفة: [6]

1- تعويضات عن ممتلكات يهود أوروبا، بناء على نظام أموال من لا وريث لهم. [7]

2- تعويضات يهود أوروبا الشرقية، وحصلت إسرائيل على 300 مليون دولار على أساس أن أكثر من 60% منهم أصبحوا يوجدون في إسرائيل. [8]

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، مرجع سابق، ص816.

(2) زاهي الأقرع، مرجع سابق، ص104.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، مرجع سابق، ص806.

(4) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص60.

(5) لمرجع نفسه، ص60-61.

(6) حمودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص66.

(7) هي الأموال التي أودعها أصحابها في البنوك والشركات السويسرية والنمساوية، ولم تطلب أما لوفاة أصحابها أو لموتهم في معسكرات النازية وقدرت هذه الأموال التي لا وارث لها بحوالي 900 مليون دولار.انظر حمودة عبد الخالق، مرجع سابق،ص66 .

(8) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص61.

3- تحويل ممتلكات اليهود الألمان الذين نزحوا إلى فلسطين هرباً من النازية. [1]

وفي عام 1959م سمح لإسرائيل ببيع سندات التنمية الإسرائيلية في ألمانيا، [2] كما قامت ألمانيا بتشجيع المؤسسات، والإصرار على الاستثمار في إسرائيل، وتم إلغاء الضرائب المزدوجة منذ عام 1960م، [3] ومثلاً على ذلك في عام 1961م اشتركت شركة "بايرين للمحركات" التابعة للمجموعة الاحتكارية الألمانية " فليك" مع الشركة الأمريكية "كايزر" في إنشاء مصنع لتجميع السيارات الصغيرة، والمتوسطة في إسرائيل، [4] وفي عام 1960م، وفي أثناء لقاء سري تم في نيويورك بين " كونراد دينارود" مستشار ألمانيا وبين بن غوريون، وافقت الحكومة الألمانية على إعطاء إسرائيل قرضاً مالياً بفائدة قليلة، قيمته 500 مليون دولار، وفترة سداده 10 سنوات. [5]

كما وقامت التعويضات الألمانية بدور لا يستهان به في إسناد المجهود الحربي الإسرائيلي، فإن ألمانيا تشغل على نحو ثابت المكان الثاني بين الدول الكبرى التي تمول إسرائيل، وقدمت لتل أبيب قرابة 2.5 مليون دولار، منها 800 مليون دولار قدمت مجاناً للأغراض العسكرية، وهو مبلغ يوازي ميزانية دولة في العالم الثالث، [6] ولهذا فإن أخطر ما انطوت عليه التعويضات، هو قيام ألمانيا ببناء الترسانة العسكرية الإسرائيلية، بفضل المعونات المادية والمالية والفنية التي قدمت بحيث دعمت طاقتها الحربية، وقواتها المسلحة، مما جعل من إسرائيل ترسانة عسكرية في المنطقة، فلقد صارت ألمانيا، فيما قبل حرب 1967م، المورد الرئيسي للسلاح إلى إسرائيل، وبخاصة منذ عام 1956م. [7]

لقد بدأت ألمانيا بتزويد إسرائيل بالأسلحة عام 1959م، بطريقة سرية وقد قامت فرنسا بدور الوسيط، وتسهيل انتقال المعدات من ألمانيا إلى إسرائيل، ومع حلول عقد الستينيات، بدأت كميات الأسلحة في التزايد، كما أخذت ألمانيا تقوم بتدريب القوات العسكرية الإسرائيلية، على استخدام الأسلحة الحديثة[8]

ففي 24 مارس 1962م عقدت الاتفاقية الأولى لبرنامج المساعدات العسكرية، ذات الأمد الطويل بين ألمانيا وإسرائيل، [9] كما وأن الحكومة الألمانية أقرت عام 1962م اعتماد مبلغ 60 مليون دولار، كمعونات عسكرية لإسرائيل، وفي عام 1963م قامت الحكومة الألمانية،

(1) حمودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص66.
(2) عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص80.
(3) المرجع نفسه، ص80.
(4) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص52.
(5) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق ، ص126.
(6) المرجع نفسه، ص128.
(7) حمودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص68-69.
(8) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص126.
(9) محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص338.

بإمداد إسرائيل بدبابات أمريكية بلغت قيمتها 20 مليون دولار، بعد فشل إسرائيل في الحصول على تلك الدبابات مباشرة من أمريكا، إضافة إلى ذلك اتجهت الحكومة الألمانية إلى دعم صناعة الأسلحة الإسرائيلية، من خلال شراء البنادق الإسرائيلية وغيرها من المعدات الحربية[1].

في عام 1966م تبدلت الصورة العامة للعلاقات الألمانية الإسرائيلية بعض الشيء، فبعد أن كانت العلاقات الألمانية تشكل لغاية منتصف عام 1965م إحدى دعائم إسرائيل الاقتصادية، والعسكرية الهامة، أصبحت بعد تراجعها عن إتمام صفقة السلاح، تلعب دور الدعم الاقتصادي فحسب، وبالنسبة لإسرائيل فقد كانت وجهة نظرها أن تخفيف العبء العسكري عن كاهل ألمانيا، يستدعي بالمقابل مضاعفة المساعدات الاقتصادية الألمانية[2]، وقد سعت الدبلوماسية الإسرائيلية، بكل كد إلى قطع الطريق على أي تراجع ألماني محتمل في المساعدات الاقتصادية الموعودة، وإلى رفع قيمة هذه المساعدة قدر المستطاع، بالاستمرار في نهجها السابق تجاه ألمانيا[3].

كان نتيجة هذا السعي الإسرائيلي للمحافظة على المساعدات الاقتصادية من ألمانيا، توقيع اتفاق للمساعدة الألمانية لإسرائيل في 12 مايو 1966م، بعد محادثات ألمانية إسرائيلية دامت لأكثر من أسبوعين، تعهدت ألمانيا بموجبها بمنح إسرائيل قرضاً بـ 150 مليون مارك ألماني، على أن ينفق الجزء الأكبر من هذا المبلغ في ألمانيا، بالإضافة على 15 مليون مارك تخصص لمشاريع المساعدات الفنية، ويتم تسديد هذا القرض خلال عشرين سنة، وبفائدة 3% فقط، على أن يبدأ تسديد أول قسط بعد 7 سنوات. [4]

بغض النظر عما في ذلك كله من احتيال لتبرير ضخ الأموال إلى إسرائيل، فلقد كانت التعويضات الألمانية، نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة في سنواته الأولى فلقد كان معدل التعويضات المدفوعة يتراوح بين 130 و 150 مليون دولار سنوياً، حتى منتصف الستينيات. [5]

كانت التعويضات الألمانية، نقطة تحول في تطوير اقتصاد إسرائيل،إذن لربما كان صحيحاً أنه بفضل اتفاقيات التعويضات، التي كانت تنص على أن يدفع 80% منها في صورة سلع، تحولت إسرائيل إلى سوق هامة للسلع الألمانية، ومجال حيوي للاستثمار لدى الاحتكارات الألمانية، وإنما ينبغي في الوقت نفسه أن نذكر أن التعويضات الألمانية كانت تمثل، بصفة

(1) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص126.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص415.

(3) المرجع نفسه، ص416.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص432.

(5) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص61.

عامة، من 20% إلى 30% من مجموع الواردات الإسرائيلية، [1] وهكذا كان للتعويضات الألمانية الفضل الأول تاريخياً في بناء ونمو الاقتصاد الإسرائيلي، ولقد استخدمت هذه التعويضات في إرساء قاعدة الصناعة الإسرائيلية. [2]

الدور الألماني في دعم قرار حرب 1967:

إن المساعدات الألمانية لدولة إسرائيل، وارتباط العلاقة بينهما، ولد الموقف الألماني المتحيز إلى جانب إسرائيل بمسألة إغلاق مضائق تيران وخليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، والقضايا الأخرى التي أثيرت في تلك الفترة، بالرغم من ادعاء ألمانيا انتهاج سياسة عدم التدخل[3]، ولقد وصفت الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية هذه السياسة "عدم التدخل" بأنها (موقف حياد دقيق والتزام معنوي بإسرائيل) فلقد أيدت حكومة " بون " الألمانية حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، وأعلن ناطق رسمي في بون في 30 مايو 1967م،" أن حكومته تأمل إيجاد حل سلمي لأزمة الشرق الأوسط، يضمن حرية المرور في خليج العقبة للسفن المتوجهة من مرفأ إيلات الإسرائيلي". [4]

الحقيقة أن ألمانيا لم تكن تبحث عن دور عالمي لها في منطقة الشرق الأوسط، مثل الدور الذي يبحث عنه الرئيس الفرنسي ديغول،ولكنها كانت تدور في فلك الوجود الأمريكي في المنطقة، إضافة إلى العلاقات الألمانية الإسرائيلية الوطيدة، في مقابل العلاقات السلبية عموماً مع الدول العربية. [5]

وعلى هذا فقد أعلن " ويلي براندت" وزير الخارجية الألماني، في 5 يونيو أن الحياد العسكري في الحرب، بين العرب وإسرائيل، لا يعني حياداً معنوياً. [6]

وهذا ما أظهرته الأحزاب الألمانية من تأييدها لإسرائيل، مستخدمة لذلك كافة وسائل الإعلام الألمانية، من إذاعة، وصحافة وتلفزيون وغير ذلك، [7] وكذلك يذكر أن الأسلحة التي صنعت انتصارات إسرائيل في الحرب، قد قدمتها ألمانيا ضمن اتفاقية التعويضات، ومن جهة أخرى فإن الدعم الألماني لإسرائيل أثناء الأزمة وبعدها مباشرة، يكشف أيضاً عن شكلية الحياد، المعلن من قبل حكومة بون، فقد تعهد مستشار ألمانيا كورت كيسنجر في 1967/9/1م أثناء اجتماعه مع الزعماء اليهود والأمريكيين، بمواصلة ألمانيا مساندتها لجهود إسرائيل من أجل

(1) المرجع نفسه، ص61.

(2) عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص81.

(3) نجود أحمد، مرجع سابق، ص111.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، مرجع سابق، ص761.

(5) أسعد عبد الرحمن، وآخرون، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، جـ2، القسم الأول، القاهرة، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، 1989م ص127.

(6) نجود أحمد، مرجع سابق، ص112.

(7) شحادة موسى، مرجع سابق، ص175.

إحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، ووعد بتأييده الأكيد لمطالب إسرائيل، للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وقال: "إن سياسة ألمانيا في الشرق الأوسط، ترتكز على عطف الشعب الألماني ودعمه الشديد لإسرائيل"[1] كما وأعلن كيسنجر في البرلمان عن سياسة حكومته في عدم التدخل،ولكنه قال بأنه " لن يضع أية عراقيل في وجه رعايا ألمانيا ، الذين يودون القيام بأعمال إنسانية في الشرق الأوسط". [2]

يتضح مما سبق بأن ألمانيا لربما كانت تدفع باتجاه اتخاذ قرار حرب 1967م، وبأن موقف الحياد الألماني كان مجرد واجهة، للحفاظ على تدفق النفط العربي إلى شرايين الصناعة الألمانية،الذي كان يمثل نسبة 80% من الاحتياجات الألمانية في ذلك الوقت.

(1) المرجع نفسه، ص176.

(2) نجود أحمد، مرجع سابق، ص112.

الفصل الرابع

الأوضاع الاجتماعية في إسرائيل بين عامي 1956-1967م، وأثرها على قرار حرب 1967

المبحث الأول:

الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بين عامي 1956م-1967م ، وأثرها على قرار حرب 1967م

المبحث الثاني:

التركيبة السكانية فى إسرائيل بين عامي 1956-1967م، وأثرها على اتخاذ قرار حرب 1967م

المبحث الثالث :

التعليم في إسرائيل بين عامي 1956-1967م، و أثره على قرار حرب 1967م

المبحث الأول

الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بين عامي 1956م-1967م ، وأثرها على قرار حرب 1967م

أولاً : تمهيد.

ثانياً : سمات الهجرة الصهيونية، و أثرها على قرار حرب 1967م.

ثالثاً : أثر الهجرة إلى فلسطين على قرار حرب 1967م.

رابعاً : الهجرة المعاكسة من فلسطين، وعلاقتها بقرار حرب 1967م.

أولاً : تمهيد :

تعد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بمثابة حجر زاوية، بالنسبة للحركة الصهيونية واستمرارية وجودها، ولقد احتل موضوع الهجرة إلى فلسطين موقعاً على قدر كبير من الأهمية في سياسة الحكومات الإسرائيلية.

وقبل الحديث عن أوضاع الهجرة، نبين أن الهجرة الصهيونية تنقسم إلى قسمين:

أ- **القسم الأول:** وهو الهجرة إلى فلسطين، وهي الهجرة التي جاءت من أكثر من مصدر ولأسباب سبق ذكرها في الفصل التمهيدي.

ب- **القسم الثاني:** وهو الهجرة الصهيونية من فلسطين بمعنى عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية. وبداية سوف يتحدث الباحث عن أوضاع الهجرة الصهيونية إلى فلسطين.

شكلت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين المصدر الأساسي لزيادة عدد السكان في الدولة الإسرائيلية. (1)

إن إقامة دولة إسرائيل في "موطنها التاريخي"، كما يدعي اليهود، جعلها تتحول إلى مكان لجذب اليهود إليها، واستمرار دولة إسرائيل في تشجيع هجرة اليهود إليها، ولم تفرض أي قيود على هجرة اليهود، حتى أن بعض المؤسسات قامت بمنح إغراءات مالية، لجعل اليهود يهاجرون إلى إسرائيل، وذلك لهدفين:

1- العمل على زيادة أعداد اليهود في الدولة الجديدة.

2- إنقاذ اليهود من المخاطر التي يتعرضون لها في الدول التي يعيشون فيها. (2)

وتأثرت أوضاع الهجرة إلى فلسطين، بالأوضاع الاقتصادية، وبعامل الأمن، ولهذا فإن التحسن الاقتصادي الذي طرأ على الدولة الإسرائيلية خلال أعوام 1955م-1957م، في أعقاب التردي الاقتصادي خلال الفترة 1952م-1954م، وكذلك استغلال الدولة الإسرائيلية لأحداث العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، وظهورها بمظهر المنتصر، هذا أدى إلى زيادة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين "إسرائيل" ، فقد كان معدل الهجرة خلال الأعوام 1952م -1954م حوالي 18 ألف مهاجر سنوياً، وقد ارتفع هذا المعدل سنة 1955م -1957م إلى حوالي 55 ألف مهاجر سنوياً أي حوالي ثلاثة أضعاف المعدل السنوي للهجرة الصهيونية في السنوات 1952-1954م(3)، فقد وصل عدد المهاجرين سنة 1956م حوالي 56 ألف ، وارتفع سنة 1957م إلى حوالي 71 ألف (4)، وهو أعلى نسبة للهجرة الصهيونية على مدار

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م ، مرجع سابق، ص369.

(2) مردخاي ألتشولر، مرجع سابق، ص296.

(3) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص44.

(4) عبد الغفار الدويك، مرجع سابق، ص81.

عشر سنوات 1948–1957م[1]، وكان أغلب المهاجرين من أصل شرقي، ومعظمهم من مصر والمغرب بالذات، ويرجع سبب ذلك إلى ظروف العدوان الثلاثي على مصر، التي يقدر اليهود الذين هاجروا منها بعد العدوان بـ 12ألف مهاجر، وإلى استقلال الغرب، وما صاحب ذلك من ظروف أدت إلى تزايد الهجرة غير المنظمة منها[2]، وكان يسكن هؤلاء المهاجرون في إسرائيل بمساكن مؤقتة[3]، وابتداء من سنة 1958م ابتدأت الهجرة في الانخفاض[4]، حيث لم يقدم إلى إسرائيل إلا 27 ألف مهاجر، واستمر هذا الانخفاض فبلغ عدد المهاجرين 23 ألف مهاجر سنة 1959م، وكان معظمهم من أصل غربي [5]، ولا سيما من شرق أوروبا، ومن رومانيا وأمريكا[6]. ولقد وصلت نسبة الهجرة الصهيونية من أمريكا عام 1959م إلى حوالي 67% من مجموع المهاجرين [7]

كان أحد أسباب تدني الهجرة إلى إسرائيل الأزمة الاقتصادية، التي شهدتها الدولة الإسرائيلية خلال أعوام 1958م–1960م. [8] (وهذا ما سنتطرق إليه في الأوضاع الاقتصادية في الفصل التالي)، وكذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض الهجرة إلى إسرائيل خلال عامي 1958م–1959م، هو تدني الهجرة من دول أفريقيا، وآسيا بعد أن حصل العديد من هذه الدول على استقلالها، ونضوب هذه الدول من اليهود بعد أن كانت تعد مراكز للهجرة اليهودية بسبب الهجرة الواسعة لليهود من دول أفريقيا وآسيا، في الفترة التي سبقت عام 1958م[9]، مما أدى إلى تغيير في تركيب المهاجرين من 1948م–1958م، من حيث أصولهم الجغرافية، فبعد أن كانت الأكثرية الساحقة منهم في عام 1948م أوروبية المولد من بولندا، ورومانيا، وبلغاريا، وألمانيا، على الأخص بنسبة 85% من المجموع، وهبطت هذه النسبة إلى 52% في 1958م[10] وانخفضت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين خلال الأعوام 1958–1960 فبلغ عدد المهاجرين حوالي 75ألف مهاجر يهودي، منهم 59% من دول أوروبا، وخاصة من رومانيا[11]، ثم عادت وارتفعت خلال الأعوام 1961م –1964م[12]، فوصل عدد المهاجرين

(1) عطا محمد صالح زهرة، الهجرة اليهودية الاستعمارية إلي فلسطين، مجلة شؤون عربية، العدد52، ديسمبر، 1987م، ص80.

(2) عبد الرحمن صبري، أثر الإنفاق العسكري في إسرائيل على مسار النمو الاقتصادي الفترة 1950–1970، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص45.

(3) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص342.

(4) الموسوعة الفلسطينية،المجلد الرابع، مرجع سابق، ص521.

(5) عبد الرحمن صبري، مرجع سابق، ص45.

(6) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص521.

(7) عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص80.

(8) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص45.

(9) المرجع نفسه، ص45.

(10) يوسف صايغ، مرجع سابق، ص164–165.

(11) مردخاي ألتشولر، مرجع سابق، ص298.

(12) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص45.

إلى حوالي 228 ألف مهاجر[1]، فلقد شهدت سنة 1961م وحدها قدوم 47 ألف مهاجر، وشهدت سنة 1962م قدوم 61 ألف مهاجر، ووصلت موجة الهجرة إلى ذروتها سنة 1963م، حيث قدم إلى إسرائيل 64 ألف مهاجر، وكان معظمهم من أصل شرقي[2]، وكانت غالبيتهم على شكل عائلات كبيرة يزيد عدد أفرادها عن 5 أفراد[3] وهذا ما رفع نسبة المهاجرين الشرقيين، على المهاجرين الغربيين، فبعد أن كانت نسبة اليهود الغربيين تساوي 89% مقابل 10% للمهاجرين الشرقيين في 15 مايو 1948م، أصبحت تساوي سنة 1963م 30% لليهود الغربيين، مقابل 69% للمهاجرين من الشرقيين[4]، كما وكان المعدل السنوي للزيادة في عدد السكان خلال المدة 1961م –1964م يبلغ 4.1%[5] وفي المدة نفسها كانت الهجرة تسهم بحوالي 60% من الازدياد في عدد السكان [6].

تشير الإحصاءات الرسمية، وغير الرسمية، التي توافرت لدى الأمانة العامة للجامعة العربية، على أن إجمالي الهجرة الصهيونية إلى فلسطين المحتلة، في الثلاثة عشر عاماً التي أعقبت قيام إسرائيل أي حتى عام 1961م، قد بلغت مليوناً من المهاجرين من مختلف أنحاء العالم، وكان معدل الهجرة خلال الفترة المذكورة بين 20 و80 ألف مهاجر سنوياً [7]، وإن عملية تهجير اليهود خلال السنوات 1961م–1964م، لم تكن منظمة أبداً لأن نحو 90% من المهاجرين، كانوا من الطبقة الفقيرة، فكثيراً ما كانت الوكالة اليهودية تبلِّغ قبل أيام معدودة، عن وصول مهاجرين جدد دون أن تحصل على أية معلومات عن عددهم، أو أوضاعهم المادية والمعنوية[8]، وكانت تكلفة تلك الهجرة من1961–1964م نحو 500 مليون دولار، وقد ساهم دافعو الضرائب الإسرائيليون بنسبة لا بأس بها من النفقات[9]، وتعود أسباب ارتفاع نسبة المهاجرين خلال الأعوام 1961م–1964م، إلى التحسن الاقتصادي الذي طرأ على الدولة الإسرائيلية، خلال هذه الفترة ، وإلى الثورات العربية التي اندلعت في الجزائر، وتونس، والمغرب واستغلال الحركة الصهيونية لهذه الأحداث لرفع شعارها المعروف معاداة السامية[10]، وكان لتشجيع القادة الإسرائيليين، وتهديدهم في بعض الأحيان، دور في هذه الزيادة، فقد خطب بن غوريون في الكنيست عام 1961م فقال: "كل يهودي لا يعود إلى أرض

---

(1) مردخاي ألتشولر، مرجع سابق، ص298.

(2) عبد الرحمن صبري، مرجع سابق، ص47.

(3) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص22.

(4) هلد صايغ، التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، يوليو، 1971، ص80.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص372.

(6) صلاح زكي أحمد، مرجع سابق، ص104.

(7) الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الشعبة السياسية جامعة الدول العربية،1964، ص56.

(8) وزارة الدفاع الوطني الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص320.

(9) المرجع نفسه، ص320.

(10) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص45.

الميعاد محروم من رحمة إله إسرائيل" [1] كما وجاء في مقدمة الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل لعام 1964-1965م كتب ليفي أشكول، رئيس وزراء إسرائيل، يقول: "إذا كنا صهيونيين فعلاً فإننا لا نستطيع التخلي عن مطلبنا في هجرة اليهود إلى إسرائيل ولن نتوقف أبداً عن تأكيد ذلك". [2]

كما واتبعت إسرائيل والوكالة اليهودية أساليب شتى لتشجيع الهجرة إلى إسرائيل، ففي سنة 1964م قامت منظمة الهستدروت، بإيفاد مندوبين عنها إلى العمال والمهنيين اليهود في شتى الأقطار، وبشكل خاص فرنسا، والبلدان الاسكندنافية، لدفعهم للهجرة إلى إسرائيل[3]، ولم تكتفِ الوكالة اليهودية بالمهاجرين، بل حاولت اجتذاب السياح اليهود الذين يزورونها، للاستيطان فيها، ومن الجدير ذكره أن عدد السياح الذين استوطنوا إسرائيل أخذ يزداد من سنة إلى أخرى، فقد كان بمعدل 1000 سائح كل سنة، أما في سنة 1962م فقد ارتفع العدد إلى 1900 سائح، وخلال السنوات 1963-1965 استوطن في إسرائيل حوالي 400 سائح في السنة[4]

أما مع بداية الفترة ما بين عامي 1965-1967م فقد سجلت معدلات الهجرة انخفاضاً واضحاً[5]، إذ تقلص عدد المهاجرين من 64 ألفاً عام 1964م، إلى حوالي 30 ألفاً عام 1965م[6]، و 14 ألف مهاجر عام 1967م[7]، وكان السبب في ذلك الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت الدولة الإسرائيلية، خلال أعوام 1965-1967م[8]، ونضوب العديد من مراكز الهجرة اليهودية، وخاصة البلدان العربية، ودول أوروبا الشرقية[9]، ومع هذا فقد ظل عدد المهاجرين الشرقيين في إسرائيل أكثر من عدد المهاجرين الغربيين، وهذا ما جاء في مقال كتبه عالما اجتماع هما: "ايرفينح ل هورومتر" ، "مورتس تيلين" نشر سنة 1967م أن 65% من سكان إسرائيل الحاليين هم يهود عرب من بلدان عربية، وأقطار الشرق الأوسط، وحتى بين ال 35% الباقية عدد كبير من الصابرا المولدين في إسرائيل. [10]

ثم انخفضت نسبة الزيادة السكانية، فكانت في عام 1965م 2.7%، ثم انخفضت مجدداً في العام 1966م، وأصبحت 2%، وقد كان السبب الرئيسي في هذا الانخفاض هو انخفاض

---

(1) محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص84.

(2) المرجع نفسه، ص85.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م،مرجع سابق، ص372.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مرجع سابق، ص297.

(5) فؤاد مرسي، مرجع سابق، 1983م.

(6) عبد الرحمن صبري، مرجع سابق، ص47.

(7) عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص80.

(8) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص46.

(9) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص522.

(10) هلد صايغ، مرجع سابق، ص80-81.

الهجرة، فقد كانت الهجرة تسهم بحوالي 60% من الزيادة في عدد السكان في عـــام 1964م، وأصبحت في عام 1966م، تسهم بحوالي 18% من الزيادة. [1]

لهذا لم تخف القيادة الإسرائيلية قلقها، إزاء هذه الحقيقة واعتبرتها ظاهرة خطيرة يجب وضـــع الحلول الملائمة لها. [2]

ضاعفت إسرائيل جهودها لتعزيز الهجرة، فقد ألفت سنة 1965م، لجنة خاصة لتشجيع اليهود الفنيين، والمهنيين من الولايات المتحدة وكندا، وفي أوائل سنة 1967م أعلن مـــدير الجمـــارك الإسرائيلية، أنه ابتداءً من أول إبريل 1967م، سيكون باستطاعة المهاجرين الجـــدد، اســـتيراد عدد من الحاجات والأشياء الخاصة[3]، وأخذت تعمل على ما يسمى الهجرة الحرة أو المؤقتة، فخصصت فنادق يمكن للمهاجرين المؤقتين الإقامة فيها لمدة ستة أشهر أو سنة يتعلمون مـــن خلالها اللغة العبرية، ويبحثون عن أعمال، ويقررون في نهايتها، ما إذا كـــانوا ســـيبقون فـــي إسرائيل بصورة دائمة أو سيغادرونها [4]

ثانياً : سمات الهجرة الصهيونية و أثرها على قرار حرب 1967م :

تميزت الهجرة الصهيونية بسمات وهى :

1- وجود نسب عالية من الكوادر الفنية، والتقنية، والعلمية الشابة، والأيدي العاملة الماهرة[5]، وأدى هذا بطبيعة الحال إلى ارتفاع عدد الخبرات والكوادر الضرورية لبناء صناعات عصرية متطورة مثل ، الطوب، والحبر، والدهان، والحديد، والكهرباء، وأدى هذا إلـــى زيـــادة حجـــم رؤوس الأموال في الدولة الإسرائيلية، وبالتالي إلى ارتفاع الإنتاج، ومعدلات الفائض من هـــذا الإنتاج، مما وتطلب مصادر جديدة لجلب الخامات، و أسواق خارجية جديدة لتـــصريف هـــذه الصناعة، وهذا ما وجدته إسرائيل خلال عمليات التوسع بعد الحروب التي خاضتها، وخاصـــة حرب 1967م، فقد سيطرت على شبه جزيرة سيناء، وهي مناطق مليئة بالمواد الخام، وأهمها البترول، وكذلك السيطرة على مناطق شرق الأردن، وهي مليئـــة بـــالمواد الخـــام، وخاصـــة الفوسفات، والأملاح المعدنية، وكذلك فتحت أسواق لهذه الصناعات في غزة والضفة الغربية.

2- لعبت الهجرة دوراً هاماً ورئيساً في الزيادة السكانية لليهود في فلسطين. [6]

---

(1) الياس سعد، مرجع سابق، ص30.

(2) عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص80.

(3) وزارة الدفاع الوطني والجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني،مرجع سابق، ص319.

(4) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص521.

(5) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص103.

(6) المرجع نفسه، ص103.

وإن هذا الارتفاع المضطرد في أعداد المهاجرين اليهود من وإلى فلسطين، و هذا الارتفاع زاد في تعنت الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بالمسيرة السلمية؛ فزيادة عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، زاد من حاجة الكيان الإسرائيلي إلى توفير مساحات إضافية من الأراضي، لبناء مساكن لهؤلاء المهاجرين، و مزيد من المستوطنات الإسرائيلية، ومزيد من حجم المياه المتوفرة في الدولة الإسرائيلية.

ثالثاً : أثر الهجرة الصهيونية إلى فلسطين على قرار حرب 1967م:

1- مثلما أدت موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين خلال الثلاثينيات والأربعينيات إلى إنشاء الدولة الإسرائيلية عام 1948م، فلقد أثرت موجات الهجرة على اتخاذ قرار حرب 1967م، إذ إن إسرائيل بحجمها الذي كانت عليه قبل التوسع الذي أعقب حرب حزيران " يونيو"، لا يمكن أن تستوعب الأعداد الكبيرة من اليهود الذين تسعى الحركة الصهيونية لجلبهم إلى إسرائيل.فقد كان التوزيع الديمغرافي في إسرائيل في 1959/1/1م على النحو التالي[1] :

اليهود 1.810.148 نسمة.

المسلمين 152.568 نسمة.

مسيحيين 47.612 نسمة.

دروز 21.344 نسمة.

وهكذا يمكن أن تكون قد شكلتْ الهجرة إلى إسرائيل، أهم عنصر من العناصر المؤثرة على قرارات الحرب لاحتلال ما تبقى من أرض فلسطين، وما جاورها للتوسع فيها، ولهذا كان الإصرار الذي يفوق التصور على استمرار الهجرة على أوسع نطاق ممكن، ويعود هذا الاهتمام البالغ بالهجرة إلى:

2- ضرورة إيجاد قاعدة بشرية زاخرة بالسكان، تجعل من الصعب أو المستحيل إعادة تهجيرها إلى البلاد التي جاءت منها. [2]

3- توفير مجموعات ضخمة من الشباب المقاتل. ويتضح من أقوال القادة الإسرائيليين الارتباط الوثيق بين الدعوة للهجرة، و الاستعدادات العسكرية، فقد قال بن غوريون: "إن إسرائيل لا يمكن أن تضمن أمنها بدون الهجرة، والأمن يعني المستعمرات وإسكان المناطق غير المأهولة، في الشمال حدود سورية وفي الجنوب حدود مصر" وقال بن غوريون أيضاً: "لهذا تتبع الحكومة بالنسبة للهجرة سياسة ليس لها شبيه في

---

(1) The Israel year book 1960,Opt. cit., p.241

(2) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص404.

التاريخ، مما يدعو بعض المراقبين في الخارج والداخل إلى الإعراب عن اعتقادهم بأن هذه السياسة تجلب الخطر والكارثة على الدولة، ولكنَّ هناك سبباً هاماً يفرض هذه السياسة الجريئة، وحتى الخطرة، ألا وهو احتياجات الأمن القومي"[1] ويؤكد الكتاب السنوي لإسرائيل 1965م هذا الرأي حين يعلن "بأن أكثر العوامل حسماً وأهمية في أمننا هو الهجرة وبأعداد كبيرة أنّ أقوى دافع لأمننا هو زيادة الهجرة ومضاعفتها" [2] وتفيد المعلومات المتوفرة بأن مجهوداً خاصاً قد بذل خلال سنة 1964م، من أجل زيادة الهجرة والتخطيط لها للسنين القادمة، وقد صرح عدد من المسؤلين الإسرائيليين، أنه سيكون في إسرائيل، خلال السنوات الثلاث أو الأربع القادمة، جميع اليهود الموجودون في البلدان التي يعانون فيها أحوالاً اقتصادية سيئة، كما أن اليهود في العالم يجمعون 60 مليون دولار في السنة لتمويل الهجرة[3].

ويجسد أهمية هذه الهجرة بالنسبة لإسرائيل ما يعبر عنه باستمرار زعماؤها وساستها؛ فبن غوريون يربط انتصار إسرائيل النهائي بالهجرة الكثيفة، وبقاء إسرائيل يعتمد فقط على توفير عامل هام واحد، وهو الهجرة الواسعة إلى إسرائيل، وبقي موضوع الهجرة بالنسبة لأشكول مشكلة إسرائيل الأولى أما أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي، فرأى أن عدد اليهود المتزايد في دولة إسرائيل هو دليل على استقرار أمنها. [4]

و يمكن القول بأن الهجرة كانت من الاستعدادات الرئيسية للحرب، ولكنها كانت تحت ستار ألقاب مختلفة، فقد أعلنت وكالات الأنباء بتاريخ 1967/6/1م أنه ستصل إلى تل أبيب قريباً مجموعات من الجاليات الصهيونية من بعض البلاد، بناءً على طلب من إسرائيل" لملء بعض الوظائف الشاغرة، بسبب التعبئة العامة التي بدأت تمزق اقتصاد إسرائيل" كما أذاع راديو إسرائيل " أن مجموعة من اليهود الأميركيين وصلت إلى تل أبيب بتاريخ 1967/5/31م، للعمل في القرى الزراعية المختلفة" [5] فما الذي يمنع أن يكون هؤلاء المتطوعون – مثلاً– جنوداً، أو فنيين في النواحي العسكرية، جاؤوا إلى إسرائيل تحت ألقاب مختلفة بغية إبعاد الشبه عن تقديم مثل هذه المساعدات، التي تخدم التحضير للحرب. وبعد الإطلاع على أوضاع الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وعلاقتها باتخاذ قرار حرب 1967م، فسوف يتناول الباحث الحديث عن أوضاع الهجرة من فلسطين وعلاقتها في قرار حرب 1967م.

---

(1) صلاح زكي أحمد، مرجع سابق، ص104-105.

(2) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص404.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص372.

(4) سليم لوزان أجنيد، مرجع سابق، ص41.

(5) رفيق حبيب مطلق، إسرائيل قبيل العدوان، مرجع سابق، ص66.

رابعاً : الهجرة المعاكسة من فلسطين وعلاقتها بقرار حرب 1967:

إن أخطر مشكلة واجهت الدولة الإسرائيلية، ظاهرة النزوح عن الدولة والهجرة المضادة، والتي تزداد معدلاتها كلما احتدمت الأزمة في الدولة الإسرائيلية[1] وهذه الأزمات هي نفسها أسباب تراجع الهجرة، وهي تردي الأوضاع الأمنية والسياسية في الدولة الإسرائيلية[2]، وقد اهتمت السلطات الإسرائيلية بهذا الموضوع اهتماماً بالغاً، نظراً إلى تأثيره في تيار الهجرة الصهيونية المستمر إلى إسرائيل، ولأنه يمنع الكثيرين من التفكير في الهجرة باعتبار أن نزوح المهاجرين هو برهان على سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، وأقوى من دعايات الصهيونية، ومزاعمها عن تقدم إسرائيل واستقرارها. [3]

فقد بلغ عدد اليهود الذين هاجروا من فلسطين خلال عامي 1952-1953م حوالي 26500 مهاجر، هاجر في عامي 1956-1957م من فلسطين حوالي 22800 مهاجر، واستمرت هذه الهجرة بالتزايد بعد ذلك [4]، وقد وصل عدد المهاجرين اليهود من فلسطين بين عامي 1958-1962 إلى حوالي 45224، كذلك وصل عدد المهاجرين من فلسطين بين عامي 1963-1967م حوالي 46951 مهاجراً[5].

لقد ناقش الكنيست في 21 ديسمبر 1966م مشكلة النزوح عن إسرائيل، وذكر أثناء المناقشة أن عدد النازحين يقدر بحوالي 12 ألفاً خلال سنة 1966م، مقابل 8 آلف شخص في السنة السابقة، بلغ إجمالي عدد النازحين منذ قيام إسرائيل و حتى عام 1966م 165 ألف شخص، وقال شموئيل لورانس، العضو في حزب أغودات إسرائيل، أثناء المناقشة "بأن الوكالة اليهودية تنفق عشرات الملايين من الدولارات، من أجل اجتذاب المهاجرين إلى إسرائيل، لكن ليس هناك من يعالج مشكلة النزوح عن إسرائيل"، وطالب وزير العمل يجال آلون أثناء المناقشة، ببذل جهود خاصة من أجل زيادة الهجرة إلى إسرائيل[6]، ولقد فاقت الهجرة المعاكسة من فلسطين، الهجرة القادمة إليها، فقد ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط يوم الأحد 21 آب 1966م نقلاً عن جريدة " حيروت" الإسرائيلية، أن كل مهاجر إلى إسرائيل من الدول الغربية، يقابله أربعة مهاجرين من إسرائيل إلى الدول الغربية، كما وذكرت الوكالة نقلاً عن جريدة " كول هاعام " الإسرائيلية تقريراً أذاعه نائب رئيس اتحاد المهاجرين الأمريكيين جاء فيه: إن 40% من مهاجري الولايات المتحدة وكندا، عادوا إلى بلادهم. كما ونشرت جريدة

---

(1) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص159.

(2) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص117.

(3) وزارة الدفاع الوطني الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص320.

(4) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص117.

(5) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص115.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مرجع سابق، ص299-300.

إسرائيلية في بيان نشرته لوزارة الداخلية الإسرائيلية، جاء فيه أن عشرة آلاف يهودي أعلنوا تخليهم عن الجنسية الإسرائيلية، وطلبوا السماح لهم بالرحيل من إسرائيل [1].

كما وصرح سكرتير جمعية مهجري أمريكا اللاتينية في إسرائيل " ولف كابلان" لصحيفة "الجيروساليم بوست" بتاريخ 8 يونيو 1966م، أن أعداداً متزايدة من المهاجرين يعودون إلى بلادهم الأصلية في أمريكا اللاتينية، وأنه يخشى أن يقوم حوالي 20% من المهاجرين من أمريكا اللاتينية بالعودة إلى بلدانهم الأصلية" [2].

ونشرت مجلة " الجويش أوبزيرفار" الصهيونية اللندنية تقريراً قالت: "إن عدد الذين هاجروا إلى إسرائيل عام 1966م حوالي 15 ألف مهاجر، وعدد الذين غادروها حوالي 10 آلف إسرائيلي، وأن ذلك أقلق السلطات الإسرائيلية [3]، وكان جميع المغادرين من دولة إسرائيل يعودون عن طريق البحر، فقد ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط في 5 يناير 1966م نقلاً عن جريدة معاريف الإسرائيلية أن 200 مهاجر يهودي استقلوا باخرة من ميناء حيفا عائدين إلى بلادهم بسبب صعوبة الاندماج في المجتمع الإسرائيلي [4]، وفي 2 سبتمبر 1966م أقلت السفينة " بروشلايم" دفعة ثانية من المهاجرين اليهود قدرت ب 170 شخصاً إلى الأرجنتين، والبرازيل، وأروغواي. [5]

أسباب الهجرة من فلسطين هي :[6]

1- تردي الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل من ارتفاع لجدول غلاء المعيشة، والأسعار، ونسبة البطالة والتضخم، والديون الخارجية، والعجز في الميزان التجاري.

2- تدهور الأوضاع الأمنية في فلسطين المحتلة "إسرائيل"، جراء استمرار العمليات المسلحة للثورة الفلسطينية، والنضال الجماهيري للشعب الفلسطيني. مما تسبب في رفع درجة التوتر النفسي لدى اليهود في فلسطين.

3- الأوضاع الاجتماعية وزيادة نسبة الجرائم، والسرقة، وتعاطي المخدرات، والانتحار في دولة إسرائيل، بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، والأمنية، والسياسية .

---

(1) اليوميات الفلسطينية،المجلد الثالث من1966/1/1-1966/6/30م، م.ت.ف،مركز الأبحاث،لبنان، بيروت، ديسمبر1968م، ص57.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1966م،مرجع سابق، ص298-299.

(3) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث،مرجع سابق، ص176.

(4) المرجع نفسه، ص113.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1966م، مرجع سابق، ص299.

(6) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص121-125.

4- مشكلة الاستيعاب، وتعد مشكلة الاستيعاب للمهاجرين اليهود الجدد إلى فلسطين، من أكثر المصاعب التي تواجه الدولة الإسرائيلية ، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، التي تتعرض لها دولة إسرائيل .

مع ذلك ظل ميزان الهجرة اليهودية ما بين 1956-1967، يميل لصالح الهجرة إلى فلسطين كماً ونوعاً، وظل عدد المهاجرين إلى فلسطين يفوق كثيراً عدد المهاجرين منها[1] تمكنت الحركة الصهيونية، وفي ظل التزايد الملحوظ لحجم الهجرة المعاكسة ، من إرساء البناءين الفوقي والتحتي لمجتمع الدولة الإسرائيلية، وتمكنت من فرض الدولة الإسرائيلية كأمر واقع على الشعب الفلسطيني خاصة، والشعب العربي عامة وإذا كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل عام 1948م، قد تمخضت عن إنشاء الدولة الإسرائيلية، وكانت موجة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين خلال أعوام 1948م – 1966م قد دفعت الحكومة الإسرائيلية للبحث عن حل للاحتياجات التي ترتبت على هذه الهجرة من أرض، وأسواق جديدة، ومواد خام، ومياه، وهذا على ما يبدو ما دفع الدولة لاتخاذ قرار حرب 1967م، فقد كان نفس التأثير للهجرة من فلسطين على قرار الحرب، فقد رأت الدولة في قرار حرب 1967م حلاً لجميع أسباب الهجرة من فلسطين، فكانت ترى بخوض الحرب و الانتصار فيها والاستقرار الاقتصادى بتوفير فرص العمل، و فتح أسواق جديدة، و كذلك القضاء على العمليات المسلحة للثورة الفلسطينية، وحل مشكلة الاستيعاب بالسيطرة على أرض سكنية جديدة، تمكنها من إنشاء المستوطنات اللازمة لحل تلك المشكلة .

(1) المرجع نفسه، ص142.

المبحث الثاني

التركيبة السكانية فى إسرائيل بين عامي 1956-1967م، وأثرها على اتخاذ قرار حرب 1967م

أولاً : تمهيد.

ثانياً : أوضاع اليهود الغربيين و الشرقيين " الإشكنازيم و السفارديم".

ثالثاً : أشكال التفرقة بين اليهود الغربيين و الشرقيين.

رابعاً : أوضاع جيل الصابرا في إسرائيل.

خامساً : أوضاع العرب "السكان الأصليين" في إسرائيل.

سادساً : التقسيم الطائفى للمجتمع الإسرائيلي.

سابعاً : أثر التركيبة السكانية على قرار حرب 1967م.

أولاً : تمهيد :

مر المجتمع الإسرائيلي بثلاث مراحل رئيسية في تكوينه هي :

الأولى: مرحلة الريادة، وتكونت من هجرات يهودية بطيئة.

الثانية: مرحلة الهجرة الجماعية ، وكانوا جميعاً ينتمون للطبقة المتوسطة من المهنيين، وأرباب رؤوس الأموال، والواقع أن هذه المرحلة وما صاحبها من تفاوت ثقافي في صفوف المهاجرين، تعد نقطة تحول في تكوين المجتمع الإسرائيلي إلى المرحلة الثالثة وهي ما بعد قيام الدولة الإسرائيلية، وهي التي تهمنا في الدراسة. (1)

وقبل الحديث عن أوضاع المجتمع الإسرائيلي في تلك المرحلة، يرى الباحث بأن المجتمع الإسرائيلي يتصف بأنه :

1- مجتمع هجرة: يتصف هذا المجتمع بديناميكية التغيير، فهو مؤلف من مهاجرين جدد قدموا من أقطار متعددة، فهم يختلفون في الحضارة، وفي الأراء، وفي الأوضاع الاقتصادية، مع العلم أن المهاجرين القدامى أفضل من الناحية الاقتصادية، من المهاجرين الجدد. (2)

2- مجتمع جديد: المجتمع الإسرائيلي مجتمع حديث العهد، لأنه تأسس منذ سنوات قليلة نسبياً، وفي مجتمع من هذا النوع تقل التقاليد، والأعراف، والقيم المشتركة، بين أفراد المجتمع. (3)

3- مجتمع بدون حدود واضحة: لا توجد حدود واضحة للمجتمع الإسرائيلي سياسياً، واجتماعياً، وحضارياً(4)

هذه الصفات جعلت المجتمع الإسرائيلي في حالة تنافر، وشطر إلى معسكرين ثقافيين، ينحدر كل منهما من أصول مختلفة كل الاختلاف، وينظر الواحد منهما للآخر نظرة احتقار(5) وهذا الانقسام جعل الكثيرين يسمون إسرائيل بإسرائيليتين؛ فإسرائيل الأولى هي: المجتمع المؤلف من اليهود الغربيين، وأكثرهم من الاشكنازيين، وإسرائيل الثانية هي: المجمع المؤلف من اليهود الشرقيين، وجميعهم من السفارديين (6) وهذا التمييز واقعياً يتمثل في هرم، يحتل الغربيون " الاشكنازيم" قمة هذا الهرم، فهم يسيطرون ويؤثرون بشكل قوي على الإدارة، والتشريع، والتعليم، والإسكان، والخدمات العامة، ولهم النصيب الأكبر في الثروة، ولهم أعلى الدخول، ويحتل اليهود الشرقيون " السفارديم " المركز الأدنى، أما قاع المجتمع فهو مقصور على العرب(7).

---

(1) السيد علوة حسن، مرجع سابق، ص26-27 .

(2) سلم لوزان أجنيد، مرجع سابق، ص40.

(3) أودي أديب وراسم خمايسي، مرجع سابق، ص110.

(4) المرجع نفسه، ص110.

(5) أسعد زروق، نظرة في أحزاب إسرائيل، مرجع سابق،ص90 .

(6) هلد صانع، مرجع سابق، ص17.

(7) أنيس فوزي قاسم، حق الجنسية في ليبريا – قضية العبرانيين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 19 مارس، 1973، ص41.

ثانياً : أوضاع اليهود الغربيين و الشرقيين " الإشكنازيم و السفارديم " :

إن الأسباب الكامنة وراء الانقسام في المجتمع الإسرائيلي بين سفارديين، واشكنازيين، تنبثق من نظرة اليهود إلى بعضهم البعض، فالإشكنازيون يعتبرون أنفسهم بناة إسرائيل وحصن الثقافة الغربية ومنجزاتها[1] ، ومن هذه الأسباب نظرة الشرقيين والغربيين إلى الصهيونية وعلاقتهم بها، فالشرقيون لم يهتموا بالصهيونية منذ بداية الهجرة، ولم يتحمسوا لها ، أما الغربيون فهم متعصبون للصهيونية، لأنهم هم من أسسها فيرون أنهم السبب في إقامة الدولة، وبذلك فالدولة من حقهم وحدهم، وأن اليهود الشرقيين يشاركونهم أتعابهم، دون أن يكون لهم دور في إنشاء الدولة [2]، كما وعى المثقفون الغربيون منذ البداية بتميزهم، وربما امتيازهم، عن اليهود الشرقيين، فحاولوا عزل الطوائف الشرقية عن السلطة، ومراكز التأثير، واتهموهم بأنهم يحملون العقلية العربية البدائية، وذلك ما صرح به بن غوريون في هذا الصدد إذ قال: "إننا لا نريد أن يصبح الإسرائيليون عرباً ومن واجبنا أن نحارب الروح الشرقية، التي تفسد الأفراد، والمجتمعات، وأن نصون القيم اليهودية الشرعية، كما كانت مجسدة عند اليهود في المجتمعات الغربية، لا أريد لثقافة مراكش أن تكون عندنا، كما أنني لا أرى أية مشاركة يمكن أن يقدمها اليهود الإيرانيون، فمن الأفضل أن يتمثل اليهود الشرقيون العقلية الغربية بدلاً من أن يجرونا إلى استشراق مخالف للطبيعة" [3]

يقول إسحاق دوتشير،وهو كاتب سياسي في أحد مقالاته: إن اليهود الغربيين دائمو التخوف من اليهود الشرقيين، ويعرفون أن هؤلاء يكرهونهم كثير وتسمع أقوالاً من اليهود الغربيين، مفادها أنهم يشكون في إخلاص اليهود الشرقيين لإسرائيل مثل قولهم " من يعلم، قد يأتي اليوم الذي ينحاز فيه اليهود الشرقيون مع العرب؛ إذ ليس هناك فرق كبير بينهم وبين العرب" [4]
وهناك سبب آخر لهذا الانقسام، وهو تخوف المسؤولين اليهود من أن تصبح إسرائيل بلداً متوسطياً؛ ذلك أن إسرائيل ترى في ازدياد عدد اليهود الشرقيين، إلى ما يزيد عن نصف عدد اليهود في إسرائيل تهديداً لكيانها[5].

اشتدت التفرقة في الخمسينات ولا سيما السنوات المتأخرة، منها مما سبب للدولة كثيراً من الارتباك، فقد ازداد تذمر اليهود الشرقيين من كونهم يعاملون معاملة المواطنين من الدرجة

(1) أسعد زروق، نظرة في أحزاب إسرائيل، ص92.
(2) هلد صايغ، مرجع سابق، ص67 .
(3) أشرف رضى ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص126-127.
(4) هلد صايغ، مرجع سابق، ص48-49.
(5) المرجع نفسه، ص52

الثانية، وقد عمل المسؤولون جهدهم على ستر هذا الأمر الدال على التمييز العنصري، لكنهم لم يستطيعوا[1].

فإبّان السنوات الأولى من عمر الدولة الإسرائيلية، تلقى اليهود الشرقيون عدة ضربات من الاشكنازيين، كان من أبرزها: [2]

1- جمع المساعدات والمعونات من الخارج، وتوزيعها لصالح المهاجرين الإشكناز فقط.
2- إقامة مؤسسات، وهيئات خاصة بالاشكنازيين، وعلى رأسها المنظمة الصهيونية.
3- فرض طريقة الانتخابات بالقائمة النسبية، بدلاً من الانتخابات الفردية، في المؤسسات اليهودية.
4- محاربة كل محاولة لإنشاء تنظيم سياسي يجمع الشرقيين.
5- التمييز ضد المهاجرين اليهود من البلدان العربية والإسلامية، حيث لم تعن المؤسسات الصهيونية باستجلابهم، إلا حينما احتاجت إليهم وشعرت بالنقص بالهجرة من البلدان الغربية.
6- اتباع سياسة تجهيل الشرقيين، بفرض رسوم دراسية عالية عليهم.

وقد راح المهاجرون الإشكناز يصفون الشرقيين، بأبشع الأوصاف فأطلقوا عليهم لقب " الوحوش البشرية" ولقد شبههم بن غوريون أيضاً بـ " الزنوج " وهم" متخلفون يعيشون حياة العصور الوسطى" [3].

لم تكن هذه التفرقة مقصورة على اليهود الشرقيين الضعاف، بل على قادة اليهود الشرقيين في مختلف أماكنهم، فقد كتب مائير بن حاييم، وهو أحد أعضاء اللجنة المركزية لحزب الماباي وهو يهودي شرقي في أيلول عام 1965م بكلمات تنضح بالأسى والمرارة، اتهاماً صريحاً لحزبه باعتماده سياسة التمييز العنصري بين أعضائه، حيث قال " هناك مشكلة جذرية وخطيرة تواجهنا جميعاً، في أسدود إنكم تتميزون في معاملة أهل اسدود لأن لونكم أبيض ولونهم أسود فأنتم تكرهون كل ما يمت للشرق بصلة. وخلص إلى القول بأنه عندما كان يعيش بين العرب في الدار البيضاء كان يشعر بوجوده الذاتي والاجتماعي هناك أكثر من شعوره بهما في إسرائيل". [4]

كما وصرح مايكل سيلزر، ضابط الاتصالات الخاص بمجلس السفارديم، لصحيفة نيوتشر الاشتراكية في 9 تموز 1965م قال: "إن إسرائيل تنتهج نوعاً من التمييز من الطراز

---

(1) المرجع نفسه، ص85.
(2) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص54.
(3) المرجع نفسه، ص55.
(4) قسم الدراسات، التمييز العنصري أبرز معالم الصهيونية، منشورات فلسطين المحتلة، ط2، مطابع الكرمل، بيروت، لبنان، 1982م،ص36-37 .

الأوروبي ضد اليهود الشرقيين الذين يعانون من التمييز في المعاملة وفي المسكن والزواج وحتى في اختيار الأصدقاء". [1]

ثالثاً : أشكال التفرقة بين اليهود الغربيين والشرقيين :

أ- التفرقة السياسية:

على الرغم من أن اليهود الشرقيين، يمثلون أغلبية السكان إلا أنهم خاضعون لسيطرة اليهود الغربيين، والذين يمسكون بأيديهم زمام المسؤوليات الحكومية الرسمية، وغير الرسمية، وقيادة الجيش، ومكاتب الهجرة. [2]

وورد عن أشكول أنه قال عن اليهود الشرقيين، وهو يرد على التشكيك بأن الوظائف السياسية تعطى للأشكنازيم الذين يعرفون اللغة اليديشية، ولا تعطى لليهود الشرقيين قال: " ليست المسألة بسبب كونهم لا يعرفون اليدشين إنما هو بسبب كونهم لا يعرفون شيئاً" [3]

ويتضح ذلك من توزيع الحقائب الوزارية في الحكومات، من الحكومة الأولى وحتى الحكومة التاسعة، أي حتى نهاية العام 1961م، فإنه لم يكن هناك وجود للطوائف الشرقية في تلك الوزارات[4]، وكذلك على مستوى رئاسة الوزراء، وهو المنصب الأهم في النظام السياسي للدولة الإسرائيلية، فإن الطوائف الغربيةاحتكرت هذا المنصب[5] وعلى مستوى رئاسة الدولة، وهو منصب شرفي ولكنه مهم، فإنه حتى عام 1967م لم يستأثر بهذا المنصب أي شخص من الطوائف الشرقية. [6]

ويعكس تركيب الكنيست أوضاع الشرقيين بالنسبة للأوضاع السياسية، فبداية، طريقة الانتخاب بالقائمة النسبية، هى التى تمكن الشرقيين من الوصول إلى مناصب عليا؛ لأن اليهود الغربيين هم الذين يسيطرون على مقاليد الأمور داخل كل الأحزاب السياسية، والحيلولة دون قيام منظمات سياسية شرقية الطابع، وقد نجم عن ذلك ضعف التمثيل اليهودي الشرقي في مؤسسات الدولة الرسمية، وخاصة الكنيست [7]، فقد مثل اليهود الشرقيين في انتخابات الكنيست الثالث، 13 عضواً، والرابع والخامس 16 عضواً، والسادس 24 عضواً [8]، ويرى

(1) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص23 .
(2) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص130.
(3) هلد صايغ، مرجع سابق، ص88 .
(4) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص110.
(5) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص130.
(6) أشراف راضي و محجوب عمر، مرجع سابق، ص59-60.
(7) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص59-60.
(8) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص130.

الدكتور " يوحانان بيرس" (أن الاشكنازيم الذين يقررون من يمثل الطوائف الشرقية في الكنيست والهستدروت وغيرها .. إنها عملية إشراك وليس عملية تمثيل، فإذا ما تجرأ أحد وشق الطاعة أمكن تغييره بسهولة". [1]

هنا يرى الباحث أن مفاتيح السياسة في يد اليهود الغربيين، وأنه إذا وصل أحد اليهود الشرقيين إلى مركز مرموق في مؤسسات الدولة الإسرائيلية السياسية والإدارية، فإن ذلك لا يكون إلا مؤشراً لمدى تفانيه بالدور الموكول إليه من قبل اليهود الإشكنازيم، ويكون مؤشراً على أنه استوعب تماماً مضامين الثقافة الغربية.

أما عن الجيش فيسيطر اليهود الإشكناز فيه على المناصب العليا، والقيادية، فقد كانت معظم قوات الهاغاناة التي تسيطر علي قيادة الجيش من الاشكنازيين و كان الجنود في غالبيتهم ممثلين من اليهود الشرقيين فكان من دوافع استقدام اليهود الشرقيين من أوطانهم، تزويد الآلة العسكرية الإسرائيلية بالجنود و العمال، الذين فرض عليهم القيام بالأعمال الدنيا والشاقة، ففي الفترة من 1951م –1967م، لم يكن بالجيش الإسرائيلي ضابط شرقي واحد يحمل رتبة لواء. [2]

بعد كل ذلك يعتقد الباحث أن اليهود الشرقيون، لم يكن لهم أي تأثير يذكر في الجانب السياسي لإسرائيل، أو أي تأثير في اتخاذ القرارات السياسية الحاسمة، فيما يتعلق بالدولة وبالأخص قرارات الحروب.

ب– التفرقة الاقتصادية:

بالرغم من أن اليهود الإشكنازيم ، لا يشكلون أكثر من 40% من تعداد اليهود في فلسطين، إلا أنهم يقدمون أكثر من نصف قوة العمل اليهودية [3]، فسيطرت النخبة اليهودية الاشكنازية على الموارد ومراكز الصناعة. [4]

فكان اليهود الشرقيون قد وصلوا إلى فلسطين مقطوعي الجذور، فلم يستطيعوا إنشاء بنية اقتصادية ذاتية أو مستقلة، لذلك قام اليهود الإشكنازيم باستغلال جهود اليهود الشرقيين لبناء البنية الاقتصادية الخاصة بهم " بالإشكنازيم" ويقول " سلوموسفرسكي، دكتور في جامعة حيفا: "إن التطور غير المتساوي في المجال الاقتصادي الخاص ترافق مع إنشاء جهاز خاص اجتماعي كبير هدفه إدخال الشرقيين إلى عجلة العمل والاحتفاظ بهم في داخلها بمستوى

(1) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص108.

(2) عبد الفتاح راضي، مرجع سابق، ص60–62.

(3) البنية السكانية وقوة العمل الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثالثة، العدد 9، أغسطس، 1980م،ص60.

(4) أودي أديب، راسم خمايسي، مرجع سابق، ص63.

وشروط معقولة" [1] ولهذا يقوم السفارديون عادة بالأعمال الأدنى مرتبة، والأشغال العمالية [2] فيعمل عدد كبير من اليهود الشرقيين في المعامل، والمزارع، وأعمال البناء، ونسبتهم في مثل هذه الأعمال عام 1962م هي 56% بينما يمثل اليهود الأوروبيون 28% فقط، أما الشرقيون الذين يعملون بالمهن الحرة كالطب والصحافة فنسبتهم 3%. [3]

وكذلك هؤلاء الشرقيون هم ذوو مداخيل أقل من اليهود الغربيين، ويعلق فاينجرود [4] فيقول: "أن ما يدعو إلى العجب هو أن الفرق في المدخول بين الجماعتين يزداد بدل أن يتقارب [5] وهذا الفرق في المداخيل لا بالنسبة لليهود الشرقيين، بسبب كونهم يقومون بالأعمال البسيطة إنما هناك أيضاً فرق بين مدخولهم، ومدخول العمال الاشكنازيين في الأعمال نفسها". [6]

وكتب عالم الأجناس البريطاني الدكتور فينتون، الذي زار إسرائيل في صيف 1966م: "إن يهود الغرب الاشكنازيين ينظرون ليهود الشرق كملونين جاؤوا من بلاد مختلفة وهم، أي اليهود الاشكنازيم، يستأثرون بالوظائف العالية والهامة في الصناعة والتجارة بينما يعمل يهود الشرق في الأعمال الشاقة كالزراعة والحرف الأقل مرتبة[7] وقد عبر يهودي عراقي عن تلك المرارة في نفوس الشرقيين، التي نتجت عن احتقار الغربيين لهم بقوله: "يريد الإشكناز إبقاءنا في الدرك الأسفل، نحن القاعدة وهم رأس الهرم، نأتي إلى إسرائيل هرباً من التفرقة ولا نجد بديلاً عنها سوى التفرقة" [8] وفي دراسة للدكتور " يوحانان بيرس" قارن بين دخل العائلة الشرقية، ودخل العائلة الغربية، وخلص إلى أنه " في عام 1956م بلغ متوسط دخل العائلة الشرقية 73% من متوسط دخل العائلة الغربية، وانخفض في عام 1963م إلى 71% وإلى 68% في عام 1966م، ثم إلى 61% في عام 1967م" [9]، وهذا الانخفاض أدى إلى ارتفاع البطالة في صفوف الشرقيين في السنوات 1959-1967م، فلقد علقت نشرة الجالية السفاردية على تناول الصحف الإسرائيلية، والصحف الإنجليزية، أخبار انفجار أزمة البطالة في إسرائيل أواخر 1966م، وأوائل 1967م، وأعلن وزير العمل الإسرائيلي يغال آلون أن عدد العمال العاطلين عن العمل بلغ، أواخر عام 1966م، 960 عاملاً، وهذا يعني أن واحداً من كل عشرة

---

(1) وجيه حسن قاسم وقدري حفني، نظرة جديدة في التحالف الصهيوني الامبريالي، ط1، دار البيادر، القاهرة، ص66.

(2) هي الأعمال التي يقوم بها العمال من زراعة وبناء ونظافة وغيرها، أنظر هلد صايغ التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل انظر :هلد صايغ مرجع سابق،ص55.

(3) هلد صايغ، مرجع سابق، ص112-113.

(4) فاينجرود: هو باحث وكاتب أوروبي أجرى دراسات حول اليهود الشرقيين ومدى اندماجهم في المجتمع اليهودي، أنظر، هلد صايغ، مرجع سابق،ص150.

(5) هلد صايغ، مرجع سابق، ص117.

(6) المرجع نفسه، ص119.

(7) المرجع نفسه، ص114.

(8) أسعد زروق، مرجع سابق، ص93.

(9) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص55.

عمال كان بدون عمل [1]، وعلقت إحدى الصحف على هذه الأخبار بالقول بأن الصحف " لم تقل إن هؤلاء تقريباً كلهم من إسرائيل الثانية" (اليهود الشرقيين) [2]

جـ- التفرقة الاجتماعية:

إن التمييز في الأوضاع الاجتماعية يتجلى بأسوء صورة وخاصة في تحديد المساكن، فإن تحكم الإشكنازيم بالدولة، قد فرض تحديداً لإقامة اليهود الشرقيين القادمين، وتعد الفجوة السكنية مؤشراً قوياً على وجود هوة اقتصادية واجتماعية بين اليهود الشرقيين والغربيين، ويقصد بها التفاوت في ظروف السكن بين الجماعات المختلفة، وقد ارتبطت هذه الفجوة ارتباطاً وثيقاً بعملية الهجرة، حيث خضعت عملية توزيع المهاجرين اليهود للاعتبارات الطائفية [3]

كما وتعرض اليهود الشرقيون لصنوف عديدة من التمييز في مجال الاسكان، وذلك بدءاً من المعسكرات الانتقالية في محطات الانتظار في الخارج، ومروراً بمعسكرات المهاجرين والمعسكرات الانتقالية، ومدن التطوير والقرى التعاونية، وأحياء الفقر حول المدن، [4] ففي عام 1959م كان قرابة 19.000 عائلة من أصل شرقي، تقيم في مساكن مؤقتة للمهاجرين [5] هذا وقد علق بن غوريون على أوضاع اليهود الشرقيين في المعسكرات الانتقالية قائلاً: "إن النبي موسى تركهم في المخيم مدة أربعين سنة في صحراء سيناء، أما أنا فلن أتركهم في المخيمات إلا لبضعة أعوام فقط"[6].

ولم يكن هذا التمييز يتجلى بهذا فقط، بل كان ظاهراً في نوع المساكن التي تختار لهم، وفي عدد الغرف التي تعطى للعائلة الواحدة منهم، ففي إحصاءات أجريت سنة 1961م ظهر أن ربع عدد اليهود الشرقيين يعيشون كل أربعة منهم في غرفة واحدة، مقابل 3% فقط من اليهود الأوروبيين الذين يعيشون هكذا [7] وفي إحصاءات لسنة 1964م لم تتحسن الأحوال بالنسبة لليهود الشرقيين، إذ تبين أن 38% منهم كانوا يعيشون ثلاثة وأكثر في غرفة واحدة، بينما كانت النسبة للمهاجرين الأوروبيين الذين يعيشون هكذا 7% فقط، ويقول باتاي:[8] "لقد كانت هناك تحسينات في أحوال المهاجرين السكنية إلا أنه ما تزال حتى سنة 1967م الأحياء الفقيرة

---

(1) هلد صايغ، مرجع سابق، ص120.

(2) المرجع نفسه، ص120-121.

(3) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص34.

(4) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص58.

(5) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص34.

(6) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص58.

(7) هلد صايغ، مرجع سابق، ص95-96.

(8) هو باحث إسرائيلي اسمه باتاى رافاييل له عدد من الكتب منها إسرائيل بين الشرق والغرب وكتاب الثقافات في تعارض، أنظر: هلد صايغ، مرجع سابق،ص93.

جداً والمزدحمة وشبه الفقيرة هي التي يسكنها اليهود الشرقيون" [1] أما بالنسبة لليهود الغربيين، فقد تركزوا في الشريط الساحلي، الغني، البعيد عن الحدود مع الدول العربية، كما قدمت السلطات كافة التسهيلات لهم، ليقيموا في المدن الكبرى كما وتم إسكان المهاجرين من الدول الأوروبية والأمريكية سنة 1957م في مساكن مطلة على البحر[2]، كما وكانوا ينتقلون إلى المساكن المغتصبة من العرب المجهزة جيداً [3]، أما فيما يخص المدن المختلطة التي يعيش فيها اليهود الشرقيون مع اليهود الغربيين ففي تلك داخل هذه المدن أحياء فقيرة يسكنها اليهود الشرقيون كما هو واضح في تل أبيب والمدن الكبرى [4]

لم تقتصر الأوضاع الاجتماعية على المساكن بل التعليم أيضاً، فكما سيطرت الأقلية الإشكنازية على المسكن، سيطرت على التعليم، وحاولت فرض قيمها الثقافية، وأفكارها الغربية على الأغلبية المتمثلة في اليهود الشرقيين، فحاولت إرغامها على استيعاب تلك القيم من خلال العملية التعليمية[5]، وجاء على لسان أبا إيبان، عندما كان وزيراً للتعليم والثقافة، قوله: "إن نصف السكان في إسرائيل قد أتوا من بلدان لم تعرف التعليم منذ زوال الحضارة الإسلامية" وهو يقصد بأنهم أميون أو أشباه أميين[6]، كما وهناك تمايز في معاملة المدارس في مناطق اليهود الشرقيين، حيث يسجل نقص في عدد الأساتذة وفي كفاءتهم، وأن عدد التلاميذ الشرقيين في المدارس على مختلف درجاتها قليل جداً، إذا قيس بنسبة عدد الطلاب؛ ففي عام 1961م كان 12% من تلاميذ المدارس الثانوية من اليهود الشرقيين، و5% فقط كانوا يستطيعون الدراسة في الجامعة [7]

ومن أهم مظاهر التمييز الاجتماعي بين طوائف اليهود، عدم اختلاطهم بالتزاوج، فاليهود الغربيين يأنفون من التزاوج من اليهود الشرقيين، لأنهم يعتقدون أن هذا التزاوج سينقل إليهم عدوى الكسل والخمول والتخلف التي يتصف بها الشرقيون، [8]، وقد وصف رئيس حكومة إسرائيل ليفي أشكول التمييز العنصري، " بأنه مشكلة رئيسة في حياة إسرائيل " وقال أشكول: "إن البعض يرى أن الفوارق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بين السفارديم والإشكنازيم تشكل خطراً حقيقياً على الوجود الإسرائيلي، لا يقل عن الخطر الذي تواجهه إسرائيل من جانب الدول العربية المحيطة بها"[9].

---

(1) هلد صايغ، مرجع سابق، ص95-96.

(2) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص34.

(3) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص58.

(4) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص34.

(5) المرجع نفسه، ، ص69.

(6) هلد صايغ، مرجع سابق، ص89.

(7) المرجع نفسه، ص129.

(8) قسم الدراسات، التمييز العنصري، مرجع سابق، ص94.

(9) غازي السعدي، مرجع سابق، ص42.

كما وكانت تلك القضايا تناقش في الكنيست، فمن أبرز تلك المناقشات، جلسة عقدت في أوائل ديسمبر 1964م، أشار فيها رئيس الوزراء ليفي أشكول إلى أن اليهود الشرقيين الذين جاؤوا من بلدان شمال أفريقيا وغيرها من البلدان، يفتقرون إلى العلم، ويعيشون تحت ظروف اجتماعية واقتصادية قاسية، بينما يتمتع اليهود الغربيون الذين جاؤوا من أوروبا وأمريكا بمستوى معيشي لائق، وأضاف قائلاً: "إنه بالرغم مما تقوم به الحكومة من جهود، لتقليل الفوارق بين المواطنين فلا يزال المستوى المعيشي لليهود الغربيين يرتفع بدرجة أكبر من المستوى المعيشي لليهود الشرقيين ". [1]

إن الواقع السكاني في إسرائيل الذي تميز باتساع الهوة الثقافية والاقتصادية والسياسية، بين أكثرية إسرائيل السفاردية، والأقلية الإشكنازية الحاكمة فيها، يعكس وضعاً دائماً من التوتر العنصري ينفجر بين الحين والآخر، ليعلن عن وجود التمييز العنصري في الدولة، التي أقامتها الحركة الصهيونية تحت شعار الحرية والديمقراطية.

تتعدد وسائل اعتراض اليهود الشرقيين على سياسة التمييز العنصري ضدهم، ففي البداية كان الاعتراض سلمياً، وذلك قبيل قيام الدولة عن طريق لجنة طائفة السفارديين وقد كانت أهداف هذه اللجنة، تأسيس منظمة سياسية تدافع عن حقوق الشرقيين، وقد ناضلت هذه اللجنة في سبيل تحقيق أهدافها غير أنها فشلت في ذلك [2]، ومع قيام الدولة بدأت الانتفاضات الشعبية الشرقية، و منها مظاهرات عسقلان[3] " أشكلون" بقيادة النقابي " نعيم خلا صبحي" وفي أواخر عام 1949م تظاهر عدد كبير من سكان مدينة الرملة الشرقية في تل أبيب، مطالبين بالخبز والعمل[4]، وفي صيف عام 1959م وقعت أشهر الانتفاضات الشعبية في حيفا، والتي عرفت باسم حوادث وادي الصليب، وكان السبب الرئيس لهذه الانتفاضة هو منح وحدات سكنية جيدة، ومريحة للمهاجرين الاشكنازيين البولنديين، مما أدى إلى خروج اليهود المغاربة في حارة وادي الصليب من حيفا في مظاهرات احتجاجية بقيادة " داود بن هاروش" ثم اتسع نطاقها حتى وصلت إلى بئر السبع، وعلى الفور تم احتواء هذه الانتفاضة بإجراء بعض الإصلاحات لتحسين أوضاع أبناء الطوائف الشرقية، وتعيين زعيم الحركة في منصب في بلدية حيفا، وبهذا ثم انتهاء هذا التمرد[5].

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص233.

(2) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص63.

(3) عسقلان: بلدة قديمة بناها الكنعانيون ونزلها الفلسطينيون فتحها العرب سنة 23هـ على يد معاوية واشتهرت بكثرة من نسب إليها من الحفاظ والعلماء كانت عامرة حتى أيام الصليبيين حيث استردها صلاح الدين سنة 583 وعندما حاصرها الصليبيون مرة أخرى أمر صلاح الدين بتخريبها حتى لا يمتلكها الفرنجة عامرة وخربت تماماً ونقلت حجارتها ولم يبق منها شيء وتقع خرائبها بالقرب من المجدل انشئت على انقاضها إسرائيل مدينة أشكلون الحالية أنظر معجم بلدان فلسطين، محمد محمد شراب،ص533.

(4) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص63-64.

(5) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص139-140.

وفي النصف الأول من عقد الستينيات تمرد اليهود الشرقيون على أوضاعهم، من جراء التمييز الذي يلاقونه على أيدي اليهود الغربيين، حيث طالبوا بالسماح لهم بالعودة إلى موطنهم الأصلي، ونظموا لهذا الغرض مظاهرات في عامي 1962م و 1964م، وتكررت هذه المصادمات بين طوائف اليهود في النصف الثاني من الستينات[1]، ففي القدس عام 1965م ثار السكان من اليهود الشرقيين، وقضي على هذه الإحتجاجات كما قضي على إحتجاجات وادي الصليب [2].

يلاحظ أن كافة انتفاضات اليهود الشرقيين تقريباً، جاءت في أعقاب فترات الهدوء النسبي في الوضع الأمني على الحدود، وخاصة بعد تحقيق انتصار عسكري ثم زوال نشوته، كما يلاحظ عليها أيضاً أنها عفوية وتلقائية، وتعبر عن مشاعر وأحاسيس أكثر من كونها تعبيراً عن مواقف، والدليل على ذلك أنها سرعان ما تم القضاء عليها ببعض الوسائل البسيطة مثل إغراء زعماء هذه الإحتجاجات بالمناصب، أو بترهيب المحتجين بالشرطة.

رابعاً : أوضاع جيل الصابرا في إسرائيل :

إلى جانب القسمين الكبيرين اللذين يكونان المجتمع الإسرائيلي، هناك قسم ثالث وهو جيل الصابرا، ويشكل يهود الصابرا كل اليهود الذين ولدوا على أرض فلسطين. [3]

ويتسم جيل الصابرا بارتفاع عنصر الشباب فيه، وارتفاع العمر المتوقع عن جيل آبائهم، كما أن نسبة المواليد دون نظيرتها في جيل الآباء، ويتمتع اليهود الصابرا بنسبة تعليمية عالية، ويتولى الكثير منهم المراكز الأهم في الاقتصاد والصناعة والجيش وفي الجامعات. [4]

وإن هذه الفئة، لا تعرف عن معاداة السامية، إلا ما يقال لها عنها، حيث إن أفرادها لم يشهدوا ما شهده جيل آبائهم من اضطهاد وتمييز يدعونه[5].

هذا وقد شكل اليهود الصابرا 35% من سكان إسرائيل عام 1948م، وفي عام 1964م ارتفعت هذه النسبة إلى ما يربو من 39% [6]، وعلى الرغم من أن هذا الجيل قد ولد في إسرائيل ونشأ فيها، وكان من المؤمل أن يكون نواة الجيل الإسرائيلي في المستقبل، إلا أنه لم يستطع أن يكون كذلك فقد ورث الكثير من الخلافات العرقية الطائفية، التي تحَّدر منها فتمسك

---

(1) المرجع نفسه، ص140.

(2) وجيه قاسم، مرجع سابق، ص87.

(3) غازي السعدي، مرجع سابق، ص41.

(4) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص24.

(5) المرجع نفسه، ص24.

(6) المرجع نفسه، ص34.

بها بدل أن ينبذها، ولم تستطع جهود الحكومة الإسرائيلية، أن تمحو من نفوسه ما ورثه من الجيل القديم، من خلافات وتناقضات [1].

خامساً : أوضاع العرب "السكان الأصليين" في إسرائيل :

الجنسية الثانية في المجتمع الإسرائيلي، هي الجنسية العربية وهم أصحاب البلاد الأصليين "الفلسطينيين"، وهي التي أطلق عليها اليهود اسم الأقلية العربية. فحين قيام دولة إسرائيل سنة 1948م كانت أكثرية سكان فلسطين قد هُجّرت من أرضها و أقام الصهاينة دولتهم على هذه الأرض ، وبقي تحت حكم إسرائيل ما يقارب 117.639 فلسطيني ، ولقد بدأ هذا العدد بالإزدياد فعام 1960م بلغ حوالي 239.169 نسمة وفي عام 1965م وصل لحوالي 299.346 نسمة وفي عام 1967م بلغ 392.700 نسمة[2] مكوناً بذلك ما يقارب 12% من مجموع السكان [3] مقسمين على النحو التالى عام 1965م 71%مسلمين و19% مسيحيين و10% دروز وعام 1967م كانو 74% مسلمين و18% مسيحيين و8% دروز [4]

ويخضع العرب في إسرائيل لتمييز عنصري من قبل الأغلبية اليهودية، ذلك أن الدولة الإسرائيلية لم تعترف بوجود العرب في فلسطين كافة، كما أن الدولة لم تنشأ كدولة لكل المقيمين في فلسطين وإنما كدولة لليهود أينما كانوا، ولهذا فالعرب هناك غير متساوين في المواطنة مع اليهود [5]، ومن هنا فمن الطبيعي ألا يتساووا في مجال التمتع بالحقوق في كافة مجالات الحياة ، لقد تحول أصحاب البلاد الشرعيين إلى أقلية، تتحكم فيها أقلية يهودية، على نحو عنصري بغيض وعدائي سافر، وتحولوا من الشعب العربي في فلسطين إلى طائفة السكان غير اليهود [6]، وخضع الفلسطينيون في إسرائيل لكل صنوف التمييز العنصري في كافة أوجه الحياة السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية، والتعليمية، والثقافية، وغيرها.

فبالنسبة للأوضاع السياسية، ظل العرب يعيشون تحت حكم عسكري منذ قيام الدولة، و في الكنيست الرابع في العام 1959م كان هناك إهتمام كبير لاستمرار هذا الحكم العسكري[7] وبين العامي 1964-1966م كان من الواضح أن الحكومة الإسرائيلية كانت تبحث عن اتباع سياسة جديدة حيال العرب الذين يخضعون لقوانينها وقد تم الإعلان رسمياً في نهاية عام 1966م عن إلغاء الحكم العسكري على العرب وقد أعلن ليفي أشكول في 8 نوفمبر 1966م

---

(1) خالد الشيخ يوسف ومنير بشور، مرجع سابق، ص35.

(2) Elia Zureik, Opt. cit., p.17

(3) صالح عبد الله سرية، مرجع سابق، ص1.

(4) Elia Zureik, Opt. cit., p.19

(5) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص64.

(6) صالح عبد الله سرية، مرجع سابق، ص17.

(7) Sabri Jiryis, Opt. cit., p.36

أن الحكومة قررت إنهاء الحكم العسكرى المفروض على العرب في 1 ديسمبر 1966م [1] ، في محاولة لاستقطاب العناصر المعتدلة منهم غير أن صلاحيات الحكم العسكري انتقلت عملياً إلى الشرطة المحلية [2]

أما من الناحية الاقتصادية عاش الفلسطينيون في إسرائيل في مستويات اقتصادية متدنيــة[3]، فكانوا لا يشكلون إلا نسب قليلة من المهن ففي عام 1963م شكل العرب حوالي 5% من مــن الأخصائيين و العلماء و الإداريين و2% من الموظفين و4.7% من التجار والــوكلاء و6.2% من خدمات الرياضة [4] وكانت الغالبية العظمى من العرب قرويين يعتمدون على الأرض[5]، ولكنهم فقدوا هذه الأراضي، بعدة طرق منها " قانون تقادم العهد " لسنة 1958م، وبموجب هذا القانون كان على من يدعي ملكية أرض أن يبرهن على أنه يسيطر ويفلح هــذه الأرض منــذ خمسين سنة متتالية، ثم قُلصت هذه الفترة إلى 15 سنة، ولهذا فقد اســتولت إســرائيل علــى مساحات كبيرة من الأرض [6]، وكذلك قانون أملاك الغائبين الصادر عام 1950م، وقد حــدد القانون كلمة الغائب بأنه كل فلسطيني غادر محل إقامته الطبيعي ولــو ببــضعة كيلــومترات [7]،ولهذا زادت نسبة البطالة بين العرب، فالأرقام الرسمية التي نــشرتها الدولــة الإســرائيلية حول البطالة، تظهر أن نسبة البطالة بين العرب أعلى منها لدى اليهود[8]، حتى أنها بلغت عام 1960م ما نسبته 13.9% عرب مقابل 3.6% يهود وفي عام 1967م كانت حــوالي 19.4% عرب مقابل 9% يهود[9]، ولهذا فإن نحو 50% من الأسر العربية، كانت تعيش تحــت خــط الفقر مقارنة بـــ 8% فقط من الأسر اليهودية سنة 1963م[10]، وعاني العرب مــن سياســات تعليمية ميزتهم عن نظرائهم اليهود، ولم يلتحق بالجامعة من الطلبة العــرب إلا 2.2% عــام 1961م ثم إنخفضت هذه النسبة إلى 2% عام 1965م [11]، وعاني الفلسطينيون في إســرائيل من أزمة مزمنة، ومن سياسات صحية غير عادلة، منعت الفلسطينيون من السكن فــي مــدن

---

(1) Ibid., p.56-63

(2) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص69.

(3) صالح عبد الله سرية، مرجع سابق، ص17.

(4) Elia Zureik, Opt. cit., p.123

(5) صالح عبد الله سرية، مرجع سابق، ص17.

(6) صبري جريس، العرب في إسرائيل، م. ت. ف، مركز الأبحاث، يونيو، 1967م، ص157.

(7) المرجع نفسه، ص132.

(8) صالح أبو سرية، مرجع سابق، ص21.

(9) Elia Zureik, Opt. cit., p.127

(10) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص71.

(11) Elia Zureik, Opt. cit., p.152

بكاملها، منها مرمئيل والناصرة العليا، [1] فوفق هذا كله خضع الفلسطينيون لعمليات طمس هويتهم وتراثهم، من خلال مناهج التربية والتعليم، ووسائط الثقافة والإعلام. [2]

سادساً : التقسيم الطائفى للمجتمع الإسرائيلي:

بعد أن ذكر الباحث أوضاع المجتمع الإسرائيلي من ناحية التمييز العنصري، وجد إن المجتمع الإسرائيلي ينقسم انقساماً آخر، وهو من الناحية الدينية التي هي في الأساس العذر الذي تذرع به اليهود، لإنشاء وطن قومي لهم، فقد أدت الخلافات الدينية إلى اتساع فجوة الخلاف بين أفراد هذا المجتمع، بدل أن تصهرهم في هيئة موحدة. [3]

واتضح الإنقسام الطائفي في المجتمع الإسرائيلي، حيث أصبح ثلاث فئات، هي :

1- **العلمانيون:** وهؤلاء يدعون إلى فصل الدين عن الدولة بصورة كاملة، وتراوحت نسبة هؤلاء داخل المجتمع الإسرائيلي سنة 1965م من 30-35%.

2- **المحافظون أو التقليديون:** وتتراوح نسبتهم 50% - 55% ومن الصعوبة بمكان وضع تعريف شامل لهم، فهناك اختلافات كثيرة في أسلوب حياة هؤلاء، ومعتقدهم، وسلوكهم الديني، وهم بصورة عامة ملتزمون ببعض الطقوس، والتعاليم الدينية لا بجميعها.

3- **المتدينون:** ويشكلون 15% من المجتمع الإسرائيلي، ويتميز هؤلاء بالتزامهم بيوم السبت وتغطية الرأس طوال الوقت.

وقد تمكنت فئة اليهود المتدينين من فرض هيمنتها، وفرض قراراتها على الأغلبية العلمانية ، مما نتج عنه خلافات، وصراعات دينية حادة، حيث طالب اليهود المتدينون بحرمة يوم السبت، وعادات الزواج واصطدم هؤلاء باليهود العلمانيين مما أدي إلى اشتباكات عنيفة بين الطرفين، وتعد قضية من هو اليهودي من أكثر المشاكل والقضايا المختلف عليها. [4]

ورغم هذه السيطرة، فإن الدولة الإسرائيلية ليست دينية، فهي حقيقة تدعمها شواهد شتى، فمن ناحية تحكمت الأغلبية العلمانية المتأثرة بالثقافة الغربية، كما وأن مصدر السلطة فيها هو الشعب وليس التوراة، والقرارات والخطوات التي تم انتهاجها واتخاذها عّبرت عن مصالح قومية فرضتها ظروف موضوعية، أكثر مما عّبرت عن ترجمة لمعتقدات دينية. [5]

---

(1) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص71.

(2) صالح سرية، مرجع سابق، ص218-219.

(3) خالد الشيخ يوسف ومنير بشور،، مرجع سابق، ص35-36.

(4) عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص129.

(5) صلاح الزرو، مرجع سابق، ص17.

سابعاً : أثر التركيبة السكانية على قرار حرب 1967م:

إن علاقة هذا المجتمع بالتأثير على اتخاذ قرارات الحرب وخاصة حرب 1967م بّينها الكاتب الإسرائيلي " اريه إيليان" في المقدمة التي كتبها لكتاب "إسرائيل الثانية" فقال: "فقط حالة الحرب أو حالة الحصار أو التوتر الذي يسود بين حربيين يجعل منا شعباً موحداً، إنه الإسمنت الوحيد في مجتمعنا، ولولا هذه الظروف الخاصة لتفككنا منذ زمن طويل وفق توزيع الطوائف والطبقات الاجتماعية أو مثل هذا التفكير يؤدي بنا بسرعة إلى الاقتناع بأن مثل هذا الوضع المتوتر ضروري فما دمنا لم نندمج لنكون شعباً واحداً فمن الأفضل أن تستمر حالة الحصار والتوتر الحربي و إلا فسوف يتفتت الإسمنت". (1)

وهذا يعني بأنه ما دامت التوترات والحروب تحاصر إسرائيل، فهذا سوف يجعل من مجتمعها تكتلاً متماسكاً، أما إذا عم السلام والهدوء، فسوف تبدأ المنازعات داخل المجتمع الإسرائيلي، مما يؤدي إلى تفككه وضعفه، وهذا ما جعل المجتمع الإسرائيلي حريصاً دائماً على استمرار هذه الحروب والمنازعات.

هناك تأثير آخر من قبل المجتمع على قرار الحرب، وهو أن هذا المجتمع مجتمع عنصري، ويرفض كل ما هو غير صهيوني، فكان دائم التفكير بالقضاء على سكان البلاد الأصليين " العرب " ويعتقد الباحث أنه كان ينظر لحرب 1967م على أنها المخلص له من العرب وكانوا قد قدموا اقتراحاً لحل مشكلة العرب الموجودين داخل إسرائيل بالترحيل. (2)

وهذا يؤكد من ناحية أن الدولة الإسرائيلية بوضعها ما هي إلا مرحلة عابرة لبلوغ الدولة التاريخية الدينية القديمة، القائمة على حساب الوجود العربي، وهذا ما أكده مناحم بيجن في الكنيست بقوله: "إن تقسيم الوطن غير شرعي ولن يعترف به أبداً وتوقيع المؤسسات والأفراد على اتفاقية التقسيم باطل فهو لن يلزم الشعب اليهودي بشيء والقدس كانت عاصمتنا وسوف تعود كلها إلينا إلى الأبد، وأرض إسرائيل سوف يسترجعها شعب إسرائيل كلها وإلى الأبد" (3)

هناك أيضاً تأثير آخر للمجتمع الإسرائيلي على اتخاذ قرار حرب 1967م، وهذا التأثير مرتبط بالتأثير السابق وهو السيطرة من قبل المتدينين وفرض قراراتهم على الأغلبية العلمانية، وهؤلاء المتدينون دائماً يطمحون إلى الوصول إلى غايتهم في الدولة الإسرائيلية، التي نصت عليها التوراة، من النيل إلى الفرات، وكذلك إعادة القدس كاملة لليهود، وهذا ما ورد في التوراة " ايذاكرى الرب لا تسكتوا ولا تدعوه يسكت حتى يثبت ويجعل أورشليم (4)

---

(1) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص12.

(2) رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،أغسطس، 1997م،ص19.

(3) صلاح زكي أحمد، مرجع سابق، ص86.

(4) يقصد بكلمة أورشليم مدينة القدس.

لتسجه في الأرض" وينتقل إلى القول " لا تمنحوا أنفسكم سكينة أو سكوتاً ولا تتركوا للأمم فرصة للراحة حتى تبني صهيون من جديد وتضمن وحدة الشعب اليهودي وحتى تصبح القدس بحق رمز الوحدانية اليهودية ومجد الأرض كلها" [1] ولهذا فقد تم تفسير انتصار إسرائيل في حرب 1967م من قبل المتدينين على أنه معجزة إلهية. [2]

كما إن سيطرة الإشكنازيم على الأوضاع الاجتماعية بجميع أشكالها أيضاً دافعٌ من دوافع حرب 1967م، فاليهود الغربيون هم أصحاب الفكرة الصهيونية، التي أوصلتهم إلى إقامة الدولة الصهيونية في فلسطين. [3]ومن ثم فهم المطالبون بحمايتها، وتأمين حدودها، وهذا ما دفعهم إلى مساندة قرار حرب 1967م، لحماية الحدود من التهديدات الموجهه من قبل الدول العربية المجاورة، فقد كان من بين أهداف السياسة الإسرائيلية في عدوان 1967م، احتلال مزيد من الأرض العربية شمالاً، وشرقاً، وجنوباً، لتأمين الدولة الإسرائيلية بدفع الحدود المحددة في مشروع التقسيم سنة 1947م التى سيطرت عليها في حرب 1948م وتوصلت إليها في اتفاقيات رودس عام 1949م ، إلى مواقع طبيعية تحمي الدولة الإسرائيلية من أي هجوم عربي معاكس، وتقترب من ناحية أخرى من الحدود التي تنوي إسرائيل الوصول إليها من أجل قيام دولة إسرائيل الكبرى.

(1) صلاح زكي أحمد، مرجع سابق، ص87.

(2) رشاد عبد الله الشامي، مرجع سابق، ص16.

(3) هلد صايغ، مرجع سابق، ص66.

المبحث الثالث

أوضاع التعليم في إسرائيل بين عامي 1956-1967 وأثرها على قرار حرب 1967

أولاً : تمهيد.

ثانياً : أوضاع المؤسسة التعليمية.

ثالثاً : التحديات التي واجهت قطاع التعليم في إسرائيل.

رابعاً : أثر التعليم في إسرائيل على قرار حرب 1967.

أولاً : تمهيد :

تقوم إسرائيل بمجهود كبير في مجال التعليم، وهي تعتمد على نشر التعليم، من أجل التغلب على مشكلة اختلاف عناصر المجتمع، وإذابة الفوارق بين السكان وصهرهم في وحدة ثقافية، واجتماعية، تقضي على أسباب التباعد بينهم. [1]

فقد كان الشباب يشكل عند قيام الكيان الصهيونى 58% من مجموع سكان إسرائيل، فكان هو الأداة الرئيسة التي ينفذ الكيان الصهيوني بها أهدافه [2]، ولهذا ففي المرحلة التربوية التي يمر بها الأطفال يأمل الإسرائيليون ولا سيما المسؤولون منهم أن يتسنى لهم خلق إحساسات ومعان جديدة للتعاطف والولاء لدى أطفالهم والأهداف التي تسعى إليها السلطات، وفقاً لما نص عليه البرنامج التربوي للدولة هي تنمية الوعي اليهودي الإسرائيلي لدى الشباب، وغرس المبادئ الصهيونية في نفوسهم، بالإضافة على تلقينهم قيم الحضارة اليهودية، وحب إسرائيل، والولاء للشعب اليهودي، ولأجل هذه الغاية تحتل دراسة التاريخ اليهودي مكانة هامة في البرنامج التعليمي، كما أن دراسة التاريخ الصهيوني مادة إلزامية في الامتحان النهائي لشهادة الكفاءة [3]

وكانت وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية، تواجه مشكلة رئيسيه وهى أمواج الهجرة اليهودية، التي وفدت إلى فلسطين بعد إعلان تأسيس الدولة الإسرائيلية[4]، ومما زاد مشكلة الوزارة أن معظم هؤلاء المهاجرين كانوا من يهود آسيا وأفريقيا، أي أن معظمهم كانوا أميين أو أشباه أميين، فكان على الوزارة أن تفتح أعداداً كبيرة من المدارس، لتزودهم بقسط كاف من التعليم، يضمن استمرار الثقافة اليهودية، وتماسك المجتمع أمام الفيض الكبير من المهاجرين[5]، كما وأخذت الحكومة تشجع داخل هذه المدارس الشبيبة، لتشكيل لجان لاستيعاب أبناء المهاجرين الجدد في المدارس. [6]

إزاء هذه المشكلات استأثرت شؤون التعليم باهتمام كبير، لا يعلو عليها سوى الاهتمام بشؤون الأمن والدفاع[7]، فميزانية التعليم كانت تندرج في المرتبة الثانية بعد ميزانية الدفاع، حيث إن تطوير المجال التعليمي كان هدفاً لجميع شرائح المجتمع الإسرائيلي، وأن التعليم بمثابة وسيلة لتحسين الاقتصاد، والحفاظ على المستوى التكنولوجي، والعلمي، اللازم للاحتياجات الأمنية، وأن التعليم أيضاً يعد وسيلة اجتماعية تساهم في استيعاب المهاجرين

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص382.

(2) غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص5.

(3) سلمى حداد، الطلاب في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، يوليو 1971م، ص48.

(4) يوسف بنيوتوتيش، هحينوخ بمدينات إسرائيل (التعليم في دولة إسرائيل)، شركة يهوشوع تشيشك للكتب، تل أبيب 1960م، ص63 (عبري).

(5) خالد الشيخ يوسف و منير بشور،، مرجع سابق، ص55-56.

(6) سلمى حداد، مرجع سابق، ص47.

(7) أسعد زروق، الدولة والدين في إسرائيل، مرجع سابق، ص125.

اليهود[1]، ولهذا بذلت الحكومة عام 1958م كل جهدها وطاقتها لتعليم الجيل الشاب في إسرائيل.

أما النقابات والجمعيات الإسرائيلية فقد ركزت جهدها لتعليم الكبار، إضافة إلى تعليم الأطفال والجيل الشاب، والاستمرار في توفير أماكن للتعليم المهني والزراعي وغير ذلك[2].

ولهذا فقد صدر قانون التعليم الرسمي [3] عام 1953م ونص على الإلزامية من جهة، وأكد من جهة ثانية على ما يتوسمه الإسرائيليون في المدارس من نشاط تربوي وتعليمي غايته العمل لوحدة الحياة القومية[4]، فجاء بمثابة دليل جديد على الجهود التي تبذلها الدولة الإسرائيلية، لتهويد أبنائها، وتعزيز الوعي اليهودي في نفوسهم، ولا عجب أن نجد الدولة تلجأ إلى حقول التربية، لكي تجعل من يهودها أمة قومية لها طابعها المميز، وبدخول قانون التعليم الرسمي جرت عدة تغيرات، ومنها إغلاق حوالي 100 مدرسة، وفصل 1670 مدرساً لاعتبارهم غير مؤهلين[5]، إذن كان للدولة دور حاسم وهام في إدارة وتوجيه جهاز التعليم، ويظهر ذلك في تقديم الميزانية، والخطط، والنشاطات التعليمية، وغالبية المؤسسات التعلمية تدار مباشرة من قبل الدولة، والسلطات المحلية وهيئات عامة أخرى، رغم أن دور الدولة يتمثل في مسؤوليتها عن تطبيق القوانين المتعلقة بالناحية التعليمية، وتمويل مشاريع في بناء المؤسسات التعليمية، وتوظيف المعلمين للمدارس[6]، ولهذا فقد أعلن مجلس أمناء كلية التخنيون [7] للهندسة في أوائل سنة 1966م أنه ما لم تتلق الكلية مساعدة مالية من الحكومة بسرعة فإنهم سيضطرون إلى إقفال الكلية، ورد على ذلك وزير المالية في 8 يونيو 1966م، أن الحكومة الإسرائيلية مستعدة أن تمنح كلية التخنيون نفس المساعدات التي منحتها للجامعة العبرية، لمواجهة العجز في ميزانيتها، [8] مما يدل على أن الدولة كانت تهتم بدفع التعليم للتقدم بكل الوسائل، و في نفس الوقت ربما يدل هذا العجز المادي الذي كانت تعاني منه وزارة التعليم إلى أن إسرائيل في الأعوام التي سبقت حرب 1967م كانت تستأثر بكل الدعم لميزانية الدفاع على حساب المجالات الأخرى وهذا دليل على أن إسرائيل كانت تجهز نفسها عسكرياً لخوض حرب مع جيرانها العرب.

---

(1) فتلر أكدمان وأريك كرمون، هينوخ بهثراه متهفاه (التعليم في مجتمع المستقبل) تل أبيب، 1985، ص63 (عبري).

(2) بتصلال شحر، هفراة عوفيدات فلوسيدت (مجتمع يعمل وتعليم)، الطبعة المركزية، تل أبيب، 1974، ص69 (عبري) .

(3) التعليم الرسمي: بدأ تنفيذ هذا القانون 12 أغسطس عام 1953م فحدد الإطار العام لنظام التعليم الابتدائي الحالي في إسرائيل ونص على الاقتصاد على نوعين من التعليم وهو التعليم المدني أو العلماني والتعليم الديني، أنظر منير بشور وخالد الشيخ يوسف مرجع سابق، ص57.

(4) آوليه زيف، مرجع سابق، ص198

(5) يوسف بنيوتوتيش، مرجع سابق، ص74.

(6) فلتر أكدمان و أريك كرمون، مرجع سابق، ص13-14.

(7) التخنيون: جامعة هندسية افتتحت سنة 1925م ويمنح المعهد شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراة في فرع الهندسة وكليات العلوم " أنظر د. صالح عبد الله أبو سرية،مرجع سابق، ص70 .

(8) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مرجع سابق، ص322.

كما يوجد للكنيست تأثير مباشر وغير مباشر على أوضاع السياسة التعليمية[1]، فهناك في الكنيست لجنة [2] دائمة خاصة بالشؤون التعليمية والتربوية، حيث تعد اللجنة وسيلة برلمانية تقوم بالإشراف على جهاز التعليم[3]، وتكون هذه اللجنة إلى جانب وزير التعليم الذي يقوم بإعداد الخطة التعليمية للمؤسسات الرسمية للدولة. [4]

وهناك العديد من الجهات تقوم بتمويل جهاز التعليم، إلى جانب الحكومة التي تقدم ميزانية خاصة للتعليم[5]، فلقد أعلن وزير المالية بنحاس سابير في الكنيست عام 1966م، أثناء مناقشة موضوع تسديد الديون المترتبة على الجامعة العبرية: إن الحكومة ليس بإمكانها إعطاء الجامعة أي قرض علاوة على المنحة التي تعطيها إياها كل سنة، ولكنها ستعمل على تدبير قرض للجامعة، من جهة أخرى تتكفل الجامعة بتسديد هذا القرض على مدى عشر سنوات[6]، كما واستمر صندوق التعليم الإسرائيلي التابع للنداء اليهودي الموحد الأمريكي في نشاطه، خلال سنة 1966م فأنشأ عدداً من المدارس الثانوية، كما تلقى هذا الصندوق تبرعات من الخارج، كان من بينها مبلغ مليون دولار، تبرع به رئيس إحدى مؤسسات الأسهم في نيويورك، من أجل إنشاء ثلاث مدارس مهنية[7]، وبهذا فإن الدولة مارست سيطرة محكمة على الناحية التعليمية، وبالتالى فإنها سيطرت على الشباب الذين كانوا يمثلون 58% من مجموع سكان إسرائيل، وهذا يعني أن أكثر من 60% من سكان إسرائيل كانوا تحت السيطرة الحكومية الكاملة، وهذا التحكم كان له الدور الكبير في اتخاذ قرارات الحرب، بحجة توفير وضع أفضل لهؤلاء الشباب، وكذلك توفير أمن أكثر.

ثانياً : أوضاع المؤسسة التعليمية :

كانت إسرائيل تحوي نوعين من المدارس، النوع الأول المدارس الحكومية، وهي التي تستوعب ثلثي الطلاب، ونظام التعليم فيها هو الذي تقدمه الحكومة، وفقاً للمنهاج الموضوع دون أي ارتباط بحزب، أو هيئة، أو منظمة خارج النطاق الرسمي، كما يخضع لإشراف الوزير أو أي شخص يقوم مقامه[8]، والنوع الثاني المدارس الدينية الحكومية، أو الرسمية التي

---

(1) فلتر أكدمان وأريك كرمون، مرجع سابق، ص69.

(2) حسب القانون المنصوص عليه في عام 1953م يجب تشكيل لجنة للشؤون التعليمية وأن لا يقل عدد أعضاءها عن 15 عضواً ويتم تعيينهم من قبل الوزير المختص بالتعليم وبمصادقة الحكومة على اللجنة مرة كل أربعة سنوات على أن يكون أعضاء اللجنة من الناشطين في المجال التعليمي، أنظر: يوسف بنيوتوتيش، مرجع سابق،ص286.

(3) فلتر أكدمان وأريك كرمون، مرجع سابق، ص13-14.

(4) يوسف بنيوتوتيش، مرجع سابق، ص290.

(5) فلتر أكدمان وأريك كرمون، مرجع سابق، ص18.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مرجع سابق، ص322.

(7) المرجع نفسه، ص321.

(8) عارف عطاري، مرجع سابق ، ص64.

تعنى بتعليم الثلث الباقي من الطلاب ، وهو تعليم حكومي، ولكنه يختلف في أن معاهده التعليمية دينية في أسلوب حياتها، ومناهجها الدراسية، ومعلميها، ومفتشيها، [1]

إلى جانب هذين النوعين هناك المدارس الزراعية، وهي الموجودة في الكيبوتزات فهي تدرس إلى جانب المنهاج التعليمي، المواد الزراعية، ويتخرج أكثر الطلاب في إسرائيل من المدارس الثانوية الحكومية الدينية، والعلمانية على حد سواء[2]، والطلاب القادمون من المدارس الدينية يميلون إلى دخول جامعة بارإيلان، بينما ينتسب الطلاب القادمون من الكيبوتز إلى دروس خاصة في مجال الزراعة، أو غيره من المجالات، التي يحتاجها الكيبوتز، ويلتحق البعض منهم بالجامعة، لمجرد الانخراط في سلك الحياة الأكاديمية وإن الآباء، لا يشجعون أبناء الكيبوتز على الانتساب إلى الجامعة، لئلا تؤدي الحياة الأكاديمية إلى إضعاف تعلقهم بالكيبوتز وحياته[3]

وتبين أرقام دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية، أن عدد المؤسسات التعليمية في إسرائيل بلغ 3797 مؤسسة سنة 1956–1957، ثم ارتفع إلى 4632 مؤسسة سنة 1963م –1964م وأخيراً إلى 5522 مؤسسة سنة 1967م[4]، أما عن الأرقام التفصيلية للمدارس الابتدائية، ورياض الأطفال فقد بلغ 3600 مدرسة سنة 1964–1965م، مقابل 176 مدرسة سنة 1948–1949م، أما عن المدارس الخاصة بالعرب فقد بلغ عددها 328 مدرسة سنة 1964م[5]

هذا الارتفاع المستمر في أعداد المدارس، والمؤسسات التعليمية، لم يأت من فراغ، فهو يوضح مدى اهتمام الحكومة الإسرائيلية بمجال التعليم، وما دام هناك زيادة من قبل الحكومة في إنشاء المؤسسات التعليمية، إذن هناك زيادة في عدد الطلاب المنتسبين لهذه المؤسسات فيلاحظ ارتفاع هؤلاء الطلاب؛ إذ بلغ عددهم 40817 طالباً سنة 1948–1949م،[6] مقابل 250.000 طالب عام 1955م، [7] وارتفع إلى 361900 طالباً سنة 1962–4963م، وارتفع إلى 397900 طالب سنة 1965م، والمهم في الأمر أن أكثر من نصف هذه الزيادة حصل في المدارس الدينية التابعة للدولة. [8]

---

(1) أسعد رزوق، الدولة والدين في إسرائيل، مرجع سابق، ص125.

(2) سلمى حداد، مرجع سابق، ص26.

(3) المرجع نفسه، ص27.

(4) وزارة الدفاع الوطني الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية و الخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص325.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص382.

(6) وزارة الدفاع الوطني الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية و الخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص325.

(7) يوسف نيوتيش، مرجع سابق، ص39.

(8) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مرجع سابق، ص320.

يذكر الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية بتاريخ 24 إبريل 1966م، أن نسبة الطلاب في المدارس الدينية التابعة للدولة، سجلت ارتفاعاً مستمراً خلال العقد الأخير، إذ ارتفعت من 24% سنة 1956م إلى 26% في سنة 1965م، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب منها الارتفاع في نسبة المواليد في العائلات اليهودية الأرثوذكسية[1]،فكانت هذه العائلات ترسل أبناءها إلى المدارس الدينية ورغم هذا التطور والزيادة اعتبرت إسرائيل إحدى الدول التي كان مواطنوها يعانون من الأمية، وذلك يعود لكثرة القادمين عن طريق الهجرات، و كان أغلب هؤلاء القادمين فقراء يعانون الذل في البلاد التي قدموا منها، ولهذا هم هاجروا إلى إسرائيل على أمل العيش بحياة أفضل فكانت تنتشر بينهم الأمية، ففي أواخر الخمسينيات أجريت أول محاولة في إسرائيل للقضاء على الأمية من خلال القيام بحملة واسعة جداً بالتعاون مع الحكومة ووزارة التربية والتعليم، وهيئات عامة وخاصة، ونقابة العمال العامة، حيث تكللت الحملة بنجاح جزئي[2]

يستمد الجسم الطلابي الإسرائيلي أعضاءه من مختلف قطاعات المجتمع، ومن المعروف أن المجتمع الإسرائيلي يجمع بدوره بين فئات مختلفة، أهمها اليهود الشرقيون واليهود الغربيون[3].

ولو قارنا بين الطلاب الشرقيين والغربيين بين عامي 1959-1963م في التعليم الثانوي بحسب فروعه المختلفة، تبين أنه حين تزداد نسبة الطلاب من أصل شرقي في التعليم الثانوي الفني خاصة الزراعي، تنخفض هذه النسبة في التعليم الثانوي الأكاديمي. [4]

يعود هذا الانخفاض إلى نوعية التعليم والثقافة، التي كانت منتبعة في إسرائيل في المؤسسات التعليمية الحديثة، وذات الطابع الأوروبي، ولهذا وجد الطلاب الشرقيون أنفسهم أمام ثقافة ليست معروفة ومعلومة لهم، [5] كما وأن نظام التعليم في الدولة الإسرائيلية يساعد على تكريس التخلف التعليمي لدى اليهود الشرقيين، حيث إن التعليم المجاني لا يشمل إلا الصفوف الثمانية الأولى، أما المرحلة التعليمية التالية فهي على نفقة الأهل، ولما كانت الأسرة اليهودية الشرقية تتميز بشكل عام بكثرة الأطفال، فإن معظم الطلاب من أبناء اليهود الشرقيين لا يستطيعون متابعة تعليمهم الثانوي والجامعي، بخلاف الأسرة اليهودية الغربية قليلة الأطفال، وذات الدخل المرتفع عموماً. إن نظرة على الوضع التعليمي لدى اليهود في عام 1961م، توضح مدى التفاوت في نسبة الطلبة الشرقيين والغربيين، ففي المرحلة الابتدائية المجانية نجد

---

(1) المرجع نفسه، ص320.

(2) بتصلال شحر، مرجع سابق، ص81.

(3) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص75.

(4) المرجع نفسه، ص78.

(5) مردخاي التشولر، مرجع سابق، ص175.

أن نسبة الطلبة الشرقيين تبلغ 60% من مجموع الطلبة اليهود في الدولة الإسرائيلية، أما في المرحلة الثانوية فإن هذه النسبة تنخفض إلى 12%، ولا تزيد في الجامعات على 5% [1]، ويرى أنطوان زاحلان في كتابه " العلم والتعليم في إسرائيل" أن المظهر الأساسي الذي يميز الكليات الجامعية الإسرائيلية، هو أن ما يقرب من نصف السكان اليهود الشرقيين غير ممثلين فيها تقريباً، فيلاحظ من استعراض التركيب العرقي للجامعة العبرية في الفترة من 1963-1966م، عدم وضوح تمثيل اليهود الشرقيين، حيث وجد أن ثلاثة أعضاء فقط من بين 538 عضو هيئة تدريس بالجامعة كانوا من أصل شرقي، وفي عام 1966م أصبحوا 8 أعضاء من أصل 722 عضواً. [2]

تبين الإحصاءات المستقاة من تعداد سكان إسرائيل لسنة 1961م، أن نسبة المتعلمين بين السكان اليهود تبلغ 98%، للذين تتراوح أعمارهم بين 14-19 عاماً (98.5% للذكور و 97.5% للإناث)، بينما تبلغ هذه النسبة للذين تتراوح أعمارهم بين 45-64 عاماً 84.6% (90.9% للذكور، و 78.3% للإناث) [3]

وأشار الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1967م، أن إجمالي عدد الطلاب في المدارس خلال العام الدراسي 1965-1966م، بلغ 397900 طالب، وبلغت ميزانية وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية لسنة 1966-1967م حوالي 384 مليون ليرة إسرائيلية[4]، وإن هذا الانفجار السكاني في عدد الطلاب الإسرائيليين، يؤلف إحدى الخصائص النادرة التي تشترك فيها إسرائيل مع البلدان الأخرى، بالنسبة لشؤون الطلبة، فقد ارتفعت زيادة الجسم الطلابي بمعدل 18 ضعفاً، فمثلاً كانت الجامعة العبرية عام 1948م تضم 1600 طالب[5]، بينما وصل المجموع الإجمالي لعدد الطلاب الجامعيين في إسرائيل إلى حوالي 4357 طالب عام1957-1958م[6] ليرتفع إلى 30000 طالب تقريباً عام 1967م، [7] وبلغ عدد الطلاب الجامعيين الذين يحملون الشهادات الأكاديمية في عام 1948-1949م 193 طالباً، وازداد عدد الطلاب في عام 1959م-1960م ليبلغ 1237 طالباً جامعياً، وكان عدد العاملين في المجال الأكاديمي عام 1948م-1949م 253 أكاديمياً فارتفع عام 1958-1960م إلى 1509 أكاديميين، وازداد العدد ليبلغ 4943 في عام 1965-1966م[8].

---

(1) البنية السكانية وقوة العمل الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثالثة، العدد 9، أغسطس، 1980، ص65.

(2) أشرف راضي ومحجوب عمر، مرجع سابق، ص80-81.

(3) وزارة الدفاع الوطني للجيش اللبناني، القضية الفلسطينية و الخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص325.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص319.

(5) سلمى حداد، مرجع سابق، ص82.

(6) The Israel year book 1960,Opt. cit., p.209

(7) سلمى حداد، مرجع سابق، ص82.

(8) فلتر أكدمان وأريك كرمون، مرجع سابق، ص228.

كانت الأسباب وراء هذه الزيادة المستمرة في مجال التعليم، هي الهجرة المستمرة في التدفق وخاصة الأطفال والشبيبة تحت أعمار 18 عاماً [1]، إضافة إلى قانون التعليم الإجباري[2]، والذي قرر بأن على الدولة أن تعمل على توفير التعليم المجاني للأعمار ما بين 5 سنوات وحتى 15 عاماً في المؤسسات التعليمية الرسمية [3].

زاد عدد المدرسين زيادة كبيرة ففي عام 1948م كان هناك 4153 مدرساً، وسنة 1966-1967م وصل العدد حوالي 21656 مدرساً[4]، وكان معظم هؤلاء المدرسين من الإناث و السبب في ذلك يعود لأن معظم الرجال يخدمون و يعملون بالجيش[5]، ويحظر على هؤلاء المدرسين القيام بأي نشاطات حزبية أو تنظيمية، داخل هذه المؤسسات[6]. ومع هذه الزيادة والتطور في مجال التعلم والطلاب، فإن معالم الوضع الطلابي في إسرائيل لا ينطبق عليها الصورة السائدة في سائر أنحاء العالم، بالنسبة إلى العنف الطلابي ومهاجمة الحكومات، فإن إسرائيل تكاد تخلو من هذا العنف[7]، ولهذا فإن حركة الطلبة في إسرائيل لم يصدر عنها أي انفجار مفاجئ لتأييد أوضاع معينة، أو الوقوف ضدها، كما هو الحال لدى معظم الحركات الطلابية في العالم، منذ منتصف الستينيات، فلقد كانت حاجات الطلاب قبل عام 1967م بنوع خاص تنحصر عادة في المسائل الأكاديمية، وقضايا السكن والوظيفة، وفي بعض الأحيان كان يلجأ الطلاب في الإلحاح على مطالبهم، ببعض الوسائل السلمية مثل العرائض والالتماسات والتفاوض مع إدارة الجامعات أو مع الحكومة. [8]

و يعتقد الباحث أن هذا دليل على أن موقف الطلاب كان دائماً مؤيداً للحكومة سواء على صواب أو خطأ، وكان سبب ذلك التأييد هو سيطرة الدولة على جميع النواحي التعليمية منذ المراحل الدنيا للتعليم وحتى المراحل الجامعية وفرض أفكارها ومبادئها على الطلاب من خلال تدريس المناهج التي تخدم الحكومة. وعلى الرغم من الاهتمام الكبير من قبل الدولة الإسرائيلية لأوضاع التعليم، إلا أن التعلم بقي يواجه عدداً من المشاكل حتى عام 1967م.

---

(1) المرجع نفسه، ص54.

(2) قانون التعليم الإجباري: صدر هذا القانون في سبتمبر عام 1949م وقد تضمن ما يلي: أن التعليم لجميع الأولاد والبنات الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشر مجاناً كما يقوم الآباء بتسجيل أبنائهم الذين يشملهم هذا القانون في موعد التسجيل وكما نص على إنشاء معاهد تعليمية خاصة للأطفال المصابين وذوي العاهات. أنظر: منير بشور، وخالد الشيخ يوسف، التعليم في إسرائيل، مرجع سابق، ص56 .

(3) نجلاء نصير بشور، تشويه التعليم العربى فى فلسطين المحتلة، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، أغسطس، 1971م، ص15-16.

(4) خالد الشيخ يوسف و منير بشور، مرجع سابق، ص75.

(5) Beth Uval, Opt. cit., p. 42

(6) يوسف نبتيوتيش، مرجع سابق، ص391.

(7) سلمى حداد، مرجع سابق، ص21.

(8) المرجع نفسه، ص144.

ثالثاً : التحديات التي واجهت قطاع التعليم في إسرائيل:

لقد واجه قطاع التعليم العديد من التحديات، و كان منها :

1- استمرار تدفق موجات الهجرة إلى فلسطين المحتلة (إسرائيل) و كان أكثر هؤلاء المهاجرين من الفقراء الذين لم يتلقوا التعليم في بلادهم الأصلية و جاؤوا إلى إسرائيل هرباً من الفقر و الأمية.

2- استمرار مواجهة إسرائيل لمشكلة الهجرة إلى الخارج بين صفوف المتعلمين خاصة الأطباء وامتناع الطلبة الإسرائيليين الذين يدرسون في الخارج من العودة إلى البلاد بسبب ضيق الفرص داخل إسرائيل من جهة، ووجود فرصة مغرية في الخارج وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. (1)

3- تكوين الجسم الطلابي في إسرائيل من خليط عرقي متعدد الهويات لا يتساوى داخل هذا الجسم، وهذا الخليط منحدر من بلدان مختلفة الثقافات، ففي عام 1967م كانت نسبة المولودين في البلاد من الطلاب تصل إلى 41.5% فقط بينما تنتمي بقية الطلاب إلى أوروبا، وأمريكا، وأفريقيا، وآسيا ووصلوا إلى دولة إسرائيل عن طريق الهجرات، وهذا يظهر لنا مدى تأثير الهجرات على التركيبة السكانية .

4- النقص في عدد المدرسين المدربين والقادرين على أداء هذا الدور في دمج هذا الخليط العرقي. (2)

5- على صعيد التعليم الجامعي يذكر أن الجامعات في إسرائيل عانت من عجز كبير في ميزانياتها خلال الأعوام 1965-1967 إلى درجة تهدد بإغلاق بعضها، وقد نشر خلال سنة 1966م تقرير للجنة الوزارية للتعليم العالي، التي شكلت برئاسة وزير التربية والتعليم من أجل دراسة مشاكل التعليم العالي، ووسائل تطويره، وجاء في التقرير أن العجز في ميزانيات الجامعة قد أدى إلى نقص كبير في الآلات، والتجهيزات اللازمة للمختبرات، في كليات الهندسة والعلوم، وقد أدى ذلك بدوره إلى نقص في عدد طلاب هذه الكليات(3)

رابعاً : أثر التعليم في إسرائيل على قرار حرب 1967:

كان لأوضاع التعليم تأثير غير مباشر على قرار الحرب، وهذا التأثير غير المباشر كان من قبل الطلاب أنفسهم، فالمناهج التي تدرس داخل المدارس، والمعاهد، والجامعات الإسرائيلية،

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1966م، مرجع سابق، ص323.

(2) المرجع نفسه، ص319.

(3) المرجع نفسه، ص321.

تغرس في الطالب مفاهيم وقيماً معينة في كافة نواحي الحياة، في توجهه لمجتمعه وعلاقته مع شعبه ومع الشعوب الأخرى، وأسلوبه في الحياة عموماً ومدى ارتباطه بالأفكار الصهيونية[1]، وأول هذا التأثير يبدأ من تدريسهم التوراة والتلمود، وهو الذي يتضمن مقولات مثل شعب الله المختار، وحدود دولة إسرائيل من النيل إلى الفرات، وغيرها، وعملت الدولة الإسرائيلية على تحويل العقيدة الدينية إلى نظرية سياسية[2].

كما شوهت المناهج الإسرائيلية صورة العرب لدى الطلاب اليهود، وقامت وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية بتحريض الناشئة الإسرائيليين على الديانات الأخرى وخاصة الديانة الإسلامية، وتناولت الكتب المدرسية اليهودية الكثير من الهجوم والتجريح بحق سيدنا الرسول الكريم محمد –صلى الله عليه وسلم– كذلك تشويه صورة الحكام المسلمين وتصورهم بالقتلة المسؤولين عن سوء أحوال اليهود، ومنعهم من توسيع دولتهم، كما وتثني كتب التاريخ الإسرائيلية على كل من يشن حرباً على الإسلام، وكذلك في بعض الكتب تصور بأن أرض مصر أرض إسرائيلية. ولم يقتصر الوجود اليهودي على مصر، بل هو حسب الكتب الإسرائيلية ممتد إلى ليبيا[3] كما تظهر المناهج الإسرائيلية أن حرب الإبادة العربية ضد اليهود كانت مستمرة ماضياً وحاضراً، ففي أحد الكتب جاء فيه " رمضان قائد عربي يجلس وهو يضحك ضحكة شيطانية للغاية، ينظف أنفه بمنديل وردي ثم يفتح منضدته ويخرج خنجراً ثقيلاً يداعبه وهو يفكر متلذذاً بأنه بعد قليل ستهتز إسرائيل حينما يبدأ الذبح النهائي، وقد رأى في خياله كيف سافر إلى تل أبيب بسيارة مكشوفة وحوله أنهار من الدم والعرب جميعاً يلهجون بأغنية واحدة "سنجهز على العدو من وسط الظلام بكل قوتنا؛ لأنه ليس لنا من لذة سوى لذة القتل" [4]

هكذا يربى الطالب اليهودي على الحقد على العرب، ولهذا فلن يعارض أي حرب تخوضها الدولة الإسرائيلية على العرب، بل سيكون أول الداعمين لهذه الحرب والمشاركين فيها، فبعض الطلاب يلتحق بصفوف الجيش لأداء الخدمة العسكرية الإلزاميةولكن على جميع الطلاب الخدمة في صفوف "الجدناع"[5] ومهمتها تدريب الشباب والفتيات داخل المؤسسات التعليمية، ويعد الاشتراك في برنامج "الجدناع" إجبارياً بالنسبة لطلاب المرحلة الثانية من سن 14–18، وهناك وحدة جدناع في كل مدرسة تشرف على تنفيذ التمارين والتدريبات، ويقضي

---

(1) غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص20.

(2) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العسكرية الصهيونية، المجلد الثاني، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1972م، ص16.

(3) غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص45–55.

(4) عارف عطاري، مرجع سابق، ص154–155.

(5) الجدناع: هي منظمة شبه عسكرية أنشأتها " الهاجاناه" قبل عام 1948م لتساعدها في القيام بالأعمال المدنية وشبه العسكرية وبعض عمليات القتال ثم أصبحت شبه رسمية مرتبطة برئاسة الأركان منذ عام 1954، والجدناع على صلة بالمؤسسات المدنية لوزارتي المعارف والزراعة ومهمتها تدريب الشباب والفتيات داخل المؤسسات التعليمية والنوادي عسكرياً وعقائدياً قبل وصولهم سن الخدمة الإلزامية أنظر: عارف توفيق عطاري التربية اليهودية في فلسطين، مرجع سابق،ص102.

الطلاب أحد عشر يوماً سنوياً في تدريب مكثف في إحدى القواعد البحرية، أو الجوية أو البرية، وينتهي هذا الدور عندما يصل الشباب إلى سن الخدمة الإلزامية[1].

كما وتشرف وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية على برنامج ينمي في نفوس الطلاب الروح العسكرية، ويزيد معلوماتهم عن الواقع العسكري في البلاد، وتضعهم في جو مهيىء نفسياً للعنف والحرب، فقد نشرت جريدة جروساليم بوست الإسرائيلية في عددها الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 1966م، خبراً يقول: "أن ثلاثة آلاف من الطلبة في المدارس الثانوية في إسرائيل قد انضموا إلى حلقات لدراسة تاريخ حرب 1948م تحت إشراف قسم التربية الاجتماعية بوزارة التربية والتعليم، ويلتقي هؤلاء الطلاب في هذه الحلقات بعد ساعات الدراسة العادية، حيث ينقسمون إلى مجموعات حسب مناطق السكن ويقوم القادة العسكريون السابقون للمناطق أثناء حرب 1948م كل حسب منطقته بشرح تفاصيل المعارك التي دارت في المنطقة والمشاكل الدفاعية الخاصة بتلك المنطقة، ثم يطلع الطلاب على بعض الوثائق المتعلقة بالحرب ويقومون بجولات إلى أماكن المعارك" [2] وهذا دليل آخر على جاهزية الطلاب في دعم الجيش، والخدمة في صفوفه، متى تطلب الأمر ذلك ويحتمل أن يكون ذلك الدعم قد أثر بالتفكير بخوض حرب 1967م.

سيطرت الدولة على الطلاب منذ طفولتهم، فتعلموا الدفاع عنها، والمشاركة في مشاكلها، وفضلاً عن ذلك فإن التوتر المستمر للنزاع العربي الإسرائيلي، عمل على تقريب الشبيبة الإسرائيلية أكثر وأكثر من دولتهم، وباسم هذا النزاع لجأ الطلاب إلى تبرير الطابع العسكري السائد في دولتهم. [3]

اختلفت المشاركة السياسية للطلبة الإسرائيليين عنها لدى غيرهم من الطلاب، فالنشيطون سياسياً من طلاب العالم ، بينما نجد أمثالهم من الطلبة الإسرائيليين، إما يلتزمون بخط حربي، أو ينصاعون للسياسة العامة التي تنتهجها حكومتهم، وهذا بدوره كان له دور مؤثر في قرار حرب 1967م[4]، ولقد أجريت عمليات استفتاء واستقصاء عديدة منذ 1967م بين الطلبة الإسرائيليين بشأن مستقبل المناطق العربية المحتلة، وتكشف هذه العمليات بصورة عامة على وجود اتفاق بين الطلاب، بأن الكيان السياسي الإقليمي الذي تمثله إسرائيل هو غير قابل للتشكيك، ففي استفتاء أجري على 5447 طالباً عام 1967م، تبين أن 3% فقط من الذين أجابوا عن الاستفتاء، يحبذون الانسحاب من المناطق العربية المحتلة ، و أيد 93% عملية ضم

---

(1) غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص27.

(2) هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص437-438.

(3) سلمى حداد، مرجع سابق، ص133.

(4) المرجع نفسه، ص134-137.

القدس العربية التي يسمونها إعادة توحيد مدينة القدس" [1]. ولو نظرنا إلى هـذه الاسـتفتاءات نلاحظ أن الغالبية العظمى من الطلاب تؤيد هذا الاحتلال، وهذا التأييـد كـان قبـل خـوض إسرائيل لهذه الحرب .

وقبل أشهر قليلة من حرب حزيران كشف استفتاء أجراه الدكتور جورج تامارين بين الطلبة، عن وجود نسبة مرتفعة منهم لا توافق على طرق الإبادة المستخدمة أثناء الغـزو الـصهيوني لفلسطين عام 1948م فحسب، بل إنها على أتم الاستعداد للقبول بمثل هذه الأساليب في الوقـت الحاضر[2]، وهذه النتيجة مثال واضح للروح العسكرية العدوانية، التي يربى عليهـا الطـلاب هو إن دل فإنما يدل على مدى ولاء الطلبة لدولتهم، والانسياق وراءها، دون التفكير وهذا ما سعت إليه الدولة منذ البداية عند وضع المناهج التعليمية، وعند السيطرة التامة على الطـلاب منذ رياض الأطفال.

(1) المرجع نفسه، ص150-151.

(2) هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص437.

الخاتمة

الخاتمة

بعد دراسة الأوضاع الداخلية للمجتمع الإسرائيلي ما بين 1956-1967م واستيضاح أثرها فى قرار حرب 1967م يمكن استنتاج ما يلى :

1- إن الارتفاع المضطرد في أعداد المهاجرين اليهود من وإلى فلسطين، ساهم فى زيادة تعنت الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بالمسيرة السلمية، فازدياد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، زاد من حاجة الدولة الإسرائيلية إلى توفير مساحات إضافية من الأرض لبناء سكن لهؤلاء المهاجرين، وبالتالي مزيد من المستوطنات الإسرائيلية، ومزيد من حجم المياه المتوفرة في الدولة الإسرائيلية

2- أما عن تركيبة المجتمع الإسرائيلي فإنه مجتمع ممزق، فيه عدة فجوات بين الشرقيين والغربيين وبين الأرثوذكس والعلمانيين إضافة إلى عدم إدماج الجنسية العربية بالمجتمع الإسرائيلي.

وهذه الفجوات لا يمكن أن تختفي إلا في ظل التوتر الأمني والتهديد الخارجي لإسرائيل، ولهذا تحرص دائماً القيادة السياسية على توفير هذه الأجواء من خوف وتوتر وإظهار الدول العربية بالوحش المفترس الذي سوف ينقض على فريسته " إسرائيل".

3- إن السيطرة المباشرة للدولة الإسرائيلية على التعليم جعلها تستخدمه لتحقيق أهداف المنظمة الصهيونية ومنها إنشاء دولة إسرائيل، والطموح إلى الوصول إلى حدود " إسرائيل الكبرى" عن طريق زرع هذه المعتقدات في الأطفال منذ صغرهم إلى جانب تشويه صورة العرب والمسلمين وتشبيههم بالسفاحين القتلة إلى جانب استقدام المهاجرين اليهود طمعاً في تعليم أبنائهم، ولهذا يمكن أن نقول بأن دور المتعلم في تحقيق هذه الأهداف لا يقل عن دور الجيش الإسرائيلي إن لم يكن أكثر.

4- الاقتصاد الإسرائيلي كان يعاني من عدم وفرة المواد الطبيعية ومن ضيق نطاق السوق الداخلية وانغلاق الأسواق القريبة منه، وهذا ما جعل الاقتصاد الإسرائيلي يمر بالعديد من الأزمات الاقتصادية، وهذا الانغلاق والضيق جعل إسرائيل تفكر دائماً بعمل توسعي يمكنها من إنعاش اقتصادها عن طريق فتح موارد جديدة للمواد الخام أو فتح أسواق لتسويق منتجاتها.

5- أما النتائج المترتبة على دراسة الميزانية الإسرائيلية، فإن أهم هذه الاستنتاجات احتلال ميزانية الدفاع المرتبة الأولى بالنسبة لميزانية الدولة؛ ولهذا فإننا يمكن أن نحكم على المجتمع

الإسرائيلي بأنه مجتمع عسكري، وهذا التزايد في الإنفاق العسكري قابلته زيادة بمعدل أكبر في تدفق رؤوس الأموال والمساعدات من الخارج، وبالذات من الولايات المتحدة وألمانيا.
فالاقتصاد الإسرائيلي يتميز باعتماده على العالم الخارجي في تمويل عملية التكريس الرأسمالي، وفشله في تمويل التنمية من خلال المدخرات المحلية، ولم يكن الدعم الخارجي من باب المساعدة لإسرائيل فقط، بل لآن الدول المساعدة كان لها أطماع في المنطقة وكانت ترى في إسرائيل المساعد لها للحصول على هذه الأطماع.
6- الجيش الإسرائيلي صغير الحجم يعتمد على قوات الاحتياط، ورغم هذا فإنه يمتلك القدرة القتالية إلى جانب امتلاكة القدرة التكنلوجية النووية وامتلاكه أحدث الأسلحة القتالية، ويعود الفضل هذا كله للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، كما يتميز الجيش الإسرائيلي بالتدخل في الشؤون السياسية، فقد سيطر عدد من القادة العسكريين على مواقع مهمة في القيادة السياسية، ويظهر ذلك واضحاً من سيطرة رؤساء الوزراء في فترة الدراسة على رئاسة الوزراء، وفي نفس الوقت السيطرة على منصب وزير الدفاع.
7- أما الأجهزة الأمنية فتعد الركيزة الأساسية لدولة إسرائيل، فقد كان لها اليد الأولى في إحضار المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وفي نفس الوقت إبقاء الخوف يعم قلوب اليهود الذين لم يهاجروا إلى إسرائيل عن طريق تنفيذ عمليات تأثير على الدول التي تقع بها سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية، وهذا ما رأيناه في الدور الذي لعبته أجهزة الأمن في الدول العربية، وإلى جانب هذا يمكن القول بأن أجهزة الأمن لها دور مهم في تحديد سياسة الدولة العبرية كما و لها الدور الأكبر فى إعطاء المعلومات الإستخبارية عن أعداء الدولة وهذه المعلومات هى التى تحدد شكل العلاقة بين تلك الدول وإسرائيل سواء "السلم أو الحرب" وقد ظهر هذا في حرب 1967م.
8- أما فيما يخص التسليح، وصناعة الأسلحة، فكانت إسرائيل تمتلك أحدث الأسلحة المتطورة من طائرات و دبابات و صواريخ و قطع بحرية .
وإلى جانب هذه امتلكت إسرائيل القنبلة النووية، وتعد فرنسا الطرف الرئيسي الذي أخذ بيد إسرائيل في سعيها للحصول على القنبلة النووية فعلى مدار 14 عاماً من عام 1953 إلى 1967 تعاونت فرنسا مع إسرائيل بصورة سرية في مجال الأسلحة التقليدية، وكذلك في ميدان التكنولوجيا النووية.
9- أما عن الأحزاب ودورها في قرار الحرب، خرج الباحث بنتيجة مفادها أنه عشية حرب 1967 كانت هناك اجتماعات مكثفة في وزارة الدفاع مع أعضاء الأحزاب المعارضة، والمعروف أن الحكومة الإسرائيلية تستشير الأحزاب الأخرى في القضايا المصيرية بالنسبة

للدولة، ولهذا طمست أكثر الخلافات بين الأحزاب العمالية واليمينية وجزء من الأحزاب الشيوعية عندما اتخذ قرار حرب 1967م .

الأيدلوجية الموحدة والمشتركة بين جميع تلك الأحزاب، هي إقامة الدولة الإسرائيلية على " الأرض التي وعد الله بها شعب إسرائيل" على أرض فلسطين، وأجزاء من الأراضي العربية وجمع اليهود؛ فيها فلهذا شكلت حكومة التكتل الوطني التي شملت مابام من أقصى اليسار وحيروت من أقصى اليمين لأول مرة إلى جانب المفدال وغيره من الأحزاب التي سبق ذكرها لتتخذ مجتمعة قرار حرب 1967م.

10- أما فيما يخص أوضاع القيادة والحكومة في الفترة التي سبقت الحرب، فقد شهدت نوعاً من الاستقرار والاتجاه نحو الجماعية في اتخاذ القرارات، فكان ليفي أشكول -خلال هذه الفترة- يمثل قمة الهرم السياسي، باعتباره زعيم حزب الماباي ورئيس للحكومة، واعتمد أشكول في الوقت نفسه على مجموعة من الوزراء، وعلى رأسهم جولدمائير وبنحاس سابير و ابا ايبان، واعتمد في نفس الوقت على يغال آلون، نائب رئيس الوزراء، وإسحاق رابين وموشيه ديان رئيس الأركان لتغطية، عجزه في المجال العسكري، وشكلت هذه المجموعة وحدة اتخاذ القرارات في بداية سنة 1967م، ولكن حين تأزمت الأوضاع في بداية شهر مايو سنة 1967م بدأت الأنظار تتجه نحو إدخال عناصر جديدة إلى القيادة الإسرائيلية، وإلى ضرورة توسيع وحدة اتخاذ القرار بتوسيع الحكومة، وتشكيل حكومة الائتلاف، الوطني ومنذ تشكيل مجلس الوزراء الجديد -بعد توسيعه- ظل هذا المجلس في اجتماعات مستمرة لمناقشة الاحتمالات المطروحة، ودراسة البدائل.

والباحث، في نهاية الحديث عن هذه الاستنتاجات، يقول بأن هذه الاستنتاجات مجتمعة لربما كونت الأرضية الخصبة لوضع قرار حرب عام 1967 موضع التنفيذ.

التوصيات :

1-دعم عرب الداخل بجميع الوسائل المتاحة للصمود في وجه الهجرة الإسرائيلية

2-العمل على إطلاق قناة فضائية تبث باللغة العبرية لتوضيح الصورة العربية وفضح الافتراءات الإسرائيلية .

3-التعريف بالخطر النووي الإسرائيلي الذي تحاول القيادات الإسرائيلية التستر عليه.

4-إظهار مدى الخطر الذي تشكله إسرائيل من خلال علاقاتها مع الدول الإفريقية في سبيل المحاولة للسيطرة على مواطن المواد الخام فيها.

5-يوصي الباحث الباحثين بأعداد المزيد من الدراسات و الأبحاث في الدراسات الصهيونية و الإسرائيلية لما لها من أهمية في ظل الصراع القائم و فهم العدو .

6- إقامة مراكز للشؤون الإسرائيلية في قطاع غزة حتى يتمكن الباحثين من الاستفادة منها و لإظهار الحقيقة الإسرائيلية

7- إقامة قنوات اتصال ما بين الباحثين في قطاع غزة و فلسطين المحتلة حتى يستفيد كل من الآخر بالأبحاث و المكتبات الموجودة لدي الطرف الآخر

8- ترجمة المصادر العبرية ليستفيد منها الباحثين.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

المراجع العربية:

1. إبراهيم عابد، الماباي الحزب الحاكم في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، نوفمبر، 1966م.
2. أبيه حشافيا، سلاح الدروع، ترجمة أحمد بركات العجرمي، الموسوعة العسكرية، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، 1992م.
3. أحمد الخالد وآخرون، إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسليح، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982م.
4. أحمد السلماني، المؤسسة العسكرية في إسرائيل، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2001م.
5. أحمد العلمي، حرب 67، ط1، إصدار مؤسسة الأسوار للثقافة، عكا، 1990م.
6. أحمد سعد، إسرائيل في البنية الاستراتيجية الإمبريالية، ط1، منشورات اتحاد الكتاب العرب في إسرائيل، مارس، 1989م.
7. أسعد رزوق، نظرة في أحزاب إسرائيل،م.ت.ف، مركز الأبحاث،بيروت، ديسمبر،1966م.
8. أسعد رزوق، الدولة والدين في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، سبتمبر، 1968م.
9. أسعد عبد الرحمن وآخرون، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، جـ2، القسم الأول، القاهرة، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة،1989م.
10. أشرف راضي و محجوب عمر، الفجوة الصراع الطائفي في المجتمع الصهيوني، ط1، دار البيادر للنشر، 1987م.
11. إلياس سعد، إسرائيل والبطالة، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، 1968م.
12. أمين عطايا، الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، ط1، بيروت، 1995م.
13. انجلينا الحلو، إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة، م.ت.ف ، مركز الأبحاث، سبتمبر، 1968م.

14. أنور خلف و وجية الحاج سالم، الوجه الحقيقي للموساد، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1987م.
15. أنيس صايغ، ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، 1967م.
16. أنيس صايغ وآخرون، فلسطينيات، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، يوليو، 1968م.
17. أودي أديب و راسم خمايسي، اليهود الشرقيون في إسرائيل، الواقع واحتمالات المستقبل، ط1،مركز الدراسات الموحدة العربية، بيروت، سبتمبر، 2003م.
18. بسام أبو غزالة، الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلي، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، أكتوبر، 1966م.
19. بيتر براي، ترسانة إسرائيل النووية " مع تقرير فانونو: أسرار القوة النووية الإسرائيلية " ، ط1، ترجمة منير غنام، مراجعة وتقديم محجوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،1989م.
20. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، الجواسيس في أرض الميعاد، مكتب الأرض المحتلة، قسم المعلومات،1972م.
21. جورج ديب، العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، يونيو، 1968م.
22. حامد ربيع، تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، يناير، 1976م.
23. حامد ربيع، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، دار الفكر العربي، القاهرة،1978م.
24. حسام جريس، الاقتصاد الإسرائيلي " النشأة، البنية، السمات الخاصة"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
25. حسين أغا و أحمد سامح الخالدي، إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982م.
26. حسين أبو النمل، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، م.ت.ف، مركز الأبحاث، لبنان، بيروت، 1975م.
27. حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1988م.

28. حلمي عبد الكريم الزغبي، المخططات الصهيونية للسيطرة الاقتصادية على الوطن العربي، ط1، مؤسسة الكميل، الكويت، دار الشباب، قبرص، 1989م.
29. حمودة عبد الخالق، من يساعد إسرائيل " التمويل الخارجي لإسرائيل منذ إنشائها وأثره في دعم مكانتها"، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1985م.
30. خالد الشيخ يوسف و منير بشور، التعليم في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، سبتمبر، 1969م.
31. خليل إبراهيم الشقاقي، الردع النووي في الشرق الأوسط (دراسة في المتطلبات التقنية)، ط1، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م.
32. خليل أبو رجيلي، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، م.ت.ف، مركز الأبحاث بيروت، مايو، 1970م.
33. خليل سلمان هلالات، الصناعة العسكرية في إسرائيل، مطبعة صوان، الأردن، الزرقاء،1987م.
34. ديئير عفرون، معضلة إسرائيل النووية، ترجمة تيسير الناشف، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993م.
35. رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، سلسلة كتب ثقافية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس، 1997م.
36. رفيق حبيب مطلق، إسرائيل قبيل العدوان، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، سبتمبر، 1967م.
37. رفيق حبيب مطلق، الحياة السياسية في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، فبراير، 1968م.
38. رياض الأشقر، سلاح الجو الإسرائيلي، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1975م.
39. رياض القنطار، التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وطرق مجابهته، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، نوفمبر، 1968م.
40. زئيف شيف،سلاح الجو الإسرائيلى،ط1، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1988م.
41. سلمى حداد، الطلاب في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، يوليو، 1971م.
42. سمير جبور، مخططات إسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980م.

43. سمير عبد الله وسمير البرغوثي، الاتجاهات العامة في تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ط1، منشورات دار الكرمل، صامد، 1988م.
44. السيد علوة حسن، القوى السياسية في إسرائيل " 1948-1967"، م.ت.ف، مركز الأبحاث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، أكتوبر، 1973م.
45. السيد علوة، إدارة الاقتصاد الإسرائيلي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977م.
46. شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم 1967م-1970م، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، مايو، 1967م.
47. صالح زهر الدين، المنطقة العربية في ملف المخابرات الصهيونية، ط1، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، نوفمبر،1985م.
48. صالح عبد الله سرية، تعليم العرب في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، يونيه، 1973م.
49. صبري جريس، العرب في إسرائيل، م. ت. ف، مركز الأبحاث، يونيو 1967م.
50. صلاح الزرو،المتدينون في المجتمع الإسرائيلي،ط1، رابطة الجامعيين،مركز الأبحاث، الخليل،1990م.
51. صلاح زكي أحمد، نظرية الأمن الإسرائيلي، ط1، دار ابن زيدون، دار الوسام، بيروت، 1986م.
52. طلعت مسلم، تطور القوة العسكرية الصهيونية 1948-1988م، ورقة مقدمة إلى ندوة القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل، جمعية الخريجين بالكويت في الفترة من 28-31، مايو، 1988م.
53. عادل مناع وعزمي بشارة، دراسات في المجتمع الإسرائيلي، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ديسمبر، 1995م.
54. عبد الرحمن حسن صبري، أثر الإنفاق العسكري في إسرائيل على مسار النمو الاقتصادي في الفترة 1950م-1970م، ط1، سلسلة غير دورية تصدر عن مجلة الفكر الاستراتيجي، بيروت، 1983م.
55. عبد الغفار الدويك، العسكريون والدولة " دراسة تحليلية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي 1948-1988"، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1987م.

56. عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل، ودورها في الحياة السياسية،ط1، مكتبة مدبولي، 1999م.
57. عبد الكريم أبو الفدا ، عيون إسرائيل ، منشورات القاعدة.
58. عبد النبي يوسف، السياسة النقدية في إسرائيل، مكتبة عين شمس، القاهرة،1985م.
59. عزيز العظمة، اليسار الصهيوني(من بدايته حتى إعلان دولة إسرائيل)، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت يناير، 1969م.
60. عزيز حيدر وآخرون، دليل إسرائيل العام، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مارس، 1996م.
61. عمران أبو صبيح، الهجرة اليهودية حقائق وأرقام "رصد وتحليل الهجرة اليهودية من فلسطين وإليها 1882-1990م"، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، عمان، 1991م.
62. عودد غرانوت، سلاح الاستخبارات الإسرائيلي، ط1، ترجمة دار الجليل للنشر، عمان، 1986م.
63. غازي السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، عمان، 1989م.
64. غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (1948-1967)، ط1، مكتبة المنار، الأردن، 1983م.
65. غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، ط1، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي، عمان، 1986م.
66. فؤاد جابر، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل، نقله إلى العربية زهدي جاد الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971م.
67. فؤاد حمدي بسيسو، الاقتصاد الإسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، أبريل، 1984م.
68. فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، ط1، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983م.
69. فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، ط1، بيروت، مارس، 1995م.

70. فلاديمير ميخائيلون، إرهابيو الموساد، دار التقدم، طبع في الاتحاد السوفيتي، 1987م.
71. قسم الدراسات، التمييز العنصري أبرز معالم الصهيونية، ط1، منشورات فلسطين المحتلة، مطابع الكرمل، لبنان، بيروت، 1982م.
72. قسم الدراسات، السياسة المالية لمجتمع الحرب الصهيوني، إعداد قسم الدراسات، مطابع الكرمل الحديثة، لبنان، بيروت، 1982م.
73. كاميليا بدر، نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الاسرائيلية،ط2،جمعية الدراسات العربية،القدس، 1985م.
74. كولن شيذلر، إسرائيل والليكود من الحلم الصهيوني" السلطة والسياسات والأيدلوجية من بيجن إلى نيتانياهو"، ترجمة مصطفى الرز، ط1، مكتبة مدبولي،القاهرة،2002م.
75. لمياء مجاعص، المابام حزب العمال الموحد في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، أكتوبر، 1968م.
76. محمد الهيثمي، في الاستراتيجية الإسرائيلية، م.ت. ف، مركز الأبحاث، بيروت، نوفمبر، 1968م.
77. محمد جبر، مراسل حربي في الجبهة، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، 1971م.
78. محمد حسن، الأحزاب الصهيونية وعملية السلام، ط1، منشورات دار علاء الدين، سوريا، دمشق، 2001م.
79. محمد خالد الأزعر، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، 1991م.
80. محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير، 1990م.
81. محمود خالد، معسكر اليمين الصهيوني، ط1، سلسلة دراسات صامد الاقتصادى، منشورات دار الكرمل، عمان، 1986م.
82. محمود شيت خطاب، العسكرية الإسرائيلية، ط2، دار الفكر، بيروت، 1970م.
83. محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربع حروب، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، يونيو، 1975م.

84. محمود عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، ط1، المؤسسة العربية، للدراسات والنشر، بيروت، أكتوبر، 1979م.
85. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العسكرية الصهيونية، المجلد الثاني، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1972م.
86. مشهور سلامة، نظرية الأمن الصهيوني من هشومير إلى الخيار النووي، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الكويت، بدون سنة إصدار.
87. مفيد عواد، مقاطع من حرب الجاسوسية العربية الإسرائيلية، ط1، دار البراق، عمان، 1987م.
88. من الوثائق السرية للـ (C.I.A) المخابرات الإسرائيلية، ترجمة مجدي ناصيف، جميع الحقوق محفوظة، دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1985م.
89. موري روبنشتاين وريتشارد غولدمان، قصة القوة الجوية الإسرائيلية، ترجمة دار الأندلس، بدون سنة إصدار.
90. موسى حنا عنز،الكيبوتز من الداخل " دراسة سياسية و إدارية "، م.ت.ف ،مركز الأبحاث، بيروت، ديسمبر، 1970م.
91. نادية عز الدين وعمرو كمال حمودة، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية " الفكر والتنظيم"، الناشر سيناء للنشر، القاهرة، 1991م.
92. نافتالي لولافي، تاريخ حياة موشي ديان، دار معارف، تل أبيب، 1969م.
93. نبيل السهلي، تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948-1996م، ط1،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998م.
94. نتان روعي، سلاح المشاة، ط1، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1989م.
95. نجلاء نصير بشور، تشويه التعليم العربى فى فلسطين المحتلة، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، أغسطس، 1971م.
96. نرمين غوانمة، إسرائيل الأحزاب السياسية وتطلعاتها، بيروت، الدار المتحدة للنشر، 1995م.
97. نزار عمار، الاستخبارات الإسرائيلية، ط1، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، إبريل، 1976م.
98. نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، 1983م.

99. نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988م.
100. نور الدين مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، ترجمة عزت الغزاوي، مؤسسة الأيام للنشر، فلسطين، رام الله، 2003م.
101. هاني الهندي، المقاطعة العربية لإسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، مايو، 1975م.
102. هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل " عرض وتحليل"، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981م.
103. الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الشعبة السياسية جامعة الدول العربية، القاهرة، 1964م.
104. هلد صايغ، التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، يوليو، 1971م.
105. هيثم الأيوبي وهشام عبد الله، ميزان القوى العربي الإسرائيلي، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت،1969م.
106. هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، م.ت.ف، مركز الأبحاث، يوليو، 1969م.
107. هيثم الكيلاني، الجديد في المذهب العسكري الإسرائيلي، ط1، منشورات مجلة الفكر العسكري، دمشق،1981م.
108. وجيه حسن قاسم وقدري حفني، نظرة جديدة في التحالف الصهيوني الإمبريالي، ط1، دار البيادر، القاهرة، 1985م.
109. وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ط1، الشعبة الخامسة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1973م.
110. ياسين سويد، التاريخ العسكري لبني إسرائيل من خلال كتاباتهم، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، لبنان، 1998م.
111. يحيى عرودكي، العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل، م.ت.ف، يونيو، 1971م.
112. يفعيني يريماكوف، الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي، ط2، ترجمة علي هورو، دار الفارابي، بيروت، 1980م.
113. يهودا بن مئير، صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل، ترجمة بدر عقيلي، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، 1989م.

114. يوسف شبل، السياسة المالية في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، يوليو، 1968م.
115. يوسف شبل، تجارة إسرائيل الخارجية، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، إبريل 1969م.
116. يوسف شبل، أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، أغسطس، 1970م
117. يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي، م.ت. ف، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، 1966م.
118. يوسف مروة، أخطار التقدم العلمي في إسرائيل، دراسات فلسطينية، م.ت.ف، مركز الأبحاث، أغسطس، 1967م.
119. يوسف مروة، أخطار التخطيط الصناعي في إسرائيل، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، ديسمبر، 1968م.
120. يوسى ميلمان ودان رافيف، أمراء الموساد، ترجمة محمود برهوم، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1991م.
121. يولا البطل، الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال 35 عاماً، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص، 1984م.

الدوريات:

1. إبراهيم عويس، الاقتصاد الإسرائيلي، *مجلة شؤون فلسطينية، العدد 34، يونيو، 1974م.*
2. أزمة السكن في إسرائيل وأثرها على المناطق المحتلة، *مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثانية العدد 9، أكتوبر،1979م.*
3. إسرائيل هل هي دولة قابلة للحياة، *مجلة صامد الاقتصادي، العدد 32، أيلول، 1983م.*
4. أنيس فوزي قاسم، حق الجنسية في ليبريا – قضية العبرانيين، *مجلة شؤون فلسطينية، العدد 19، مارس، 1973م.*
5. إياد القزاز ، الجيش و المجتمع ، *مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 5 ، نوفمبر 1971م*

6. إياد القزاز، التوجية العسكري للمجتمع الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 39، نوفمبر، 1974م.
7. البنية السكانية وقوة العمل الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثالثة، العدد 9، أغسطس،1980م.
8. حاتم صادق، استراتجية فرض السلام و نظرية الأمن الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، عدد 19 يناير،1970م .
9. حسين عبد القادر صالح، الأزمات الهيكلية والمرونة في الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 54، أبريل،1985م.
10. حسين عويضة، الصناعة الجوية الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 32، إبريل، 1974م.
11. زاهي الأقرع، العلاقات الإسرائيلية – الفرنسية 1956–1967م، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 78، 1978م.
12. سعيد جواد، الاستراتيجية الأمريكية بعد تشرين و عناصر السلام الأمريكي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 31، مارس،1974م.
13. سعيد حمودة، تطورات الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 2، مايو، 1971م.
14. سليمان رشيد سليمان، التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الصراع الطبقي والاجتماعي في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 37، سبتمبر،1974م.
15. السيد عليوة، العوامل الاقتصادية وراء قرار الحرب الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد50–51، أكتوبر، نوفمبر، 1975م.
16. صلاح تيم، نحو تطوير مبادئ المقاطعة العربية تجاه الأرض المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، السنة التاسعة، العدد66، أبريل،1987م.
17. عبد العال الباقوري، فرنسا والعرب وإسرائيل وأمن البحر المتوسط 1965–1975، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 43، مارس، 1975م.
18. عبد القادر شهيب، مستقبل الليرة الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 58، يونيو، 1976م.
19. عطا محمد صالح زهرة، الهجرة اليهودية الاستعمارية إلى فلسطين، مجلة شؤون عربية، العدد52، ديسمبر، 1987م.
20. علي الدين هلال، صراع القوى في إسرائيل و انتخابات 1969م، مجلة السياسة الدولية، العدد 20، القاهرة، إبريل، 1970م.

21. عمرو محيي الدين، استراتيجية الانتماء في إسرائيل، *مجلة السياسة الدولية* ، *العدد 33، يوليو، 1973م.*
22. فلاح سعيد جبر، الصناعات الفوسفاتية والمعدنية والتعدينية في فلسطين المحتلة، *مجلة شؤون فلسطينية، العدد 12، أغسطس، 1972م.*
23. كلوفيس مقصود، وتطل فلسطين من المستقبل، *مجلة شؤون فلسطينية، العدد 39، نوفمبر، 1974م.*
24. محمود عزمي، الخيار النووي الإسرائيلي ضرورة استراتيجيته، *مجلة شؤون فلسطينية، العدد 43، مارس، 1975م*
25. محمود عزمي، البحرية الإسرائيلية قبل وبعد حرب 1973م، *مجلة شؤون فلسطينية، العدد 65، إبريل، 1977م..*
26. مصطفى حمادة، نظرة في المقاطعة العربية لإسرائيل، *مجلة شؤون عربية، العدد 2، إبريل، 1981م.*
27. الهيثم الأيوبي، الجنرال أندريه يوفر والصراع العربي الإسرائيلي، *مجلة شؤون فلسطينية، عدد 44، 1975م.*
28. ممدوح الروسان، إسرائيل مصلحة قومية أمريكية والولايات المتحدة عاجزة عن الضغط عليها، *مجلة شؤون عربية، عدد 33-34، 1983م.*
29. هشام عبد الله، بدايات تعثر العسكرية الإسرائيلية، *مجلة شؤون فلسطينية، العدد 28، ديسمبر، 1973م.*

الرسائل العلمية:

1. سليم لوزان أجنيد ، الأحزاب الإسرائيلية ومفهوم اليمين واليسار" دراسة حول الاتجاهات السياسية الأيديولوجية للأحزاب الإسرائيلية،(رسالة نيل دبلوم للدراسات العليا في القانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة محمد الخامس، الرباط ،1972م).
2. عارف توفيق عطاري ، التربية اليهودية في فلسطين المحتلة (رسالة ماجستير، كلية التربية ، الجامعة الأردنية ، 1977م).

3. ماجد المدهون ، الأفكار و المشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية من " 1948-1977م " ، (رسالة ماجستير، غير منشورة ، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2005م).
4. نجود أحمد ، الموقف الدولي تجاه أزمة الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1967م ، (رسالة ماجستير، غير منشورة ، برنامج الدراسات العليا المشترك جامعة عين شمس وجامعة الأقصى ، قسم التاريخ ، 2004م).

الكتب السنوية:

1. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م (رئيس التحرير: برهان الدجاني)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1966م.
2. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، رئيس التحرير "برهان الدجاني"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1967م.
3. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، رئيس التحرير" برهان الدجاني"، ط1، مؤسسة الدراسات، بيروت، 1968م.
4. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، رئيس التحرير "برهان الدجاني"، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1969م.
5. اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني من 1965/7/1 إلى 1965/12/31م، م.ت.ف، مركز الأبحاث ،لبنان، بيروت، 1967م.
6. اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث من1966/1/1-1966/6/30م، م.ت.ف ، مركز الأبحاث ،لبنان، بيروت، 1968م.
7. اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع و الخامس من 1966/7/1-1967/6/30م، م.ت.ف، مركز الأبحاث، لبنان، بيروت، 1969م.

الموسوعات

8. الموسوعة الفلسطينية، " المستشار أنيس صايغ"، المجلد الرابع، ط1، بيروت، دمشق، 1984م.

الصحف:

مقال بعنوان (رئيس الموساد إبان عدوان 1967)، جريدة الأيام 22-6-2006.

المراجع العبرية :

1. إبا إيبان، أرتس (بلادي خمس وعشرون سنة على قيام دولة إسرائيل)، دفار، القدس، 1972م.
2. آدم دورون، مفليجيت هعفودا هيسرائيليت (حزب العمل الإسرائيلي)، إصدارات بيت بيرل، 1972 م.
3. أرئيل ليفنه، هدوكتريتا هتسفائت هيسرائيليت (النظرية العسكرية الإسرائيلية في الهجوم والدفاع)، إصدار الكيبوتس الموحد، يافا، جامعة تل أبيب،1986م.
4. آريية زيف، عيسر هشنيم هرشونوت يومان أرعون يسرائيل(السنوات العشر الأوائل من عمر دولة إسرائيل)، مؤسسة هآرتس، 1958م.
5. آشر آريان، بولتيكا فميشتار يسرائيل (السياسة والحكم في إسرائيل)، إصدارات: زمورا بيتن،شوكن، تل أبيب، 1985م.
6. افرايم تلمي، ملحموت اسرائيل 1949-1969 (حروب إسرائيل 1949-1967م)، إصدار ديبر، 1969 م.
7. أليكس بين، عليا فهيتشفوت بمدينات يسرائيل (الهجرة والاستيطان في دولة إسرائيل)، منشورات المكتبة الصهيونية شعب عامل، 1982م.
8. آمش فرومكين، عليا فيتوح بديري لمديناه (الهجرة والتطوير في الطريق إلى الدولة)، إصدار التربية والتعليم، شارع كيبوتس جاليوت 26، تل أبيب، 1971م.
9. أوري مليشتاين، بدم فئيش يهودا (بالدم والنار يهودا)، إصدارات ليفين اينشتاين، مودن، 1974م.
10. ايزنشتادت و شموئيل نوح،بحفراه هيسرائيلت (المجتمع الإسرائيلي)، إصدار ماحبس، القدس، 1967م.
11. بتصلال شحر، حفراة عوفيدات فلوسيدت (مجتمع يعمل وتعليم)، الطبعة المركزية، تل أبيب، 1974 م.

12.تسفي عوفر وآفي كوبر، رنحوت فكموت (الكيف والكم)، إصدارات جيش الدفاع الإسرائيلي، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1985م.
13.حاييم بركائي، حتحلات هككلات هيسرائيل(بداية الاقتصاد الإسرائيلي)، مؤسسة لبايك، القدس، 1990م.
14.دافيد إلعزار، بيتحون إسرائيل بأسفكلا رياش أوربعيم شنا (أمن إسرائيل خلال 40 عاماً)، ندوات في جامعة تل أبيب، إصدار متحف أرض إسرائيل، تل أبيب، 1989م.
15.دافيد العزار، يحسيى هجوملين بن هديرج همديني (العلاقات المتبادلة بين المستوى السياسي والعسكري)، إصدارات عمكيم، تل أبيب، 1980م.
16.روبين شيلوح، موساد شل إيش آحاد (الموساد لرجل واحد) آفي مود يعيين هيسرائيل (أبو المخابرات الإسرائيلية)، إصدار يديعوت أحرنوت، 1988م.
17.زروبابل جلعاد، سيفر هبلماخ (كتاب البلماخ)،المجلد2، هاكيبوتس هاميؤحاد، تل أبيب، 1956م.
18.غوعون دورون و موشيه ماؤور ، حسمي كنيسا لبوليتكا هيسرائيليت (حواجز الدخول للسياسة الإسرائيلية)، جامعة تل أبيب، 1989م.
19.فتلر أكدمان وأريك كرمون، هينوخ بحثراه متهفاه (التعليم في مجتمع المستقبل)،شوكن، تل أبيب، 1985 م.
20.تسفي عوفر وآفي كوبر، مودعوت شيل آمان فبيتحون ليئومي (معلومات استخباراتية وأمن وطني)، إصدار وزارة الدفاع، تل أبيب، 1987.
21.مئير حيط، زرمي هكسفيم بمشيك هيسرائيلي (حركة الأموال في الاقتصاد الإسرائيلي) إصدار بنك إسرائيل، قسم البحوث والدراسات، القدس، 1968م.
22.مردخاي التشور، يهودت زمبتي (يهودية زماننا)، الجزء الرابع الجامعة العبرية، القدس ،1986م.
23.مردخاي بنتون، هييم مسيريم(الأيام تقول)، الكيبوتس المحلي، القدس، 1948م.
24.موشيه برش، (مقدمة اقتصادية – قرارات إسرائيلية)، مؤسسة بيالك، القدس، 1989م.
25.موشيه فلبر، ميشيك فكلكلا (قطاعات الاقتصاد)، مركز الإعلام، المطابع الحكومية، القدس، سبتمبر، 1974م.
26.ميخائيل بارزوهر، جيشر عل هيام هتخيون (جسر على البحر المتوسط)، إصدارات: أ. سترود وأبنائه، تل أبيب، 1965م.

27.ناي نتان، مشبير بوتين بهفر هيسرائيل (أزمات سياسية في إسـرائيل)، إصـدار كتير، القدس، 1982م.
28.نداف سفران، مدينات إسرائيل فيحساعم أرسوت هبريت(دولة إسرائيل وعلاقتهـا مع الولايات المتحدة الأمريكية)، إصدار مؤسسة شوكن، القـدس وتـل أبيـب، 1979م.
29.الياهو سلفتر ويوفال ايليتسور، همسار مي شوليت بإسرائيل (من يحكم إسرائيل)، إصدارات أ. ليفين إيفشتاين، تل أبيب،1973 م.
30.يغال آلون، تبحبلوت ملحمي (مكائد الحرب)، إصدار الكيبوتس الموحد، مطـابع حيدجل،تل أبيب، 1990م.
31.يوسف بنيوتوتيش، هحينوخ بمدينات إسرائيل (التعليم في دولة إسرائيل)، شـركة يهوشوع تشيشك للكتب، تل أبيب، 1960م.
32. يوسف جيل، هشتار مدينات إسرائيل (نظام دولة إسرائيل)، القدس،1976م.
33. يونتان شبيرا و لشلتون بجرتنو (للسلطة، إختارونا)، مكتبة عوبد، تل أبيـب، 1989م.

المراجع الانجليزية:

1. Beth Uval, Women society Israel, Marshall Cavendish,New York, 1993.
2. Edward Luttwak and Dan Horowitz, The Israeli Army,cox and London sw1,1975.
3. Elia Zureik, The Palestinians in Israel: A study in internal colcnialism,Routledge and keedan paul, London,1979.
4. Leonard fein,Israel politics and people, little Brown and company, Boston Toranto, 1967-1968.
5. Peter pry, Israel's Nuclear Arsenal, westview press,Inc(2), 1984.
6. Randolph and Winston's Churchill, The six day war, William Heinemann ltd., London, 1967.
7. Sabri Jiryis, The Arabs in Israel, Library of congress ,Cataloging in Publication Data, New York,1976.

8. Samuel Rolbant, The Israel: Solder, profile of an Army, A.s Barnes and Co. inc.New jersey,1970.
9. The Israel year book 1960, published in Israel by Israel yerar book publications ltd.
10. The Israel year book 1961, Published in Israel by Israel year book Publications.
11. The World book Encyclopedia, World book inc., ascot fetzer company, Chicago. USA, 1991.
12. Thomos Bransten, Wemories David Ben- Gurion, The world publishing New York and Cleveland,1970.
13. Tom segev, The first Israelis, a Division of macmillan, inc, New York, 1986.